

المقدمة

تشتمل على الآتي :

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً الإطار المنهجي

تمهيد

تعتبر المصارف أسواقاً مالية تلعب دوراً كبيراً في تعبئة الموارد المالية حيث تقوم بدور الوساطة المالية بقبولها للودائع والمدخرات من الجهات ذات الفائض المالي وإقراضها للجهات ذات العجز المالي. أما مفهوم رأس المال العامل في المصارف فهو لا يختلف عن مفهومه في المنشآت التجارية أو الصناعية الأخرى، حيث إن هنالك اصطلاحين شائعي الاستخدام الأول هو إجمالي رأس المال العامل ، الأصول المتداولة وهي تلك الأصول التي غالباً ما تتحول إلي نقدية خلال العام ، وتتضمن هذه الأصول بالإضافة إلي النقدية ذاتها الاستثمارات المؤقتة والذمم والمخزون السلعي. أما الثاني فهو صافي رأس المال العامل ، الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وغالباً ما يكون رقماً موجباً ومقياساً جيداً للسيولة ، وتتكون مصادر تمويل رأس المال العامل في المصارف التجارية من الودائع بأنواعها وأرصدة البنوك الداخلية والخارجية وهوامش خطابات الضمان والإعتمادات والأمانات الأخرى ، وتتسم هذه المصادر بدرجة عالية من الرفع المالي ، ويتم توظيفها في الاستثمارات قصيرة الأجل والقروض والسلفيات بعد استيفاء مطلوبات السيولة القانونية ولا بد للمصارف من تحديد الحجم الأمثل في رأس المال العامل الذي يتمثل في إدارة السيولة. تمثل إدارة رأس العامل أهمية كبرى لأنه يتسم بالمخاطر العالية والموازنة بين السيولة والربحية وهي من الوظائف الأساسية للمصارف التجارية، حيث أن المصارف التجارية كبقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى تسعى إلي تحقيق أكبر قدر من الأرباح وذلك بالعمل علي زيادة إيراداتها عن نفقاتها. فهدف المساهمين زيادة الإيرادات لتعظيم الربح يتعارض مع هدف المودعين السيولة لتلبية مسحوبات الحسابات الجارية. وحتى يتم توظيف رأس المال العامل التوظيف الأمثل لابد من مراعاة بعض الأسس التي يقوم عليها توظيف الأموال مثل الربحية لتغطية ما يتحمله المصرف من مخاطر، والسيولة وهذا العنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف ، والضمان وتبني عليه الثقة في سلامة مركز المتعامل ومشاركة المصرف في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وهذا الاعتبار مهم جداً وخاصةً في البلدان النامية ، و تتعلق إدارة الرأس المال العامل بالسياسات والقرارات المرتبطة بإدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة والموازنة بين الربحية والمخاطر المتمثلة في احتمال فقدان السيولة.

شهد الجهاز المصرفي السوداني متغيرات عديدة ومشاكل جمة أثرت علي كفاءة رأس المال العامل مثل أسلمة النظام المصرفي وتوفيق أوضاع الجهاز المصرفي وتغيير العملة وخروج عائدات النفط من ميزانية الدولة وغيرها من السياسات التي أصدرها بنك السودان، هذه المتغيرات أدت إلي صعوبات في إدارة رأس المال العامل في المصارف السودانية مما جعلها لا تستطيع تحديد الحجم الأمثل من الأصول السائلة المكونة لرأس المال العامل ، والتي قد يكون مصدرها الودائع الجارية قصيرة الأجل ، ومما أدى لضعف توظيف رأس المال العامل في المصارف السودانية نتيجة لظروف متعلقة بالبيئة الاقتصادية أو سياسيات البنك المركزي أو إدارات المصارف أو العملاء وبترتب علي ضعف توظيف

رأس المال العامل ضعف ربحية المصارف نتيجة لضياع الفرص الاستثمارية التي تؤدي الي تحقيق الارباح وتساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية وكذلك حل مشكلة القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل تمويل القطاع الزراعي ، وتمويل رأس المال العامل في القطاع الصناعي ، وتمويل الصادرات . لذا يتعين الاهتمام براس المال العامل وسبل توظيفه التوظيف الأمثل لتحريك النشاط الاقتصادي وجمود الهيكل الإنتاجي ، بفرض رقابة محكمة في توظيف رأس المال العامل (السيولة) وذلك بحسن إدارة التدفقات النقدية من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي وذلك حتى تتمكن إدارة المصرف من اتخاذ إجراءات كفيلة تمكن من معالجة العجز والاستفادة من الفائض ، وبالتالي يتم تحقيق أهداف السيولة والربحية .

مشكلة الدراسة

يمثل رأس العامل إشكالية من الإشكاليات التي تواجه الجهاز المصرفي خاصة في البيئة السودانية التي طبقت النظام المصرفي الاسلامي لأنه يتسم بالمخاطر العالية ، وقد لاحظ الباحث مشكلة الدراسة من خلال اطلاعه على التقارير المالية للمصارف والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

تناولت معظم الدراسات السابقة دراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة ، ومعظمها في الدول العربية وخاصة جمهورية مصر العربية ،وقد ركزت تلك الدراسات على التمويل والاستثمار والسيولة والربحية والتعثر ولم تتناول موضوع تقويم كفاءة راس المال العامل ، حيث تناولت دراسة سيد محمد احمد عبد العزيز (2006م) تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في ادارة السيولة النقدية وابداع اساليب لادارة السيولة ، وتناولت دراسة محمد العظمة (1988م) العوامل المؤثرة في هيكل تمويل المشروعات واهتمت بدور المعلومات المحاسبية ، واختبرت دراسة فراج مخيمر (1991م) تخطيط الهيكل المالي الامثل الذي يعظم العائد ويخفض التكاليف ويحقق الكفاءة التمويلية .أما دراسة احمد صلاح الدين أبوزيد (2006م) هدفت لتقويم كفاءة المصارف في توظيف الاموال باستخدام أدوات التحليل المالي وابرار الدور الذي تقوم به النسب المالية في اتخاذ القرار ، وهدفت دراسة ابتهاج مصطفى عبد الرحمن (2008م) لمعرفة تأثير حجم البنك على الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية . وهدفت دراسة نجلاء بشير الهادي (2006م) لقياس الكفاءة التشغيلية لراس المال ومعرفة أسباب ضعف توظيف الموارد .اختبرت دراسة أحمد عبد اللطيف ،رضا يوسف (2006م) استخدام نموذج للتنبؤ بالسيولة بهدف المساعدة في تخطيط احتياجات البنك التجاري. واختبرت دراسة رأفت أحمد ابراهيم (2007م) مؤشرات لقياس نسبة الملاءة المالية لشركات التامين للمساعدة بالتنبؤ بحدوث عجز او فائض باستخدام اسلوب (Empirical Base)، وركزت دراسة بنك قطر الاسلامي (1999م) على اسباب تعثر التمويل في المصارف الاسلامية والمساهمة في تقليل نسبة التعثر ،وهدفت دراسة شامل محمد الحموي (2003م) لايجاد مؤشرات لقياس السيولة ،واهتمت باستخدام معايير لسياسات راس المال العامل . واختبرت

دراسة محمد عبد الرحمن الحسن البساطي (2004م) كفاية رأس المال المصرفي لتمويل الأنشطة الاقتصادية وهدفت الدراسة لتقييم معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال. وتناولت دراسة أمجد ابراهيم آدم محمد (2006م) العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الناتجة من السياسة الائتمانية التي أدت الي زيادة مخاطر التمويل. هدفت دراسة عصمت محمد طيب الاسماء (2008م) لايجاد حلول لمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف من اجل استغلال الموارد لتنمية الاقتصاد القومي. تناولت دراسة رقية عمر عبد المجيد عمر (2009م) تحليل المقدرة الائتمانية لمتخذي القرارات الاستثمارية بمؤشرات التحليل المالي في قرارات الائتمان. تناولت دراسة زين العابدين بريمة (2009م) دور عوائد الاستثمار في تقليل الديون المتعثرة وأثر الديون المتعثرة على كفاءة استغلال الموارد. وتناولت دراسة نوال علي يس (2011م) قياس كفاءة المصارف في ترشيد الاموال المستثمرة وايجاد معايير لقياس الاموال المستثمرة .

أما في الدول الاجنبية ففي امريكا تناولت دراسة كل من (Richard Castatanais1983)، (Titman and Wessls1988) كيفية المفاضلة بين الهيكل المالي الذي تزيد فيه نسبة الاقتراض والهيكل الذي تقل فيه نسبة الاقتراض. اما في الارجننتين تناولت دراسة Tomas J.T.Balino1991 الازمة المصرفية نتيجة لشح السيولة ، وفي بريطانيا Aydin Ozkan2001 العوامل المؤثرة على الهيكل التمويلي . وفي اليابان تناولت دراسة Petter J.Wallson2002 مشكلة تعثر القروض المصرفية ، وفي استراليا تناولت دراسة Shumi Akhtar,2005 مقارنة بين الهياكل التمويلية بين الشركات المحلية والعالمية والعوامل المؤثرة عليها .

يتضح للباحث ان الدراسات السابقة لم تتناول موضوع تقويم كفاءة ادارة رأس المال العامل بالمصارف حيث ان بعض الدراسات تناولت مشاكل ضعف كفاءة التمويل وبعضها تباين بين الاستثمار والتمويل والبعض الاخر تناول نماذج لقياس السيولة ،واعتمد الباحث في دراسة هذه الفجوة على نظريات التمويل والاستثمار والسياسات المتعلقة بها لتقويم كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية. تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي :

1. إمكانية استخدام مؤشرات لتقويم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف والتعرف على المشاكل التي تحيط بهذه المصارف في كفاءة رأس المال العامل .
2. ما اثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل؟.
3. ما اثر توظيف الموارد على كفاءة رأس المال العامل؟.
4. ما اثر ضعف معدل العائد علي الاستثمار بالنسبة للمصارف يعتبر مؤشر على عدم استغلال الموارد؟.
5. ما اثر السياسات المصرفية على كفاءة رأس المال العامل؟.
6. ما اثر المخاطر التمويلية على كفاءة رأس المال العامل؟.
7. ما اثر سياسات البنك المركزي على كفاءة رأس المال العامل؟.

8. هل لعدم استخدام اساليب التخطيط المالي المناسبة اثر على كفاءة راس المال العامل؟.

9. ما اثر البيئة الاقتصادية على كفاءة راس المال العامل ؟.

أهمية الدراسة

تتمثل اهمية الدراسة في الآتي:

1.الاهمية العلمية وتتمثل في :

أ. خصوصية رأس المال العامل في النظام المصرفي والأساليب المتبعة في تقويمه.

ب. تأكيد أهمية المؤشرات المالية في قياس كفاءة رأس المال العامل .

ج. دراسة العلاقة بين توفير السيولة وتعظيم ثروة الملاك ،والعوامل المؤثرة فيها.

2.الاهمية العملية وتتمثل في :

أ. معرفة مدى قدرة المصارف في إدارة رأس المال العامل .

ب. كفاءة إدارة رأس المال العامل تزيد الأرباح للمصارف .

ج. توضيح دور البنك المركزي والأساليب التي يستخدمها في الرقابة على رأس المال العامل في المصارف .

د. تستغرق إدارة رأس المال العامل جزءاً كبيراً من وقت المدير المالي في غالبية المؤسسات.

هـ. تنبيه الجهات الإشرافية لحل المشاكل التي تعترض إدارة رأس المال العامل .

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف الآتية :

1. دراسة ماهية وأسس إدارة رأس المال العامل في المصارف .

2. التعرف علي مدى كفاءة الاستثمار في راس المال العامل وتحديد الحجم المناسب الذي يؤدي إلي تحقيق الهدف المنشود .

3. توضيح اثر الهيكل المالي على كفاءة راس المال العامل.

4. قياس مقدرة إدارة المصارف في تنويع محفظة الاستثمار واختيار مزيج التمويل المناسب لراس المال العامل .

5. مدى إتباع إدارة المصارف لأساليب التخطيط المالي التي تساعد في التنبؤ بالاحتياجات المالية والفرص الاستثمارية المستقبلية .

6. معرفة اثر السياسات المصرفية على كفاءة راس المال العامل.

7. التعرف على اثر المخاطر التمويلية والاستثمارية على كفاءة إدارة رأس المال العامل .

8. ايجاد الحلول والمعالجات اللازمة لتساعد في كفاءة ادارة راس المال العامل.

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

أولاً :الفرضيات التطبيقية

الفرضية الاولى: اختلال الهيكل المالي ، يؤثر على كفاءة إدارة رأس المال العامل .
الفرضية الثانية : ضعف توظيف الموارد ، يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
الفرضية الثالثة : ضعف معدلات العائد على الاستثمار وزيادة المخاطر ، يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .

ثانياً: الفرضيات الميدانية

الفرضية الرابعة : عدم ملائمة سياسات رأس المال العامل ، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .
الفرضية الخامسة : زيادة المخاطر التمويلية والاستثمارية ، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .
الفرضية السادسة : عدم فعالية سياسات البنك المركزي ، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .
الفرضية السابعة : عدم استخدام المصارف أساليب التخطيط المناسبة ، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .
الفرضية الثامنة : عوامل البيئة الداخلية والخارجية للمصرف ، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

منهجية الدراسة

لتحقيق الاهداف اعتمدت الدراسة على المناهج التالية :

1. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الرسائل العلمية والدوريات.
2. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة المشكلة والفرضيات بالاستعانة بالاساليب العلمية.
3. المنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات بالاستعانة بالاساليب الاحصائية.
4. المنهج الوصفي التحليلي في تنظيم البيانات وتحليلها بغرض الوصول إلي استنتاجات تساهم في تقييم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف السودانية وسوف يستخدم منهج دراسة الحالة وذلك باستقصاء عينة من المصارف السودانية .
5. الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة .

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي :-

الحدود المكانية : عينة من المصارف السودانية تم اختيارها طبقاً من حيث نوع الملكية العامة والخاصة والمشاركة ، ونوع النشاط التجاري والصناعي والزراعي وهي :
البنك الزراعي السوداني ، بنك التنمية الصناعية ، بنك تنمية الصادرات ، بنك المزارع التجاري ، البنك السوداني الفرنسي ، و بنك أم درمان الوطني .
الحدود الزمانية : تغطي فترة الدراسة ، الفترة من 2007 الي 2012م وتم اختيار هذه الفترة للأسباب التالية :

1. امتداد لفترة أسلمه الجهاز المصرفي.

2. صدور بعض القوانين الهامة مثل قانون سوق الأوراق المالية 1995م .
3. صدور قانون صكوك التمويل 1995م .
4. قانون توفيق أوضاع الجهاز المصرفي .
5. اصدار معايير الرقابة المصرفية (بازل 1 وبازل 2).
6. حدوث ظاهرة العولمة الاقتصادية.
7. ظهور بوادر الازمة المالية العالمية 2007م.
8. ظهور الصيرفة الالكترونية.
9. انفصال دولة جنوب السودان .
10. خروج عائدات النفط من الموازنة .
11. حدوث بعض الظروف الاقتصادية زيادة حدة التضخم.

هيكل الدراسة

تضمنت الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة المقدمة وشملت الإطار المنهجي والدراسات السابقة. الفصل الأول بعنوان رأس المال العامل وعُرض من خلال المبحث الأول مفهوم وأهداف وأهمية رأس المال العامل ، المبحث الثاني مصادر تمويل رأس المال العامل ، والمبحث الثالث مكونات رأس المال العامل المصرفي. أما الفصل الثاني بعنوان سياسات إدارة رأس المال العامل وعُرض من خلال المبحث الأول مفهوم ومكونات سياسات إدارة رأس المال العامل ، المبحث الثاني السياسات الاقتصادية وأثرها على رأس المال العامل ، والمبحث الثالث تحديد المستوى الأمثل من رأس المال العامل. أما الفصل الثالث تقويم كفاءة المصارف في إدارة رأس المال العامل وعُرض من خلال المبحث الأول مفهوم وأنواع تقويم كفاءة الاداء ، المبحث الثاني مفهوم وأنواع ووظائف المصارف . والمبحث الثالث مؤشرات كفاءة رأس المال العامل. اما الفصل الرابع بعنوان الدراسة التطبيقية والميدانية وعرض من خلال المبحث الاول الدراسة التطبيقية والمبحث الثاني الدراسة الميدانية والمبحث الثالث اختبار الفرضيات. وتضمنت الخاتمة النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعات لها علاقة بتقويم كفاءة رأس المال العامل والقرارات التمويلية والاستثمارية ، يقوم الباحث باستعراض أهمها لكي يمكن التعرف على إمكانية تقويم كفاءة رأس المال العامل واثره على قرارات التمويل والاستثمار بالمصارف التجارية السودانية، ومن هذه الدراسات:

دراسة، Richard Castatanais, 1983،

(Bankruptcy Risk & Optimal Capital Structure)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية المفاضلة بين الهيكل المالي الذي تزيد فيه نسبة الاقتراض والهيكل الذي تقل فيه نسبة الاقتراض . هدفت الدراسة الي تحديد العلاقة بين الهيكل المالي ومخاطر الإفلاس. واهتمت بتأثير الوفورات الضريبية على الهيكل المالي والمخاطر المالية والهيكل المالي الأمثل . استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي. توصلت الدراسة إلي ان هنالك علاقة سلبية بين مستوى الرافعة المالية الأمثل والاحتمال المستقبلي المتوقع للفشل ، انخفاض معدل الرافعة المالية للمنشآت التي احتمال الفشل فيها وتكاليف الإفلاس مرتفعة ، الزيادة في حجم المنشأة تقلل من مخاطر الإفلاس فالعلاقة بين إجمالي الأصول ومعدلات الفشل علاقة سالبة ومعنوية . أوصت الدراسة المنشآت التي احتمال الفشل فيها ان تحتفظ بديون اقل في هيكلها المالي حتى تتفادى المشاكل المالية المستقبلية المتوقعة من الاعتماد على الديون.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت الموازنة بين مخاطر الإفلاس والهيكل المالي الأمثل ، تتميز دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف .

دراسة ، محمد العظمة ، 1988م (أثر الهيكل التمويل على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في الاعتماد على الاقتراض لتمويل المشروع الإستثماري، وأثر التقارير المالية المنشورة على قرارات الاستثمار والتمويل ، تجاهل التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل عند احتساب صافي القيمة الحالية واستخدام القروض كمصدر من مصادر تمويل الفرص الاستثمارية ، بالإضافة إلى حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل . ظهرت أهمية الدراسة من دور المعلومات المحاسبية عند الأخذ في الحسبان أثر المزيج التمويلي في ظل نماذج اتخاذ القرارات الاستثمارية المستقلة عن مصادر التمويل للقياس والإفصاح في ظل الاقتراض.هدفت الدراسة إلى

(¹) Richard Castanias ,*Bankruptcy Risk & Optimal Capital Structure* , "The Journal of finance "1983,VolXXXVIII,No5

(²) محمد العظمة ، أثر الهيكل التمويلي على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية ، (الكويت : جامعة الكويت، كلية الاقتصاد ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث ، 1988م) ، نقلاً عن : عبد اللطيف ابراهيم احمد على ، المشكلات والمعوقات لتمويل مشروعات البنية التحتية في السوان (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2012م)،ص8.

تحليل دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الموازنات الرأسمالية على ضوء النظرة المعاصرة في مجال الإدارة المالية التي تعكس تفاعل القرار التمويلي والاستثماري ، قدرة الأموال اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار والتي يمكن تمويلها بالاقتراض، عرض الأساليب البديلة المقترحة لتقييم المشروعات الاستثمارية الممولة جزئياً بالاقتراض . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، يعتمد القرار الاستثماري على أسلوب تمويل المشروع، الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل يجعل من الضروري ألا يقتصر تقييم الفرصة الاستثمارية على مساهمتها في الإضافة إلى قيمة المنشأة وإنما يتعداه إلى الكيفية التي يتوزع بها العائد بين الأطراف المختلفة الممولة للمنشأة من مساهمين ومقرضين، تعظيم نصيب المساهمين على حساب المقرضين من خلال اختيار المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها . أوصت الدراسة بضرورة الأخذ في الحسبان الأثر الناتج عن الاقتراض عند تطبيق معيار صافي القيمة الحالية ، تحفيز إدارة المنشأة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية التي يتفق مع هدف تعظيم الثروة وتخفيض تكاليف الوكالة .

يرى الباحث أن الدراسة تناولت أثر الاعتماد على القروض لتمويل المشروعات الاستثمارية ، وساهمت في التعرف على أوجه القصور في استخدام معيار صافي القيمة الحالية في حالة عدم الأخذ في الاعتبار أثر استخدام القروض كمصدر للتمويل ، وأوضحت الأساليب البديلة لتقييم المشروعات الاستثمارية الممولة جزئياً بالاقتراض ، وتعرضت للتفاعل بين قرار الاستثمار والتمويل ودور المعلومات المحاسبية ، تتميز دراستي بأنها ركزت على تحليل المقدرة الاستثمارية والتمويلية لتقييم كفاءة راس المال العامل في المصارف .

دراسة ، Oliver E. Williamson,1988

(¹) (Corporate Finance & Corporate Governance problems)

هدفت الدراسة إلى معالجة كيفية إجراء المقارنة والمقابلة بين طريقة تكلفة الوكالة للديون والتمويل بالملكية . تمثلت مشكلة الدراسة في أسباب تمويل الشركات عن طريق المفاضلة بين الديون وحقوق الملكية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تمويل المشروع بالاقتراض أو حقوق الملكية يعتمد على الطبيعة الوصفية لخصائص الأصول ، أن ضبط الوكالة تؤيد وتدعم استخدام الدين لتمويل الأصول القابلة لإعادة الاستخدام، يتم تمويل الأصول غير القابلة للاستخدام مرة أخرى عن طريق النسب المشتركة بين الديون وحقوق الملكية ، المشروعات التي تتطلب أصول طبيعية ذات محدودية منخفضة يتم تمويلها عن طريق الاقتراض ، يوفر التمويل عن طريق الديون وحقوق الملكية القدرة على تقادي أخطاء تقديرية أكبر ويستوعب مشاركة من خلال مجالس الإدارات ويزيد من التركيز على تملك الأسهم .

(¹) Oliver E. Williamson, *Corporate Finance and Corporate Governance Problems*, (the Journal of Finance, Vol. 43, No. 3, 1988).

يتضح للباحث أن الدراسة تناولت كيفية تمويل الشركات عن طريق الديون حقوق الملكية وركزت على إجراء المقارنة والمقابلة بين طريقة تكلفة الوكالة للديون والتمويل بحقوق الملكية ، ساهمت في التعرف على مصادر تمويل الشركات ، تختلف دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل بالمصارف .

دراسة ، Titman and R. Wessls, 1988

(The Determinants of Capital Structure Choice)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في محددات اختيار الهيكل التمويلي المناسب وتحليل المبررات الأساسية لبعض نظريات الهيكل التمويلي المثالي . هدفت الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة على هيكل التمويل . اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود علاقة طردية بين حجم المنشأة ونسبة الدين (الاقتراض) وذلك لأن نشاط المنشآت الكبيرة الحجم يتسم بقدر من التنوع مما يجعلها تتعرض لدرجة مخاطر أقل وبالتالي يكون للمنشأة الدافع لزيادة نسبة الاقتراض ، بسبب ارتفاع تكلفة الوكالة المصاحبة لإصدار أسهم جديدة فإن الأرباح المحتجزة تأتي في مقدمة مصادر التمويل من حيث الأفضلية ، إن استقرار مبيعات المنشأة يولد حافزاً مع زيادة نسبة الاقتراض ، عدم وجود علاقة بين معدل نمو المنشأة ونسبة الدين .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت محددات الهيكل التمويلي وكيفية معالجتها على المدى الطويل ، وساهمت في التعرف على وضع المعالجات لتلك المحددات لتحقيق الهيكل التمويلي المستهدف ، وركزت على قرارات هيكل التمويل المستمرة ، وتطرفت إلى تأثير كل من السيولة والربحية وفرص النمو على هيكل التمويل ، وتختلف دراستي بأنها ركزت على العوامل المؤثرة في تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف .

دراسة ،فراج مخيمر محمد عبد العال ،1991م (استخدام الأسلوب الكمي لوضع الهيكل المالي الأنسب)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في سوء تخطيط الهيكل المالي وعدم التوازن بين مكوناته ،انخفاض معدل العائد على صافي حقوق الملكية عن معدل العائد المقبول ، مما أدى إلي زيادة الفاقد نتيجة عدم التشغيل الاقتصادي للمنشآت . هدفت الدراسة إلي اقتراح نموذج كمي يتفق مع طبيعة مشكلة تخطيط وتصميم الهياكل المالية وتصميم هيكل يتناسب مع طبيعة الاستثمارات في الهيئة ويعظم العائد المتاح لأصحاب الملكية ويخفض تكلفة الأموال ومخاطر الاستثمارات . ظهرت أهمية الدراسة في تبنيها لإصلاح خلل الهياكل المالية وإيجاد هيكل مالي مناسب يعظم ربحية المنشأة ويقلل فاقد التشغيل الاقتصادي .اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي . توصلت الدراسة إلي نتائج

(¹) S. Titman & R. Wessls, **The Determinants of Capital Structure Choice**, (The Journal of Finance, Vol. 43, No. 3, 1988).

(²) فراج مخيمر محمد عبد العال ، استخدام الأسلوب الكمي لوضع الهيكل المالي الأنسب بالتطبيق على هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،1991م).

منها أن هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية تواجه مشكلة خلل في هيكلها المالي نتيجة عدم التخطيط لمصادر واستخدامات الأموال ، عدم تحقيق الملاءمة بين التمويل والاستثمار نتيجة عدم إتباع مبدأ التغطية. أوصت الدراسة بضرورة استخدام أساليب كمية لحل مشكلات الإدارة المالية واصلاح الخلل في الهياكل المالية في منشآت القطاع العام بتوسيع قاعدة الملكية، واستخدام نموذج برمجة الأهداف في عملية تخطيط وتصميم الهياكل المالية للمؤسسات بصفة عامة .

يتضح للباحث إن هذه الدراسة ساهمت في استخدام نموذج كمي لتخطيط الهياكل المالية ومواجهة الخلل فيه وهو نموذج برمجة الأهداف ، واهتمت بضرورة التخطيط المالي لمصادر واستخدامات الأموال ، وهي بذلك وضعت إطار عام لاستخدام الأساليب الكمية في المجال المالي ، وما يميز دراستي عن هذه الدراسة اهتمامها بالتخطيط المالي لمصادر واستخدامات الأموال من اجل تقويم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف التجارية .

دراسة **Tomas J.T.Balino,1991**

(The Argentine Banking Crisis of 1980)⁽¹⁾

تناولت الدراسة أزمة المصارف الأرجنتينية في عام 1980م ، التي انهار على أثرها عدد من المصارف العاملة هنالك . تمثلت مشكلة الدراسة في شح السيولة ، صعوبات في مواجهة السحب لودائع العملاء ، بسبب تعثر تحصيل الديون من العملاء . هدفت الدراسة للتعرف على سمات القطاع المالي الأرجنتيني ، وتطورات البيئة الاقتصادية ، للوصول إلي اثر البيئة الاقتصادية على أزمة المصارف الأرجنتينية ومعرفة أسباب تعثر تحصيل الديون والمعالجة لها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة الي ان ضعف الرقابة على النظام المالي ، وضعف دور البنك المركزي الأرجنتيني في ادارة الاقتصاد . اوصت الدراسة بتفعيل دور البنك المركزي الأرجنتيني في ادارة الاقتصاد وسن القوانين المنظمة للعمل المصرفي والنشاط المالي الأرجنتيني .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت الازمات المصرفية والصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي في شح السيولة والتعثر، تتميز دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل بالمصارف .

دراسة **Kenneth A. Froot, David S. S charfstein, & Keremy C. Stein1993, (Risk Management: Coordinating Corporate Investment & Financing Policies)⁽²⁾**

هدفت الدراسة إلى تطوير إطار عام يستخدم في تحليل إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل ، ووضع إستراتيجية إدارة مخاطر الاستثمار وسياسات التمويل . تمثلت مشكلة الدراسة في اسباب ارتفاع تكلفة مصادر التمويل الخارجي عن مصادر التمويل الداخلي ، وكيفية التنسيق بين إدارة المخاطر على سياسات التمويل والاستثمار . استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها

(¹) Tomas J.T.Balino, **The Argentine Banking Crisis of 1980** ,1991 .

(²) Kenneth A. Froot and others, **Risk Management: Coordinating Corporate Investment & Financing Policies**, (The Journal of Finance, Vol. 48, No, 5, 1993).

، الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي أكثر من مصادر التمويل الداخلي يؤدي الي الوقوع في خسائر، تقل رغبة لشركات في التحوط واتخاذ تدابير الحماية كلما كان التدفق النقدي أكثر ارتباطاً بفرص الاستثمار المستقبلية ، تزيد رغبة الشركات في التدابير الوقائية كلما كان التدفق النقدي مرتبط مع قيم الأصول غير النقدية ومقدرة الشركات على زيادة التمويل الخارجي ، تعتمد استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في إتباع تدابير الحماية على عدة أمور بما فيها التعرض لسعر الصرف وتكاليف الاستثمار والعائدات ، تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى إيجاد فرص استثمارات ثابتة في الأقطار التي تعمل فيها .

يتضح للباحث أن الدراسة تناولت مخاطر الاستثمار وسياسات التمويل ، وركزت على الدور الذي يلعبه التمويل في انتعاش وجذب الاستثمارات ، ووضحت مصادر التمويل المختلفة وكيفية المفاضلة بينها ، وساهمت في التعرف على مخاطر الاستثمار وكيفية إدارتها ، وتختلف دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف .

دراسة ، بدر محمد الجاك العباس ، 1997م (ديون قطاع الزراعة في البنك الزراعي)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة نسبة تعثر تحصيل ديون القطاع الزراعي في البنك الزراعي ، بسبب تخلف المقترضين من السداد ، مما أدى إلي إضعاف القدرة التمويلية للبنك وبالتالي تدني أداء المشروعات الزراعية . هدفت الدراسة إلي التعرف على أسباب تدني تحصيل ديون القطاع الزراعي، والتوصل إلي حلول تساهم في معالجة تأخير تحصيل ديون القطاع الزراعي . ظهرت أهمية الدراسة في ان القطاع الزراعي يكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد السوداني ، وهو المحرك الأساسي للقطاعات الاقتصادية ، ويعمل به غالبية السكان ، ويؤمن لهم الغذاء مما يستدعي تذليل المعوقات وحل مشكلات تمويل القطاع الزراعي . استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي واستمارة الاستبيان . توصلت الدراسة الي نتائج منها أن الأسباب التي ساهمت في تدني تحصيل ديون القطاع الزراعي ،التوسع المطرد في تمويل القطاع الزراعي الناتج عن السياسات الرامية الي تأمين الغذاء ، الظروف الاقتصادية السائدة ، ضعف القطاعات الخدمية من نقل وتسويق وأسباب أخرى يرتبط بعضها بالمزارع والبنك الزراعي كارتفاع تكاليف عمليات التحصيل ،عدم الدراسة الكافية للمشروعات وضعف الضمانات . أوصت الدراسة بضرورة الدراسة الجيدة للمشروعات ، اخذ الضمانات القوية ، عدم تركيز التمويل في موسم او محصول معين وفي عدد قليل من المزارعين ، والسعي إلي معالجة الخلل الهيكلي للاقتصاد السوداني من قبل الدولة ، وتطبيق برامج الإقراض الزراعي الموجه لضمان استغلال التمويل في الغرض المحدد وتطوير الأساليب التسويقية .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت ديون القطاع الزراعي وهدفت إلي الحد من تأخر سداد المقترضين الزراعيين وتقليل نسبة الفاقد في التمويل من اجل الاستغلال الأمثل للطاقة

(¹) بدر محمد الجاك العباس ، ديون قطاع الزراعة في البنك الزراعي السوداني (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1997م).

التمويلية . وتتميز دراستي بانها ركزت على دراسة المؤشرات التمويلية والاستثمارية لتقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف التجارية.

دراسة 1998, Rachul Kochhor and Michael A Hill
(Research Notes & Communication Linking Corporate Strategy to Capital Structure: Diversification Strategy: Type & Source of Finance)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة بين استراتيجية المنشأة والهيكل المالي لها ، ولستراتيجيات التنويع والتمويل . هدفت الدراسة إلى معرفة خصائص مصادر الأموال اللازمة لكل نوع من أنواع التنويع ، ومعرفة الطريقة المثلى لتمويل التنويع في المنشآت . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ان تنويع مصادر التمويل ذو تكلفة عالية، التنويع غير المرتبط بمنتجات يتطلب إضافة موارد جديدة ، أن الزيادة في التمويل غير المرتبط لها علاقة ايجابية بالتمويل بالديون حيث تستفيد المنشأة من اقتصاديات الحجم الكبير ومن السوق المالي لرأس المال ، التنويع غير المرتبط يتطلب موارد مالية إضافية من الممولين الخارجين مما يؤدي إلى ارتفاع الرافعة المالية للمنشأة ، يؤثر الهيكل المالي في إستراتيجية التنويع في المنشأة حيث أن إضافة ديون للمنشأة لها علاقة ايجابية بالتنويع غير المرتبط وعلاقة سلبية بالتنويع المرتبط وجود علاقة تبادلية بين إستراتيجية التنويع واستراتيجية الهيكل المالي . يتضح للباحث أن الدراسة ربطت بين الإدارة الإستراتيجية والإدارة المالية للمنشآت وحددت المصادر المالية الملائمة لكل نوع من أنواع استراتيجيات التنويع ، ووجهت المنشآت التي ترغب في إضافة منتجات جديدة ليس لها علاقة بمنتجات المنشأة الحالية في الاعتماد على الديون ، وتختلف دراستي بانها تناولت المشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة التمويل والاستثمار في راس المال العامل بالمصارف.

دراسة 1999, Suagata Banerjee & Alma Heshmati & Clas Wihlborg
(The Dynamic of Capital Structure)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لسرعة تعديل الهياكل المالية للمنشآت ، والعوامل المؤثرة في مستويات الديون المثلى عند تعديل الهياكل المالية ، وبيان التفاعل والتداخل بين القرارات المالية الخاصة بالديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل والسيولة وحقوق الملكية والتوزيعات ، والتعرف على الاهداف التمويلية طويلة الاجل والتي تقوم المنشأة بتعديلها جزئياً والعوامل المحددة للتعديل . تمثلت مشكلة الدراسة في أسباب اختلاف المنشآت في سرعة تعديل هياكلها المالية في اتجاه الهيكل المالي الأمثل ، والمتغيرات التي تؤثر على الهيكل المالي وعلى مستوى الرافعة في المنشأة والتغير في الدخل والنمو المتوقع ، الحجم ، والربحية والوفورات الضريبية. إتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هنالك علاقة سلبية بين الربحية

⁽¹⁾ Rachul Kochhort & Michael. A. Hill, **Research Notes & Communication linking Corporate Strategy to Capital Structure : Diversification Strategy, Type & Source of Finance**, (strategic Management Journal , Vol. 19, No. 6, 1998)

⁽²⁾ Suagata Banerjee & Others, **the Dynamic of Capital Structure**, Room No. 383, 1999.

والتغيرات في الدخل ومستوى الرافعة في الشركات البريطانية والأمريكية ، ومعدل النمو له علاقة إيجابية مع مستوى الرافعة المالية في الشركات البريطانية والأمريكية ، أما حجم المنشأة فله علاقة سلبية مع مستوى الرافعة المالية في الشركات الأمريكية وعلاقة ايجابية معها في الشركات البريطانية ، هنالك علاقة سلبية بين الوفورات الضريبية الناجمة من مصادر غير فوائد الديون ومستوى الرافعة المالية في الشركات البريطانية وإيجابية مع مستوى الرافعة في الشركات الأمريكية ، أن الشركات التي لها فرص نمو مرتفعة تعدل هيكلها المالي ببطء نحو الهيكل المالي الامثل .

يتضح للباحث أن الدراسة تناولت العوامل المؤثرة في قرارات تعديل الهياكل المالية للمنشآت ، والتي تعد من القرارات الهامة في المنشآت ، تخلتف دراستي بأنها تناولت تقويم كفاءة راس المال العامل بالمصارف وهدفت الي معرفة اثر الهيكل المالي على كفاءة راس المال العامل .

دراسة بنك قطر الدولي الاسلامي ، 1999م (التمويل المتعثر في المصارف الاسلامية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في العوامل التي تسببت في تعثر التمويل للمصارف الإسلامية . هدفت الدراسة إلي إيجاد حلول تساهم في تقليل نسبة التعثر . اهتمت الدراسة بان المصارف الإسلامية ليس لها تكلفة للوكالة علي القروض تحميها من مخاطر الديون مما يجعلها تفقد أموالها بسبب تعاملها مع العملاء المماطلين . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستمارة الاستبيان . توصلت الدراسة إلي نتائج منها أن الاستثمار بصيغة المرابحة هو أكثر الاستثمارات تعثرا في المصارف الإسلامية . أوصت الدراسة بتقليل الاستثمار بصيغة المرابحة والتوسع في الصيغ الأخرى خاصة المشاركة .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت الاسباب التي ادت الي تعثر التمويل في المصارف الإسلامية واهتمت بإيجاد وسيلة للحد من مماطلة العملاء . وما يميز دراستي عن هذه الدراسة بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف التجارية ، واهتمت بقياس قدرة المصارف في إدارة رأس المال العامل بدراسة قرارات الاستثمار والتمويل .

دراسة 2001, Aydin Ozkan

(Determinants of Capital Structure & Adjustment to long Run Target: Evidence from UK Company Panel Data) (2)

هدفت الدراسة إلى وضع المعالجات لمحددات تحقيق الهيكل التمويلي المستهدف بالتركيز على قرارات هيكل التمويل المستمر ، ومعالجتها على المدى الطويل بالتطبيق على البيانات للشركة في المملكة المتحدة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ،تؤثر الربحية والسيولة على هيكل التمويل ، هنالك أثراً محدوداً للحجم على مديونية المنشآت ، توجد علاقة عكسية بين الاعتبارات الضريبية ونسبة الاقتراض .

(1) بنك قطر الدولي الاسلامي ، التمويل المتعثر في المصارف الاسلامية (الدوحة : الاجتماع الرابع والعشرين لمديري العمليات والاستثمار للبنوك الاسلامية ، فبراير ، 1999م).

(2) Aydin Ozkan, **Determinants of Capital Structure & Adjustment to Long Run Target: Evidence from UK Company Panel Date**, (Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 28, No. 1 & 2 , Jan/March 2001).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت محددات الهيكل التمويلي المستهدف وطرق معالجتها على المدى الطويل ، وتطرق إلى أهم محددات الهيكل التمويلي ، وتختلف دراستي بأنها تناولت تقويم كفاءة راس المال العامل بالمصارف .

16. دراسة Peter J.Wallson 2002⁽¹⁾ (Japan,s Non performing Loans)

هدفت الدراسة الي حل مشكلة القروض المصرفية المتعثرة في اليابان ، وتكتسب الدراسة أهميتها من تعطيل موارد المصارف اليابانية في قروض غير منتجة يؤثر سلبا على المصارف اليابانية وعلى الاقتصاد الياباني . تمثلت مشكلة الدراسة في ، هل من الممكن ان تتبع الدول التجربة اليابانية لحل مشكلاتها رغم اختلاف ظروفها الاقتصادية . استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي التحليلي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة الي نتائج منها، ان الاسباب التي ادت الي تعثر القروض المصرفية تتمثل في عدم وجود نظام محاسبي فعال وعدم تحديد مفهوم واضح للقروض المصرفية . أوصت الدراسة بتطبيق نظام محاسبي فعال في المصارف اليابانية والوصول الي مفهوم محدد بشأن القروض المتعثرة واستخدام سياسات لبيع القروض المصرفية المتعثرة . يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت لحل مشكلة القروض المتعثرة واستغلال الموارد بكفاءة للاقتصاد الياباني. تتميز دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل بالمصارف .

دراسة ،شامل محمد الحموي، 2003م(علاقة دورة النقدية بالسيولة التقليدية والربحية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة بين دورة النقدية كمفهوم حديث مستخدم في قياس سيولة الشركات وبين مقاييس السيولة التقليدية متمثلة في معيار التداول ونسبة السيولة السريعة وبين كل من معدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حق الملكية ، وذلك للوصول الي مدي الإعتماد علي المقاييس التقليدية للسيولة في إستخدامها كأحد مقاييس السيولة والعلاقة بين دورة النقدية والربحية .هدفت الدراسة الي تحديد امكانية استخدام دورة العمليات ودورة التشغيل بالتبادل لقياس سيولة الشركات من خلال اظهار العلاقة بين مقاييس السيولة الثابتة ومقاييس السيولة المتحركة وامكانية استخدام العلاقة بين دورة العمليات التشغيلية ودورة النقدية للتخطيط للربحية . تكمن أهمية الدراسة في استخدام معايير لرسم استراتيجيات رأس المال العامل، وتحديد مدي جدوي المعايير التقليدية للسيولة. توصلت الدراسة الي نتائج منها ، هنالك علاقة بين دورة العمليات التشغيلية ودورة النقدية وبين معيار التداول ونسبة السيولة السريعة وان كان شكل العلاقة بينهما في صورة عكسية ،وامكانية استخدام هذه العلاقة من خلال معادلة الانحدار لقياس نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ، ووجود علاقة بين دورة العمليات التشغيلية وبين دورة النقدية وبين مقاييس الربحية متمثلة في معدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حق الملكية وذلك بالتطبيق على شركات قطاع الغزل والنسيج ،وان

(¹) Peter J.Wallson, **non Performing Loans**, w.w.w.ael.org/publications/D./14870.

(²) شامل محمد الحموي ،علاقة دورة النقدية بالسيولة التقليدية والربحية (القاهرة:جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد 10، يوليو 2003 م)،صص8-33.

كانت العلاقة مختلفة من حيث شكلها حيث كانت العلاقة في صورة طردية بين كل من دورة العمليات التشغيلية ومقاييس الربحية علي عكس العلاقة مع مقاييس السيولة التقليدية وبالمثل أخذت العلاقة نفس الشكل الطردي بين دورة النقدية وبين مقاييس الربحية وشكل عكسي بين دورة النقدية ومقاييس السيولة التقليدية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت علاقة مقاييس السيولة بمقاييس الربحية ، وهدفت لايجاد معايير حديثة لقياس سيولة الشركات . تميزت دراستي بانها هدفت إلي قياس كفاءة رأس المال العامل باستخدام مؤشرات مالية لقياس كفاءة التمويل والاستثمار .

دراسة (Abdurrahman Elzahi and Jamil Osman (2003)

Allcation and Technical Output Efficiency in the Sudanese Islamic Banks an Empirical Investegations⁽¹⁾ .

هدفت الدراسة الي تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف بالسودان باستخدام دالة الانتاج خلال الفترة من 1992 الي 2001م . وتكتسب الدراسة أهميتها في استخدام نماذج لقياس الكفاءة التشغيلية للمصارف . تمثلت مشكلة الدراسة في ان المصارف السودانية تعاني من ضعف الكفاءة التشغيلية . استخدمت الدراسة منهج كفاءة استخدام الموارد عن طريق تقدير دالة الانتاج لعينة تضم ستة مصارف من المصارف العاملة في السودان . توصلت الدراسة الي نتائج منها ، ضعف الكفاءة الانتاجية في المصارف بالسودان وان هنالك اختلاف في المخاطر التي تتعرض لها القطاعات الاقتصادية التي تستثمر فيها المصارف بالسودان .أوصت الدراسة بان لا تلزم المصارف بتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية ذات المخاطر العالية وان تتبع سياسات تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت لتقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف واهتمت باتباع منهج استخدام الموارد ، تتميز دراستي بانها تهدف لقياس مقدرة المصارف في إدارة الاستثمار في الأصول المتداولة وتحديد الحجم المناسب لقياس مقدرة إدارة المصارف في تنويع محفظة الاستثمار واختيار مزيج التمويل المناسب الذي يؤدي إلي تحقيق الهدف المنشود .

دراسة ، محمد عبد الرحمن الحسن البساطي، 2004م (معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية (الملاءة المصرفية) حسب مقررات لجنة بازل)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ان المصارف السودانية تعاني من الضعف المالي والاداري في بناء قاعدة ادارية ومالية و في تحريك رؤوس الأموال وتوفير التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية . ظهرت أهمية الدراسة نتيجة لاتساع رقعة النظام المصرفي وزيادة حجم المعاملات المالية مما جعل

⁽¹⁾Abdurrahman Elzahi and Jamil Osman ,Allcation and Technical Out Put Efficiency in The Sudanese Islamic Banks an Empirical Investegations (Khartoum Banking and Financial Magazine Issue NO.8.July2003.

⁽²⁾ محمدعبد الرحمن الحسن البساطي ، معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية (الملاءة المصرفية) حسب مقررات لجنة بازل "سويسرا"، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ،2004م) .

الرقابة المصرفية تكتسب أهمية كبرى في حماية النظام المالي والتي بدونها لا تتمكن المصارف من المحافظة على حقوق المودعين. هدفت الدراسة إلى التعرف على الموجهات والمبادئ الرقابية الأساسية للجنة بازل ومرتكزات الرقابة الاحترازية ونسب ملاءة رأس المال والمخاطر التي تؤثر على الأصول والتعرف على التعديلات التي أدخلتها السلطات النقدية ، ومبررات تلك التعديلات من لجنة بازل لسياسات تلائم البيئة المصرفية الإسلامية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي . توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها ، أن الجهاز المصرفي في السودان يواجه مشاكل وتحديات مختلفة تحد من قدرته وانطلاقه نحو القيام بدوره المطلوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن المصارف العاملة تعاني من الضعف المالي في هياكلها المالية المختلفة ويتمثل ذلك في تدني قاعدة رأس المال وضعف الاستثمار بل وتخلف العديد من المصارف في عدم الالتزام بالمعايير المطلوبة بالحد الأدنى المطلوب لإدارة المخاطر والايفاء بمعايير كفاية رأس المال ومتطلبات التقويم المالي وهو نظام الـ(Camels). أوصت الدراسة بالاستمرار في تحسين وسائل الرقابة المصرفية وضبط المصروفات الادارية ، وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ، ورسم سياسات اقتصادية ومالية تعمل علي ازالة الركود الاقتصادي والمالي من أجل دفع عملية الاستثمار والتقليل من درجات المخاطر التي تحيط به، وإيجاد بيئة مصرفية سليمة لتحقيق الاستقرار المنشود الذي يخفف من المخاطر ويحفز المصارف لبناء قاعدة مالية قوية تقنية مصرفية متقدمة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت معيار كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) في المصارف السودانية وأوصت بأهمية دور الرقابة المصرفية في تقليل المخاطر المصرفية بينما تميزت دراستي بأنها هدفت إلي قياس كفاءة المصارف في إدارة رأس المال العامل.

دراسة، 2004، Habeb Ahmed

(The Role of Islamic Financial in Financing Micro- Enterprises: Theory & Evidence) ⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور المصارف الإسلامية في لعب دوراً حقيقياً في تمويل المشروعات الصغيرة . هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هنالك العديد من المصارف الربوية بدأت تتبع منهج التمويل الإسلامي في تمويلها للمشروعات الصغيرة ، المصارف الإسلامية تستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة أقل من المصارف الربوية ، تمكن المشروعات الصغيرة من تحقيق ربح أعلى عن طريق تمويلها من المصارف الإسلامية . أوصت الدراسة بضرورة بذل جهد أكبر من قبل المصارف الإسلامية في ترويج برامجها التمويلية

⁽¹⁾ Habeb Ahmed, **The Role of Islamic Financial in Financing Micro-Enterprises: Theory & Evidence**, (Jordan: Arab Academy for Financing & Banking Science, "Journal of Financing & Banking Studies", Vol. 13, No. 1, March, 2004).

للمشروعات الصغيرة لجذب أصحابها من المصارف الإسلامية ، ضرورة تفعيل دور المصارف الإسلامية والتجارية لتوفير مصادر تمويل لها .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة ، وساهمت في التعرف على مصادر تمويل هذه المشروعات والصعوبات التي تواجهها ، هذه الدراسة ذات علاقة بدراسة الباحث بأنها تناولت مصادر التمويل ، ألا أنها ركزت على دور المصارف الإسلامية فقط ، تتميز دراستي بأنها تتركز على تقويم كفاءة راس المال العامل في المصارف السودانية.

دراسة ،عباس عبد الله الحسين محمد ،2005م (التحليل المالي واثره في اختيار مشروعات الاستثمار في ظل ظروف عدم التأكد) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المستثمرين تواجههم صعوبات في كيفية اختيار المشروعات الاستثمارية المقترحة في ظل ظروف عدم التأكد ، فالتحليل المالي يعتبر من الوسائل العلمية المفيدة في اتخاذ القرار . ظهرت أهمية الدراسة في استخدام المنهج العلمي للوصول للقرارات الاستثمارية الرشيدة ، ومنهج التحليل المالي باستخدام النماذج المرتبطة به بحساب العائد والمخاطر لاتخاذ القرار الذي يحدد أفضل البدائل الاستثمارية . هدفت الدراسة إلي بيان اثر التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية المتعلقة بالاستثمار في المشروعات بصفة عامة ، والقرارات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية بصفة خاصة ، والأساليب المهمة في التحليل المالي . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي . أوصت الدراسة بالاهتمام بالعملية الاستثمارية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية ، استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، وضع ضوابط تحكم اقتناء الأوراق المالية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة ركزت على أهمية دور التحليل المالي في اختيار وتقويم المشروعات عن طريق استخدام نماذج تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار ، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في تناولها تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف باستخدام طرق التحليل المالي .

دراسة أحمد محمد صديق أحمد ،2005م،

(The Role of Managerial Accounting in Managing ,Baking Liquidity and Profitability) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف كفاءة البنوك في تحقيق الارباح من خلال توظيف الودائع بمختلف انواعها: ودائع استثمارية ، ودائع تحت الطلب والتي غالباً ماتطلب بشكل سريع وعلي

(1) دراسة عباس عبد الله الحسين محمد، التحليل المالي واثره في اختيار مشروعات الاستثمار في ظل ظروف عدم التأكد ،

(الخرطوم : جامعة النيلين ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2005م)

(2) احمد محمد صديق احمد (The Role of Managerial Accounting in Managing ,Baking liquidity and Profitability) (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2005م)

الرغم من ذلك توظف البنوك هذه الودائع في مختلف المشروعات وعبر مختلف الصيغ الاستثمارية . ظهرت أهمية الدراسة من الدور المتعاظم للمحاسبة الادارية في اتخاذ القرار وترشيد موارد البنوك في ظل التوسع في الكتلة النقدية وحجم الإقتصاد ، وبسبب توسع الاعمال والمشروعات الإقتصادية بشكل عام وذلك لأن هذه المعلومات تعتبر من المؤشرات الهامة في اتخاذ القرارات لدي الادارات العليا . هدفت الدراسة الي ابراز دور التقارير في توصيل المعلومات التي تعين الادارة على اتخاذ القرار الرشيد من أجل الاستخدام الأمثل للموارد . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الي نتائج منها، إتباع النهج العلمي في ادارة السيولة يؤدي إلى زيادة الإيرادات ، تصميم وتطبيق نظام تقارير محاسبية جيد في البنوك يؤكد الدقة المحاسبية ، جودة نظام تقارير المحاسبة الادارية في البنوك يؤدي الي وضع سياسات إدارية جيدة قابلة للتنفيذ ، الضبط الداخلي الدقيق لخصائص التقارير الداخلية للبنك يساعد علي المحافظة علي أصول المنشأة ، دراسة وتقييم نظام الضبط والتحكم في السيولة . أوصت الدراسة بايجاد نظام فعال وعلمي لادارة السيولة ، انشاء وسائل داخلية فاعلة من أجل التحكم في خصائص التقارير الداخلية وأن تعمل البنوك علي دراسة وتقييم نظام ادارة السيولة بشكل دوري ومنتظم ، وان تعتمد البنوك في ادارة السيولة علي الخصائص النوعية المحاسبية والادارية . يتضح للباحث أن هذه الدراسة التي تناولت دور المحاسبة الادارية في ادارة السيولة والربحية في المصارف تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بانها تتناول تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف .

دراسة, Shumi Akhtar 2005,

(The Determinants of Capital Structure for Australian Multinational & Domestic corporations) ⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أسباب الاختلاف بين الهيكل التمويلي لكل من الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات في أستراليا. هدفت الدراسة لمعرفة اثر محددات الهيكل التمويلي للشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات و تحديد الاختلاف في مستوى الرفع المالي بين الشركات المتعددة الجنسيات . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، لا يوجد اختلاف في مستوى الرفع المالي بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات ، إن تكلفة الوكالة ، الربحية ، حجم الشركة و ضمانات الأصول تعتبر أهم محددات الهيكل التمويلي للشركات المحلية ، إن تكاليف الإفلاس ومستوى التنوع الجغرافي تعتبر أهم المحددات للشركات المتعددة الجنسيات .

⁽¹⁾ Shumi Akhtar, **The Determinants of Capital Structure for Australian Multinational & Domestic Corporation**, (Australin Journal of Management, Vol. 30, No. 2, Dec 2005).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أهم محددات الهيكل التمويلي للشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات في استراليا . وساهمت في التعرف على أسباب الاختلاف في مستوى الرفع المالي بين الشركات ، وتختلف دراستي بأنها تتعلق بتقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف . دراسة ، أمجد إبراهيم آدم محمد ، 2006م (أثر إدارة مخاطر التمويل على البنوك التجارية السودانية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أسباب مخاطر التمويل بالبنوك التجارية الناتجة من عدم وفاء العملاء بأصل الائتمان الممنوح لهم نتيجة لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية ، وجود خلل في السياسة الائتمانية مما يترتب عليها آثار سلبية على أداء البنوك . هدفت الدراسة الي ايجاد وسائل تحد من الآثار المترتبة على مخاطر التمويل والأداء بالبنوك التجارية السودانية. ظهرت أهمية الدراسة في تحديد الآثار المترتبة على مخاطر تعثر صيغ التمويل على أداء البنوك التجارية في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالمخاطر المصرفية . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الي نتائج منها ، ان القطاعات الاقتصادية المختلفة سجلت معدلات تعثر عالية ومتفاوتة حيث سجل القطاع الزراعي أعلى معدلات تعثر ، ارتفاع تعثر التمويل المقدم عن صيغ التمويل المختلفة حيث سجلت صيغة المرابحة أعلى نسب تعثر ، وجود علاقة ربط بين ارتفاع مخاطر التمويل وبين تدهور مؤشرات الأداء بالبنوك التجارية السودانية ، على الرغم من اضطلاع البنوك التجارية بدورها في إدارة المخاطر إلا أن هنالك نقاط ضعف معينة تساهم في تعثر التمويل ، صعوبة التحكم في عوامل البيئة الخارجية والعوامل التي تعود الي العملاء للحد من التعثر. أوصت الدراسة بتدارك نقاط الضعف الموجودة في ادارة منح الائتمان وذلك عن طريق الاستعلام الجيد خاصة من ناحية التزامهم بالسداد ، الاهتمام بالضمانات المقدمة من حيث التقييم والمتابعة ، الاهتمام بدراسات الجدوى وتقييمها، وتحليل الأداء المالي للجهة طالبة التمويل واستخدام التمويل للغرض الذي منح من اجله . يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت اثر إدارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية وهدفت لمعرفة الأسباب التي أدت إلي مخاطر التمويل الناتجة من مفاطلة العملاء في السداد ، واهتمت بتحديد آثار المخاطر على أداء البنوك التجارية ، تتميز دراستي بأنها تقيس كفاءة إدارة المصارف في رأس المال العامل و تأخذ في الاعتبار مخاطر الاستثمار والتمويل .

دراسة ، سيد احمد محمد احمد عبد العزيز ، 2006م (تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توظيف فائض السيولة لدي المصارف السودانية بالرغم من توفر الفرص الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية المختلفة ومعرفة الاسباب التي تؤدي إلي ظاهرة السيولة

(1) أمجد إبراهيم آدم محمد ، أثر ادارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2006م).

(2) سيد احمد محمد احمد عبد العزيز ، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2006م).

الفائضة.هدفت الدراسة إلي تقويم كفاءة المصارف السودانية في إدارة السيولة النقدية بإجراء التحليلات المالية والاستفسارات والاستشارات التي غطت كافة الأنشطة التي ترتبط بالسيولة النقدية . ظهرت أهمية الدراسة في استخدام ادوات لقياس وتقويم السيولة النقدية بالمصارف من اجل إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية ،الاستفادة من نمو حجم الموارد الخارجية خاصة الودائع للحفاظ على استقرار السيولة النقدية بالمصارف ،ان استغلال السيولة النقدية الفائضة عن طريق ادارة الاستثمار بالصورة المثلى يعود على المصارف بالمزيد من الارباح .اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي ، الوصفي التحليلي والاستقرائي، الاستنباطي ،الاستدلالي و تحليل وتقييم التقارير السنوية للمصارف التجارية. توصلت الدراسة الي نتائج منها،غياب الآلية الدائمة لقياس وتقويم السيولة النقدية بالمصارف التجارية بالسودان ،التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز مالي لسداده او فائض مالي لاستثماره لتحقيق اقصى درجة من الربحية المخططة ،المصارف لم تتمكن من استغلال السيولة الفائضة التي مصدرها الموارد الخارجية استغلالاً أمثل يؤدي الي تحقيق الأهداف المخططة .أوصت الدراسة بضرورة ايجاد آلية دائمة بالمصارف التجارية تهتم بتقويم وقياس السيولة النقدية يمكن أن يتم ذلك باستحداث إدارة متخصصة تعمل على ادارة التدفقات النقدية بصورة شاملة في اطار الخطط المالية السليمة التي تهدف الي الكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز او فائض نقدي وذلك لتلافي مخاطر شح السيولة النقدية ، ادارة السيولة بالصورة السليمة بوضع الخطط الادارية التي تمكن من الوفاء بجميع الالتزامات وخاصة القصيرة منها والمتمثلة في سحوبات المودعين سواء كانت تلك السحوبات نقدية أو عبر غرفة المقاصة بالبنك المركزي ، العمل على استغلال السيولة الفائضة خاصة التي مصدرها الموارد الخارجية والمتمثلة في الودائع بالصورة المثلى وبالتخطيط السليم.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت إلي ايجاد آلية دائمة لتقويم كفاءة المصارف في ادارة السيولة النقدية ،وما يميز دراستي عن هذه الدراسة بانها تناولت تقويم كفاءة إدارة راس المال العامل في المصارف السودانية من خلال دراسة مصادر واستخدامات الأموال التي تهتم بدراسة السيولة النقدية .

دراسة ،عمر علي بابكر الطاهر،2006م (التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية - الأسباب والنتائج)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في الأسباب والآثار الناتجة من تعثر التسهيلات الائتمانية نتيجة لضعف كفاءة ادارة البنك ، تعثر العملاء نسبة لمخاطر الأنشطة الاقتصادية ،قلة العملاء المؤهلين لمنح التمويل ، وسياسات البنك المركزي ، والظروف الاقتصادية. هدفت الدراسة إلي معرفة مفهوم

(¹) عمر علي بابكر الطاهر، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية - الأسباب والنتائج ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،2006م).

التسهيلات الائتمانية المتعثرة وإيجاد الحلول للتخفيف والوقاية قدر الإمكان من تعثر هذه التسهيلات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي . توصلت الدراسة إلي نتائج منها ،إن أسباب التعثر تتمثل في عدم متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل ادارة البنك ، تردي أنشطة وأعمال لعميل الأكثر أثراً في درجة التأثير على تعثر التسهيلات الائتمانية ،سياسات البنك المركزي لها أثراً كبيراً في درجة تعثر التسهيلات الائتمانية ، التغيير في أساليب الانتاج واسعار مدخلات الانتاج المستوردة الأكثر أثراً في درجة التأثير على تعثر التسهيلات الائتمانية . أوصت الدراسة باتخاذ قرارات تحد من تعثر التسهيلات الائتمانية ووضع خطة موسعة من شأنها الوقاية أو التخفيف من تعثر التسهيلات الائتمانية، ضرورة الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال منح التمويل ، الالتزام بالسياسات الائتمانية الواضحة والمكتوبة ،وكذلك ضرورة اهتمام الدراسات الائتمانية بالأساليب العلمية اضافةً الي أهمية قيام البنك المركزي بالرقابة والتفتيش على أعمال البنوك ، وتطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بعمل البنوك وانشاء اجهزة أفرع للاستيراد لهذه التسهيلات .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت لمعرفة اسباب ظاهرة التعثر بتحليل العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وإيجاد حلول لها. وما يميز دراستي عن هذه الدراسة بانها تهدف لتقويم كفاءة إدارة راس المال العامل في المصارف السودانية.

دراسة ، احمد صلاح الدين ابوزيد مختار، 2006م(دور النسب المالية في تقويم أداء المصارف)(1)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التي تمكن بنك التنمية التعاوني من استغلال أصوله بصورة جيدة، وتجعل له القدرة على سداد التزاماته المالية المختلفة سواء كانت قصيرة او طويلة الاجل، ودور النسب المالية في قرارات ادارة السيولة والتمويل المصرفي .هدفت الدراسة الي بيان ماهية وأهمية تقويم الاداء بصفة عامة ، وتقويم أداء بنك التنمية بصفة خاصة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة المالية وذلك باستخدام النسب المالية ، تعزيز النواحي الايجابية وتصحيح النواحي السلبية التي بينتها نتائج تقويم الأداء . اهتمت الدراسة بالدور الذي تقوم به النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وتقويم الأداء المصرفي وذلك بالتطبيق على بنك التنمية التعاوني الاسلامي . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي .توصلت الدراسة الي نتائج منها ، أن بنك التنمية التعاوني له القدرة على توليد الارباح من انشطته التشغيلية ، ضعف نسبة التداول الا ان ذلك لا يعبر عن احتمال عجز بنك التنمية التعاوني عن الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة ، أن نسبة النقدية وصافي راس المال العامل تعطي مؤشرات تدل على مقدرته على

(1) احمد صلاح الدين ابوزيد مختار ، النسب المالية في تقويم اداء المصارف ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).

الوفاء بالتزاماته المالية في الأجل القصير. أوصت الدراسة بالتركيز على استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية لغرض الحصول على نتائج دقيقة ومعبرة يتم الاستعانة بها في اتخاذ القرارات ،على ادارة بنك التنمية التعاوني ، بذل المزيد من الجهد والدراسة لادارة سيولتها بالصورة التي تمكنها من تحقيق ربحية أعلى ، ضرورة الإفصاح عن السياسات التي يتبعها بنك التنمية التعاوني الاسلامي في مجال ادارة السيولة وبالاخص ودائع العملاء .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تقويم كفاءة المصارف في توظيف الاموال باستخدام ادوات التحليل المالي وهدفت الي ابراز الدور الذي تقوم به النسب المالية في اتخاذ القرار وتقويم الأداء وتتميز دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف ،وهدفت لايجاد مؤشرات لقياس كفاءة ادارة المصارف في راس المال العامل.

دراسة علي أحمد علي الحسين ، 2006م (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصرفية في عملية اتخاذ قرار منح التمويل والمخاطر المالية عند اتخاذ هذا القرار ، وذلك بسبب اعتمادها على بيانات ومعلومات محاسبية قد لا تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في الحكم على جدارة المقترض الائتمانية ،وتخضع لكثير من البحث والتحليل المقترن بمؤشرات التحليل والمعلومات والحسابات الختامية لنشاط المقترض والتي تتطلب مهارة شخصية وعلمية لفاحص وصانع القرار الائتماني . هدفت الدراسة الي التعرف على خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرار منح التمويل في المؤسسات المصرفية، وقرار التمويل الذي تقدمه المصارف الاسلامية ، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الادارة عند اتخاذ قرار التمويل ، وما مدى فاعلية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية القرار . ظهرت أهمية الدراسة في أن مصادر المعلومات تساعد متخذ القرار في الكشف عن المخاطر المتمثلة في عدم مقدرة العميل بالوفاء بالتزاماته ، والمهارات التي يتسم بها متخذ قرار منح التمويل حتى يتمكن من التنبؤ السليم بجدوى المشروع والمخاطر التي يواجهها ، كما انه توجد مخاطر يتوقعها متخذ قرار منح التمويل عند تقديم طلب التمويل والإجراءات التي يقوم بها متخذ القرار للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات. توصلت الدراسة الي نتائج منها، أن قبول طلب التمويل لا يعتمد فقط على المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية لنشاط العميل، وإنما يتطلب الحصول على معلومات اخرى مثل سوق السلعة والظروف الاقتصادية والسياسات النقدية وغيرها . أوصت الدراسة بضرورة التحري من مصداقية وصحة المعلومات التي على اساسها يتم قبول ورفض طلب التمويل .

(¹) علي احمد علي حسين ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية)، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).

يتضح للباحث ان هذه الدراسة التي تناولت الصعوبات التي تواجهها المصارف في عملية اتخاذ قرار منح التمويل والاستثمار المخاطر المحيطة بها، وهدفت لتوضيح دور المعلومات المحاسبية في الكشف عن مخاطر التمويل . وما يميز دراستي عن هذه الدراسة بأنها تناولت تقويم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف السودانية .

دراسة ، نجلاء بشير الهادي ، 2006م (تقويم كفاءة رأس المال في البنوك الإسلامية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية في ظل التحولات التي شهدتها القطاع المصرفي السوداني خلال القرن الماضي ، كان منها إلزام جميع المصارف العاملة في السودان بإجراء معاملاتها وفقا لمتطلبات الشريعة الإسلامية . هدفت الدراسة لقياس الكفاءة التشغيلية من خلال تقويم كفاءة رأس المال لمعرفة نقاط الضعف في توظيف الموارد . ظهرت أهمية الدراسة في الاهتمام بموضوع الكفاءة الإنتاجية للمصارف في الوصول بتكاليف تشغيل عملياتها الي الحد الأدنى حسب المنهج الذي يقيس كفاءة تخصيص الموارد . استخدمت الدراسة منهج كفاءة استخدام الموارد للحكم على كفاءة التشغيل بالمصارف السودانية وذلك عن طريق تقدير الإنتاج لعينة من المصارف الإسلامية العاملة بالسودان . توصلت الدراسة الي ان هذه المصارف لا تتمتع بالكفاءة الإنتاجية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت ضعف الكفاءة التشغيلية في البنوك الإسلامية وهدفت الي قياس الكفاءة الإنتاجية للمصارف العاملة في السودان . وتتميز دراستي بانها تناولت المشاكل التي تواجه المصارف في إدارة رأس المال العامل .

دراسة ، خالد محمد ابراهيم المدهون ، 2006م (تعثر سداد التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأسباب والآثار المترتبة على تعثر التسهيلات الائتمانية، وآثارها المجتمعة ، وبيان ترتيبها من حيث درجة تأثيرها على تعثر التسهيلات الائتمانية . هدفت الدراسة لتوضيح مسئولية التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية من الناحية الإشرافية والآثار المترتبة على تعثر التسهيلات الائتمانية . اهتمت الدراسة بمعايير منح الائتمان والمقومات التي يجب ان تتوفر في العميل الذي يطلب الائتمان . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ، والمنهج الاستنباطي . توصلت الدراسة الي نتائج منها ، ضرورة عدم الإهمال أو التهاون في اعداد الدراسات الائتمانية وفقا للاسس والمعايير المصرفية ، مع وضع الخطط المناسبة لتدريب الموظفين العاملين في مجال التسهيلات الائتمانية ، تحديد السياسات الائتمانية الواضحة والمكتوبة وضرورة المتابعة الجيدة للتسهيلات الممنوحة ، اضافة الي قيام البنك المركزي بالرقابة الفعالة على أعمال البنوك مع تطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بالبنوك مع مواكبة التطورات العالمية الحديثة

(¹) نجلاء بشير الهادي ، تقويم كفاءة رأس المال في البنوك الإسلامية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .

(²) خالد محمد ابراهيم المدهون ، تعثر سداد التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في فلسطين ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006 م) .

،وتطبيق معايير لجنة بازل الخاصة بالرقابة المصرفية .أوصت الدراسة بضرورة القيام باجراء دراسات مستقبلية تتناول موضوع المخاطر الائتمانية والاسباب التي تؤثر على التسهيلات الائتمانية وتعثرها مثل العوامل والأسباب الاقتصادية المحيطة ، التأثيرات العالمية من تحرير للتجارة والخدمات والمنافسة العالمية في مجال تقديم الخدمات المصرفية وانعكاسات ذلك على أداء البنوك بصورة عامة وعلى منح الائتمان بصفة عامة .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت الآثار المترتبة على تعثر سداد التسهيلات الائتمانية ،وهدفت الي تحليل طبيعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومعرفة حجمها لدى البنوك العاملة في فلسطين ، وتحديد العوامل والاسباب التي تؤثر في حدوثها ، وبيان اثر كل من هذه العوامل والاسباب ودرجة تأثيرها في تعثر التسهيلات الائتمانية . تتميز دراستي بانها تناولت أثر السياسات الائتمانية وتعثر التسهيلات الائتمانية على كفاءة المصارف السودانية في ادارة راس المال العامل .

دراسة ،صابر مصطفى احمد ،2006م،(تطبيق صيغ التمويل الاسلامية في المصارف السودانية المشاكل والحلول)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبة تطبيق صيغ التمويل في المصارف الاسلامية التي أدت إلي ضعف التمويل الممنوح عن طريق صيغ التمويل الإسلامية . هدفت الدراسة الي معرفة المعوقات التي أدت إلي ضعف تطبيق صيغ التمويل الاسلامية في المصارف بالسودان والاثار المترتبة على ذلك .ظهرت أهمية الدراسة في دور صيغ التمويل الاسلامية في تعبئة الموارد وزيادة الناتج القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة .توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، حداثة تجربة المصارف الاسلامية بالسودان ،عدم توفر العملاء المؤهلين من حيث الثقة والخبرة الاستثمارية ،صعوبة المراقبة لبعض الصيغ مثل المضاربة ،عدم توفر الكوادر المؤهلة في مجال التمويل الاسلامي ،عدم توفر الموارد المالية الملائمة وان نسبة كبيرة من اصحاب الودائع الاستثمارية ليس لديهم الاستعداد الكافي لتحمل المخاطر ، ويميلون الي توفير ضمانات كافية قبل الدخول في عمليات استثمارية ، مشكلات فتح خطاب الاعتماد في مجال التجارة الخارجية التي تتعلق بفتح حساب اعتماد غير قابل للإلغاء ، عدم كفاءة العميل من حيث خبرته الادارية والفنية وضعف الضمانات . اوصت الدراسة بالاهتمام بتطبيق صيغ التمويل الإسلامية وتدريب الكوادر على ادارة التمويل والاستثمار ، وتوعية الجمهور بكيفية التعامل بصيغ التمويل الإسلامية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت تجربة المصارف السودانية في تطبيق صيغ التمويل الاسلامية ،وهدفت الي ايجاد حلول للمعوقات التي أدت الي ضعف حجم التمويل الممنوح عن طريق هذه الصيغ وزيادة تعثر عملاء هذه المصارف ، وتختلف دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف .

(¹) صابر مصطفى احمد ، تطبيق التمويل بالصيغ الإسلامية في المصارف السودانية المشاكل والحلول ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2006م) .

دراسة ،أحمد عبد اللطيف ، رضا يوسف ،2006م (نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في ايجاد نموذج يمكن به التنبؤ بحجم السيولة لدى المصارف ، وكيفية تحديد الحجم الأمثل للسيولة وكيفية حل التعارض بين هدف السيولة والربحية . ظهرت أهمية الدراسة بان ادارة السيولة تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه إدارة البنك التجاري حيث أن إحتفاظ البنك بسيولة أكثر من اللازم يؤدي الي ضياع ارباح كان من الممكن تحقيقها إذا تم إستثمار هذه الزيادة من السيولة في إستثمارات تزيد من ربحية البنك ،كما تعتبر زيادة السيولة أموالاً عاطلة تمثل عبئاً علي البنك متمثلة في الفوائد التي يدفعها البنك لعملائه نتيجة إحتفاظه بهذه الاموال كما إنها تقلل من فرص البنك في إستثمار أمواله.هدفت الدراسة إلي تحديد ودراسة العوامل المؤثرة علي السيولة من أجل المساعدة في تخطيط أفضل لاحتياجات البنك التجاري من السيولة التي يحتاجها البنك التجاري ودراسة العلاقة بين حجم السيولة و حركة الودائع (سيولة الودائع) ،حركة القروض (سيولة القروض)، الحالة الاقتصادية العامة للدولة ، كما أنه يوجد تعارض بين كل من السيولة والربحية . استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، وجود علاقة جوهرية بين السيولة وكلاً من حجم الأموال المستثمرة في أدون الخزانة ،وحجم الودائع لدي البنك ،والأرصدة النقدية لدي البنك والبنك المركزي والحالة الاقتصادية العامة للدولة ،وجود نماذج احصائية للتنبؤ بالسيولة وأفضل نموذج هو نموذج الإنحدار الذاتي والمربعات الصغري.أوصت الدراسة باستخدام الأساليب الاحصائية لعمل تقديرات مستقبلية للسيولة بما يتوافق مع المؤشرات الاقتصادية والمالية ومراجعة هذه التقديرات في فترات زمنية مقارنة مما يؤدي للتخطيط الجيد لاستثمارات البنك المستقبلية وعدم تعرضه لازمات تؤثر علي مركزه التنافسي بين البنوك الأخرى .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت لايجاد نماذج لادارة السيولة من اجل المساعدة في تخطيط أفضل لاحتياجات البنك التجاري من السيولة ،واهتمت بحل مشكلة الموازنة بين السيولة والربحية ، تتميز دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف في اداء المصارف السودانية .

دراسة ، محمد سعيد جندي ،2006م (إطار محاسبي مقترح لترشيد إستخدامات مصادر الأموال في البنوك التجارية) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية استخدام مؤشرات محاسبية لترشيد استخدامات مصادر الأموال في البنوك التجارية و الإستفادة من فلسفة تقنية ادارة الوقت في تخفيض تكاليف الأداء وزيادة عوائد الأنشطة في البنوك التجارية ، ومن ثم ترشيد استخدامات مصادر الأموال من خلال تحقيق التوازن المنشود بين الودائع المقبولة والودائع المستثمرة .هدفت الدراسة الي تقليل الفاقد من الموارد لزيادة

(1) أحمد عبد اللطيف، ورضا يوسف، نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية،(القاهرة :جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد الأول،يناير، 2006م)،ص1- 29 .

(2) محمد سعيد محمد جندي ، إطار محاسبي مقترح لترشيد استخدامات مصادر الأموال في البنوك التجارية -دراسة تحليلية،(طنطا: جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة ،العدد الثاني، 2006 م) ص153- 212.

العوائد عن طريق تقليل التكاليف . ظهرت أهمية الدراسة من حاجة البنوك التجارية لاستخدام اساليب ادارية لترشيد مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية لتخفيض التكاليف وزيادة العوائد المحققة لكل من البنك والعميل . استخدمت الدراسة المنهج المعيارى لتوصيف كيفية تطبيق فلسفة تقنية ادارة الوقت لترشيد استخدامات مصادر الاموال في البنوك التجارية . توصلت الدراسة الي نتائج منها ، يعتبر تحقيق الربح المرضى لكافة الأطراف المتعلقة بالأداء البنكي هو الهدف الأكثر ملاءمة في ضوء الظروف والمتغيرات المحيطة وتعدد وتشابك المصالح بينما تعتبر الإعتبرات القانونية والاقتصادية عنصر الحسم لتحديد متطلبات السيولة والأمان ، أن التخصص الكفاء لمصادر الأموال ، وتحقيق التوازن بين الودائع المقبولة والودائع المستثمرة عنصراً هاماً في تحقيق الربحية والسيولة والأمان والتي تشكل السمات المميزة للبنوك التجارية ، تمثل فلسفة إدارة الوقت نموذجاً قابل للتطبيق في مجال ترشيد استخدامات مصادر الاموال في البنوك التجارية مع مراعاة بعض الإعتبرات مثل العوامل التنظيمية السلوكية والبيئية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت لترشيد استخدامات مصادر الأموال في البنوك التجارية بتقليل الفاقد من الاستثمارات واهتمت بتطبيق فلسفة إدارة الوقت لترشيد الموارد من اجل زيادة العائد على رأس المال المستثمر . وما يميز دراستي بأنها تناولت تقويم إدارة رأس المال العامل في المصارف ، وهدفت للتعرف على مدى قدرة المصارف في استغلال الأموال بصورة مثلى باستخدام مؤشرات مالية .

دراسة ، رأفت احمد ابراهيم ، 2007م، (تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام التحليل البيزي (EB) (Empirical Base) ⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلي تقدير نسبة الأقساط الي الفائض بأسلوب كمي للانداز بمخاطر العسر المالي من قبل كل من شركات التأمين وهيئة الأسواق والرقابة للحكم على مستوى الملاءة المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في إبتكار مؤشرات تساعد علي قياس نسبة الملاءة المالية لشركات التأمين والتنبؤ بالعجز المالي قبل حدوثه . ظهرت أهمية الدراسة في تقديم وسيلة علمية حديثة لتقدير الملاءة المالية بالاعتماد علي أسلوب (EB) Empirical Base كأداة كمية للحكم الموضوعي علي الملاءة المالية لشركات التأمين لضمان حقوق حملة الوثائق ، لذلك أن تقدير الملاءة يحقق إستقراراً في سوق التأمين ويحسن الأداء لشركات التأمين . توصلت الدراسة الي نتائج منها، أن الإعتماد علي هذا الأسلوب يعطي نتائج أكثر دقة ، لا تستطيع شركات التأمين الإعتماد علي الخبرة الماضية وحدها في الحكم علي الملاءة المالية ، الأخذ في الاعتبار التغيرات الحديثة التي تطرأ علي المناخ الاقتصادي الذي يؤثر علي قطاع التأمين ، تتمتع شركات التأمين بمركز مالي قوي . أوصت الدراسة بتطبيق اسلوب Empirical Base في الإعتماد على سلامة ومثانة المراكز المالية ، وضع سياسات للاكتتاب وأساليب التسعير وفقاً للطرق والمناهج العلمية .

(¹) رأفت أحمد ابراهيم ، وأُسامه حنفي محمود ، تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام التحليل البيزي، (القاهرة : جامعة القاهرة ،مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ،العدد ،السادس، 2007 م)،صص 146- 179 .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الي ايجاد اسلوب كمي لقياس الملاءة المالية لشركات التامين واهتمت بإيجاد وسائل حديثة لتقدير الملاءة من اجل ضمان حقوق حملة الوثائق ، تتميز دراستي بانها هدفت لتقويم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف واهتمت بإيجاد نماذج لتقويم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف .

دراسة ،محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم ، 2007م (إطار محاسبي مقترح لآثر محددات أداء البنوك التجارية علي معدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية إدارة المخاطر المصرفية بدلالة محددات أداء البنوك التجارية وعلاقتها بمعدل كفاية رأس المال ، وكيفية تحقيق التوافق بين الممارسات المصرفية وبين استحقاقات البنك المصرفية .هدفت الدراسة إلي اقتراح إطار محاسبي لآثر محددات أداء البنوك التجارية علي معدل كفاية رأس المال لأغراض المخاطر المصرفية وذلك بدلالة مؤشرات جودة الأصول والربحية والسيولة المصرفية .اهتمت الدراسة بإيجاد علاقة ارتباطيه بين محددات الأداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية ، ودراسة أثر محددات الأداء المصرفي ودرجة تأثير هذه المحددات علي معدل كفاية رأس المال . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي والأساليب الإحصائية. توصلت الدراسة الي نتائج منها ،طبيعة وقوة العلاقة بين محددات الاداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال ، تحديد أهم المؤثرات المصرفية التي تستوجب توجيه العناية والاهتمام الخاص بادارة المخاطر المصرفية . أوصت الدراسة بضرورة تقييم معدل كفاية رأس المال بصفة دورية في كل البنوك التجارية ليس فقط بدلالة إشتراطات بازل المصرفية ولكن أيضاً في ضوء أهم محددات الأداء المصرفي بكل بنك تجاري .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت نماذج محاسبية لقياس معدل كفاية رأس المال لإدارة المخاطر المصرفية ، واهتمت بإيجاد علاقة ارتباطيه بين محددات الأداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية، بينما تميزت دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف السودانية واهتمت باستخدام اساليب مالية لقياس كفاءة ادارة المصارف في توظيف راس المال العامل .

دراسة ،عصمت محمد طيب الأسماء ،2008م، (البيانات المالية للعميل ومدى أهميتها في الحد من التعثر في عمليات التمويل المصرفية) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة تعثر عملاء المصارف والاسباب التي تؤدي الي ظاهرة التعثر . هدفت الدراسة لاستخدام مؤشرات التحليل المالي للحد من ظاهرة الديون المتعثرة لدى المصارف وما يترتب عليه من تعطيل للموارد مما يوثرا سلبا على الاقتصاد القومي . اهتمت الدراسة بالبيانات

(1) محمد عبد الفتاح ابراهيم ، إطار محاسبي مقترح لآثر محددات أداء البنوك التجارية علي معدل كفاية رأس المال لاغراض ادارة المخاطر المصرفية (طنطا:جامعة طنطا ،المجلة العلمية للتجارة والتمويل ،العدد الثاني ، 2007 م)،صص94- 121 .

(2) عصمت محمد طيب الأسماء ، البيانات المالية للعميل ومدى أهميتها في الحد من التعثر في عمليات التمويل المصرفية (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) .

المالية وما تمثله من أهمية في معرفة موقف العميل وجودة الائتمان مما يساهم في الحد من الظاهرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي . توصلت الدراسة الي نتائج منها ، ان سلامة ودقة التحليل المالي لقوائم العميل يعتبر اساس لبناء قرار سليم بمنح التمويل في المؤسسات المصرفية والمالية المقرضة ، عدم الاعتماد على البيانات المالية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل عند الاستعلام عن موقف العميل المالي ، عدم الاخذ بضوابط منح التمويل ،عدم الاهتمام بسمعة العميل وخبرته وقدرته على ادارة نشاطه (المقدرة الادارية) ،عدم كفاية الضمانات المقدمة من العملاء، قلة الكوادر المؤهلة في مجال التمويل والاستثمار ودراسات الجدوى. أوصت الدراسة إدارة المصارف بالإلمام بالسياسات الاقتصادية للدولة وتتبع الأحداث الاقتصادية، والإلمام بسوق السلعة ، ودورات الكساد والانتعاش، والاهتمام بالدراسة الشاملة للعميل وموقفه المالي ، تعاملته السابقة ، ومدى ايفائه بالتزاماته ، والحصول على المعلومات من البنك المركزي والمصارف الاخرى ، ورفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية عن طريق تدريب العاملين لمواكبة تطورات الصناعة المصرفية ومواكبة العولمة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت لايجاد حلول لمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف من اجل استغلال الموارد لتنمية الاقتصاد القومي ، واهتمت بالبيانات المالية لمعرفة موقف العميل وجودة الائتمان مما يساهم في الحد من الظاهرة ، وتختلف دراستي بانها تناولت تقويم كفاءة إدارة رأس المال العامل بالمصارف .

دراسة ،د. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن ،2008م (تأثير حجم البنك علي خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في توضيح علاقة خصائص الهيكل المالي بحجم البنوك ،وتأثير الحجم علي الأداء .هدفت الدراسة الي تحديد خصائص الهياكل المالية في البنوك التجارية مع إختلاف أحجام تلك البنوك ،تحديد مدي ملاءمة الهيكل المالي بالبنوك التجارية مع حجم البنك ، تأثير حجم البنك علي نتائج الأداء بالبنوك التجارية. ظهرت أهمية الدراسة في حدوث تغيرات هيكلية في صناعة البنوك وتتنوع أحجامها من صغيرة ومتوسطة وكبيرة وتأثير ذلك علي خصائص الهيكل المالي والأداء في البنوك التجارية لانها تؤثر علي الاقتصاد الوطني ،وذلك لان صناعة الخدمات المالية تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وأن هنالك نمواً ملحوظاً في هذه الصناعة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الي نتائج منها ،توجد علاقة بين هيكل راس المال وحجم البنك وخاصة حقوق الملكية ،هنالك علاقة إرتباط طردية بين حجم البنك وهيكل أصوله وخصومه وكذلك نسبة الخصوم في هيكله المالي إلي مجموع الأصول ، تأثير حجم البنوك علي أداء البنوك وفقاً لأحجامها المختلفة . أوصت الدراسة بإعادة النظر في الهياكل المالية والموازنة بين السيولة والربحية .

(1) إبتهاج مصطفى عبد الرحمن ، تأثير حجم البنك علي خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري ، (القاهرة :جامعة القاهرة ، مجلة المحاسبة والتأمين ،العدد ،السابع، 2008م)،صص 107- 131 .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت الي معرفة تاثير حجم البنك على الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية ، تميزت دراستي بأنها تناولت تقويم كفاءة راس المال العامل في المصارف وتهدف لقياس كفاءة المصارف في توظيف الاموال وتهتم بدراسة اثر مصادر واستخدامات التمويل على الحجم الامثل لراس المال العامل .

دراسة ، رقية عمر عبد المجيد عمر، 2009م، (تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدى متخذي القرارات الاستثمارية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مقدرة العملاء على سداد مديونياتهم تجاه المصارف ،ارتفاع الديون المتعثرة التي أدى لتعطيل استثمار موارد المصارف مما أثر علي المقدرة الائتمانية ،ضعف كفاءة الادارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .هدفت الدراسة الي التعرف على طبيعة العمل المصرفي في اطاره الائتماني والاستثماري وقياس المقدرة الائتمانية لمصارف العينة على أثر التغيرات الاقتصادية الحديثة ، وتحليل العناصر المؤثرة في قابلية التوسع الائتماني من خلال قياس المقدرة الائتمانية بشكل كمي وسداد قيمة الائتمان والاستثمار بناءً على مؤشرات المقدرة الائتمانية للمصارف .ظهرت أهمية الدراسة في دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في جذب الائتمان والاستثمار ، والعلاقة بين المقدرة الائتمانية وقرارات الاستثمار ، ودراسة المركز المالي للعميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان والعلاقة بين المقدرة الائتمانية والديون المتعثرة ، ودور مؤشرات المقدرة الائتمانية في استرداد قيمة الائتمان والاستثمار . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي . توصلت الدراسة الي نتائج منها ، عدم الاهتمام بتحليل المقدرة الائتمانية للمصرف يؤدي الي اتخاذ قرار ائتماني واستثماري غير سليم ، منح الائتمان عن طريق العلاقات الشخصية لا يمكن ادارة المصرف من معرفة الجدارة الائتمانية للعميل مما يؤثر على المقدرة الائتمانية للمصرف ، ومن اسباب تعثر الديون تقديم العملاء قوائم مالية غير حقيقية ، تفنقر المصارف التجارية بالسودان للكوادر المدربة التي تجمع بين المعرفة الشرعية والاقتصادية التي تجعلها قادرة على دراسة الأنشطة الاقتصادية ، قصور وعدم كفاءة نظم المعلومات المالية والادارية المطبقة وعدم فاعليتها في توفير المعلومات المحاسبية والائتمانية أثر تائيراً مباشراً على منح الائتمان وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل يحدد مدى مقدرة على سداد الائتمان الممنوح . أوصت الدراسة بالاهتمام بتحليل وقياس المقدرة الائتمانية للمصارف ومقدرة العميل للسداد ، رسم سياسات ائتمانية لتوجيه استخدام موارد المصرف في منح الائتمان ، الحرص على الدقة عند تقدير جودة الضمانات ، تطوير نظم المعلومات المحاسبية حتى يتم الربط بين الفروع ببعضها البعض ، مد الادارات بما تحتاجه من معلومات خاصة المعلومات الائتمانية ،العمل على تلافي التعثر المالي في مرحلة الدراسة باعداد الدراسات الاقتصادية وقيام المصارف بعمليات تحليلية دقيقة لتقييم المخاطر الائتمانية وتحديد مقدارها ،ضرورة انشاء قاعدة بيانات مركزية لتوفير معلومات عن عملاء

(¹) رقية عمر عبد المجيد عمر ، تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدى متخذي القرارات الاستثمارية ،دراسة تطبيقية على المصارف السودانية ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة دكتوراه غير منشورة ،2009م) .

المصارف التجارية بالسودان وتفعيل كفاءة نظم المعلومات المالية والادارية في قياس نمو موارد المصرف وحجم الائتمان المطلوب .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت تحليل المقدرة الائتمانية لمتخذي القرارات الاستثمارية وهدفت للتعرف على طبيعة العمل المصرفي في اطاره الائتماني والاستثماري وقياس المقدرة الائتمانية، وضمان الحصول على العوائد المالية المترتبة على الاستثمار واهتمت بمؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان . تتميز دراستي بأنها تناولت كفاءة تقويم إدارة رأس المال العامل وتهدف لمعرفة الاسباب التي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .

دراسة زين العابدين يس بريمة ،2009م، (دور عائد الاستثمار والمخاطرة في تقليل الديون والاستثمارات المصرفية المتعثرة)⁽¹⁾

تناولت الدراسة المشاكل التي واجهت المصارف السودانية والتي تمثلت في ضعف الربحية وشح السيولة ، وضعف ثقة الجمهور وتعطيل الموارد مما أدى الي تقليل الانتاج . واكتسبت الدراسة أهميتها نسبة لان نشاط المصارف التجارية يعتمد على اموال المودعين وهي الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية ، وزيادة نسبة الديون المتعثرة ،زيادة ارباح الاستثمار تساهم في الخروج من مأزق الديون المتعثرة .هدفت الدراسة لايجاد تعريف ملائم لكل من الاستثمار وعائد الاستثمار ومخاطرة الديون المتعثرة ، تحديد الاسباب التي تستخدمها المصارف في تقييم عائد الاستثمار وعلاقتها بالديون المتعثرة والصعوبات التي تواجه النشاط الاستثماري التي تؤدي الي التعثر والمساهمة في ترشيد المصرفيات التشغيلية في المصارف بالسودان ومساعدتها في الوفاء بمتطلبات السلطات الرقابية المحلية والعالمية في تخفيف آثار الديون والاستثمارات المتعثرة على العملاء المعسرین وافراد المجتمع . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي .توصلت الدراسة الي نتائج منها ان ظاهرة الديون والاستثمارات المتعثرة واجهت العديد من المنشآت الاقراضية وبيوتات التمويل الدولية والعربية والسودانية ، المصارف السودانية تتجاهل قياس المخاطر المرتبطة بالاستثمار واثار قبول الاستثمار المقترح على مخاطر الاستثمار الكلية وانها تواجه صعوبات في مواجهة نشاطها الاستثماري مما يساهم في تعثر الديون والاستثمارات المصرفية ، عدم وجود جهة محايدة ومختصة لتقييم الضمانات المقدمة من العملاء وعدم الاهتمام بتطبيق التشريعات والقوانين التي تمكن المصارف من فرض غرامات على العملاء المماطلين ، ومن اسباب تعثر الديون والاستثمارات المصرفية بالسودان التوسع في حجم الاستثمار في المصارف التجارية . أوصت الدراسة بان تهتم المصارف التجارية بالسودان بأساليب تقييم عائد الاستثمار وأساليب قياس المخاطرة للمشروع المقترح ، دراسة سلوك العميل ، فرض غرامات على العملاء المماطلين وغيرها .

(¹) زين العابدين يس بريمة ، دور عائد الاستثمار والمخاطرة في تقليل الديون والاستثمارات المتعثرة ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2009م).

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت دور عوائد الاستثمار في التقليل من مخاطر الديون المتعثرة واهتمت باثر الديون المتعثرة على كفاءة استغلال الموارد . وما يميز دراستي بانها تناولت أثر الديون المتعثرة على كفاءة إدارة رأس المال العامل .

دراسة ، نوال علي ياسين ، 2011م (قياس كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في القطاع المصرفي السوداني)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في شح الموارد النقدية المتاحة للاستثمار ، ضعف كفاءة السيولة ، الحاجة لمعايير محاسبية تساعد في قياس ترشيد الاموال المستثمرة . ظهرت اهمية الدراسة من مساهمة القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات وتمويل الانشطة الاستثمارية . هدفت الدراسة لتطبيق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية مع المعايير الدولية لقياس كفاءة الاموال المستثمرة . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة الي نتائج منها ، التزام المصارف بتطبيق المؤشرات المالية وفقا للمعايير الدولية ، انه تأكد ان المصارف ذات ملاءة مالية . اوصت الدراسة بالالتزام بنسب التوظيف المثلى التي نصت عليها المعايير الدولية ، تنشيط وجذب المدخرات وتوظيفها في استثمارات مربحة . يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت قياس كفاءة المصارف في ترشيد الاموال المستثمرة بهدف ايجاد معايير لقياس كفاءة الاموال المستثمرة . وما يميز دراستي بانها تناولت قياس كفاءة المصارف في ادارة راس المال العامل .

(¹) نوال علي ياسين ، قياس كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في القطاع المصرفي السوداني (الخرطوم : جامعة النيلين ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2011م) .

1/الفصل الأول

رأس المال العامل

رأس المال العامل هو جملة الاستثمار في الاصول المتداولة التي مصدر تمويلها الخصوم المتداولة، و يظهر دور أهمية رأس المال العامل في القرارات المهمة التي لا تحتل التأجيل ، ويتطلب التوازن بين الربحية والمخاطر بما يحقق الإضافة في قيمة أو ثروة المنشأة ، ويشمل رأس المال العامل على عناصر مختلفة من الاصول المتداولة ، وكذلك تتنوع مصادر تمويله .

سوف يتم عرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : مفهوم وأهمية وأهداف رأس المال العامل .

المبحث الثاني : مفهوم وانواع مصادر تمويل رأس المال العامل .

المبحث الثالث : مكونات رأس المال العامل المصرفي .

1/1 المبحث الاول

مفهوم وأهمية وأهداف رأس المال العامل

مفهوم رأس المال العامل

عرف رأس المال العامل باصطلاحين شائعين هما :-

1. إجمالي رأس المال العامل Gross Working Capital

عُرف بأنه مجموع الأصول المتداولة التي عادةً ما تتحول إلى سيولة نقدية خلال العام وهي تتضمن بالإضافة للنقدية الاستثمارات المؤقتة والذمم والمخزون السلعي⁽¹⁾. وعُرف بأنه الاستثمار في الأصول المتداولة التي تستخدمها الشركات لفترة زمنية قصيرة غالباً عام . وعُرف أيضاً بأنه الأموال التي تستغلها الشركة في استثمارات قصيرة الأجل وهي تتكون من النقدية والاوراق المالية قصيرة الاجل ، وحساب المدينين والمخزون، حيث ان اجمالي الاصول المتداولة عبارة عن مجموع بنود رأس المال العامل⁽²⁾. وعرف اجمالي رأس المال العامل بأنه اجمالي استثمارات الشركة في الأصول المتداولة ، وهذه الأصول هي التي يتم تحويلها الي نقدية من خلال العمليات التشغيلية الطبيعية للشركة خلال مدة زمنية قدرها سنة واحدة⁽³⁾. وعرف بأنه مجموع مكونات الاصول المتداولة التي يمكن تحويلها الي نقد خلال فترة زمنية قصيرة⁽⁴⁾. يقصد باجمالي رأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الاصول قصيرة الأجل وهو الاستثمار في النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها⁽⁵⁾. وعرف بأنه استثمار قصير الأجل في الأصول المتداولة التي تتمثل في النقد والحسابات المدينة والمخزون والاوراق المالية قصيرة الاجل⁽⁶⁾. وعُرف بأنه الأموال التي تستخدمها الشركة لتغطية الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بالدورة التشغيلية التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، واجمالي رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال⁽⁷⁾. وعُرف بأنه رأس المال المتاح لتسيير العمليات اليومية المتمثلة في جملة الاصول المتداولة⁽⁸⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف إجمالي رأس المال العامل بأنه :

1. جملة الاصول المتداولة التي يمكن اعادتها إلى سيولة بكل يسر وبدون خسارة .
2. مكوناته هي النقد ، الاستثمارات المؤقتة ، الحسابات المدينة والمخزون السلعي.
3. أصول يمكن تحويلها الي نقدية في فترة زمنية قصيرة الاجل.

(1) منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر ، (القاهرة : المكتب العربي الحديث، 2000م)، ص209.
(2) محمد ايمن عزت الميداني ، الإدارة التمويلية في الشركات ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، 2006م) ، ص201.
(3) محمود صبح ، رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، 1999م) ، ص21.
(4) د.عبد الحلیم كراجه وآخرون ، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق ، (أربد : دار وائل للنشر ، 1990م) ، ص198.
(5) د. حمزة الشمخي ، د. إبراهيم الجز راوي ، الإدارة المالية الحديثة – منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات ، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص151.
(6) خلدون ابراهيم الشديفات ، ادارة وتحليل مالي ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م)، ص77.
(7) www.acc4arab.com(google)
(8) Foulks Lynch .Financial Management and Control (London: British library, ND.).P.54.

4. استثمار قصير الأجل (الاستثمار التشغيلي) .

5. يمثل جزءاً مهماً من الأصول .

يستطيع الباحث تعريف إجمالي رأس المال العامل بأنه ، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل التي تتحول الي نقدية خلال العام أو الدورة التشغيلية ايها أطول وتشمل النقد والاوراق المالية قصيرة الأجل والحسابات المدينة والمخزون السلعي .

2. صافي رأس المال العامل Net Working Capital

عُرف بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وغالباً ما يكون الفرق موجباً ، ويعتبر رأس المال العامل مقياساً جيداً للسيولة وهو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي تم تمويله عن طريق الخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل) ، هو عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة مطروحاً منه إجمالي الخصوم المتداولة⁽¹⁾ . عُرف بأنه فائض الاستثمار في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة⁽²⁾ . وعُرف صافي رأس المال العامل بأنه ناتج الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . فهو ذلك الجزء من الاصول المتداولة الذي تم تمويله بأموال طويلة الاجل وهو أيضاً زيادة في الأصول المتداولة على الديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)⁽³⁾ . وعرف بأنه الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة وهو من وجهة نظر المقرضين يشكل وقاية مالية او هامش أمان يمكن ان تتدنى بمقداره قيمة الأصول المتداولة قبل أن تصبح قيمة هذه الاصول المتداولة عاجزة عن تغطية الديون قصيرة الاجل ولذلك فهو مقياس مهم للمخاطر التي تواجه إدارة الشركة ومقرضها فكلما كبر حجمه قل التعرض لمخاطر عدم السداد التي يتعرض لها مقرضوا الشركة في الأجل القصير⁽⁴⁾ . وعُرف بأنه ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي تم تمويله من مصادر تمويل طويلة الأجل، ويعتبر صافي رأس المال العامل من المقاييس الشائعة للسيولة وهو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ويعتبر مؤشراً لمقدرة الشركة على الوفاء بسداد الالتزامات قصيرة الأجل عندما يحل موعد استحقاقها⁽⁵⁾ . وعُرف صافي رأس المال العامل، بأنه الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة . ويمثل صافي رأس المال العامل ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي جرى تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل⁽⁶⁾ . وهو الفرق بين الاصول المتداولة التي تمتاز بسرعة تحويلها الي سيولة نقدية وهي النقد ، الاوراق المالية قصيرة الاجل ، المدينون ، المصروفات المدفوعة مقدماً والمخزون السلعي . والخصوم المتداولة التي تستحق السداد خلال فترة زمنية قصيرة الاجل ، وهي تتكون من أوراق الدفع القروض قصيرة الاجل والمصروفات المستحقة⁽⁷⁾ . وعرف بأنه ناتج عملية المقارنة بين الأصول

(1) فرد وستون ويوجين براجام، تعريب عدنان داغستاني، التمويل الإداري، (الرياض، دار المريخ، 2000م)، ص245.

(2) مفلح عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثانية، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2000م)، ص195.

(3) زياد رمضان، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، (عمان : دار صفا للنشر والتوزيع، 1998م)، ص189.

(4) عبد الحليم كراجه وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م)، ص110.

(5) منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقويم الاداء – مدخل حوكمة الشركات ، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2009م)، ص158.

(6) محمد ايمن عزت الميداني ، مرجع سابق ، ص201.

(7) علي عباس ، الإدارة المالية، (عمان : مؤسسة زهران للطباعة والنشر، 1994م)، ص239.

الجارية والالتزامات الجارية ، وهي مجموع الأموال المتاحة لضمان التشغيل او دوران فاعلية الشركة واستمرارية مدفوعاتها الجارية ، أو هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الدائمة التي تستمر في العملية الانتاجية من عام لآخر⁽¹⁾ وهو عبارة عن زيادة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة والذي تحافظ المنشأة عليه عن طريق تمويله بالقروض طويلة الأجل⁽²⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف صافي راس المال العامل بانه:-

1. الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
2. اذا كان ناتج الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة رقماً موجباً دلّ على انه تم تمويل الاصول المتداولة من مصادر تمويل طويلة الأجل واذا كان سالبا دل على انه تم تمويلها من مصادر التمويل قصير الأجل.
3. يعتبر مقياساً جيداً للسيولة ، ومقياساً كمياً للثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل .
4. يعتبر من وجهة نظر المقرضين مقياس لمتانة المركز المالي للشركة ولمقدرتها على الوفاء بالسداد .

5. عبارة عن الاصول المتداولة الاقل سيولة ، التي تحتفظ بها المنشأة لكثر من عام.

6. يعبر عن استراتيجية الشركة إذا ما كانت محافظة أو مغامرة أو معتدلة في ادارة الاستثمار .

يستطيع الباحث تعريف صافي راس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة والذي تم تمويله من مصادر تمويل طويلة الأجل (اذا كان موجباً) او مصادر تمويل قصيرة الأجل (اذا كان سالباً) ، ويعتبر مؤشراً لمقدرة الشركة علي سداد الالتزامات ، كما يشير إلي نوع السياسة التمويلية التي اتبعتها الشركة .

يرى الباحث ان مفهوم راس المال العامل في المصارف لا يختلف عن مفهومه في الشركات الاخرى من حيث النطاق ولكن قد يختلف من حيث المصادر والاستخدامات ، فتتمثل المصادر في الودائع وحقوق الملكية وتتمثل الاستخدامات في النقد والقروض والاستثمارات، فاذا كان اجمالي راس المال العامل هو جملة الأصول المتداولة بالتالي فان القروض والاستثمارات تشكل الجزء الاكبر منه أما صافي رأس المال العامل (الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) فهو الفرق بين الودائع القصيرة الاجل والقروض والاستثمارات قصيرة الأجل . فاذا كان الفرق موجبا قد يكون تم تمويله عن طريق حقوق الملكية او الودائع والقروض طويلة الأجل واذا كان الفرق سالباً قد يكون تم تمويله عن طريق القروض قصيرة الأجل .

(1) دريد درغام ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة ، (القاهرة : دار رضا للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص 50.
(2) عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء ، أهمية البيانات والمعلومات والتقارير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م) ، ص 69 .

نظرية رأس المال العامل

ساد مفهوم نظرية رأس المال بأنه ما يملكه الفرد من مال أو ممتلكات لفترة طويلة من الزمن ولقد تطور هذا المفهوم بتطور علوم الاقتصاد وأصبح رأس المال يحوي على مفاهيم ونظريات متعددة مثل رأس المال العامل ورأس المال الثابت ويعرف رجال الأعمال رأس المال بأنه السيولة التي يتم بها دفع المصروفات ومدخلات الإنتاج، وعند المحاسبين بأنه الذي يتم به تقييم الأصول المتداولة والاقتصاديون يعتبرونه احد عوامل الإنتاج أو الثروة⁽¹⁾. وعرفت نظرية رأس المال العامل بأنها دراسة السياسات والقرارات المرتبطة بإدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة في الشركة. وتتضمن نظرية رأس المال العامل أربع مجموعات من الفروض التي يتوجب على الإدارة اتخاذها وهي⁽²⁾:

1. تحديد مستوى الاستثمار في الأصول المتداولة بالمقارنة مع الأصول الثابتة ، وتحديد نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل إلي الاستثمارات الرأسمالية الطويلة الأجل .
2. تحديد حجم الاستثمار المناسب في كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة .
3. تحديد مستوى التمويل من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالمقارنة مع مصادر التمويل طويلة الأجل.

4. تحديد مزيج مصادر التمويل القصيرة الأجل ومقدار الاستفادة من الشراء بالدين (تسليف الموردين) والاقتراض من البنوك وتأجيل دفع المستحقات (متأخرات).
ان العوامل التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار هي الربحية والخطر المتمثل في احتمال فقدان السيولة لذلك فان عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بهذه المجموعات الأربع هي عملية تبادل ما بين الربحية والخطر (أي فقدان السيولة) . فالقرار الذي يزيد من الربحية يكون على حساب فقدان السيولة أي زيادة الأخطار التي تتعرض لها الشركة وبالعكس⁽³⁾.

ان السياسة الرشيدة التي تنص عليها نظرية رأس المال العامل تقتضي أن تستثمر المنشأة في الأصول المتداولة حتى النقطة التي يتعادل عندها العائد المتوقع من الاستثمار مع التكاليف التي ينطوي عليها الاستثمار وعلى المنشأة أن تستمر في الاعتماد علي القروض قصيرة الأجل طالما تقل تكلفتها عن تكلفة القروض طويلة الأجل⁽⁴⁾. إن المشكلة الأساسية التي تسعى لحلها نظرية رأس المال العامل هي الموازنة بين الربحية من جهة والسيولة والمخاطرة من جهة أخرى ، فاذا احتفظت الإدارة المالية بقدر اكبر من السيولة تقل مخاطر نفاذ السيولة ولكن يكون ذلك على حساب انخفاض معدل العائد على الاستثمار لانها فقدت فرص استثمارية كان يمكن ان تحقق

(1) J.L. Hobson – A Text Book of Economics 7th (London : Hazel Walton .1986), P 52.

(2) محمد ايمن عزت الميداني ، مرجع سابق، ص202.

(3) سليمان أبوصبحا، الإدارة المالية ،(القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،2008م)، ص272.

(4) منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر ، مرجع سابق ، ص 209.

أرباحاً. أما إذا انخفض حجم السيولة وازداد حجم الاستثمارات المربحة يزيد معدل العائد على الاستثمار ولكن يعرض المنشأة لمخاطر فقدان السيولة (العسر المالي) (1). تهدف نظرية رأس المال العامل إلى تحديد الحجم المناسب من الاستثمار في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (2). تهتم نظرية رأس المال العامل بتحديد الحجم الأمثل من المكونات المختلفة لرأس المال العامل الذي يحقق هدف الإدارة المالية وهو تعظيم ثروة الملاك ، حيث ان هذه المكونات تتفاوت من حيث درجة تحقيقها للارباح فالنقد والذمم المدينة لا يتولد منها اي عائد بينما يحقق المخزون السلعي (البضاعة) عائد اذا تم بيعه بسعر أعلى من قيمته ولكنه يكلف الشركة مصروفات التخزين والمناولة والتأمين وتكلفة الفرصة البديلة (3). أن نظرية رأس المال العامل التي تتعلق بادارة كل من الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة لها وظيفتان رئيسيتان هما (4):

1. تعديل الاستثمارات في اصول الشركة لتتلاءم مع التغيرات في مستوى مبيعات الشركة نتيجة العوامل الموسمية، والعوامل الدورية ، والعوامل العشوائية . وهذه الوظيفة تعتبر مهمة لان الشركة التي لها مستقبل مزدهر قد تواجه صعوبات حادة وخسائر بسبب التحسينات قصيرة الاجل غير الملائمة .
2. المساهمة في تعظيم قيمة الشركة وهي التوسع في الاستثمار في الاصول المتداولة الي النقطة التي تتساوى عندها الايرادات الحدية في الاصول المتداولة مع تكلفة راس المال اللازم لتمويل الزيادة في الاصول المتداولة ،ان استخدام الالتزامات المتداولة بدلا من الديون طويلة الاجل يؤدي الي تخفيض تكلفة راس المال .

يستنتج الباحث من نظرية رأس المال العامل الآتي :

1. يتخذ قرار الاستثمار على فكرة العلاقة التعويضية بين السيولة والربحية ففي حالة الاستثمار في الاصول المتداولة اذا تم الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة يقلل مخاطر نفاذها ولكنه يكون على حساب تقليل معدل العائد الاستثمار ، وأما إذا قللت الإدارة من حجم الاصول المتداولة يرتفع معدل العائد ولكنه تواجه الشركة بخطر العسر المالي .
2. تأخذ نظرية رأس المال العامل في الحسبان الموازنة بين العائد والمخاطر عند اتخاذ قرار الاستثمار في رأس المال العامل ويتم ذلك بحساب العائد والتكاليف وان تختار المزيج المناسب من مصادر التمويل قصيرة وطويلة الأجل .
3. قرار التمويل الذي يقوم على المفاضلة بين بدائل التمويل المتعددة ، وفي حالة قرار التمويل فاذا استخدمت مصادر التمويل قصيرة الاجل يزيد العائد لانها اقل تكلفة ولكن تواجه الشركة بمخاطر عدم السداد لانها تستحق السداد خلال فترة قصيرة وقد لايسمح المقرض بمد فترة السداد مما

(1) علي عباس ، الادارة المالية ، (اريد : مؤسسة زهران للطباعة والنشر ، 1994م) ، ص 240.

(2) خلدون ابراهيم الشديفات ، مرجع سابق، ص 77.

(3) زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص 190.

(4) شوقي حسين عبدالله ، التمويل والادارة المالية ، (القاهرة : دار النهضة ، 1993م) ، ص 268.

يعرض المنشأة لمخاطر العسر المالي ، وإذا استخدمت مصادر التمويل طويلة الاجل يقلل من مخاطر عدم السداد ولكنها اعلى تكلفة مما تقلل من الأرباح .

4. تقوم على قرار المفاضلة بين قرار الاستثمار في الأصول المتداولة واستخدام الخصوم المتداولة.

أنواع رأس المال العامل

تتمثل أنواع رأس المال العامل في الآتي⁽¹⁾:

أ. حسب وجهة نظر المحاسبين

يتعامل الفكر المحاسبي مع رأس المال العامل من خلال مجموعة الاصول المتداولة حيث تتضمن مجموع القيم الدفترية لكل من النقدية والاوراق المالية واوراق القبض والحسابات المدينة والمخزون السلعي ويتمثل في الآتي :

1. رأس المال العامل المحاسبي، يتمثل في ،الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة و يتوقف حجمه على تقييم الأصول والخصوم بصورة سليمة ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة .

2. رأس المال الرقابي ، يتكون من رأس المال الأساسي الذي يحتوي على حقوق الملكية ، ورأس المال المساند او التكميلي ويحتوي على الاحتياطيات غير المعلنة وهي الارباح غير المحققة نتيجة لارتفاع قيمة الاصول الحالية عن قيمتها التاريخية ، واحتياطيات اعادة التقييم ، المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها والقروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل .

ب. حسب الفكر المالي

يتعامل الفكر المالي مع رأس المال العامل من خلال كونه انعكاسات لقرارات الاستثمار قصيرة الأجل أي تلك الاستثمارات الموجهة إلي النقدية واصول اخرى ، يمكن تحويلها داخل اطار النشاط الطبيعي للمنظمة إلي نقدية وبدون خسارة في قيمتها في فترة زمنية لاتتجاوز السنة على ان تتوافر في مكونات الاصول المتداولة الشروط التالية⁽²⁾:

1. ان تكون قابلة للتحويل إلي شكل نقدي في مدة لا تزيد عن سنة وبدون خسارة في قيمتها وتطبيقاً لذلك يتم استبعاد الجزء الراكذ من المخزون وكذلك الجزء الرديء من الحسابات المدينة بالاضافة للارصدة في البنوك التي لا يجوز للمنشأة استخدامها .

2. ان يكون ضمن الاطار الطبيعي لنشاط المنظمة ، وتطبيقاً لذلك يتم استبعاد قيمة المخلفات الناتجة عن العمليات الإنتاجية وغير القابلة للاستخدام نظرا لعدم ارتباطها بدورة رأس المال العامل الطبيعية واستبعاد ذلك الجزء من رصيد العملاء غير المرتبط ببيع البضاعة أو الخدمة محل النشاط .

(1) عبد العزيز محمد عبد الرحمن وآخرون ، أنواع راس المال ، المفاهيم وطرق القياس والتقويم ،(الخرطوم : بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي ،العدد 45، سبتمبر،2007م)، صص 20 - 23 .

(2) عبد الرحمن أحمد توفيق ، اتخاذ القرارات المالية للادارة العليا ،(القاهرة: مركز الخبرات المهنية للادارة العليا ، 2004)، ص 38.

ج. حسب المفهوم الاصطلاحي

يتمثل في :

1. اجمالي رأس المال العامل ، يعني ان رأس المال العامل هو اجمالي الاصول المتداولة أو هو رأس المال المستثمر في مختلف مكونات الاصول المتداولة .
2. صافي رأس المال العامل ، فيعني ان رأس المال العامل هو الفرق الموجب بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة .

د. حسب مصدر التمويل

تصنف أنواع رأس المال العامل على حسب مصادر تمويل راس المال العامل إلى⁽¹⁾:

1. رأس المال العامل الدائم ، يمثل حاجة تمويلية دائمة ويتم تمويله من مصادر التمويل الدائمة. رأس المال العامل الدائم ، ذلك القدر من الأموال لانتاج السلع والخدمات الضرورية ، ويمتاز بأنه يتغير باستمرار من أصل لآخر وهو الاستثمار في الاصول الثابتة يزداد حجمه مع زيادة الشركة ونموها . وهو الاموال اللازمة للأصول المتداولة على أساس مستمر خلال سنة كاملة وتتمثل في مقدار النقدية والحسابات المدينة والمخزون السلعي كحد أدنى لازم لتنفيذ عمليات المنظمة خلال فترة معينة.
2. رأس المال العامل المؤقت، يتم تمويل جزء منه من مصادر التمويل المؤقتة أو القصيرة الأجل كالائتمان المصرفي قصير الأجل وتسهيلات الموردين . وتوجد علاقة بين الائتمان المصرفي قصير الأجل ورأس المال العامل حيث أن التمويل قصير الأجل يعد أحد مصادر التمويل الرئيسية لرأس المال العامل والمتمثل في عناصر الأصول المتداولة ومن جهة أخرى فإن سداد التمويل قصير الأجل يتم من الاصول النقدية والقابلة للتسييل ضمن عناصر رأس المال العامل عند استحقاق آجال الائتمان المصرفي⁽²⁾. رأس المال العامل المؤقت أو المتغير، فإنه يتغير مع الدورة التشغيلية (نقدية - بضاعة - حسابات قبض - نقدية)⁽³⁾. أما رأس المال العامل المؤقت فهو الأموال التي تمثل أصولاً إضافية والمطلوبة لفترات مختلفة خلال سنة التشغيل حيث يتم الاحتفاظ بمخزون سلعي لمواجهة فترات ذروة البيع⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من أنواع رأس المال العامل الآتي :

1. أن هنالك أنواع عديدة لرأس المال العامل نتجت من حاجة المنشأة لاستخدامه.
2. حسب المفهوم الاصطلاحي ينقسم إلي إجمالي رأس المال العامل وهو جملة الأصول المتداولة وصافي رأس المال العامل وهو الفرق الموجب بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

(1) محمد صالح الحناوي ، وآخرون ، اساسيات الادارة المالية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م)، ص175.
(2) أحمد عبد العزيز الالفي ، الائتمان المصرفي وتحليل الائتمان ، (الاسكندرية : دن ، 1997 م)، ص400.
(3) شوقي حسين عبد الله ، التمويل والادارة المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م) ص 269 ، 270.
(4) أحمد محمد غنيم ، الادارة المالية مدخل التحول من الفقر الي الثراء ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2008م) ص ص 147، 148

3. حسب مفهوم الفكر المحاسبي والمالي بانه قيمة الأصول التي تساهم بصورة مباشرة في تحقيق الأرباح للمؤسسة .

4. حسب الأجل إلى :

أ. رأس المال العامل الدائم وهو الذي تحتفظ به المنشأة من عام لآخر .

ب. رأس المال العامل المؤقت وهو الذي ينتهي بنهاية الدورة التشغيلية .

5. تتأثر أنواع رأس المال العامل بانماط السياسة التمويلية ما إذا كانت متحفظة أم جريئة .

دورة رأس المال العامل

عرفت دورة رأس المال العامل بالفترة الزمنية المنقضية ما بين عمل استثمارات نقدية في الأصول المتداولة إلى حين تحصيل ثمن المبيعات نقداً . وتعتمد الدورة النقدية بدورها على دورة رأس المال العامل Working Capital Cycle التي تحكمها عدة عوامل منها⁽¹⁾: مستوى المبيعات ، طول العملية الانتاجية ، سياسات البيع الآجل ، سياسات المخزون وشروط شراء المواد. إن دورة رأس المال العامل هي دورة العمليات التشغيلية لرأس المال العامل التي تبدأ باستثمار النقدية في شراء الأوراق المالية والقروض والاستثمارات بصيغ التمويل المختلفة ودفع الأجور والمرتببات وكافة المصروفات التسويقية والإدارية الأخرى ، والدخول في مشروعات إنتاجية أخرى وتحويلها إلى نقدية أو حسابات مدينة أو أوراق قبض ثم تتحول هذه العناصر إلى نقدية مرة أخرى . وعرفت دورة رأس المال العامل بالعمليات التي تبدأ باستخدام النقود في شراء الأصول والدخول في مشروعات استثمارية قصيرة الأجل وتنتهي بعملية البيع أو تصفية المشروعات⁽²⁾.

حساب دورة رأس المال العامل

تحسب دورة رأس المال العامل بالفترة الزمنية منذ بداية تنفيذ الصفقات المالية والاستثمارات حتي بيعها واستلام النقدية ويتحدد مدى طول الدورة بناء على عدة عوامل منها طبيعة الصناعة أو النشاط ومستوى التكنولوجيا المستخدم وكفاءة جهاز التسويق والتحصيل بالمنشأة⁽³⁾. تعبر دورة رأس المال العامل عن ممارسة المنشأة لأنشطتها الانتاجية فحجم العمليات الجارية في أي وقت هو الذي يحدد مقدار رأس المال اللازم وهو الذي يحدد طول دورته . وان الدورة التشغيلية لمنشأة معينة تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد⁽⁴⁾.

أهمية دورة رأس المال العامل

تظهر أهمية دورة رأس المال العامل من الحاجة إلى تمويل الزيادة في الأصول المتداولة التي تنتج عن زيادة الإيرادات ، وهي من أهم القرارات في إدارة رأس المال العامل. ان الشركة تحتاج إلى رأس مال عامل لدعم مستوى معين من المبيعات ، فاذا زاد مستوى المبيعات فإنه يتوجب على الشركة زيادة

(1) فرد وستون ، يوجين برجام ، مرجع سابق ، ص 246.

(2) أحمد نور ، المحاسبة المالية ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م) ، ص 178.

(3) أحمد عبد العزيز الالفي ، مرجع سابق ، ص 402.

(4) زياد سليم رمضان ، أساسيات في الإدارة المالية ، الطبعة الرابعة ، (عمان : دار صفا للنشر ، 1996م) ص 252.

استثمارها في الأصول المتداولة . هذا يحتاج إلى تمويل من خارج الشركة يفوق إمكانيات الشركة على التمويل من تسليفات الموردين والتأخر في دفع المستحقات . ان حجم الاستثمار في الأصول المتداولة وبالتالي مقدار التمويل الخارجي الذي تحتاجه الشركة ، وتكرارية اللجوء إلى هذا التمويل يعتمد على الدورة النقدية في الشركة⁽¹⁾ . تعتبر دورة رأس المال العامل مؤشراً لفعالية المنشأة في إدارة سيولتها وعملياتها، فإذا قل رأس المال العامل دل ذلك على أن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل قد قلت وبالتالي زاد مستوى المخاطرة المالية لها. أما إذا زاد رأس المال العامل بشكل كبير دل ذلك على أن المنشأة غير فعالة في إدارة عملياتها (إما أن المبيعات قد قلت، أو أنها لا تحصل ديونها ، أو أنها تراكم فيها المخزون)⁽²⁾ .

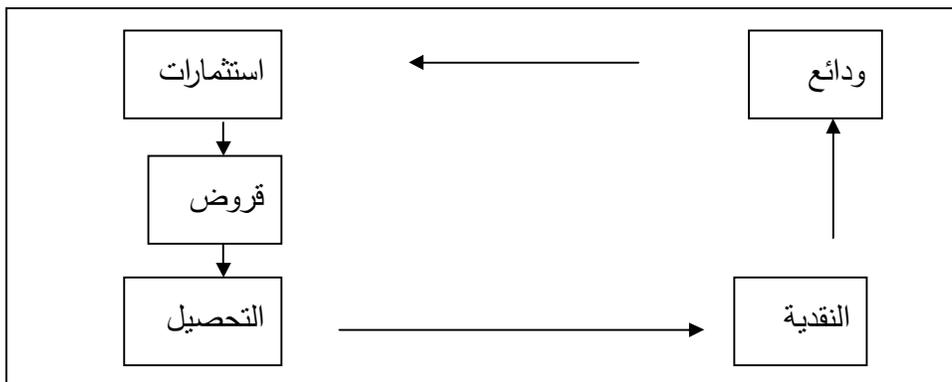
يستنتج الباحث من مفاهيم دورة رأس المال العامل الآتي :

1. مجموعة من العمليات التشغيلية التي تبدأ بالنقد وتنتهي به .
2. يمكن حسابها بمعدل دوران رأس المال العامل الذي يشمل معدل دوران الذمم مضافاً إليه معدل دوران المخزون .
3. تظهر أهميتها عند قرار زيادة الإيرادات .
4. مؤشر لقياس كفاءة رأس المال العامل .

يستطيع الباحث تعريف دورة رأس المال العامل في المصارف بأنها، العمليات التي تبدأ بقبول الودائع من الجهات ذات الفائض ثم اقراضها للجهات ذات العجز أو ان يستثمرها المصرف في الأوراق المالية أو عن طريق الصيغ الأخرى وتنتهي بسحب الودائع وتحصيل القروض الممنوحة للمستثمرين . يوضح الشكل (1/1/1) دورة رأس المال العامل في المصارف التي تبدأ بقيام المصرف بالحصول على الودائع واستخدامها في الاستثمارات ومنح القروض ثم تحصيل القروض وبيع الاستثمارات نقداً .

شكل رقم (1/1/1)

دورة رأس المال العامل



المصدر : اعداد الباحث، 2014م

(1) المرجع السابق، ص 253 .

محاسبة دوت نت [http:// Infotechaccountants.com](http://Infotechaccountants.com) (2)

يلاحظ الباحث من الشكل السابق ان دورة رأس المال العامل تبدأ بقبول الودائع من الجمهور ، ثم استخدام هذه الودائع في استثمارات او اقراضها للمستثمرين ، ثم تحصيلها وتحويلها الي نقدية وهكذا.

أهداف رأس المال العامل

يهدف رأس المال العامل إلى⁽¹⁾ :

1. تحقيق توازن مناسب بين السيولة Liquidity والربحية Profitability والمخاطرة Risk .
2. حل المشاكل الناجمة عن التعارض بين استثمار الأصول المتداولة واستخدام الخصوم المتداولة والعلاقات التبادلية بينهما . حيث ان الموازنة بين الاستثمار في الأصول واستخدام الخصوم المتداولة تعتبر من جوهر أهداف رأس المال العامل وتتمثل في⁽²⁾ :
 - أ. العلاقة المتبادلة بين الربحية من جهة والسيولة والمخاطرة من جهة اخرى .
 - ب. اختيار بدائل التمويل المناسبة لرأس المال العامل.
 - ج. توفير السيولة المناسبة ، ان التأخر عن سداد الالتزامات الجارية يؤدي إلى مشاكل عديدة لذلك فان رأس المال العامل يوفر قدر معقول من السيولة يسمح بالوفاء بالتزامات المشروع تجاه الغير .
 - د. تقليل درجة المخاطر ، تتطوي إدارة رأس المال العامل على التوفيق بين طبيعة الأصول المتداولة وبين طبيعة الخصوم المتداولة التي تستخدم لتمويلها حتي يمكن الحفاظ على درجة الخطر التي يتعرض لها المشروع عند حدها الأدنى .
 - هـ. الإسهام في تعظيم قيمة المنشأة ، يسهم رأس المال العامل في تعظيم قيمة المنشأة باستثمار الأموال النقدية الفائضة والمحافظة على المخزون عند حده الأدنى وسرعة تحصيل الذمم والغاء مصادر التمويل قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة حتى تحقق هذا الهدف .
 - و. إيجاد دورة تشغيلية تحقق هدف السيولة والربحية بكفاية ، ويتم ذلك أما عن طريق تحويل الأصول إلى سيولة بشراء السلع الجاهزة وبيعها مع الحصول على الربح في كل مرة يؤدي إلى تحسين الربحية . كما ان تكرار مرات البيع يزيد من التدفق النقدي إلى داخل المنشأة مما ينتج عنه تحسين في السيولة لذا تعتبر إدارة رأس المال العامل من الأهداف الأساسية للإدارة المالية فكلما زادت الكفاءة في ادارته كلما زادت كفاءة الانتاجية وزادت الربحية والمقدرة على الوفاء بالالتزامات⁽³⁾.
 - ز. الوفاء بالتزامات المشروع في حينها .
 - ح. الاستفادة من الخصم النقدي الذي يمكن الحصول عليه عندما يتم الدفع نقداً او توفير الفوائد التي تدفع على المشتريات الآجلة .

(1) د. عبد الستار الصباح ، د. سعود العامري ، الادارة المالية - أطر وحالات عملية ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2007م) ، ص130.

(2) د. نهال فريد مصطفى ، مبادئ واساسيات الادارة المالية ، (الإسكندرية : دار الجامعة للنشر ، 2003م) ، ص152.

(3) زياد سليم رمضان ، أساسيات في الإدارة المالية ، مرجع سابق ، ص 253.

- ط. امكانية التغلب على المصاعب خلال فترات الكساد .
- ي. امكانية الحصول على القروض القصيرة الأجل بأسعار فائدة مناسبة .
- ك. زيادة ثقة الغير بالمشروع .
- ل. زيادة فرص حصول المساهمين على أرباح من المشروع .
- م. امكانية استغلال الأصول الثابتة بكل طاقاتها نظراً لكفاية الأصول المتداولة اللازمة لتشغيل الأصول الثابتة⁽¹⁾.

تهدف إدارة رأس المال العامل إلى الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة مع تحقيق الربحية وتجنب المخاطر فإذا زادت الربحية تزيد المخاطرة أما إذا قلت المخاطرة فسوف تكون هنالك تضحية بمستوى الربحية ، كما تهدف إدارة رأس المال العامل إلى تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يخفض التكلفة ويعظم العائد⁽²⁾.

يستنتج الباحث من أهداف رأس المال العامل الآتي :

1. توفير قدر من السيولة لمقابلة السحب اليومي .
2. توفير قدر من السيولة لتلبية القروض .
3. تأمين الحماية لأموال المودعين .
4. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي .
5. تحقيق قدر من الملاءة المالية للحماية من خطر التصفية .
6. امتصاص الخسائر غير المتوقعة التي يتعرض لها المصرف
7. المحافظة على التصنيف الائتماني المطلوب حسب المعايير الدولية .

أهمية رأس المال العامل

تتمثل أهمية رأس المال العامل في الآتي⁽³⁾:

1. **حسب وجهة النظر الإدارية :** تتمثل في :
 - أ. تزداد أهمية رأس المال العامل في الإدارة المالية وذلك لارتباط رأس المال العامل بالعمليات التشغيلية اليومية .
 - ب. معظم وقت المدير المالي يكرس لأمر تتعلق بالأصول المتداولة والخصوم المتداولة نظراً لما يتميزان به من تقلب وعدم استقرار .
 - ج. يستغرق معظم الوقت في العمليات الداخلية اليومية للشركة ، وتدخل هذه العمليات ضمن نطاق إدارة رأس المال العامل.

(1) محمود عبد الحفيظ المغنوب ، أساسيات الإدارة المالية ، (غريبان: دار الكتب الوطنية ، 1991م)، ص235.

(2) محمد يونس خان، محمود صالح غرايبة ، الإدارة المالية ، (عمان : مركز الكتب الاردني ، 1995م)، ص ص 112 ، 114 .

(3) د. حمزة الشمخي ، د. إبراهيم الجز راوي ، مرجع سابق ، ص149.

د. تزداد أهمية رأس المال العامل في انه يؤثر على الكفاءة التشغيلية بالتالي ينصب اهتمام الإدارة بالمحافظة على توفر قدر من رأس المال العامل . كما ان أي نقص أو زيادة في رأس المال العامل يؤثر على الكفاءة التشغيلية للمشروع.

هـ. يكتسب رأس المال العامل أهميته من ان مكونات صافي رأس المال العامل تحتاج الي عناية خاصة من قبل الإدارة بسبب أهمية قرار الاستثمار فيها .

و. زيادة الكفاءة في رأس المال العامل تزيد من كفاءة العمليات التشغيلية⁽¹⁾.

يستنتج الباحث من أهمية رأس المال العامل حسب وجهة النظر الإدارية أنها :

أ. تتأثر بالعمليات التشغيلية اليومية .

ب. تأخذ وقتاً طويلاً في إدارتها .

ج. تؤثر على الكفاءة الاستثمارية.

2. حسب وجهة النظر الاستثمارية : تتمثل في (2):

أ. ان حجم الاستثمار في الأصول المتداولة يقدر بأكثر من نصف حجم الاستثمار في جملة الأصول، وان الاستثمار في الأصول المتداولة يمتاز بالتقلب والتغير المستمرين خلال الدورة التشغيلية.

ب. قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة لا تحتل التأجيل لأن ذلك يسبب خسائر استثمارية جسيمة فتأجيل استثمار إضافي في النقدية يؤدي إلى نقص في السيولة وتأجيل استثمار إضافي الذمم أو المخزون يترتب عليه فقدان المنشأة لبعض عملائها الرئيسيين .

ج. ارتباط رأس المال العامل ارتباطاً وثيقاً بالعمليات التشغيلية اليومية .

د. رأس المال العامل مهم بشكل خاص للمؤسسات التجارية الصغيرة التي ليس لها أصول ثابتة وحيث تقوم بتعويض استثمارها في الأصول الثابتة عن طريق استئجار الآلات والمعدات الضرورية، ولكنها لا تستطيع ان تتجنب الاستثمار في النقدية والمدينين والمخزون .

هـ. يتميز الاستثمار في رأس المال العامل بعدم الاستقرار والثبات عكس الأصول الثابتة مما يجعل الإدارة المالية توليه عناية خاصة ، وذلك ان نقصان السيولة وتأجيل استثمار إضافي في رأس المال العامل يترتب عليها اختلال خطط الاستثمار .

و. يتمتع رأس المال العامل بقدر من المرونة التي تمكن من التحكم في حجم الاستثمار في الأصول المتداولة بما يتمشى مع التغيرات الموسمية .

ز. قيمة الأصول المتداولة تمثل ما يزيد عن نصف القيمة الكلية للأصول في العديد من الصناعات .

(1) محمد شوقي بشادي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، (القاهرة : دار الفكر العربي الحديث ، 1987م)، ص22.

(2) فرد وستون ، يوجين براجام، تعريب عدنان داغستاني ، مرجع سابق، ص247.

ح. يتميز الاستثمار في رأس المال العامل بقدر من المرونة لان المدير المالي يستطيع أن يتحكم في حجم رأس المال العامل (الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) ما يتمشى مع التغيرات الموسمية والدورات التجارية .

يستنتج الباحث من أهمية رأس العامل حسب وجهة النظر الاستثمارية الآتي :

- أ. زيادة حجم الاستثمار في مكونات رأس المال العامل إلي جملة الاستثمار .
- ب. قرارات الاستثمار في رأس المال العامل تمتاز بالمخاطر العالية إذا تم تأجيلها .
- ج. أهمية الاستثمار في رأس المال العامل للشركات الصغيرة .
- د. يتميز حجم الاستثمار في رأس المال العامل بقدر من المرونة .

3. حسب طبيعة الموارد المالية واستخداماتها: وتتمثل في :

أ. تظهر أهمية رأس المال العامل في طبيعة الموارد المالية التي تمثل مصدراً لتمويل استخدامات رأس المال العامل التي تتمثل في الخصوم المتداولة .

ب. رأس المال العامل يكتسب أهميته لانه يتطلب الموازنة بين توقيت النقدية المتولدة عن الأصل وتوقيت سداد النقدية المستخدمة في تمويله⁽¹⁾.

ج. حساسية الاستثمار في رأس المال العامل، فاذا تم الاستثمار فيه بدرجة أكبر من الحاجة إليه اقتصادياً تعني تجميداً لجزء من الأموال مما يسبب هبوطاً في مستوى الربحية بينما ينتج عن انخفاض الاستثمار في رأس المال العامل تدهور الكفاءة في تحريك الدورة التشغيلية أو صعوبة في مواجهة طلبات المتعاملين بشكل مستمر مما تعني أيضاً هبوطاً في مستوى الربحية قد تنشأ عنه صعوبة مالية تقلل من سيولة المنشأة وقدرتها على السداد⁽²⁾.

د. تزداد أهمية رأس المال العامل في المنشآت الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على قروض طويلة الأجل بالتالي تعتمد على القروض قصيرة الأجل . مما يضطر الإدارة إلى التقليل من الأصول الثابتة والاعتماد بدرجة أكبر على الأصول المتداولة⁽³⁾.

هـ. تزداد أهمية رأس المال العامل في الشركات التي يصعب عليها الحصول على رأس مال طويل الأجل ، فإنها تعتمد بشكل كبير على التمويل القصير الأجل وهذا بدوره يؤثر على رأس المال العامل لأنه يزيد من الالتزامات المتداولة . يؤثر رأس المال العامل علي حجم المبيعات والأرباح والدورة النقدية وبمعنى آخر يؤثر على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

يستنتج الباحث من أهمية رأس المال العامل حسب طبيعة الموارد المالية الآتي :

- أ. تتمثل في مصادر التمويل قصيرة الأجل مما يعرضها لمخاطر العسر المالي .
- ب. مصادر التمويل قصيرة الأجل تؤثر على الإيرادات والتكاليف .

(1) محمد شفيق حسين طنيب ، محمد ابراهيم عبيدات ، أساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص ،(عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ،1997م)، ص265.
(2) زياد سليم رمضان، مرجع سابق ، ص 254.
(3) محمود صبح ، مرجع سابق ،ص22.

ج. تزداد أهميتها للشركات التي لا تستطيع الحصول مصادر تمويل طويلة الأجل .

4. حسب متطلبات الجهات الإشرافية

لقد ازدادت أهمية رأس المال العامل نتيجة للأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها مختلف دول العالم بعد فترة الثمانينات ، وقيام لجنة بازل التي أصدرت معيار كفاية رأس المال من أجل السلامة المالية وهي نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة بالأوزان (نسبة الموجودات مبوبة حسب أوزان مخاطرها إلى حقوق الملكية). وقد قامت لجنة بازل بالإلزام بالاحتفاظ بنسبة 8% من هذه النسبة كحد أدنى⁽¹⁾.

يرى الباحث ان أهمية رأس المال العامل تزداد نتيجة الآتي :

- أ. طبيعة مصادر رأس المال العامل وهي موارد ذات طبيعة قصيرة الأجل (الحسابات الجارية) .
- ب. صعوبة الموازنة بين السيولة والربحية وذلك للتعارض بين هدف المودعين واصحاب حقوق الملكية.
- ج. معظم الأصول والاستثمارات المكونة لرأس المال العامل ذات سيولة عالية وحساسيتها عالية مع الموارد المالية التي تتصف بالموسمية .
- د. سياسات البنك المركزي تحد من فاعلية الاستثمار .

قرار الاستثمار في رأس المال العامل

يهدف الاستثمار في رأس المال العامل إلى تحديد الحجم الأمثل في الأصول المتداولة من اجل المحافظة على السيولة وتحقيق اعلى معدل عائد على الاستثمار واختيار مصدر التمويل المناسب الذي يحقق اعلى ربحية واقل مخاطرة بين مصادر التمويل ، ويتم تناوله في الآتي⁽²⁾:

1. قرار الإستثمار في الأصول المتداولة

يتطلب قرار الإستثمار في الأصول المتداولة الموازنة بين العائد والمخاطر والأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية وهي نوعين من الظروف كالاتي :

- أ. حالة التأكد التام ، تحتفظ المنشأة بقدر من الأصول المتداولة يكفي لتغطية احتياجاتها المطلوبة على وجه السرعة والمعلومة على وجه اليقين دون زيادة أو نقصان ، وبالتالي تحتفظ بقدر من النقدية تكفي لتلبية احتياجات دفع المصروفات المطلوبة، و بقدر من المخزون يكفي لتلبية احتياجات العملاء والعملية الإنتاجية.
- ب. أما في ظل عدم التأكد ، يصعب على المنشأة معرفة احتياجاتها المطلوبة من الأصول المتداولة فتقوم بوضع احتمالات بشأن حجم الأصول المتداولة ، فإذا زادت من حجم الأصول المتداولة

(1) خليل الشماع ، تقييم أداء المصرف ، (عمان : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، يناير1997م) ، ص ص 31 – 34 .

(2) مفلح عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثالثة ،(عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص167.

هذا يزيد من السيولة وبالتالي يقلل من المخاطر المترتبة عليها ولكن يكون أثره على تقليل معدل العائد على الإستثمار . أما إذا حدث العكس واتجهت المنشأة لسياسة مغامرة بأن قللت من حجم الأصول المتداولة يزيد العائد وتزداد مخاطر السيولة أيضاً . حيث أن الزيادة في الأصول المتداولة إذا كانت أكبر من اللازم تؤدي للاحتفاظ بأصول نقدية لا يتولد عنها عائد. وإذا كانت أقل من احتياجات دفع المصروفات أن المنشأة تواجه مخاطر العسر المالي.

يستنتج الباحث من قرار الاستثمار في الأصول المتداولة الآتي :

- أ. تؤثر الظروف الاقتصادية تأثيراً واضحاً في قرار الاستثمار في الأصول المتداولة .
- ب. يتم تقدير الاحتياجات الاستثمارية بكفاءة عندما تكون الظروف الاقتصادية مستقرة .
- ج. يعتمد على التقدير الاحتمالي للاحتياجات الاستثمارية في حالة عدم التأكد من الظروف الاقتصادية.

يستطيع الباحث تعريف قرار الاستثمار في الأصول المتداولة بأنه القرار الذي يهتم بتحديد حجم الاستثمار في مكونات الأصول المتداولة ويتأثر بالظروف الاقتصادية .

2. قرار استخدام الخصوم المتداولة

عرفت الخصوم المتداولة بالقروض التي تستحق السداد خلال فترة قصيرة الأجل وتعتبر مصدر من مصادر التمويل للأصول المتداولة وتمتاز بالآتي⁽¹⁾:

- أ. المرونة : وذلك لسهولة الحصول على قروض قصيرة الأجل لمواجهة الاحتياجات الموسمية .
- ب. يمكن تجديد القروض قصيرة الأجل متى ما ازدادت الحاجة إليها .
- ج. تمتاز بأنها أقل تكلفة من القروض طويلة الأجل .
- د. أنها تعرض المنشأة لدرجة أكبر من مخاطر العسر المالي لأن القروض قصيرة الأجل تستحق السداد خلال فترة قصيرة وإذا لم تتوفر النقدية الكافية لتلك الالتزامات فإن ضيق الوقت قد لا يتيح لإدارة المنشأة فرصة تدبير الأموال . كما قد يرفض المقرض مد فترة الاستحقاق .
- هـ. يعتمد القرار النهائي في شأن مدى الاعتماد على الخصوم المتداولة على مدى ميل الإدارة في تحمل المخاطر .

و. إذا كانت الإدارة من النوع المحافظ فإنها تفضل الاعتماد بدرجة أكبر على مصادر التمويل طويل الأجل وذلك من أجل تخفيض مخاطر العسر المالي بالرغم من أثره العكسي على التكلفة وتقليل العائد بالتبعية . أما إذا كانت الإدارة تتسم بقدر من الجرأة فأنها تميل إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المصادر قصيرة الأجل بهدف تخفيض التكلفة وزيادة العائد بالتبعية بالرغم من هذا قد يعرضها بدرجة أكبر لمخاطر العسر المالي بعبارة أخرى يعتمد قرار الإدارة في شأن الاعتماد على التمويل قصير الأجل (الخصوم المتداولة) على الموازنة بين حجم العائد وحجم المخاطر التي تبدي الإدارة استعدادها لتحملها⁽²⁾.

(1) عاطف وليم اندراوس ، التمويل والادارة المالية للمؤسسات ، (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008م) ، ص 195.

(2) منير ابراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 201.

- يتضح للباحث من قرار استخدام الخصوم المتداولة بأنه :
- أ. يعتمد على المفاضلة بين تكلفة التمويل وعائد الاستثمار .
 - ب. يقوم علي حساب العائد ومخاطر عدم السداد من جهة اخرى .
 - ج. يتاثر بسلوك الادارة ومدى ميلها في تحمل المخاطر .

2/1 المبحث الثاني

مفهوم وأنواع مصادر تمويل رأس المال العامل

مفهوم التمويل

يحتاج أي مشروع لممارسة نشاطه الإنتاجي إلى إنفاق المال من أجل الحصول على المكاسب والعوائد. ويعتبر المال مهم في الحياة ، وهو الذي بدونه لا تستطيع المنشآت القيام بالأنشطة الإنتاجية والخدمية . فالتمويل مطلوب للقيام بكل الأنشطة التي يمارسها المشروع الإنتاجي، التمويل ضروري لاستمرار الحياة الإنتاجية للمشروع⁽¹⁾.

تعريف التمويل، لغةً

عُرف بأنه كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو نقود أو حيوان. وفي القاموس المحيط " المال ما ملكته من كل شيء"⁽²⁾، وفي لسان العرب ، المال هو ما ملكته من جميع الأشياء⁽³⁾. التمويل هو الإمداد بالمال يقال مول بمعنى أمد بالمال⁽⁴⁾.

تعريف التمويل، شرعاً

عرف المال في الشريعة الإسلامية كالاتي⁽⁵⁾:-

ورد ذكر المال في القرآن الكريم (الْمَالُ وَالْبُنَّانُ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (سورة الكهف ، الآية رقم (46). المذهب الحنفي ، ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة ويمكن حيازته والانتفاع به . المذهب المالكي ، المال ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره اذا أخذه من وجهه . المذهب الشافعي ، لا يقع اسم مال الا على ما له قيمة يباع بها وتلزم متلفه ، وان قلت ما لا يطرحه الناس مثل الفلاس أو ما شابه ذلك . المذهب الحنبلي ، كل ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة . وقد عرف المال بناءً على مسلك الجمهور بانه ما كان له قيمة مادية بين الناس وجاز شرعا الانتفاع به⁽⁶⁾.

يستنتج الباحث من تعريف التمويل لغة وشرعاً الآتي :

1. هو كل ما يملكه الفرد من مال نقداً أو عيناً .
2. كل ما يتم تبادلته بين الناس من منافع .
3. هو ماله قيمة ويجوز الانتفاع به .
4. هو ما سخره الله سبحانه وتعالى لعباده وجعله سبب من أسباب الثراء والتفاخر .

(1) محمد عثمان اسماعيل ، اساسيات التمويل واتخاذ قرارات الاستثمار ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1986م) ، ص9.
(2) مجدي الدين الفيروز ابادي ، القاموس المحيط (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1987م) ، ص1388.
(3) ابن منظور ، لسان العرب (بيروت : دار الكتب العلمية ، 2005م) ، ص703.
(4) روجي البعلبكي ، معجم المورد ، الطبعة العاشرة ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1997م) ، ص373.
(5) تهاني سليمان محمد الملحي ، أثر التمويل الاجنبي على التنمية الصناعية ، (م درمان بجامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2008م) ، ص9.
(6) رضا صاحب ابو حمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الاسلامي ، (عمان : دار مجدلاوي ، 2006م) ، ص206.

يستطيع الباحث تعريف التمويل لغةً ، بأنه كل ما يقتنيه الفرد وينتفع به ويكون له حق التصرف فيه كيف ما شاء وبأي شكل يريد .

تعريف التمويل اقتصادياً

التمويل هو التزويد بالنقود في أي وقت يكون هنالك حاجة إليها⁽¹⁾. وعرف بأنه توفير النقود لتسيير الأعمال⁽²⁾. وعُرف بأنه مجموعة الوظائف التي تتعلق بإدارة حركة النقود وتهدف الي تعظيم قيمة المنشأة وسداد التزاماتها المالية عندما يحين أجلها⁽³⁾. التمويل من الوظائف الأساسية بالبنوك ويرجع أصله الي الكلمة اللاتينية Credit التي تعني الاعتماد أو الثقة ، حيث يقوم التمويل على الثقة التي يوليها البنك لعميله حيث يتم الحصول على الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية (السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية) وذلك خلال فترة زمنية معينة يتفق عليها كل من البنك والعميل⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من تعريف التمويل اقتصادياً بأنه :

1. التزويد بالنقود .
 2. مجموعة من الوظائف التي تتعلق بإدارة حركة النقود .
 3. الائتمان الذي تقدمه المصارف لعملائها .
 4. وظيفة اقتصادية تهدف إلى تقدير المال بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق عائد .
- يستطيع الباحث تعريف التمويل اقتصادياً بأنه كافة أدوات التمويل التي تحصل منها المنشأة على أموال نقدية أو أصول مالية وغيرها من داخل وخارج المنشأة لتمويل استثماراتها بهدف تعظيم قيمتها السوقية.

مفهوم مصادر تمويل رأس المال العامل

عُرفت مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها تشكيلة عناصر التمويل التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها⁽⁵⁾، وعُرفت بأنها الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي الذي يحوي مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول⁽⁶⁾، كما عرفت بأنها تركيبة الأنواع المختلفة للأوراق المالية التي من خلالها يمكن توفير الأموال اللازمة لأنشطة المنشأة⁽⁷⁾، وعرفت بأنها التمويل قصير الأجل اللازم لتغطية الاحتياجات الطارئة والأصول المتداولة⁽⁸⁾، وعُرفت مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها مزيج أموال الملكية وأموال الاقتراض التي تستخدمها المنشأة في تمويل استثماراتها، التي

(1) عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية ، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986م)، ص329.

(2) ابو القاسم محمد ابوالنور، التمويل السوقي، (الخرطوم: بنك السودان ، مجلة المصرفي العدد الثلاثون، 2003م)، ص3.

(3) عبيد علي أحمد ، مصادر التمويل ، (القاهرة: دار النهضة، 2001م)، ص12.

(4) ابتهاج سليمان محمد الماحي ، مشاكل خلق الائتمان في البنوك التجارية، (ام درمان: جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م)، ص18.

(5) سيد محمود الهواري ، الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات ، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1973م)، ص191.

(6) جميل احمد توفيق ، مذكرات في الإدارة المالية، (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1970م)، ص297.

(7) Mohammed Mohsin & Khan Masood, Corporate Finance (New Delhi: MC Graw Hill Offices, 2001) P166.

(8) عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة ، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2007م)، ص22.

توازن بينهما ويختلف من منشأة لأخرى ومن وقت لآخر حسب الظروف السائدة⁽¹⁾. وعرفت بأنها تلك المصادر التي تتصل بنوعين من القرارات أولهما تحديد المزيج الملائم للتمويل قصير الأجل والتمويل متوسط الأجل والتمويل طويل الأجل ، ويؤثر هذا القرار على الربحية والسيولة والقرار الثاني يقيس أيهما أكثر منفعة للمنشأة أموال الاقتراض أم أموال الملكية ، وهذه القرارات تتطلب دراسة وتحليل متعمق للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل والمخاطر والآثار المترتبة على كل منها⁽²⁾. وعرفت مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها الموارد المالية التي تستخدم في تمويل الاستثمارات أي تمويل الأصول . وعرفت بأنها الودائع ورأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والقروض التي يحصل عليها المصرف وتمثل الموارد المالية المتولدة من هذه المصادر التي تمكن من تلبية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء⁽³⁾. وعرفت بأنها المصادر التي تحتوي عليها الميزانية العمومية في جانب المطلوبات الذي يمثل مصدراً للأموال ويشمل الودائع باختلاف أنواعها ومصادر الأموال الأخرى، أما جانب الأصول فيمثل استخداماً للأموال⁽⁴⁾. تُشبه مصادر تمويل رأس المال العامل في الحركة والديناميكية بصندوق الأموال وذلك نسبة للحركة المسقرة دخولاً وخروجاً نتيجة لنشاطي السحب والإيداع المستمرين من قبل المودعين ونتيجة لاستمرار البحث عن مصادر تمويل لتغطية حالات السحب من الودائع وتوظيف النقد الفائض في وجوه التوظيف المختلفة بغرض تحقيق الأرباح⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من مصادر تمويل رأس المال العامل الآتي :

1. الأموال التي يتم الحصول عليها لتمويل الاستثمارات.
2. تمثل مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل طويلة .
3. أنها الأدوات المالية المتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها والأوراق المالية .
4. يتم اختيارها على أساس المفاضلة بين العائد والتكلفة والمخاطر .
5. الهدف منها هو تعظيم قيمة المنشأة .

يستطيع الباحث تعريف مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها مصادر التمويل قصيرة الأجل ومصادر التمويل طويلة الأجل التي تستخدم في تمويل الأصول قصيرة الأجل بهدف زيادة العائد وتقليل المخاطر .

أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل

تتمثل مصادر تمويل رأس المال العامل في الآتي⁽⁶⁾:

(1) Fred Weston & Eugen F.Brigham, **Essential of Managerial Finance**, Ninth Edition (Illinois: Driden Press, 1990), P.690.

(2) فائزة عمر محمد المحجوب ، اثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م) ، ص54.

(3) وهيب الراوي ، ادارة العمليات المصرفية ، (عمان : دار المناهج ، 2004م) ، ص ص 185 ، 186.

(4) زياد سليم رمضان وآخرون ، الاتجات المعاصرة في ادارة البنوك ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2000م)، ص ص 51 ، 53.

(5) أمجد ابراهيم محمد ، مرجع سابق، ص36.

(6) ابراهيم أحمد عبد المطلب ، سياسة استقطاب الودائع واثرها على نوع وحجم التمويل ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م)، ص15.

أولاً : مصادر تمويل رأس المال العامل حسب الزمن

قسمت مصادر تمويل رأس المال العامل حسب الزمن إلى الآتي⁽¹⁾:

أ. مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل

تتمثل في مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة والتي تكون مستحقة السداد خلال سنة في الغالب والتي لا تستخدم في تمويل الاستثمارات الثابتة أو الدائمة الي جانب جزء من الأصول المتداولة له صفة شبه ثابتة⁽²⁾. يقصد بمصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام⁽³⁾. وهو ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التشغيلية (الجارية) التي تقوم بها الشركات والتي لاتزيد مدته عن عام ، ويمثل حاجة مستمرة للشركات ويحدد استخدامه حسب طبيعة عمل الشركة ، ويتضمن عدة مصادر منها الائتمان التجاري والائتمان المصرفي⁽⁴⁾. عرفت مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل بأنها تمويل تحتاج اليه الشركات لتمويل استثماراتها في الأصول قصيرة الاجل التي تعتبر ضرورية لاستمرارية العمليات التشغيلية للشركات وتعتمد الشركات الصغيرة على القروض المصرفية قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها . وهي التزامات الدين التي تستحق في فترة زمنية اقل من سنة وتوجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل منها الائتمان التجاري والائتمان المصرفي والأوراق التجارية⁽⁵⁾. وعرفت مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها تستخدم في توفير المواد الأولية، ودفع أجور اليد العاملة، والمصاريف الأخرى، أي تمويل الدورة الإنتاجية ، وأن يخصص جزء منه لتمويل المبيعات الآجلة فيسهم بذلك في تمويل الدورة التجارية ، ويمكن أن يتم التمويل قصير الأجل عن طريق الاقتراض بأشكال متعددة مثل خصم الأوراق التجارية، والحسابات الجارية على المكشوف، وقروض التمويل أو بالحصول على تسهيلات دفع من قبل الموردين⁽⁶⁾. وعرفت بأنها المصادر التي يتم الحصول بها علي الأموال في فترة زمنية قصيرة ، وتعتبر الودائع الجارية أهم هذه المصادر فهي تشكل نسبة كبيرة من مصادر أموال المصارف⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث من مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل الآتي:

1. أنها مصادر لتمويل الأصول المتداولة التي تستخدم في العملية التشغيلية .
2. القروض التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بسدادها خلال فترة زمنية قصيرة .

(1) يحي يوسف محمد عثمان ، ملخص في الادارة المالية ، (الخرطوم : دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة،2003م)، ص23.

(2) جمال الدين المرسي ، أحمد عبدالله اللحح ، الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية،2007م)، ص307.

(3) منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،(الإسكندرية : دار المعارف للنشر ، 1998م) ، ص5.

(4) علي عباس ، الإدارة المالية ، (الشارقة : اثناء للنشر ،2008م) ، ص ص 257،258.

(5) خلدون ابراهيم الشديفات ، مرجع سابق ، ص ص 40،41.

(6) صافي فلوح ، الإدارة المالية ، http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/28_nov_9.doc (6)

(7) خليل الشماع ، تحليل وتقييم اداء المصرف ،(عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،1996م)،ص17.

3. انها مصادر تمويل خارجية ، تحصل عليها المنشأة من غيرها من المنشآت والجهات التي تقدم القرض .

4. من أنواعها الائتمان المصرفي والائتمان التجاري .

يستطيع الباحث تعريف مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل بأنها الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بسدادها خلال فترة زمنية قصيرة ، وذلك بهدف تمويل العملية التشغيلية والاستثمارات قصيرة الأجل .

أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل

تتمثل أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل في الآتي⁽¹⁾:

1. الائتمان التجاري

عرف الائتمان التجاري بأنه مصدر من مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل الذي يمنحه المورد إلي المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها ويحتاج المشتري الي الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية والقروض منخفضة التكلفة⁽²⁾. وينشأ نتيجة إتباع الشركة لسياسة البيع الآجل لزيادة مبيعاتها وأرباحها ، فإنها تستفيد من عملية الشراء الآجل (الائتمان التجاري) الذي يظهر في الميزانية جانب الالتزامات المتداولة تحت بند الدائون⁽³⁾. يقصد بالائتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها ، و يتمثل الإئتمان التجاري في أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة⁽⁴⁾. محددة⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من تعريف الائتمان التجاري بأنه :

1. مصدر من مصادر التمويل قصير الاجل يتم الحصول عليه من الموردين .

2. يتم الحصول عليه في شكل تمويل عيني (بضائع) .

3. ناتج من سياسة الشركة لمنح الائتمان .

4. يتم تسديده عن طريق أوراق الدفع .

يستطيع الباحث تعريف الائتمان التجاري بأنه نوع من انواع التمويل قصير الأجل يتم الحصول عليه من المصارف ويستحق السداد في فترة زمنية قصيرة .

أشكال الائتمان التجاري

تتمثل أشكال الائتمان التجاري في⁽⁵⁾:

(1) خليل الشماع، ادارة التحصيل والقروض المتعثرة ،(عمان :الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية،1999م)، ص211.

(2) محمد صالح الحناوي ، الادارة المالية والتمويل ،(الاسكندرية : دار الجامعية للنشر ،2000م)،ص293.

(3) خلدون ابراهيم الشديفات ، مرجع سابق ،ص40.

محمد البلتاجي ، التمويل اهميته ومخاطره . <http://islamfin.go.forum.net/montada/topic-t892.htm> (4)

(5) حسن أحمد توفيق ،التمويل والادارة المالية ،(القاهرة : دار النهضة العربية ،1964م)،ص267.

1. الحساب الجاري ، حساب يفتح للعميل عند المورد يمكنه من الحصول على البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد منه بسداد قيمتها في تاريخ أجل .
 2. الكمبيالة ، ورقة مالية يصدرها المشتري للحصول على البضائع وسداد قيمتها ويمكن قبولها وخصمها عند أي مصرف .
 3. الشيكات ، وسيلة قانونية للوفاء بالتزامات يصدرها المدينين وفي حالة عدم الوفاء تعرض المدين للمساءلة القانونية .
 4. الأوراق التجارية : عبارة عن قبول الكمبيالة أو سند إذني مقابل البضائع التي يستلمها المشتري من البائع يستحق الدفع في تاريخ لاحق (1) .
 5. السند الاذني ، ورقة تجارية تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين للمستفيد بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين (2) . وأنه ورقة مالية ذات قيمة إسمية واحدة قابلة للتداول يصدرها المشروع وي طرحها للإكتتاب ويتعهد المشروع بسداد قيمة القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار (3) .
- يتضح للباحث بأن هنالك عدة أشكال للإئتمان التجاري منها ، الحساب الجاري والأوراق التجارية ولكل نوع مميزات لكل من البائع والمشتري ، ولكن من المستحسن أن يتم التعامل بين البائع والمشتري عند تقديم الإئتمان التجاري بأسلوب الكمبيالة أو السند الإذني لأنهما وثيقة مكتوبة بيد البائع ولهما تاريخ استحقاق محدد وهذا يقلل من المنازعات التي يمكن أن تحدث بين الطرفين .

مميزات الائتمان التجاري

تتمثل ميزات الائتمان التجاري في (4) :

- أ. انه يمثل نسبة كبيرة من مبيعات الشركات .
 - ب. السهولة والبساطة من حيث كيفية الحصول عليه .
 - ج. متاح للشركات الصغيرة التي لا تمسك دفاتر محاسبية ولا تقوم بإعداد قوائم مالية .
 - د. اقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى .
 - هـ. يساعد على زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح .
 - و. ينسجم مع الأعراف التجارية لكثير من الشركات .
- يتضح للباحث ان هنالك مزايا كثيرة للائتمان التجاري تتمثل في السهولة ، المرونة ، قلة القيود التي يفرضها البائع للمشتري ، متاح للشركات الصغيرة ويمكن الحصول عليه بأقل تكلفة ويتمشى مع الأعراف التجارية.

(1) نفيسة محمد باشري ، إدارة الائتمان ، (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، 1990م) ، ص 21 .
(2) سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م) ، ص 151 .
(3) أنس البكري ، وليد الصافي ، الأسواق المالية والدولية ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 107 .
(4) سمير محمد عبد العزيز ، التمويل واصلاح خلل الهياكل المالية ، (القاهرة : مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص 151 .

2. الائتمان المصرفي

عرف بأنه الثقة التي يوليها المصرف للمتعاملين في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (1). عرف الائتمان المصرفي بأنه القروض قصيرة الأجل التي يحصل عليها المصرف من المصارف الأخرى لتمويل رأس المال العامل. كما عرف بأنه مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى لتمويل الأصول المختلفة ولفترة زمنية معينة مقابل تكلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال وسمي الائتمان المصرفي بذلك نسبةً لأن المصارف هي المصدر الرئيسي له (2). عرف أيضاً بأنه قروض قصيرة الأجل التي يحصل عليها من المصارف مقابل فائدة (3). وعرف الائتمان المصرفي بأنه عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميله (فرد أو شركة) بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، وعرف أيضاً بأنه مصدر لتمويل الحاجات الجارية في الشركات صغيرة الحجم التي لا تستطيع الحصول على قروض طويلة الأجل (4).

يستنتج الباحث من تعاريف الائتمان المصرفي ما يلي:

1. الائتمان المصرفي يقوم على أساس الثقة التي يوليها المصرف للعميل .
 2. يقوم الائتمان المصرفي بتوفير السيولة اللازمة للعميل بهدف ازدهار نشاطه .
 3. يقوم العميل في نهاية الفترة برد أصل المبلغ بالإضافة إلي الفوائد والعمولات والمصاريف.
 4. الضمانات المقدمة من العميل هي بمثابة ضمان للمصرف لاسترداد مبلغ الائتمان .
 5. يتضمن الائتمان المصرفي من قبل المدين بالدفع بتاريخ محدد .
- يستطيع الباحث تعريف الائتمان المصرفي ، بأنه القروض قصيرة الأجل التي يُحصل عليها من المصارف ، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وذلك من حيث درجة الاعتماد عليه كمصدر من مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل .

أشكال الائتمان المصرفي

يأخذ الائتمان المصرفي أشكالاً متعددة يمكن تصنيفها إلى الآتي (5):

1. من حيث المدة : تتمثل في:

(1) محسن احمد الخضيرى ، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1987م)، ص38.

(2) أحمد محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص106.

(3) Bernard J.Winger &Nany Mohan, **Principle of Finacial Management**,(USA: Macmillan Publishing,1991),P.413.

(4) حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ،2002م)، ص18.

(5) أحمد محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص107،106.

أ. الاعتماد المفتوح ، اتفاق أحد العملاء مع أحد البنوك على مقدار الائتمان الذي يمكن ان يحصل عليه خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة.

ب. الاعتماد المتجدد ،التزام قانوني من البنك تجاه عميله بأقراضه مبلغاً من المال في الحدود المتفق عليه بينهما بشرط ان يقوم العميل بسداد رسوم الارتباط .

ج. سلفة المدة الواحدة ، يقدم العميل طلبا للحصول على تمويل معين يغطي احتياجاته المطلوبة.
2. من حيث الغرض منه : تتمثل في (1):

أ. الائتمان التجاري ، يهدف إلى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية.

ب. الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج) ،الأموال التي تمنح لتأسيس وتوسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها .

ج. الائتمان الاستهلاكي ، يستفيد منه الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية.
3. من حيث الضمانات المرتبطة بها : تتمثل في (2):

أ. الائتمان العيني، يحصل عليه المقترض بعد تقديمه موالاً عينية ضماناً للسداد.

ب. الائتمان الشخصي ، يحصل عليه المقترض دون أن يقدم له أموال عينية ضماناً للسداد، بل يكتفي مانح الائتمان بوعده يقطع المدين على نفسه بتسديد الدين.

4. من حيث الشخص المقترض ، يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض إلى (3):

أ. إئتمان مصرفي خاص ، يمنح لأشخاص القانون الخاص ، الأفراد العاديين والأشخاص الاعتباريين كالمشروعات .

ب. إئتمان مصرفي عام ،يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والمؤسسات العامة).

يتضح للباحث بأن هنالك عدة تصنيفات للائتمان المصرفي من حيث المدة ، الغرض منه ، الضمانات المرتبطة به ومن حيث الشخص المقترض .

مميزات الائتمان المصرفي

تتمثل مميزات الائتمان المصرفي في الآتي (4):

1. اقل تكلفة من الائتمان التجاري في حالات عدم الاستفادة من الخصم النقدي .

2. مصدر لتمويل الأصول الثابتة.

3. يتميز بالمرونة لأنه يأتي في شكل نقود مما يمكن الممنوح له بالتصرف فيه كيفما شاء وللغرض الذي يحتاجه .

(1) زياد رمضان ، محفوظ جودة ،إدارة مخاطر الائتمان،(القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2008م)، ص 100،98.

(2) صافي فلوح ، محاسبة المنشآت المالية ، الطبعة الثامنة ، (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، 1999م) ، ص 102 .

(3) نعمة الله نجيب وآخرون ، اقتصاديات النقود والصرافة ، (الإسكندرية : دار الجامعية ، 2001م) ، ص ص 106 ، 107 .

(4) جميل أحمد توفيق ، محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات ،(الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ،1983م)، ص 571.

4. يتطلب الحصول عليه تقديم قوائم مالية مراجعة ودراسة جدوى للمشروع الذي من أجله طلب التمويل ، تتوقف على حجم التمويل اللازم ودراسة دورة النقدية وعلاقتها بالمركز المالي للمشروع . فحجم التمويل يتحدد بناءً على حجم المبيعات المتوقع والتي على ضوءها يتحدد رأس المال العامل⁽¹⁾.

يستنتج الباحث من أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل قصيرة الأجل بأنها :

1. تتمثل في الائتمان التجاري والائتمان المصرفي ، أما في المصارف فتتمثل في الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية قصيرة الأجل والأوراق المالية قصيرة الأجل.

2. الائتمان التجاري يعتبر من أهم مصادر تمويل رأس المال العامل في الشركات التجارية والصناعية وذلك لأنه يمتاز بالمرونة التي تمكن من التحكم فيه بالزيادة والنقصان حسب حجم النشاط .

3. الائتمان المصرفي من أهم مصادر تمويل رأس المال العامل للشركات الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على تمويل طويل الأجل وذلك لانه:

أ. أكثر مرونة من الائتمان التجاري لأنه يمكن الحصول عليه في شكل سيولة نقدية .

ب. مصدر مناسب لتمويل الاحتياجات الجارية .

يرى الباحث ، أن مصادر التمويل قصيرة الأجل في المصارف الاسلامية تتمثل ، في أرباح المربحات والمضاربة والمشاركة والاقتراض من المصارف الأخرى .

يوضح الجدول رقم (1/2/1) أوجه الاختلاف بين الائتمان التجاري والمصرفي

شكل (1/2/1)

أوجه الاختلاف بين الائتمان التجاري والمصرفي

الائتمان المصرفي	الائتمان التجاري
1. يتم الحصول عليه من المصارف التجارية .	1. من حيث المصدر يتم الحصول عليه من الموردين.
2. يكون في شكل نقد، ويكون للعميل خيارات متعددة في الاستخدام	2. من حيث طبيعته يكون في شكل بضاعة ، ولا يكون لطالب الائتمان خيار الاستخدام
3. اجراءات الحصول عليه اكثر تعقيدا من الائتمان التجاري.	3. يمتاز بالسهولة والبساطة في اجراءات الحصول عليه.
4. يمكن استخدامه في أغراض كثيرة .	4. يمتاز بالمرونة مع حجم النشاط فقط.
5. أكثر تكلفة من الائتمان التجاري .	5. اقل تكلفة من الائتمان المصرفي اذا أحسنت المنشأة استخدامه .

المصدر : إعداد الباحث ، 2014م .

(1) عمر الجوهري ، التمويل والادارة المالية ، (القاهرة : جامعة بنها : كلية التجارة ، 1984م) ، ص 261.

يتضح للباحث من الشكل (1/2/1) الذي يبين المقارنة نوعين من مصادر التمويل قصير الاجل هما الائتمان التجاري والائتمان المصرفي ، ان الائتمان التجاري يمكن الحصول عليه باجراءات اكثر سهولة من الائتمان المصرفي ويلائم الشركات التي لا تحتفظ بحسابات منتظمة ، وكذلك يشابه بعض صيغ التمويل بالمصارف الاسلامية (صيغ البيوع المؤجلة) ، اما الائتمان المصرفي ليس بديل في صيغ التمويل الاسلامية ، فقط يشابه السلم والقروض الحسنة .

ب. مصادر تمويل رأس المال العامل متوسطة الأجل

عُرفت بانها التزامات الدين التي تستحق في فترة زمنية لا تتجاوز عشرة سنوات⁽¹⁾. تحتاج غالبية الشركات إلى تمويل شراء الأصول الثابتة والعقارات ومن ثم تحتاج هذه الشركات الصناعية إلى تمويل العملية التشغيلية وهو ما يسمى " بالثغرة التمويلية" لتمويل شراء المواد الخام ودفع الأجور كأهم تلك البنود، كما تحتاج الشركات الأخرى (شركات المقاولات) إلى تمويل تنفيذ المشروعات وخاصة في مجال استنتاج الآليات الكبيرة وكذلك المواد اللازمة لتنفيذ المشروعات وخاصة متوسطة الأجل (1-3 سنوات)⁽²⁾.

أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل متوسطة الأجل

تتمثل مصادر تمويل رأس المال العامل متوسطة الأجل في⁽³⁾:

1. الاستئجار

عرف الاستئجار بأنه عقد بين طرفين أحدهما يمتلك أصل من الأصول والآخر المستأجر ويتضمن العقد تحديد لنوع الأصل محل التعاقد⁽⁴⁾. عرف أيضاً بأنه اتفاق بين طرفين يسمح بموجبه للمستأجر باستخدام أصل دون تملكه أو هو اتفاق كتابي يسمح من خلاله للمستأجر باستخدام الأصل خلال فترة معينة⁽⁵⁾. عرف بأنه سلسلة من الدفعيات الشهرية أو السنوية التي يدفعها المستأجر إلى المؤجر مقابل استخدام الأصول المختلفة⁽⁶⁾. عرف أيضاً بأنه عقد يلتزم فيه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها المستأجر لفترة معينة⁽⁷⁾. عرف بأنه عقد يسمح للمؤجر بموجبه للمستأجر باستخدام معدات أو تجهيزات خاصة مقابل التزام المستأجر بدفع فوائد دورية خلال مدة العقد ، ويتحمل المستأجر خلالها مخاطر التقادم أو التغير⁽⁸⁾.

(1) عمار موسى ، علي مصطفى ، الإدارة المالية للشركات ، (دمشق : دار رضا للنشر ، 2005م) ، ص 327.

(2) <http://www.albonook.com/forumdisplay.php?f=2>

محمد البلتاجي ، أساليب تمويل رأس المال العامل ، (منتدى ثقافة المعاملات المالية الإسلامية ، موقع البنوك السعودية).

(3) رضا حنا ، النظم المحاسبية في البنوك ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1993م) ، ص 139.

(4) فريد النجار ، البورصات والهندسة المالية ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1997م) ، ص 107 .

(5) John J. Hampton, **Financial Decision Making Concepts, Problems and Cases**, Fourth Edition, (New Delhi: Prentic Hall, 2001), P.484.

(6) Richard A. Breal & Steuort C. Myers, **Principles of Corporate Finance**, Third Edition, (USA: Mc Graw-Hill Publishing Company, 1988), P.630 .

(7) أمين سيد أحمد حسين ، التاجير التمويلي والتاجير عبر الحدود ، (الخرطوم : مجلة المصارف ، العدد 12 ، 200م) ، ص 74.

(8) محمود محمد سعيان ، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال ، الطبعة الثانية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2010م) ، ص 58 .

يستنتج الباحث من تعاريف الاستئجار ما يلي:

1. يشتمل الاستئجار على طرفين المؤجر والمستأجر .
 2. يلعب دوراً أساسياً في تزويد المشروعات بما تحتاجه من أصول لازمة لأنشطتها.
 3. يمثل الاستئجار نوعاً آخر من أنواع التمويل ويؤثر على تكلفة رأس المال.
- يستطيع الباحث تعريف الاستئجار ، بأنه اتفاق أو عقد بين المؤجر والمستأجر الذي يمنح بموجبه المستأجر حق استخدام أصل يمتلكه المؤجر خلال فترة زمنية معينة مقابل دفع أقساط دورية .

أنواع الاستئجار

تتمثل أنواع الاستئجار في⁽¹⁾:

- أ. الاستئجار التشغيلي :الحصول على الأصل مقابل قسط محدد يتضمن الصيانة وللمستأجر الحق في الغائه.
 - ب. الاستئجار المالي : يتم بواسطة المصارف بحيث تقوم بشراء آلة لإحدى المنشآت ثم تأجيرها للمنشأة مقابل أقساط محددة تستهلك قيمة الأصل .
- يتضح للباحث من أنواع الاستئجار انها تتمثل في الاستئجار التشغيلي والاستئجار المالي ويعتبر الاستئجار التشغيلي أكثر مرونة من الاستئجار المالي في تمويل رأس المال العامل.

2. القروض متوسطة الأجل

عرفت بأنها ذلك النوع من القروض الذي يتم سدادها في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشرة سنوات⁽²⁾. وعرفت أيضاً بأنها نوعاً من القروض التي تلتزم المنشأة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين ، عادة ما تتراوح فترة الاقتراض ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر سنة⁽³⁾. عرفت بأنها المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة والاستثمارات في الجزء الدائم من الأصول المتداولة⁽⁴⁾. وعرفت بأنها القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة وتقل عن عشرة سنوات ، وتستخدم لتمويل رأس المال العامل، ويتم سداد قيمتها من التدفقات النقدية التي تتولد من هذه الاستثمارات⁽⁵⁾، وهي عبارة عن القروض التي تتراوح مدتها بين العام والعشرة أعوام وتستخدم في تمويل رأس المال العامل ونمو المبيعات وشراء الأصول الثابتة⁽⁶⁾. عرفت بأنها عادة ما تكون استحقاقات التمويل متوسط الأجل من سنة إلى خمسة سنوات أو سبعة سنوات ، وهي واقعة بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف القروض متوسطة الأجل ما يلي:

-
- (1) كنجو عبود كنجو ، ابراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص58.
 - (2) جميل أحمد توفيق ، محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ، ص 468 .
 - (3) محمد صالح الحناوي وآخرون ، أساسيات الإدارة المالية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 334 .
 - (4) د. نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية ، (الاسكندرية: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، دت)، ص252.
 - (5) رضوان وليد العمار ، أساسيات في الإدارة المالية ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص 195 .
 - (6) احمد محمد غنيم ، إدارة المال - مدخل التحول من الفقر إلي الثراء ، (المنصورة : دن ، 2008م) ، ص 112 .
 - (7) كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، مرجع سابق ، ص56.

1. سدادها في فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات .
 2. المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة والجزء الدائم من الأصول المتداولة.
 3. تسدد قيمتها من التدفقات النقدية التي تتولد من هذه المشروعات .
- يستطيع الباحث تعريف القروض متوسطة الأجل، بأنها القروض التي تستخدم لتمويل الأصول الثابتة وبعض الأصول المتداولة وتستحق سدادها في فترة أكثر من سنة وأقل من عشرة سنوات وأهم مصادر هذا النوع من التمويل البنوك وشركات التأمين.
- يتضح للباحث من مصادر تمويل رأس المال العامل متوسطة الأجل الآتي :

1. تركز على مصادر تمويل رأس المال العامل للشركات بصورة أكثر من مصادر رأس المال العامل في المصارف .
2. هنالك تشابه بين مصادر التمويل في كل من الشركات والمصارف من حيث آجال التمويل ولكن الاختلاف في نوع التمويل .

ج. مصادر تمويل رأس المال العامل طويلة الأجل

عُرفت مصادر تمويل رأس المال العامل طويلة الأجل بأنها القروض طويلة الأجل التي يتم تقسيمها إلى حصص تطرح للاكتتاب في البورصة (السندات) تحمل معدل فائدة متفق عليه عند الإصدار⁽¹⁾. وعرفت بأنها مصادر التمويل التي تزيد فترتها الزمنية عن العشر سنوات وتستخدم لتمويل رأس المال العامل ويتم الحصول عليها من أسواق المال والمصارف، وتمثل التزاماً على المنشأة كشخصية معنوية مستقلة، وتشمل المصادر طويلة الأجل الأسهم العادية والممتازة والسندات والقروض طويلة الأجل وبعض عقود الاستئجار⁽²⁾. وهي تتمثل في الاقتراض طويل الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية ويتم الحصول على هذا النوع من التمويل إما عن اقتراض نقود (عملة) أو عن طريق طرح سندات في سوق المال⁽³⁾، وهي القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات وتتمثل في سندات الدين المضمونة وغير المضمونة والقابلة للتحويل والمتأخرة وهي تحمل معدل فائدة ممثل في نسبة مئوية من قيمة السند وتستحق السداد في تاريخ محدد ويكون هنالك اتفاق بين المقرض والمقترض على كيفية السداد إما على دفعة واحدة أو أقساط سنوية⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من مصادر تمويل رأس المال العامل طويلة الأجل بأنها :

1. الأموال التي يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية والشركات الكبيرة .
2. تشمل السندات والقروض طويلة الأجل والأسهم بأنواعها.

(1) عبد الغفار حنفي ، بورصات الأوراق المالية ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002م) ، ص ص 257 ، 258 .
(2) عدنان هاشم السامرائي ، الإدارة المالية - المدخل الكمي ، (عمان : دار زهران للنشر ، 1997م) ، ص 279 .
(3) عماد صالح سلام ، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2004م) ، ص 107 .
(4) كنجو عبود كنجو ، ابراهيم وهبي فهد ، مرجع سابق ، ص 62 .

يستطيع الباحث تعريف مصادر تمويل رأس المال العامل طويلة الأجل بأنها الأموال التي تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية والأفراد وتستخدمها في تمويل الأصول المتداولة وتستحق السداد خلال فترة زمنية طويلة.

يلاحظ الباحث ان هنالك علاقة بين مصادر التمويل طويلة الأجل ومصادر التمويل الذاتية (التي يتم عرضها في هذا المبحث) ، حيث ان جميع مصادر التمويل الذاتي هي طويلة الأجل ولكن ليس كل مصادر التمويل طويلة الأجل هي تمويل ذاتي ، كما ان قرارات التمويل طويل الأجل تتأثر بظروف الأسواق المالية من حيث الطرق التمويلية المختلفة المتوفرة فيها ومن حيث تكلفة كل طريقة من هذه الطرق .

أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل طويلة الاجل

تتمثل أنواع مصادر تمويل راس المال العامل طويلة الاجل في الآتي :

1. السندات

تعتبر السندات من أنواع القروض طويلة الأجل وهي وعد من المقرض على ان يدفع مبلغاً معين في تاريخ معين ، وان يدفع سعر فائدة محدد حتى ذلك التاريخ ، وللسند قيمة اسمية وقيمة سوقية وبالتالي يمكن ان يحقق حامله أرباحاً ويحتمل ان يتعرض لخسائر اذا انخفضت القيمة السوقية للسند ويمكن استدعائه وتسمى السندات القابلة للاستدعاء⁽¹⁾. عرفت السندات بانها احدى الادوات المالية للاقتراض طويل الاجل وهي صك مديونية يصدره المقرض للجمهور ويحمل قيمة اسمية وقيمة سوقية وله تاريخ استحقاق محدد وسعر فائدة محدد⁽²⁾. وعرفت السندات بانها أوراق مالية ذات دخل ثابت ووثيقة تحدد مقدار العائد والجدول الزمني للسداد ، وتختلف السندات من حيث شروط الدفع ومواقبته الزمنية فضلاً عن تباينها من حيث الشروط التي توفر الأمن والضمان لخسائر السند⁽³⁾. وعرفت بانها تعهد مكتوب بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد مقابل الحصول على فائدة دورية تمثل نسبة محددة من القيمة الاسمية للسند وهي تصدر للحصول على المبالغ المالية الكبيرة تستخدم لفترة زمنية طويلة⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف السند بانه :

1. مصدر من مصادر التمويل طويلة الأجل لرأس المال العامل .
2. أجله محدد يستحق بحلوله وينص هذا الأجل صراحة في عقد الإصدار .
3. أداة من أدوات الدين .
4. أداة من أدوات الاستثمار الثابتة الدخل لأن حامله يتقاضى فائدة سنوية ثابتة .

(1) توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م) ، ص48.

(2) سيد محمود الهواري ، سعيد توفيق عبيد ، الإدارة المالية - قرارات الاستثمار طويل الاجل ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1998م) ، ص315.

(3) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1987م) ، ص79.

(4) محمد السيد سرايا ، عبدالله عبد العظيم هلال ، محاسبة شركات الاموال ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص193.

يستطيع الباحث تعريف السند بأنه صك مديونية ذو صفة مالية قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية ، يعطى لحامله الحق في الحصول على فوائد دورية محددة بنسبة مئوية من المبلغ المثبت على شهادة السند بالإضافة إلى قيمة السند في تاريخ الاستحقاق .

2. القروض طويلة الأجل

عرفت بانها الالتزامات التي يتجاوز أجلها السنة المالية⁽¹⁾. وهي تعهدات مقابل تحويل موارد اقتصادية أو أداء خدمات مستقبلية يتم سدادها في فترة زمنية محددة⁽²⁾. وهي الأكثر شيوعاً كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل ، و يحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 10- 15 سنة و يمكن أن تصل إلى 20 سنة ، أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70% من الأصول الاستثمارية وتتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتاً كل فترة قرض أو متغيراً طبقاً لظروف سوق المال ، وحسب الشروط الموضوعية في العقد⁽³⁾.

يستنتج الباحث من القروض طويلة الأجل بأنها:

1. الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بسدادها لفترة زمنية طويلة وتتمثل في الاقتراض طويل الأجل أو السندات .

2. تستحق السداد خلال فترة زمنية طويلة ويمكن الحصول عليها من المؤسسات أو أسواق الأوراق المالية (البورصات) .

3. هنالك شروط للحصول عليها يتم التفاوض فيها بين المقرض والمقترض وتتمثل في تاريخ الاستحقاق ، سعر الفائدة ، وكيفية السداد .

يستطيع الباحث تعريف القروض طويلة الأجل بأنها الأموال التي تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية بشروط متفق عليها وتزيد فترة استحقاقها عن عشرة سنوات وتتمثل في القروض طويلة الأجل والسندات .

ثانياً: مصادر تمويل رأس المال العامل حسب المصدر

تتمثل مصادر تمويل رأس المال العامل حسب المصدر بالآتي :

أ. مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية

يقصد بمصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية مجموعة الموارد التي يمكن الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج ، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال ، و تتمثل أساساً في التمويل الذاتي ، وعرف التمويل الذاتي بأنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها ، وانه عملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة ، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين مهمين يعتبران مورداً داخلياً للمؤسسة وهما الإهلاكات والمؤنات⁽⁴⁾. وتشمل الأرباح الصافية المتحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي بعد خصم النسبة التي توزع على

(1) محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية ، (عمان: دار وائل للنشر ، 2006م)، ص413.

(2) احمد محمد نور ، مبادئ المحاسبة المالية ، (الاسكندرية : دار الجامعية ، 2007م)، ص66.

(3) www.mountda.ahbabdz.com.showthreadid890.

(4) محمد متولى الشربيني ، ادارة البنوك ، (القاهرة : المكتب العربي الحديث ، 1997م)، ص184.

الشركاء ,ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلاً بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة الأرباح الصافية غير الموزعة, فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها⁽¹⁾. هي الأموال المتولدة من العمليات الجارية في المنشأة والأموال العارضة فيها دون اللجوء إلي مصادر خارجية ، ويمكن التمويل الداخلي من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون ، وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية ، وزيادة رأس المال العامل ، ويشمل الأموال الفائضة أو المحتجزة في المنشآت كرأس مال المنشأة ، ومجمع الإهلاك والاحتياطيات والفائض غير الموزع ونتائج بيع الأوراق المالية وأرباحها⁽²⁾. يقصد بها الأموال التي يتم الحصول عليها من أصحاب المنشأة أي مالكيها وهي مصادر تمويل لاستثمارات طويلة الأجل . توفر لأصحابها مجموعة من الحقوق كما توفر لهم ارباح بعد قرار ادارة المنشأة بذلك ، وتشمل الأسهم بانواعها والأرباح غير الموزعة⁽³⁾. وعرفت المصادر الداخلية بأنها رأس المال ، الإحتياطيات والأرباح المحتجزة . فرأس المال يتم به تأسيس المصرف وإيجاد الشخصية الاعتبارية له وإعدادة وتجهيزه بكافة التجهيزات اللازمة ، والاحتياطيات بكافة مكوناتها سواءً القانونية منها أو الاختيارية تمثل مصدراً من مصادر الأموال . وتقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطيات المختلفة لدعم مراكزها المالية والمحافظة عليها وثبات قيمة ودائعها . أما الأرباح المحتجزة فهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للمصرف⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من تعريف مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية الآتي:

1. تحصل عليها المنشأة من العمليات الاستثمارية خلال الدورة التشغيلية .
 2. مصادرها تتمثل في الأرباح المحتجزة والمخصصات .
 3. مرتبطة بالمنشآت النامية التي تحقق مزيداً من الأرباح .
 4. سهولة الحصول عليها بنسبة كبيرة يدل على كفاءة المنشأة .
- يستطيع الباحث تعريف مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية بأنها ، مصادر التمويل التي تحصل عليها المؤسسة من الملاك والمساهمين وتتمثل في رأس المال والأرباح المحتجزة والمخصصات وتستخدم في تمويل رأس المال العامل .

أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية

تتمثل أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية في الآتي⁽⁵⁾:

1. **الاحتياطيات:** عرفت بانها الأرباح المحتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين وتتكون من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي. وتوجد عدة أنواع

(1) Slamfin.go.forum.net.

(2) محمد يونس خان، محمود صالح غرايبية ، مرجع سابق ، ص191.

(3) محمد يوسف ياسين ، البورصة ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2004م)، ص24.

(4) عيد المجيد المخلافي ، الصيرفة الإسلامية ، (بيروت : رياض الصلح ، 2005م)، ص179.

(5) Eugene F. Houston, **Fundamentals of Financial Management**, (Dryden: How Court Brace, 1996), P.405

من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي . وتعد الاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي لرأس المال العامل من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف .

2. **المخصصات:** عرف المخصص بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة , وهي عبء يحمل على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق⁽¹⁾ . وتمثل هذه المخصصات مصدرًا من مصادر التمويل الداخلي لرأس المال العامل وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله, ويمكن أن تستثمر تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل. وترتبط هذه المخصصات بتقويم الأصول في قائمة المركز المالي , وتغلب على حجم هذه المخصصات طبيعة الإحتياطات حيث غالباً ما تستهلك المصارف أصولها الثابتة في سنة شرائها أو عدد قليل جداً من السنوات , كما أنها تغالي في تكوين مخصصات السلفيات المشكوك في تحصيلها وهو ما ينطوي عليها من إحتياطات مستترة تدعياً لمراكزها المالية نظراً لطبيعة عملياتها وتعرضها لمخاطر متعدد في التوظيف على أموال الغير وكبر حجم عملياته , وتمثل في الآتي⁽²⁾:

أ. مخصصات استهلاك الأصول .

ب. مخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول الذي يتضمن مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

ج. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

3. **الأرباح المحتجزة:** تمثل الفائض المتراكم لسنوات سابقة أي الأرباح الصافية المرحلة من سنوات مضت والتي تم إحتجازها ولم توزع على المساهمين (الملاك) . وهي بمثابة إحتياطات حرة يمكن إستخدامها في مجالات التوظيف المختلفة لتوسيع مجال النشاط وزيادة القوة الإيرادية وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدراً رئيسياً للتمويل (ذاتي) ولزيادة رأس المال .

4. **الموارد الأخرى:** تتمثل في القروض الحسنة من المساهمين , والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان , وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة⁽³⁾ .

يستنتج الباحث من أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية الآتي :

1. الأرباح التي حققتها المنشأة في السنوات السابقة وقامت بإحتجازها .
2. أقل مصادر التمويل تكلفة ومخاطرة .

(1) مصادر الاموال في المصارف الاسلامية، <http://www.kantakjy.com/fiqh/file/4306bank/.doc>

(2) محمد سعيد انور سلطان ،ادارة البنوك ،(الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة،2005م)، ص197.

(3) المرجع السابق ، ص 198.

3. زيادة هذه المصادر يدل على قوة المركز المالي للمؤسسة .

مزايا مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية

تتمثل مزايا مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية في⁽¹⁾:

- أ. المحافظة على الطاقة الإنتاجية والائيرادية للمنشأة واحتياجات التنمية .
 - ب. المساهمة في توفير الاحتياجات المالية للوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والتي يصعب عليها الحصول على الأموال من المصادر الأخرى .
 - ج. تحقق تقوية للمركز المالي للمنشأة .
 - د. تساهم في تخفيض نسبة المديونية وعدم تحمل أعباء تعاقدية كالفوائد أو سداد قيمة القروض .
 - هـ. تجنب لتقلبات الموسمية والعشوائية المحتملة ، نظراً لاحتفاظها برصيد نقدي مناسب لمواجهة الاحتياجات المختلفة .
 - و. تدعم الربح المحتجز في التمويل الداخلي والمقدرة الاقتراضية للمنشأة عن طريق زيادة حق الملكية بما يمكنها من استثمار ضعف المبلغ غير الموزع .
 - ز. تعطي انطباع قوي بان المنشأة قادرة على تغطية احتياجاتها المالية ذاتياً .
- يضيف الباحث أن مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية تتميز بمزايا أخرى منها، السيولة ، تخفيض أعباء الديون ، السلامة المالية والرفع المالي ، زيادة ثقة العملاء والدائنين في استمرارية المنشأة .

ب. مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية

عرفت بأنها مصادر التمويل التي يتم الحصول عليها من خارج المنشأة، وتستخدم لتمويل الاستثمارات الدائمة والضخمة ولا تستخدم في العمليات الجارية ، وتشمل الأسهم والقروض والسندات وتسهيلات الموردين والدفعات المقدمة من العملاء ، وتستطيع المنشآت الحصول على التمويل الخارجي من الأفراد والمؤسسات المالية وشركات التأمين والأسواق المالية⁽²⁾ . وعرفت مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية بأنها التي تسعى فيها المنشأة إلى توفير معلومات عن معدل الفائدة للقروض، شروط السداد ، ونوع الضمانات الأخرى ، والقيمة الاسمية والسوقية للسندات والقيمة العادلة للأصل المستأجر⁽³⁾ . وهي مصادر التمويل المستخدمة في سياسة التوظيف التي تقوم على دراسة مدى ملاءمة تلك المصادر لمجالات التوظيف المختلفة⁽⁴⁾ . وعرفت مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية بأنها ودائع المودعين والحسابات الدائنة التي لا تعتمد عليها اعتماداً كلياً كالاقتراض من المؤسسات الأخرى بفوائد لزيادة حجم أموالها ولمواجهة ما قد ينشأ من مخاطر وخسائر جسيمة قد

(1) فريد ويستون ويوجين برجهام ، التمويل الإداري - الجزء الثاني ، تعريب عدنان داغستاني وعبد الفتاح السيد النعماني، (الرياض: دار المريخ ، 2000م)، ص 532.

(2) عبد الفتاح دياب ، إدارة التمويل في مشروعات الاعمال ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1996م)، ص 252.

(3) محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني - الاساليب والادوات والاستخدامات العملية ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م) ، ص 259 ، 261.

(4) عبد المطلب رضا رشيد وآخرون ، إدارة الائتمان ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص 13.

تؤدي لافلاسها نتيجة عدم قدرة بعض المدينين على تسديد القروض التي حصلوا عليها⁽¹⁾. وعرفت مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية بأنها الودائع الاستثمارية والجارية أو تحت الطلب والودائع الادخارية التي تعتبر المورد الأساسي في توظيف الأموال واستثمارها وفقاً لمختلف الصيغ⁽²⁾. عرفت مصادر التمويل الخارجية لرأس المال العامل بأنها الإيداعات التي يتم الحصول عليها من الأفراد والمؤسسات الذين يرغبون في الاحتفاظ بأموالهم من أجل حفظها أو الحصول على التمويل⁽³⁾. وعرفت بأنها جانب الخصوم في الميزانية العمومية وتمثل مصادر تمويل الاستثمارات، التي تتكون من الحسابات الجارية، حسابات التوفير، الودائع لأجل، القروض والأرصدة الدائنة⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية أنها:

1. يتم الحصول عليها من خارج المنشأة .
 2. يتطلب الحصول عليها بعض الشروط منها ، تحديد سعر الفائدة ، الضمانات وكيفية السداد .
 3. تتمثل في القروض والودائع والحسابات الدائنة .
- يستطيع الباحث تعريف مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية بأنها الأموال التي يتم الحصول عليها من الغير لتوظيفها في رأس المال العامل.

أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية

تتمثل مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية في⁽⁵⁾:

1. الودائع تحت الطلب

عرفت بانها الودائع التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء دون اشعار مسبق، ويتم السحب منها عن طريق الشيكات أو ايصالات صرف أو أوامر دفع تصدر من العميل المودع⁽⁶⁾ ولا تُدفع عنها فوائد إلا إذا بلغت قدرًا معيناً ، ومع ذلك فهي أقل الودائع حصولاً على الفائدة وان العملاء الذين يقبلون على هذا النوع من الودائع هم التجار والشركات التجارية والأفراد الذين لا يهتمون بالحصول على فائدة بقدر اهتمامهم بالحصول على سحب كل او جزء من ودائعهم بسهولة ويسر ، عند الحاجة اليها ولذلك يطلق عليها اسم الحساب الجاري⁽⁷⁾. وهي من أكثر الودائع سيولة وتمثل نسبة كبيرة من حجم الودائع ويستفيد منها المصرف في مجالات الاستثمار المختلفة بدراسة سلوك هذا النوع من الودائع لرسم سياسة استثمارها بما يتمشى مع خصائصها - بحيث توظف الجزء الثابت من هذا النوع

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة وادارتها ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000م)، ص60.
(2) د. زياد رمضان ، د. محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، الطبعة الرابعة ، (عمان : دار وائل للنشر، 2006م)، ص57 .
(3) محمد حسني عباس ، عمليات البنوك ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1972م) ، ص19.
(4) محمد سعيد محمد جنيدي ، اطار محاسبي مقترح لترشيد استخدامات مصادر الاموال في البنوك التجارية - دراسة تحليلية المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ، (طنطا : جامعة طنطا : كلية التجارة ، 2006م)، ص189.
(5) عماد السندي ، مصادر الايرادات ، منتدى العلوم المصرفية <http://sondico.maktoobblog.com/449424>
(6) مصطفى كمال طه ، القانون التجاري ، (الاسكندرية :المكتب المصري الحديث ، 1971م)، ص500.
(7) سعيد سيف النصر ، دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2000م)، ص52.

في استثمارات طويلة الأجل نسبياً - والجزء المتغير أو المتقلب يتم استثماره في أصول أكثر سيولة ، وبذلك يمكن التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية⁽¹⁾.

يستنتج الباحث من تعريف الودائع الجارية بأنها:

1. أكثر الودائع سيولة ، يمكن سحبها في أي وقت .
2. تمثل تمويلاً مجانياً بحيث لا يدفع عليها فوائد .
3. يستفاد منها في عمليات الاستثمار .

يستطيع الباحث تعريف الودائع الجارية بأنها الأموال التي يودعها العملاء لدى المصارف ويحق لهم سحبها في أي وقت ، ويستفاد منها في تمويل رأس المال العامل من غير ان يدفع عليها فوائد.

2. الودائع لأجل

عرفت بأنها الودائع التي لا يجوز السحب منها الا عند حلول أجل الاستحقاق المتفق عليه تلقائياً بمجرد استحقاقها لمدة سارية للمدة السابقة بناء على طلب كتابي من العميل والا تحول مبلغ الوديعة وفوائدها إلى حساب جاري تحت الطلب ، وتحسب عنها الفوائد وفقاً لتاريخ الاستحقاق حيث تتفاوت أسعارها بحسب طول مدة الايداع⁽²⁾. فتزداد ارقاعاً كلما زادت هذه المدة ، والبنوك تدفع عنها الفوائد المرتفعة بقصد تحقيق نوع من الاستقرار والضمان لما تقرضه منها دون خشية تقدم أصحابها لطلبها وفي نفس الوقت تحقق للعملاء نوع من الاستثمار المضمون ، لذلك يقبل عليها الأفراد الذين لا تعوزهم الحاجة لأموالهم في الوقت القريب والصناديق الادخارية لموظفي بعض الجهات⁽³⁾.

يستنتج الباحث من تعريف الودائع لأجل ما يلي :

1. لها تاريخ استحقاق محدد لا يمكن سحبها قبله .
2. يدفع عليها فوائد حسب اجل الاستحقاق .
3. يستفاد منها في عمليات الاستثمار خلال هذه المدة.

يستطيع الباحث تعريف الودائع لأجل بأنها عقد بين المصرف والعميل ، على ان يودع العميل مبلغ من المال لدى المصرف مقابل فائدة بتاريخ إستحقاق محدد.

3. الودائع بإخطار

عرفت بانها نوع من الودائع غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند بدء الإيداع فيها موعداً لسحبها أو استحقاقها وله أن يضيف إليها أي مبالغ وقتما شاء الا ان العميل يلتزم بضرورة إخطار البنك برغبته في السحب من وديعته قبل مدة معينة مُحدداً المبلغ المطلوب سحبه وتاريخه وعند حلول التاريخ يحول المبلغ المطلوب سحبه إلى حساب تحت الطلب⁽⁴⁾. وانها الودائع التي لا يجوز استردادها

(1) د. عبد الغفار حنفي ، د. عبد السلام ابو قحف ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م)، ص119.

(2) R.S. Sayers, **Modern Banking**, Seventh Edition, (London: The Clarendon press, Oxford, 1967), P.275.

(3) محمود علي مراد ، مهام البنوك التجارية ، (القاهرة : معهد الدراسات المصرفية ، 1960م)، ص4.

(4) غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية في الشريعة الاسلامية والقانون، (جدة : دار الشروق، 1972م)، ص17.

استردادها إلا بإخطار قبل الاسترداد بمدة حتى يتمكن من تدبير النقود اللازمة للرد وتحسب للمودع فائدة عن هذه الودائع لا يتجاوز سعرها عادة سعر الفائدة عن الودائع لدى الطلب⁽¹⁾. وهي الودائع التي يمكن السحب منها في أي وقت بإخطار المصرف بموعد السحب ويدفع عليها فوائد⁽²⁾.

يستنتج الباحث من تعريف الودائع بإخطار بأنها :

1. ودائع قصيرة الأجل .
 2. تعتبر أكثر مرونة من الودائع لأجل .
 3. يحصل مودعها على فائدة .
- يستطيع الباحث تعريف الودائع بإخطار بأنها الأموال التي يودعها العميل لدى المصرف ويحق له سحبها بإخطار المصرف بموعد السحب ويحصل منها على فائدة .
- يرى الباحث أن هنالك مصادر أخرى لتمويل رأس المال العامل ، تتمثل في الذمم الدائنة الأخرى ، الاستدانة من البنك المركزي ، بالإضافة إلى الأموال التي يتحصل عليها المصرف من المضاربات لا سيما المضاربة المقيدة ، أو التي تحول الظروف الاقتصادية دون استثمارها .

ثالثاً. مصادر تمويل رأس المال العامل حسب الملكية

قسمت مصادر تمويل رأس المال العامل حسب الملكية إلى :

1. أموال الملكية

عرفت بأنها مصادر الأموال التي يتم الحصول عليها من مالكي المنشأة⁽³⁾، وعرفها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بأنها زيادة أصول الوحدة عن خصومها والأرباح المحققة نتيجة ممارسة المنشأة نشاطها الاقتصادي⁽⁴⁾. وعرفت بأنها كل الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة التي تتم للمنشأة من حملة الأسهم وتتضمن رأس المال المدفوع ، ورأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف أموال الملكية بانها :

1. الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة التي تتم في المشروع من حملة الأسهم وتتضمن رأس المال المدفوع والمكتسب.
 2. الأموال التي يقدمها أصحاب المشروع تمثل المصدر الأول لتمويل المشروعات الجديدة.
 3. مصادر تمويل تتمثل في الأسهم العادية والممتازة والأرباح المحتجزة .
- يستطيع الباحث تعريف أموال الملكية بأنها الأموال التي يتحصل عليها من المساهمين المتمثلة في الاسهم والأرباح المحتجزة.

(1) <http://6olab.3oloum.org/t504-topic> .

(2) الدسوقي حامد ابو زيد ، إدارة البنوك ، (القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1994م) ، ص 81 .

(3) سليمان أبو صباح ، الإدارة المالية ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2009م) ، ص 335 .

(4) محمد عطية وآخرون ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996م) ، ص 345 .

(5) رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ، (حلب : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص 280 .

خصائص أموال الملكية

تتمثل خصائص أموال الملكية بأنها⁽¹⁾:

1. تتحقق من استثمار أصحاب الملكية في المنشأة ومن الأرباح المحققة نتيجة ممارسة المنشأة نشاطها وليس لأموال الملكية تاريخ استحقاق معين .
2. تعتبر من أنواع التمويل الدائم في المنشأة طول حياتها .
3. تتمتع بقدر من المرونة لامكانية نقل الملكية بالبيع أو غيره .
4. اكثر مخاطرة لان أصحاب الملكية يحصلون على حقوقهم المالية بعد حصول الأطراف الأخرى في المنشأة عليها .
5. لا يطالب أصحاب الملكية بتوزيعات الأرباح الا بعد ان يقرر مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية للمنشأة وتتوقف على مستوى الأرباح المحققة في المنشأة وسياسة توزيع الأرباح فيها .
6. تعطي اصحابها حقوق يكفلها لهم القانون منها الاشتراك في إدارة المنشأة، حضور الجمعية العمومية والتصويت فيها والمساهمة في اتخاذ القرارات .

أنواع أموال الملكية

تتمثل أنواع أموال الملكية في الآتي :

1. الأسهم العادية

عرف السهم العادي بانه مستند ملكية او حصة من قيمة الاستثمار في الشركة وهو عبارة عن ورقة مالية يتم تداولها في سوق الأوراق المالية ، وله قيمة اسمية وقيمة سوقية وقيمة دفترية⁽²⁾ . وعرف السهم العادي بانه صك قابل للتداول يصدر عن منشأة مساهمة يمثل حصة في رأس مال المنشأة⁽³⁾ . وعرف بأنه حصة في راس مال المنشأة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم وهي أوراق مالية ليس لها تاريخ استحقاق ولا يحق لصاحبها المطالبة بالتوزيع ويتمتع حاملها بالمشاركة في ملكية المنشأة وما يتبع ذلك من مخاطر أعمال وتبعات المسؤولية التي تحددها نسبة المساهمة في المنشأة⁽⁴⁾ . الأسهم العادية هي أوراق مالية لا تستحق (أبدية) تحمل قيمة اسمية ولها قيمة سوقية ولا تعد بتوزيع أرباح ثابتة ، تصدرها الشركة للحصول على أموال الملكية ، وعرف السهم العادي بأنه وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة⁽⁵⁾ .

يستنتج الباحث من تعاريف الأسهم العادية بأنها:

1. امتلاك جزء في أصول الشركة أو هو حصة في رأس المال الشركة لتمويلها من عامة الجمهور .

(1) سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (الاسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية، 1997م)، ص136.

(2) منير ابراهيم هندي ، مرجع سابق، ص538.

(3) محمد مطر، ادارة الاستثمارات - الاطار النظري والتطبيقات العملية،(عمان : دار وائل للنشر، 2004م) ، ص210.

(4) خلدون ابراهيم الشديفات ، مرجع سابق، ص63.

(5) جميل توفيق ، مذكرات في الادارة المالية، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية، 1970م)، ص 373.

2. يحق للمساهم نقل الملكية بالبيع والهبة وحق المشاركة في الادارة بكل ما تطلبه من تمليك المعلومات عن المنشأة عن طريق الاطلاع على الدفاتر والقوائم المالية .
 3. تعطي الحق في تعديل النظام الأساسي والدخول في مفاوضات الدمج والاقترناء .
- يستطيع الباحث تعريف الاسهم العادية بانها حصة ملكية من أصول الشركة يحق لحاملها الحصول على الأرباح والمشاركة في الادارة .

مزايا الأسهم العادية

تتمثل مزايا الأسهم العادية في⁽¹⁾:

1. يحق لحامل السهم العادي المشاركة في الادارة والحصول على الأرباح الموزعة .
2. يسمح له بنقل الملكية بالبيع أو باي طريق آخر .
3. لا يحق لحامل السهم العادي المطالبة بالحصول على الأرباح إلا إذا قررت الإدارة ذلك.
4. زيادة المخاطر نتيجة لعدم ثبات العائد ما بين ربح او خسارة وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية المحيطة بالمشروع .
5. مصدر تمويل دائم يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية وبالتالي يؤدي إلى تقوية المراكز المالية مما يزيد من امكانية المنشأة لزيادة الطاقة الاقتراضية المستقبلية.
6. تمثل حقاً في الملكية النهائية للشركة وما يتبع ذلك من تحمل مخاطر أعمال الشركة وتبعات المسؤولية التي تحددها نسبة المساهمة في الشركة .
7. تعطي حقوق محددة تتمثل في حق التصويت ، حق بيع الأسهم العادية التي يملكونها في سوق الأسهم ، حق الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة ، وحق المشاركة الأخير في قيمة موجودات الشركة عند حلها .
8. لا يحق لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهم في القيمة التصفوية للشركة الا بعد تسوية مطالبات المقترضين وحملة الأسهم التفضيلية كافة .
9. تعطي حق تعديل النظام الأساسي للشركة ، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، التحويل ببيع موجودات ثابتة ، تغيير عدد الأسهم العادية المصرح بها ، التحويل باصدار سندات واسهم تفضيلية ، والدخول في مفاوضات دمج او اقتناء، يتكون رأسمال الشركة المساهمة من عدد من الحصص المتساوية يطلق على كل حصة لفظ سهم⁽²⁾ .
10. تعتبر الأسهم العادية وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل ، وتعتمد المنشآت المساهمة اعتماداً كبيراً عليها في تمويلها الدائم وخصوصاً عند بدء تكوين المنشأة ، ولا يمكن اعتبارها عملية روتينية بل عملية قليلة الحدوث تعتمد عليها المنشآت عند بداية تأسيسها⁽³⁾ .

(1) أرشيد فواد التميمي، أسامة عزمي سلام ، الاستثمار في الأوراق المالية، (عمان: دار المسيرة للنشر ،2004م)،ص31.

(2) محمد صالح الحناوي ، رسمية زكي قرقياقص ، الادارة المالية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، د.ت)،ص282.

(3) محمد سويلم ، الادارة المالية في ظل الكوكبية ، (عمان : دار صفا للنشر ، 2000م)،ص417.

يرى الباحث أن تمويل رأس المال العامل عن طريق الأسهم العادية يعتبر ذو تكلفة عالية نتيجة لمطالبة حملة الأسهم بمعدل عائد عالي يعرضهم عن حرمانهم من أموالهم ، فهو لا يناسب تمويل رأس المال العامل لانه تمويل طويل الأجل .

2. الأسهم الممتازة

عرف السهم الممتاز بأنه مستند ملكية يحق لحامله الحصول على قيمة محددة من الربح وامتيازه بالنسبة لغيره من حملة الأسهم العادية في أولوية الحصول على نصيبه من الربح⁽¹⁾. وعرف أيضاً بأنه وثيقة تصدرها المنشأة بما يعادل قيمة الأسهم العادية ويحصل على معدل توزيعات أرباح محددة بنسبة مئوية من قيمة السهم الممتاز⁽²⁾. تعتبر الأسهم الممتازة مزيجاً من الاقتراض وحقوق الملكية فهي كالديون (أو السندات) لها معدل أرباح موزعة ثابت ولها حق الأولوية قبل الاسهم العادية (ولكن بعد الديون) على الأرباح الدورية للشركة وعلى قيمتها التصفوية في حالة الافلاس ، تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية من حيث أنها لا تستحق ، وأن التخلف عن دفع الأرباح الموزعة لحاملها لا يؤدي بالشركة إلى الافلاس. وليس لحملة الاسهم الممتازة حق التصويت وبالتالي ليس لهم تمثيل في مجلس إدارة الشركة⁽³⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف الأسهم الممتازة ما يلي :

1. مستند ملكية يعطي حامله الأولوية في توزيعات الأرباح .
2. تشبه الأسهم العادية لأنها أداة ملكية غير محددة لأجل .
3. تشبه السندات في أنها أداة من أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت وتوفر لحاملها عنصر الأمان.

يستطيع الباحث تعريف الأسهم الممتازة ، بأنها أداة مالية هجينية تجمع بين صفات أداة المديونية (سند) وأداة الملكية (السهم العادي) تعطي الحق لحاملها الحصول على عائد محدد سنوياً ، إما نسبة من القيمة الاسمية بجانب المبلغ المثبت بشهادة السند .

أنواع الأسهم الممتازة : تتمثل أنواع الأسهم الممتازة في⁽⁴⁾:

1. الأسهم الممتازة ذات الأرباح الموزعة التراكمية ، التي تحدد انه إذا تخلفت الشركة عن دفع الأرباح الموزعة في سنة ما لعدم وجود أرباح كافية لدى الشركة فان الأرباح الموزعة في تلك السنة تنقل إلى السنة القادمة، ويتوجب على الشركة أن تسدد أرباح الأسهم التفضيلية المتأخرة والمستحقة قبل أن تستطيع القيام بأية توزيعات أرباح على الأسهم العادية . أن هذا يحفظ حق حملة الأسهم التفضيلية في الأرباح المقررة لهم بغض النظر عن مستوى أرباح الشركة .

(1) عيد الفتح الصحن ، المحاسبة في شركات الاعمال ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2001م)، ص28.

(2) منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية -مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص465.

(3) D.Chandra Bose, **Fundamentals of Financial Management**, (New Delhi: Prentice Hall, 2006), P.240.

(4) منير ابراهيم هندي ، ادارة الاسواق والمنشآت المالية ، (الاسكندرية : دار المعارف للنشر ، 2002م)، ص15.

2. الأسهم الممتازة ذات الأرباح غير التراكمية ، فان الأرباح الموزعة المقررة التي لا تدفع في سنة ما لا يمكن نقلها لسنوات لاحقة وبالتالي يسقط حق المساهم فيها ويخسرهما .
3. الأسهم التفضيلية المشاركة في الأرباح، تسمح لحملة الأسهم التفضيلية مشاركة حملة الأسهم العادية بالتساوي في الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية عندما تتجاوز الأرباح الموزعة حداً معيناً .

2.أموال الاقتراض

عرفت أموال الاقتراض بأنها الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير سواء كانت مصارف أو مؤسسات مالية أخرى ، والتي لها تاريخ استحقاق معين ينبغي تسديدها فيه مع دفع فوائد دورية عليها في شكل نسبة مئوية متفق عليها بين المنشأة والمقرضين⁽¹⁾. وعرفت بأنها الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق القروض ، والتي لها تاريخ استحقاق معين يجب دفعها فيه ، كما لها الأولوية في الحصول على حقوقها قبل أصحاب الملكية ، ويتمتع المقرضون بحصولهم على دخل ثابت من المنشأة يتمثل في معدل الفائدة الذي يجب على المنشأة دفعه بغض النظر عن ما تحققه من ارباح والا تعرضت للاجراءات القانونية⁽²⁾. ولا يسمح للمقرضون المشاركة في ادارة المنشأة باعتبارهم أطراف خارجية لهم التزامات تجاه المنشأة يجب عليها دفعها ، وبالتالي لا يحق لهم حضور الجمعية العمومية ، ولكنهم قد يضعون شروط في عقد الايجار تحد من حرية ادارة المنشأة في التصرف ومزولة نشاطها ، وعند تصفية المنشأة يحصل المقرضون على أموالهم قبل أصحاب الملكية لان لهم الأولوية في الحصول على حقوقهم⁽³⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف أموال الاقتراض أنها:

1. أموال تحصل عليها المنشأة من جهات خارجية .
 2. لها تاريخ استحقاق محدد .
 3. يتم الحصول عليها مقابل فائدة تمثل نسبة محددة من قيمة القرض.
- يستطيع الباحث تعريف أموال الاقتراض بأنها الأموال التي تحصل عليها المنشأة من غير الملاك وهي تمثل التزام على المنشأة بسداد أصل القرض والفائدة في تاريخ محدد متفق عليه عند التعاقد .

(1) زياد رمضان ، اساسيات في الادارة المالية ، ط4 ، (عمان : دار صفاء للنشر ، 1996م) ، ص117 .
(2) فريد ويستون ، يوجين برجاهام ، مرجع سابق ، ص658 .
(3) احمد حسن الزهري ، التمويل والادارة المالية ، (القاهرة : دار الشريف للنشر ، 1998م) ، ص111 .

3/1 المبحث الثالث

مكونات رأس المال العامل المصرفي

تعريف مكونات رأس المال العامل المصرفي

عرفت مكونات رأس المال العامل بأنها الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة⁽¹⁾، وعرفت مكونات رأس المال العامل بأنها عناصر السيولة التي تتكون من النقدية والأصول التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بدون خسارة، وهي الأصول النقدية وشبه النقدية⁽²⁾. وهي الأصول السائلة التي مصدرها الودائع المصرفية قصيرة الأجل التي تتكون من النقدية والأصول سريعة التحويل إلى نقدية⁽³⁾، وهي استثمار لجزء من موارد المنشأة في أصول قصيرة الأجل للمحافظة على المال وتميمته سواء بأرباح دورية أو بزيادة في قيمة الأموال⁽⁴⁾، وهي استخدامات موارد المصرف التي تتفاوت من حيث درجة سيولتها وربحيتها والتي تتضمن السيولة النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، والقروض والسلفيات⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف مكونات رأس المال العامل المصرفي بانها:

1. عناصر الأصول المتداولة، المتمثلة في النقد والأصول سهلة التحويل إلى نقد، وعناصر الخصوم المتداولة المتمثلة في الودائع والدائنين وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل.
2. الأصول قصيرة الأجل التي يتم تمويلها بالمصادر المالية قصيرة الأجل.
3. مكونات السيولة النقدية والسيولة شبه النقدية.

يستطيع الباحث تعريف مكونات رأس المال العامل المصرفي بأنها استخدام المصرف لموارده في أصول تمتاز بسهولة تحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها، دون تحمل تكاليف إضافية.

أنواع مكونات رأس المال العامل المصرفي

تتمثل مكونات رأس المال العامل المصرفي في الآتي:

السيولة المصرفية

السيولة في عالم المال المحلي والعالمي تعني الرواج وصلاحية الأصل للعرض بالسوق والنقود سائلة لانها رائجة ولا يرفضها السوق وهي الوسيلة لدفع الالتزامات المستحقة والإنفاق اليومي على المعاملات العادية⁽⁶⁾، عرفت السيولة في معناها المطلق بالنقدية، أما السيولة في معناها الفني تعني قابلية

(1) الطيب لحياح، النقود والمصارف، (كردفان: جامعة غرب كردفان، 2002م)، ص16.
(2) محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك، (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2005م)، ص147.
(3) Gross H. D. & Hempel G. H., Management Policies For Commercial Bank, (Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1973), P.121.
(4) سيد الهواري، الاستثمار - الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية، الجزء السادس (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982م)، ص16.
(5) اسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2008م)، ص193-195.
(6) سليمان ابو صبحا، الادارة المالية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2008م)، ص245.

الأصل التحويل إلى نقدية وبدون خسائر⁽¹⁾، يقصد بالسيولة مدى كفاية أرصدة المصرف النقدية وشبه النقدية على الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين وطلبات الائتمان في الوقت المناسب⁽²⁾، وهي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير⁽³⁾، وهي قدرة الأصول للتحويل بسرعة إلى نقود بدون خسائر عن تكلفة الشراء ويعتبر النقد السائل المطلق الذي تقاس به سيولة بقية الأصول والتي تتفاوت في درجة سيولتها، وسيولة المصرف هي قدرة محفظة استثماراته للتحويل بسرعة إلى نقود بمكوناتها المختلفة⁽⁴⁾، المختلفة⁽⁴⁾، وهي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تتمثل في طلبات المودعين للسحب من الودائع ومنح الائتمان للمستثمرين والسيولة التامة تحمي البنك من مخاطر العسر المالي⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف السيولة المصرفية الآتي :

أ. السيولة المطلقة تعني النقدية، والسيولة النسبية وتعني إمكانية تحويل الأصل إلى نقود بدون خسائر.

ب. عناصر الأصول المتداولة تكون إجمالي رأس المال العامل، وعناصر السيولة يتكون منها صافي رأس المال العامل.

ج. مصدر الخصوم قصيرة الأجل يتمثل في الودائع الجارية والخصوم طويلة الأجل يتمثل في القروض طويلة الأجل.

د. تستخدم لمواجهة طلبات أصحاب الودائع الجارية وتلبية طلبات الائتمان.

يستطيع الباحث تعريف السيولة المصرفية بأنها النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية التي تمكن المصرف من تلبية طلبات عملائه سواء أن كان مودعين أو مقترضين.

أنواع السيولة المصرفية

تتمثل أنواع السيولة المصرفية في :

1. السيولة العامة المصرفية

عرفت بأنها إمكانية تحويل الأصل إلى نقدية بسهولة بدون خسارة وتشمل السيولة المالية وهوامش خطابات الاعتماد والضمان والحسابات الدائنة الجارية⁽⁶⁾. وهي تتكون من السيولة القانونية المتمثلة في الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة الداخلية لمواجهة السحب والسيولة الإضافية من أجل اقتناص الفرص الاستثمارية والسيولة الاحتياطية وهي الأصول القابلة للرهن - الأوراق المالية والكمبيالات

(1) سيد الهواري، إدارة البنوك، (القاهرة: مطبعة عين شمس، 1983)، ص 71، 72.

(2) محمد سعيد محمد جنيدى، مرجع سابق، ص 159.

(3) سيد الهواري، إدارة البنوك، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1981م)، ص 100.

(4) نجم الدين محمد الأمين خلف الله، الملاءة المصرفية وفق مقررات بازل، (بحري: جامعة جوبا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).

(5) Crose H. D. & Hempel G. H. **Management Policies for Commercial Banks**, 2Edition (New jersey: Prentice – Hall INC., Englewood Cliffs, N.J., 1973), P.121.

(6) صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك والتجارة الدولية، (الاسكندرية: دار الجامعية، 1986م)، ص 135.

الجيدة⁽¹⁾. إن مقدار سيولة أي مال تتوقف على سهولة تحويله إلي نقود وان مبدأ السيولة يتوقف على درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية ، وسيولة العمليات الائتمانية التي تتوقف على قصر الأجل وقدرة العميل على الوفاء⁽²⁾.

يستنتج الباحث من مفاهيم السيولة العامة المصرفية، بأنها:

أ. جملة الأصول السائلة الكافية لسد الاحتياجات .

ب. القدرة علي توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عندما يحين أجلها.

ج. القدرة على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة الطلب على القروض .

د. القدرة على تحويل الأصول إلى نقد جاهز دون خسارة .

يستطيع الباحث تعريف السيولة العامة المصرفية ، بأنها جميع الأصول السائلة التي تتكون من السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية .

مكونات السيولة العامة المصرفية

تتكون السيولة العامة المصرفية من الآتي⁽³⁾:

1. النقد الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة حركة سحب الودائع بالعملة المحلية والأجنبية.

2. أرصدة لدى المصارف الأخرى ،منها:

أ. أرصدة لدى المصرف المركزي ، على شكل حساب جاري وهو الاحتياطي النقدي الذي ينص عليه قانون المصرف المركزي .

ب. أرصدة لدى المصارف المحلية ، تحتفظ بها المصارف لدى بعضها البعض لتسهيل التعامل وتعتبر هذه الأرصدة من النقد الجاهز .

ج. أرصدة لدى البنوك الأجنبية .

3. السيولة الإضافية: نسبة إضافية من السيولة تضعها البنوك بعد أن تحتفظ بالاحتياطي النقدي

الإجباري وتسمى بالاحتياطي الثانوي ضد مخاطر عدم السيولة إذ يوظف المصرف جزءاً من

أمواله في أوراق مالية تستحق في الأجل القصير شريطة أن تكون سيولة هذه الأوراق عالية جداً أو

قروض قصيرة الأجل يستطيع المصرف استدعائها في الوقت المناسب⁽⁴⁾. وجه بنك السودان

المصارف بالاحتفاظ بسيولة مكونة من شهادات شهامة والصكوك الأخرى لمقابلة سحبيات العملاء

اليومية في جميع فروعها مع استصحاب الحد الأدنى المعمول به كمؤشر 10% من جملة الودائع

(1) أحمد عبد اللطيف ، رضا يوسف ، نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية ،(القاهرة :جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد الاول،2006م) ، ص ص 3 ، 4.

(2) زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2000م) ، ص 93.

(3) المرجع السابق ، ص ص94، 95.

(4) فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي ،(عمان : دار وائل للنشر،2003م)، ص96.

وسيلزم بنك السودان المصارف التي تفشل في إدارة سيولتها بفرض حد معين من السيولة الداخلية بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات إدارية ومالية أخرى⁽¹⁾ .

يتضح للباحث بأن مكونات السيولة العامة المصرفية تتمثل في :

1. النقد لمواجهة حركة سحب الودائع بالعملة المحلية والأجنبية .
2. النقدية المودعة لدى المصارف الأخرى .
3. الأموال التي تحفظ بها المصارف للاحتياجات الطارئة .
4. السيولة الداخلية التي تتكون من الودائع وخطابات الضمان التي وجه بها البنك المركزي المصارف .

2. السيولة النقدية المصرفية :

السيولة النقدية هي السيولة التي تمكن المصارف من التصرف فيها بكل يسر وسهولة لمواجهة الالتزامات بصورة عامة وخاصة الالتزامات قصيرة الأجل وهي الالتزامات المتعلقة بالجمهور لمقابلة السحوبات النقدية من الخزينة وكذلك مقابلة السحوبات عبر غرفة المقاصة بالبنك المركزي⁽²⁾ . وعرفت بأنها النقدية لدى المصرف وتحت تصرفه وتشمل النقدية بالعملة المحلية والأجنبية ، والودائع لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي وشيكات تحت التحصيل⁽³⁾ . وهي تتكون من النقود بالخزينة والشيكات تحت التحصيل والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج والاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى البنك المركزي⁽⁴⁾ .

يستنتج الباحث من السيولة النقدية المصرفية ، أنها:

1. السيولة المطلقة التي يسهل التصرف فيها للمصارف .
 2. النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والشيكات تحت التحصيل .
 3. الاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى المصارف المحلية والمراسلين .
- يستطيع الباحث تعريف السيولة النقدية المصرفية ، بأنها النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والشيكات تحت التحصيل التي تحتفظ بها المصارف لمواجهة السحب من الودائع .

مكونات السيولة النقدية المصرفية

تتمثل مكونات السيولة النقدية المصرفية في الآتي⁽⁵⁾ :

1. النقدية (في الخزينة ولدى البنك المركزي) : تحتفظ المصارف بنقدية في خزائنها الرئيسية وذلك لمقابلة سحوبات عملائها من حساباتهم المختلفة ولمقابلة مدفوعاتها إلى مورديها والعاملين في

(1) د. ابراهيم ادم حبيب وآخرون ، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية - مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية ، (الخرطوم : بنك السودان المركزي ، 2006م) ، ص 104 .

(2) عبد السلام ابو قحف ، ادارة المصارف - السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 2002م) ، ص 87 .

(3) د. محمد يونس ، د. عبد المنعم مبارك ، النقود واعمال البنوك والاسواق المالية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 41 .

(4) عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق ، ص 88 .

(5) محمود عساف ، طلعت عبد الحميد ، ادارة البنوك ، (القااهرة : مكتبة عين شمس ، 1987م) ، ص 138 ، 140 .

هذه المصارف وهي عديمة الربحية . كما تحتفظ المصارف بأرصدة لدى البنك المركزي لمقابلة الاحتياطي النقدي لقانوني حسب النسبة التي يراها البنك المركزي وهي أيضاً لاتدر ايراداً للمصرف .

2. الأرصدة الدائنة، تتمثل في الآتي⁽¹⁾ :

أ. الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية، تنتج من العمليات المتبادلة المختلفة التي تتم بين المصارف المحلية (سوق ما بين المصارف) ، والناجئة من ما يتوافر لديها أحياناً من مبالغ نقدية فائضة تتجاوز احتياطياتها النقدية (بالخزائن ولدى المصرف المركزي)، وبدلاً من الاحتفاظ بهذه المبالغ عاطلة دون إستخدام ، فإن المصارف تحاول إذا لم تجد لها إستثمار أفضل، ان تودعها لدى أحد المصارف المحلية الذي يكون محتاجاً لها ، وتحصل عليها ربحاً حسب الصيغة المصرفية لدى المصارف (مرابحة ، مضاربة أو غيرها) علماً بأن الأجل في مثل هذا النوع من الودائع تكون قصيرة الأجل وان الفوائد المستحقة عليها تكون بالتالي منخفضة.

ب. الأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج ، تنتج عن عمليات تتعلق بالتجارة الدولية (الاستيراد والتصدير) ، فليست هناك قاعدة من حيث إنتاجها للفوائد حيث يتوقف ذلك على العادات والتقاليد المصرفية المتبعة في البلاد الأجنبية ، فهناك بلاد تمنح عليها فائدة وأخرى لا تمنح عليها فائدة.

3. الاحتياط القانوني : ألزمت التشريعات المصرفية البنوك التجارية بأن تحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من ودائع . وعلى ادارة البنوك التجارية السعي الى إدارة الاحتياطي النقدي بكفاءة وليس من الحكمة الاحتفاظ لدى البنك المركزي برصيد يقل عن نسبة الاحتياطي القانوني والا تعرض البنك للعقوبة التي يفرضها البنك المركزي ، كما أنه ليس من العدالة الاحتفاظ لدى البنك المركزي برصيد يزيد عن الاحتياطي القانوني لأن في ذلك ضياع أرباح كان من الممكن على البنك تحقيقها إذا ما تم توظيفها بصورة مثلى⁽²⁾ . وان الاحتياطي النقدي هو النسبة التي يفرضها البنك المركزي على أساس متوسط أيام العمل في الشهر إذا انخفضت النسبة في يوم أو عدة أيام يمكن تعويضها في باقي الأيام دون الحاجة الى نقل فعلي للأموال من والى البنك المركزي ، إذ أن شح وانعدام السيولة النقدية تشكل مشكلة للمصارف التجارية ولا بد للمصارف التجارية من دراسة موقف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بكل دقة وتمعن ، والعمل على التنبؤ في المستقبل لحركة السيولة النقدية⁽³⁾ .

يلاحظ الباحث ان مكونات السيولة النقدية هي جزء من مكونات السيولة العامة .

3. السيولة شبه النقدية

(1) حسن جميل البديري ، البنوك - مدخل محاسبي اداري ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2003م) ص41.
(2) جمعة علي سويسي خميس ، التحليل المالي للقوائم المالية لتقويم اداء المصارف ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) ، ص56.
(3) سيد الهواري ، مرجع سابق ، ص 71.

تتكون السيولة شبه النقدية من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل أذون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (الأسهم والسندات) وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة ، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق ، ولمكانية التصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة انه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة ، كلما كانت أسهل في التصرف فيها⁽¹⁾ . وعرفت بانها نسبة أعلى من نسبة السيولة القانونية والغرض منها تدعيم الثقة واقتناص الفرص الاستثمارية و تقدر وفقاً لظروف السوق ودرجة التأكد ، وهي تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي ، حيث تقدم البنوك التجارية تسهيلات مصرفية توفر لها السيولة اللازمة عند الضرورة. وذلك نظير أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي تحددها البنوك ، ونسبة لحاجة البنوك التجارية للسيولة لمرورها بظروف موسمية ، أو موجات سحب لا يكون متوقعا لها . وتحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن ، لتمثل سيولة احتياطية⁽²⁾ . أو قد تكون هذه الأصول متمثلة في أصول أخرى مثل حسابات ما بين الفروع ، وحسابات معلقة وحسابات أخرى⁽³⁾ ، يقصد بالأصول شبه النقدية الجزء من رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي الذي يزيد عن متطلبات الاحتياطي القانوني والذي قام البنك المختص بإقراضه لبنوك أخرى، ويملك البنك قدر كبير من السيطرة على تلك القروض ، ذلك أن تاريخ استحقاقها قصير للغاية عادة لا يتعدى أيام ويمكن للبنك تجديده أو عدمه وذلك وفقاً للظروف المحيطة به⁽⁴⁾ .

يستنتج الباحث من السيولة شبه النقدية أنها :

1. أصول سائلة ذات مصادر قصيرة الأجل .
 2. الغرض منها تدعيم الثقة واقتناص الفرص الاستثمارية.
 3. تستخدم هذه السيولة في أوراق مالية أو استثمارية.
 4. تتمثل في ودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى .
- يستطيع الباحث تعريف السيولة شبه النقدية بأنها السيولة الإضافية التي تزيد عن متطلبات السيولة القانونية ، بهدف زيادة الملاءة المالية للمصرف .
- يلاحظ الباحث ان السيولة شبه النقدية في المصارف السودانية تتمثل في صكوك التمويل التي يصدرها البنك المركزي ، شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) ومن وزارة المالية، شهادة مشاركة الحكومة (شهامه) وهي أوراق مالية قصيرة الاجل يحق لحاملها المشاركة في اصول تلك المؤسسات والمشاركة في الارباح والخسائر ، وتهدف للتحكم في حجم السيولة .

(1) عبد السلام ابوقحف ، مرجع سابق ، ص 189.

(2) جهاد محمد ميرغني ،السيولة المصرفية ،(الخرطوم : بنك السودان ، مجلة المصرفي ،العدد 32 ، 2004) ، ص 26.

(3) عصام الدين محمد الليثي ،الطاقة التمويلية العاطلة بالمصارف ،(الخرطوم : اكااديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ، المنتدى السادس الثلاثون ، 2000م) ، ص 2.

(4) منير صالح هندي ، ادارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرار ، (الاسكندرية : دن ، 1992م) ، ص 199.

أهداف السيولة

تهدف السيولة لاستخدام الموارد بكفاءة عالية من اجل الوفاء بالالتزامات المترتبة على ايداعات العملاء بمختلف أنواعها والمواعمة بين أهداف المودعين والمستثمرين وتمثل أهداف السيولة في الآتي⁽¹⁾:

1. مواجهة طلبات السحب النقدي للودائع غير المستقرة بكافة أنواعها .
 2. مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل بدون إخطار سابق .
 3. تلبية طلبات السحب من المودعين في الظروف الطارئة .
 4. تلبية احتياجات الاستثمار قصير الأجل .
 5. مقابلة طلبات التمويل متوسط وطويل الأجل وفقا لمؤشرات السقف الائتماني .
 6. مقابلة النفقات الجارية اليومية .
- يستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية :

1. الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتطلب الدفع الفوري .
2. استقطاب مزيدا من العملاء بزيادة ثقتهم في المصرف الذي لديه سيولة متوفرة .
3. الملاءة المالية التي تزيد من ثقة الدائنين وتشجعهم على تلبية طلبات المصرف من القروض .

أهمية السيولة

تتمثل أهمية السيولة في الآتي⁽²⁾:

1. تعتبر السيولة مهمة لكل الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة فهي مهمة للدائنين لتطمينهم على مقدرة المصرف للوفاء بسداد التزاماته وهي تقلل من خطر العسر المالي وتعمل على تأمين بقاء واستمرارية المصرف .
2. الزيادة و النقص في حجم السيولة يؤثر على ثروة الملاك فالنقص يؤدي إلي عدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها ويترتب على ذلك احتمال تعرض المصرف للإفلاس والتوقف عن العمل، وعدم قدرته على استغلال الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تتاح في مجال الاستثمار وضياع أرباح يمكن تحقيقها⁽³⁾.
3. صعوبة ادارتها من حيث الموازنة بين السيولة والربحية فزيادة السيولة تعني أن المصرف يضحى بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف الأموال الزائدة وبالتالي فهو يؤدي الى عدم تدعيم الاقتصاد القومي ، أما نقص السيولة ربما يؤدي الى نتائج سيئة وغير مرضية ليس

(1) محمد علي محمد بخيت ،ادارة السيولة المصرفية في السودان ،(ام درمان : جامعة ام درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2006م) ، ص10.

(2) السعيد فرحات جمعة ، مرجع سابق ، ص5

(3) خيرى علي الجزيري ، ادارة مالية (2) ،(القاهرة : جامعة القاهرة ، التعليم المفتوح ،1993م) ، ص2.

فقط للمصرف بل لكل الجهاز المصرفي وأيضاً للاقتصاد القومي للدولة .إن قلة السيولة لا تتماشى مع طلب المودعين المفاجئ لأموالهم ومن الصعب التوفيق بينهما .

4. إن السيولة وإن كانت مهمة للشركات الصناعية والتجارية إلا أنها تزداد أهميتها في المصارف ، لأن معظم التزامات المصرف عبارة عن ودائع ويمكن أن تطلب في أي وقت وبأي كمية مطلوبة بينما التزامات المقرضين والموردين يكون لها تاريخ استحقاق معلوم يمكن مواجهته بالتحضير المبكر .

5. السيولة مهمة لتلبية طلبات سحب المودعين فتزيد من استجابة المصرف لتلك الطلبات فوراً وبالكميات المطلوبة وفي وقت وجيز للغاية وتقلل من مخاطر الإفلاس⁽¹⁾ .

يرى الباحث ، ان تحديد الحجم الامثل للسيولة في المصارف تتطلب دراسة لحركة الودائع الجارية لتحديد المقدار المستقر منها لاستثماره ليتمكن المصرف من الموازنة بين اهداف السيولة والربحية، كما يتطلب استخدام نماذج رياضية تتمثل في معرفة المركز المالي المتوقع لدى المصرف أو إعداد ميزانية تقديرية نقدية للانداز المبكر بحدوث عجز أو فائض مالي ، لمعالجة العجز المالي من مصادر التمويل المتاحة ، حتى لا يؤثر في نقص السيولة، الاستفادة من الفائض المالي باستثماره بالبحث عن الفرص الاستثمارية البديلة لتحقيق مزيداً من الأرباح .

التدفقات النقدية

تعريف التدفقات النقدية

عرفت التدفقات النقدية بأنها الأموال الناتجة من العمليات المصرفية من ايداع ، قروض ، تمويل واستثمار ، تحصيل إيرادات ودفع مصروفات⁽²⁾ . وعرفت بأنها الأموال المتمثلة في النقد بالخبزينة أو بالبنك، أو النقد والإستثمارات في الأوراق المالية ، أو الأصول النقدية (النقد والإستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل وحسابات القبض) ، أو رأس المال العامل (الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) ، أو كل الموارد المالية بالمنشأة سواءاً كانت من مصادر داخلية أو مصادر خارجية⁽³⁾ . وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) التدفقات النقدية ، بأنها النقد في الخبزينة والصندوق (المتاح في اليد) بالإضافة إلى الودائع الجارية (تحت الطلب) في البنوك أو المؤسسات المالية، أما ما في حكم النقدية فقد عرفها المعيار بأنها، الإستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة وتتصف بأنها قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية وقريبة من الاستحقاق (الإستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل) ، وتتمثل في أذون الخزانة ، والأوراق التجارية، والأوراق المالية⁽⁴⁾ . كما عرفت التدفقات النقدية بأنها النقد المتوفر لدى المنشأة وأشبه النقد المتمثل في

(1) عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص89.

(2) كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص156.

(3) د. حمزة الشمخي ، د. إبراهيم الجزراوي ، مرجع سابق ، ص ص 78 ، 79.

(4) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعايير المحاسبية الدولية - المعيار المحاسبي الدولي السابع - قوائم التدفق النقدي ، (عمان : لجنة المعايير المحاسبية الدولية، 1999م) ، ص 124.

الإستثمارات العالية السيولة والكمبيالات والأوراق التجارية وبعض أشكال التمويل التي تحتفظ بها المنشأة لأغراض معينة وتكون قابلة للتحويل إلى أموال حاضرة في أي وقت⁽¹⁾. أما التدفق النقدي فهو الزيادة أو النقص في النقدية أو ما في حكمها والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة دون إنذار وبدون مخاطر تذكر حيث لا يتجاوز تاريخ إستحقاقها الثلاثة أشهر⁽²⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف التدفقات النقدية بانها :

أ. النقد بالصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب.

ب. الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ، والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيل وتعرف بأشباه النقدية .

ج. كافة الأموال الداخلة والخارجة من المصرف المتمثلة في الأصول والالتزامات والإيرادات والمصرفيات.

د. مقدار الزيادة أو النقص في النقدية وفي أشباه النقدية .

يستطيع الباحث تعريف التدفقات النقدية بأنها ، الأموال التي يحصل عليها المصرف من عملياته

في التمويل والاستثمار وتتمثل مصادرها في الودائع والقروض وإيرادات الخدمات المصرفية .

مكونات التدفقات النقدية

تتمثل مكونات التدفقات النقدية في الآتي⁽³⁾:

1. النقدية

النقدية مقياس للقيمة، ووسيط للمبادلات ، وحافظ للقيمة⁽⁴⁾، أما النقدية فأنها كل شيء مقبول في الدفع مقابل السلع والخدمات و سداد الالتزامات⁽⁵⁾، وعرفت النقدية بأنها أي شيء شاع استعماله وتم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة أو أداة تقييم ، وتقاس بها القيم ووسيلة لدفع الديون⁽⁶⁾. وهي أي شيء يلقي قبولاً عاماً ويستخدم كوسيط للتبادل ومعيار للقيمة⁽⁷⁾. وعرفت النقدية بأنها كافة الأموال السائلة التي مصدرها الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة أو هي العناصر التي يستطيع المسئولون عن السياسة النقدية التحكم فيها⁽⁸⁾، وهي العملة بخزينة المصرف التي تحتفظ بها من أجل اتمام عمليات الدفع

(1) Ray H. Garrison and Others, **Managerial Accounting**, (New York: McGraw - Hill Companies Inc., 2006) , P. 750 .

(2) www.acc4arab.com.

شبكة المحاسبين العرب ، دور المحاسبة في توفير البيانات المالية لمساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات - قائمة التدفقات النقدية، 2008/2/20،

(3) صادق محمد الطوخي ، مرجع سابق ، ص 182 .

(4) موفق السيد حسن ، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية ، (دمشق :جامعة دمشق ،مجلة جامعة دمشق ،العدد الاول ، 1999م) ، ص 11.

(5) ايهاب احمد قاضي ، بطاقات الائتمان المالي في الفقه الاسلامي والقانون وتطبيقها على المصارف السودانية ، (الخرطوم : مطبوعات اكااديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ،2008م) ، ص 101.

(6) عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، (بغداد : مطبعة العاني ،1970) ، ص 22.

(7) عبد الحميد الغزالي ، محمد خليل برعي ، مقدمة في الاقتصاديات الكلية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، دت) ، ص ص 159-158.

(8) زكريا باشا ، دالة الطلب على النقود ، (الكويت : جامعة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 39، 1984م) ، ص ص 74 ، 75.

اللازمة للتشغيل والخدمات وانتهاز الفرص الاستثمارية⁽¹⁾. وعرفت بانها نوع من الاستثمار يحتفظ بها المصرف للاستفادة من الفرص الاستثمارية المربحة وان عدم كفايتها يؤدي اثر عكسي على الربحية كما ان النقدية الفائضة تؤدي إلى تعطيل الاستثمار⁽²⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف النقدية بأنها :

1. النقدية بالصندوق والأرصدة في البنوك الأخرى والشيكات تحت التحصيل وخاصة المعتمدة والمصرفية منها.

2. كل شيء لقي قبولاً عاماً من الجمهور كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات .

3. الأصول السائلة في المصرف التي تتكون من النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل.

يستطيع الباحث تعريف النقدية بأنها وسيلة للتبادل ومقياس لقيم الأشياء وهي أكثر مكونات رأس المال العامل سيولة .

أهمية النقدية

تعتبر النقود مهمة للآتي⁽³⁾ :

1. ترغب الشركات والافراد في توفر السيولة النقدية لانجاز معاملاتهم الجارية.

2. يرغب الافراد والشركات في توفر السيولة تحوطاً للظروف غير المتوقعة.

3. لاقتناص الفرص الاستثمارية التي تظهر في المستقبل .

4. الاحتفاظ بالنقود من أجل اشباع الرغبات المستقبلية .

5. تعتبر النقود وسيلة لقياس قيم السلع والخدمات .

يرى الباحث ان النقود مهمة لتلبية جميع الاحتياجات الاستثمارية والتشغيلية ولكن الاحتفاظ بنسبة كبيرة من النقود يفقد المنشأة عوائد في استثمارات أخرى بديلة ، كما أن الاحتفاظ بنسبة اقل يعرضها لمخاطر العسر المالي .

2. الأوراق المالية

الأوراق المالية أدوات استثمار ذات صيغة قانونية تضمن لحاملها حقوقاً وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط محددة وهي إما أن تكون حقوق ملكية تتمثل في السهم أو حقوق دائنية المتمثلة في السندات وشهادات الايداع⁽⁴⁾. والأوراق المالية انها توظيف المصرف لجزء من أمواله (حقوق الملكية أو الودائع) في العمليات الاستثمارية كإشراء الأسهم وإجراء العقود التمويلية المتنوعة⁽⁵⁾. ان الأوراق المالية هي توجيه الموارد المالية للاستثمار في أدوات مالية مضمونة من الحكومة أو البنك المركزي (سندات الخزينة وأسهم الشركات) والهدف منها توفير السيولة ، والمحافظة

(1) حسين عطا غنيم ، مرجع سابق ، ص180.

(2) منير ابراهيم هندي ، الاسواق والمنشآت المالية ، (الاسكندرية : دار المعارف ، 2002م) ، ص136 .

(3) سليمان ابو صبحا ، مرجع سابق ، ص246.

(4) عبد الغفار حنفي ، رسمية قرقياقص ، اسواق المال وتمويل المشروعات ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 16.

16

(5) غريب الجمال ، مرجع سابق ، ص148.

على السيولة وتحقيق عائد⁽¹⁾. وعرفت بأنها الاموال التي تدر تدفقات نقدية يستثمرها المصرف ويتحكم في حجمها وتوقيت حدوثها فالفوائد وأقساط القروض هي نتائج عقود أبرمت مع العملاء من قبل ، ولا يملك البنك إلزامهم بالسداد قبل تواريخ الاستحقاق ، طالما أنهم لم يخلو بشروط التعاقد⁽²⁾.

يستنتج الباحث من تعريف الأوراق المالية الآتي :

1. الأوراق المالية هي إحدى أدوات الاستثمار الذي يغطي عدد كبير من الأنشطة و تعتبر من المكونات المهمة في رأس المال العامل للمصارف.
 2. الأوراق المالية صكوك قابلة للتداول وتستحق الدفع في فترة زمنية قصيرة وتقوم مقام النقود في الوفاء بسداد الالتزامات ويمكن تحويل ملكيتها لمستثمر آخر بالبيع أو أي وسيلة أخرى من وسائل نقل الملكية .
 3. استثمار المصرف لأمواله في أصول مالية تحقق عائد في فترة زمنية قصيرة الأجل .
 4. وهي السندات الحكومية وشهادات الإيداع ، والأدوات المالية التي تساعد المستثمر في التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية مثل اختيار البيع والشراء .
 5. الأوراق المالية تستخدم في الرهن وتداول في شكل شراء وبيع في أي وقت.
- يلاحظ الباحث ان هنالك حالات يحجم فيها المصرف من التعامل في الاستثمار في الأوراق المالية فهي:

1. حالة ارتفاع أسعار الفائدة تفاديا للخسائر الرأسمالية ، نتيجة لاحتمال انخفاض القيمة السوقية لتلك الأوراق عن القيمة المشتراة.
 2. في حالة وجود فائض مالي ونقدي ، لفترة قصيرة لا يكفي العائد المتولد فيها لتغطية عمولات شراء وبيع الأوراق المالية، أو إذا كان من المتوقع أن تتجه أسعار الفائدة الى الارتفاع في التاريخ الذي يتوقع فيه بيع تلك الأوراق.
- يستطيع الباحث تعريف الأوراق المالية بانها أحد مكونات رأس المال العامل وهي أصول مالية يحتفظ بها المصرف في شكل أسهم وصكوك تمويل قصيرة الأجل وتستثمر فيها ، بهدف تحقيق عائد مع تقليل مخاطر السيولة .

أنواع الأوراق المالية

تصنف أنواع الأوراق المالية حسب الآتي⁽³⁾ :

أ. الملكية : من حيث الملكية تصنف الأوراق المالية للآتي⁽⁴⁾:

(1) محمد صالح الحناوي ، جلال ابراهيم العبد ، بورصة الاوراق المالية - بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 31.

(2) سمير كامل وهيبي ، مرجع سابق ، ص 113.

(3) نوال علي ياسين عبد الرحمن ، قياس كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في القطاع المصرفي ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2011م) ، ص 181 .

(4) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة : طه عبدالله ، عبد الفتاح عبدالرحمن ، (الرياض : دار المريخ ، 1987م) ، ص 78.

1. الأسهم العادية : وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام من شركات المساهمة العامة التي تقوم بإصدارها والأسهم العادية ، تمثل حقوق ملكية لأصحابها وهي تخول لهم الحصول على توزيعات أرباح الشركة والمشاركة في إدارتها، ولها ثلاث قيم وهي :
القيمة الاسمية : يصدر بها السهم ويكون منصوص عليها في عقد التأسيس .
القيمة الدفترية: قيمة السهم في دفاتر المنشأة وهي تعادل حاصل قسمة حقوق الملكية والاحتياطيات والأرباح المحتجزة على عدد الأسهم العادية المصدرة.
القيمة السوقية: تعادل سعر السهم في سوق الأوراق المالية وتعتبر أكثر أهمية لأنها تعبر مباشرة عن قيمة ثروة المساهمين وهي التقويم الحقيقي للسهم وهي تتوقف على العائد المتوقع نتيجة الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يحصل عليها المستثمر .
2. الأسهم الممتازة : خليط من الأوراق المالية المختلفة تمثل صك ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية⁽¹⁾ . وتخول الأسهم الممتازة لحامليها نوعين من الحقوق هما⁽²⁾:
أ. الحقوق المادية ، حق الأولوية في الأرباح التي تحققها الشركة فتوزع عليهم بنسبة محددة من القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكونها قبل التوزيع على أصحاب الأسهم العادية وعند التصفية ولهم حق الأولوية في استيفاء القيمة الاسمية لأسهمهم من أصول الشركة .
ب. الحقوق غير المادية ، التي يتمتع بها حاملوا الأسهم الممتازة ، تعدد الأصوات في الجمعية العمومية للمساهمين .
3. عناصر إيرادات الأوراق المالية ، وتتمثل في الآتي⁽³⁾ :
أ. أرباح وخسائر الأسهم : يقوم المصرف بعملية بيع وشراء لكل أو بعض ما لديه من أسهم وسندات وفقاً لحاجته إلى أموال سائلة أو وفقاً لما لديه من أموال فائضة . وتمثل عمليات شراء وبيع والاحتفاظ بالأوراق المالية (محفظة الأوراق المالية) جانباً رئيسياً من نشاط المصرف في بيان الإيرادات (قائمة الدخل وحساب الأرباح والخسائر) للمصارف ، ان أرباح وخسائر الأوراق المالية تمثل عنصراً رئيسياً له أثره على صافي أرباح المصرف .
ب. أرباح الأسهم : تعتبر من العناصر الرئيسية لإيرادات المصرف وهي ليس لها قيمة ثابتة وتتوقف على التوزيع السنوي وتتبع طريقة الحصة الشهرية لأرباح الأسهم في محفظة الأوراق المالية . ومصدر إيرادات الأسهم من المحفظة الاستثمارية للمصرف بالإضافة لأرباح أسهم شركاته التابعة .
ج. أرباح السندات وأذون الخزانة : يحصل المصرف على أرباح على السندات الحكومية وغير الحكومية وذلك على أساس قيمتها الاسمية ، وتفضل المصارف السندات وأذون الخزانة الحكومية على غير الحكومية رغماً عن إنخفاض فوائدها وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها .

(1) مايكل بيكيت ، كيف تعمل البورصة ، ترجمة دار الفاروق ، (القاهرة: دار الفاروق للنشر ، 2005م)، ص15.
(2) سمير عبد الحميد رضوان ، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية ، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996م)، ص272.

(3) <http://sondico.maktoobblog.com/449424/%D9%8>.

ب. **المدىونية** : تصدر الشركات أدوات دين متنوعة من حيث الشروط والمدة والالتزامات ، وتصنف إلى أدوات دين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي⁽¹⁾ :

1. **السندات** : اتفاق أو عقد بين الجهة المصدرة والمستثمر ويقتضي هذا الاتفاق بان يقرض المستثمر الجهة المصدرة للسند مبلغا لمدة محددة بسعر فائدة معين⁽²⁾ . وعرف أيضا بأنه شيك يمثل جزء من قرض طويل الأجل عادة ، وتصدر السندات في شكل شهادة اسمية بقيمة موحدة وقابلة للتداول ويمكن بيعها، والمكتتبون في السندات هم مجرد دائنين يقاضون فوائد بسعر ثابت محدد، والسندات تمثل حقوقاً متساوية لحاملها⁽³⁾ .

2. **سندات الحكومة** هي أدوات دين طويل الأجل يتم إصدارها عن طريق المصرف ويتم بيعها للأفراد والمؤسسات بغرض تمويل بعض المشاريع أو النشاطات الحكومية مقابل دفع سعر محدد وتتمثل في⁽⁴⁾ :

أ. سندات تصدرها الدولة ويحكمها قانون الدين العام .

ب. سندات يحكمها قوانين المؤسسات .

ج. سندات الشركات ، سندات طويلة الاجل يتم إصدارها عن طريق الشركات المساهمة ذات المركز المالي القوي.

3. **أذون الخزانة** : سندات قصيرة الأجل تصدرها الحكومة ليسهل توزيعها على البنوك والغرض من إصدارها هو تمويل بعض أنواع العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة كنتيجة لعدم توافق توقيت تحصيل الإيرادات مع مواقيت الانفاق⁽⁵⁾ .

يضيف الباحث لانواع الاوراق المالية نوع آخر وهي،شهادة مشاركة البنك المركزي (شهادة)، أنها من أكثر الأدوات استخداما في السودان وتعتبر سندات قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الربحة وتم إصدارها في مايو (1999م) وانها تهدف للتحكم في ادارة السيولة من قبل البنك المركزي .

3. **التسهيلات المصرفية**

عرفت بأنها نوع من الائتمان تقدمه المصارف خدمة لعملائها وهي⁽⁶⁾ :

أ. **الاقراض المباشر** : قروض نقدية قصيرة الأجل تستحق خلال عام أو متوسطة الأجل تتراوح بين عام إلى خمس أعوام أو طويلة الأجل تزيد عن خمس أعوام تقدمها المصارف لعملائها من الأفراد والهيئات الحكومية.

(1) عبد المنعم السيد ، نزار سعد الدين ، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، (عمان: دار الحامد، 2004م) ، ص99.
(2) محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية – الاستثمار التمويل والتحليل المالي**، (عمان: دار الحامد، 2000م) ، ص267.
(3) طارق عبد العال حماد ، **دليل المستثمر إلى بورصة الاوراق المالية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص22.
(4) غالب عوض الرفاعي ، عبد الحفيظ بلعربي ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، (عمان : دار وائل للنشر، 2000م)، ص42.
(5) نوال علي ياسين عبد الرحمن ، **مرجع سابق** ، ص183.
(6) حسني علي خربوش ، عبد المعطي رضاء ارشيد ، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، (عمان : دار زهران، 1999م)، ص132.

يضيف الباحث ان الإقراض الذي تقدمه المصارف في شكل تسهيلات ائتمانية لعملائها هو القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل المتمثلة في صيغ المرابحات والمضاربات .

ب. الائتمان المصرفي: الحصول على الثروة - تبادل البضائع والخدمات والممتلكات - من قبل الممول مقابل السداد في المستقبل ، وهو مقياس لقابلية الممول في الحصول على الأموال مقابل تأجيل الدفع في وقت معين في المستقبل⁽¹⁾ . وعرف بأنه التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل الأصول المختلفة ولفترة زمنية معينة مقابل تكلفة يتحملها العملاء⁽²⁾ . وعرف بأنه عملية اعطاء العميل مبلغا من المال أو تسهيلات ائتمانية مقابل ربح محدد بناء على طلبه لتلبية احتياجاته الاستثمارية ويشمل القروض وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان⁽³⁾ .

يضيف الباحث أن الائتمان نوع من التسهيلات المصرفية التي تمنحها المصارف لعملائها بصيغ التمويل المختلفة المتمثلة في ذم البيوع المؤجلة أو مشاركة في الربح والخسارة .

ج. الشيك : أمر مكتوب وفقا لشكل معين يتضمن أمراً صادراً من الساحب محرر الشيك إلى المسحوب عليه (المصرف) بدفع مبلغ معين لأمر شخص ثالث يعرف بالمستفيد أو لحامله وذلك بمجرد تقديمه للمصرف أي انه مستحق الدفع بصورة فورية فهو بهذا يعتبر أداة فاعلة من أدوات الوفاء في القانون والشيك كالكيميالية يتطلب وجود ثلاثة أطراف وهم الساحب (محرر الشيك) والمسحوب عليه (المصرف) والمستفيد (الذي صدر الشيك لصالحه)⁽⁴⁾ .

يلاحظ الباحث أن الشيك من أكثر التسهيلات المصرفية استخداما ويتم الحصول عليه بفتح الحسابات الجارية وكثر استخدامه في المعاملات التجارية ، ولكنه في كثير من المعاملات يتم استخدامه بطريقة غير قانونية ما أدى إلى ظاهرة الشيكات المرتدة .

د. خصم الاوراق التجارية: اتفاق يعجل به البنك الخاصم لطالب الخصم قيمة ورقة تجارية أو سند قابل للتداول أو مجرد حق آخر مخصصا منها مبلغ يتناسب مع المدة الباقية حتى استيفاء قيمة الحق عند حلول أجل الورقة أو السند أو الحق ذلك مقابل أن ينقل طالب الخصم إلي البنك هذا الحق على سبيل التمليك وان يضمن وفاءه عند حلول الأجل⁽⁵⁾ . أن عملية الخصم تكون مسبوقه باتفاق يحدد شروط التعامل بين العميل والمصرف وسعر الفائدة والعمولة والسقف الائتماني المسموح للعميل⁽⁶⁾ .

(1) مصطفى رشدي شيحة ، النقود والمصارف والائتمان ، (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 1999م)، ص287.
(2) حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق، ص18.
(3) أمجد ابراهيم آدم ، مرجع سابق، ص84.
(4) ايهاب أحمد قاضي ، مرجع سابق ، ص121.
(5) علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1981م)، ص ص84، 85.
(6) محمد شمس الدين ناشر العلى ، عوائد الخدمات المصرفية في الفقه الاسلامي ، (صنعاء : جامعة الايمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) ، ص177.

يرى الباحث ان عملية خصم الأوراق التجارية غير متعامل بها في المصارف وذلك لأنها لا تتفق مع الشريعة الإسلامية .

هـ. الاعتمادات المستندية : الاعتماد المستندي، تعهد كتابي يحرره المصرف بناءً على طلب عميله على أن يلتزم المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديم مستندات الشحن بالشروط المتفق عليها⁽¹⁾.

يضيف الباحث ان الاعتمادات المستندية تعتبر من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لعملائها المصدرين والمستوردين وقد اكتسبت أهمية خاصة بعد تطور عمليات التجارة الدولية وظهور عولمة الأسواق المالية .

و. بطاقات الائتمان : مستند يعطيه المصرف لعميله بناءً على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع ، ومن نوع هذا المستند ما يمكن من سحب نقود من المصارف⁽²⁾. وهي بطاقات ممغنطة مسجل عليها اسم الشخص والرقم وتاريخ المنح والصلاحيية ويتم ادخالها في جهاز الكمبيوتر ليتأكد البائع من توفر الرصيد للمشتري يكفي لدفع قيمة الصفقة⁽³⁾.

يستنتج الباحث من تعريف بطاقات الائتمان انها بطاقات تحتوي على معلومات عن شخصية العميل، ومركزه المالي وتتيح له امكانية الشراء في المحلات التجارية التي تقبل البطاقة أو السحب من اجهزة الصرف الالي وفق حدود ائتمانية على ان يقوم العميل بالتسديد للمصرف بعد فترة محدودة أو على شكل اقساط .

ز. خطابات الضمان : تعهد كتابي يصدر عن البنك بناءً على طلب عميله بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد ان يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة⁽⁴⁾. وعرف بانه تعهد مكتوب يصدره البنك الضامن بناءً على طلب عميله يلتزم بمقتضاه بان يدفع إلى طرف ثالث وهو المستفيد مبلغاً من النقود عن وُل طلب منه سواء كان طلباً مجرداً أو مصحوباً بتقديم مستندات محددة في الخطاب يقدمها المستفيد خلال اجل سريانه رغم اية معارضة قد يحتج بها على العميل المضمون⁽⁵⁾.

يرى الباحث أن الهدف من إصدار خطابات الضمان هو تقوية المراكز المالية لعملاء المصارف تجاه من يتعاملون معه حتى يتسنى لهم ابرام التعاقدات والدخول في المقاولات العامة .

(1) علاء الدين زعتر ، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها ، (بيروت : دار الكلم الطيب ، 2002م)، ص 366.

(2) المرجع السابق ، ص 558.

(3) محمد صلاح الصاوي ، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية ، وكيف عالجها الاسلام ، (جدة : دار المجتمع للنشر والتوزيع ، 1990م)، ص 460.

(4) علي جمال الدين عوض ، مرجع سابق ، ص 458.

(5) عكاشة محمد عبد العال ، دراسة في القانون الواجب على عمليات البنوك ، (الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1994م)، ص 340.

ح. الكمبيالة: صك محرر وفقاً لشكل معين اوجبه القانون يتضمن أمراً من الساحب إلي شخص آخر يسمى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لأمر المستفيد أو لحامل الصك في تاريخ محدد أو قابل للتحديد أو بمجرد الاطلاع⁽¹⁾، وفي قانون المعاملات المدنية السوداني تعرف الكمبيالة بانها أمر مكتوب موقع عليه من محرره وغير مقيد بشرط ، موجه منه إلي شخص آخر يكلفه بان يدفع مبلغ معين من النقود عند الطلب أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين إلي شخص معين أو لأمره أو لحامل ذلك الأمر⁽²⁾.

يتضح للباحث ان الكمبيالة أمر مكتوب بشكل معين حدده القانون وموقع عليه من محرره ، حيث يقوم محرر الكمبيالة بتوجيه شخص آخر بان يدفع مبلغ معين من النقود عند الطلب أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين إلي شخص آخر أو لأمره أو لحامل ذلك الأمر .

4. الحسابات المدينة

تتكون نتيجة لقيام المصرف بمنح الائتمان للعملاء وهو ما يعرف بدمم البيوع المؤجلة لاغراض تجارية أو استهلاكية ، تشكل الحسابات المدينة عنصراً أساسياً من مكونات رأس المال العامل وتعتبر أقل سيولة من النقدية والاستثمارات المؤقتة وأكثر سيولة من المخزون وتنتج من سياسة البيع بالأجل الذي تمارسه معظم منشآت الأعمال⁽³⁾. وتعتبر احد عناصر استخدامات الأموال التي تنتج عن السياسة الائتمانية للمصرف والتي تصاغ بشكل يزيد المبيعات ويجتذب العملاء ، وهي أموال مجمدة يمكن ان تحقق المنشأة منها أرباح أو خسائر نتيجة لتكلفة الفرص الضائعة⁽⁴⁾. عرفت الحسابات المدينة بأنها المبالغ المستحقة على العملاء والناشئة عن معاملات تم انجازها في سياق أعمال المصرف العادية وتشمل أوراق القبض والمبالغ الواجبة التحصيل⁽⁵⁾ وعرفت بأنها الديون التي تكونت نتيجة لممارسة المصرف لنشاطه التسويقي باتخاذ سياسات لجذب مزيداً من العملاء من زيادة حصته السوقية من الاستثمارات وبالتالي زيادة الأرباح وتحتوي حسابات مدينة جيدة وحسابات مشكوك في تحصيلها وديون معدومة نتيجة لاعلان المدينين إفلاسهم⁽⁶⁾، وهي أموال تؤدأ أو عيناً (تمنحها الشركة لعملائها لتغطية لتغطية حاجاتهم الجارية في النشاط التجاري، أو العاملين بها لمساعدتهم وتحفيزهم في العمل ، وتحصل الشركة من الائتمان الممنوح للعملاء على أرباح إذا قام العملاء بتسديد قيمة الائتمان في المواعيد المحددة ويمكن ان تحقق خسائر في حالة عجز المدينين عن السداد⁽⁷⁾. يستنتج الباحث من تعاريف الحسابات المدينة بانها :

(1) سميحة القليوبي، الموجز في القانون التجاري ، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1975م) ، ص162.

(2) ايهاب احمد قاضي ، مرجع سابق ، ص120.

(3) عبد القادر محمد احمد عبد الله ، خالد عبد العزيز السهلاوي ، اساسيات الادارة المالية ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 2009م) ، ص193.

(4) زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص227.

(5) طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية (القاهرة : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص164.

(6) George E. Pinches, *Essentials of Financial Management* (London :Harper,1984), P265.

(7) Pauline Weetman, *Financial and Management Accounting*, 3 Edition (London:Prentice Hall, Hall, 2003), P.254.

1. احد مكونات رأس المال العامل .
 2. ناتجة من عملية منح الائتمان للعملاء.
 3. مستحقات المصرف على عملائه الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة.
 4. أصول متداولة يمكن تحويلها إلى سيولة في أجل قريب .
- يستطيع الباحث تعريف الحسابات المدينة بأنها ، الأرصدة المدينة على عملاء المصرف أو البنوك الأخرى والشيكات تحت التحصيل التي يمكن تحويلها إلى نقدية والتي تكون بضمان رهونات والشيكات المعتمدة والمصرفية .

أنواع الحسابات المدينة

تتمثل أنواع الحسابات المدينة في (1) :

1. التأمينات المحجوزة لدى الغير : تأمينات محتجزة لدى مصالح حكومية أو شركات تقدم خدمات أساسية كالكهرباء والمياه والهاتف وتشمل التأمينات المحتجزة لدى العملاء.
 2. قروض وسلف العاملين بالمصرف: تستقطع على أقساط من أجورهم ومرتباهم ويتم سدادها خلال عام.
 3. الأقساط المستحقة خلال سنة من الإقراض طويل الأجل أو القروض جميعها إذا كان يسدد دفعة واحدة.
- يضيف الباحث لأنواع الحسابات المدينة في المصارف نوع آخر ، وهو ذم البيوع المؤجلة نتيجة التعامل بصيغ التمويل قصير الأجل المتمثلة في المرابحة والسلم .

أهمية الحسابات المدينة

تتمثل أهمية الحسابات المدينة في (2) :

1. يؤثر الائتمان الذي يمنحه المصرف على دورة النقدية ويكون ذلك عندما يقوم المصرف بعملية منح الائتمان فإن ذلك يخفض من حجم النقدية ويزيد حساباته المدينة ، وعندما يقوم العملاء بالسداد فإن المصرف يخفض من حساباته المدينة وتزداد النقدية فيه . وكلما تمكن المصرف من تخفيض الفترة الزمنية التي يستغرقها العملاء للسداد أدى ذلك بلا شك إلى تقصير دورة النقدية فيها.
2. تؤثر على حجم الإيرادات وبالتالي الأرباح.
3. يساعد على إزالة عدم التأكد إذا تميزت السياسة الائتمانية بالكفاءة في التحصيل.
4. يتوقف مستوى الحسابات المدينة في المصرف على كل من حجم الائتمان الممنوح ومتوسط فترة التحصيل لهذا الائتمان . ويتأثران بمتغيرات السياسة الائتمانية التي يحددها المصرف أو بالأحوال الاقتصادية العامة والتي لا تخضع لسيطرة الإدارة فيها.

(1) محمود سيع ، نسب التداول التفصيلية ، (الرياض : جامعة الرياض ، مجلة كلية التجارة ، العدد 25 ، 1997م) ، ص ص 41 ، 42.

(2) سليمان ابوصبحا ، مرجع سابق ، ص ص 457 ، 458.

5. ترتبط بالعائد والمخاطرة لأن سياسة زيادة الائتمان تؤدي إلى زيادة الأرباح ولكن هذه السياسة يترتب عليها دخول عملاء جدد مما يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة .
يضيف الباحث لأهمية الحسابات المدينة الآتي:

- أ. تؤدي إلى زيادة نصيب المصرف في السوق الائتماني بزيادة العملاء .
- ب. زيادة الثقة الائتمانية في المصرف إذا ما تميزت السياسة الائتمانية بالكفاءة.
- ج. تؤدي إلى زيادة التعثر بالتالي ينعكس ذلك سلباً على أرباح المصرف .

5. المخزون السلعي

البضاعة من السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية التي تتاجر بها المنشأة من أجل تحقيق الأرباح وتستخدمها في العملية الصناعية⁽¹⁾. وأنه أحد عناصر الأصول المتداولة الذي يتكون من المواد الأولية والخامات والمهمات والبضائع تحت التشغيل والتامة الصنع⁽²⁾.

يتضح للباحث ان المخزون السلعي يتمثل في البضاعة ويتكون المخزون من منتجات تامة الصنع ومنتجات غير تامة الصنع ومواد خام.

أهمية المخزون

تتمثل أهمية المخزون في الآتي⁽³⁾ :

1. يمثل المخزون السلعي جزءاً مهماً من جملة الاستثمار في الأصول بالنسبة لغالبية المنشآت .
2. الزيادة في حجم المخزون تؤدي إلى زيادة قدرة المنشأة على مواجهة طلبات العملاء وتخفيض المخاطر الناجمة عن نفاذ المخزون .
3. الإفراط في حجم المخزون يترتب عليه تحمل تكاليف تخزين إضافية , كما يترتب عليه إغراق جزء من أموال المنشأة في أصول لا يتولد عنها عائد .
4. كلما انخفض حجم الاستثمار في المخزون انخفضت تكاليف الاحتفاظ بالمخزون وارتفع معدل العائد على الاستثمار فيه ولكن الانخفاض الشديد قد يؤدي إلى مخاطر نفاذ المخزون.
5. تقوم فكرة إدارة المخزون على العلاقة التعويضية بين العائد والمخاطرة حتى يمكن تحديد الحجم الأمثل من المخزون وبالتالي إذا تم إدارة المخزون بكفاءة سوف تؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك .

6. الأعباء الثابتة والخصوم

تتمثل الأعباء الثابتة في التدفقات النقدية التي ينبغي دفعها دورياً عن الأرباح المتولدة و فوائد القروض التي حصل عليها المصرف وكذلك الفوائد على الودائع والإيجارات ومرتببات العاملين ، وأنها تمثل الالتزامات التي لا يملك المصرف تعديل قيمتها كما أنها تستحق في مواعيد لا يستطيع البنك

(1) أحمد نور ، المحاسبة المالية - دراسات في القياس والتقويم والتحليل المحاسبي (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م)، ص177.

(2) سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي - مقدمة في التحليل واتخاذ القرارات ، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1989م) ، ص73.

(3) دونالد كيسو ، جيرري جاننت ، المحاسبة المتوسطة ، ترجمة ، أحمد حامد حجاج (الرياض : دار المريخ للنشر، 2009م)، ص364.

تغييرها ، ويمكن للبنك احتجاز كافة الأرباح المتولدة وعدم توزيعها إلا أن هذا التصرف قد يفهم من الأطراف المعنية على أنه يعكس ضعف القوة الإيرادية وذلك لأن التوزيعات تعتبر مؤشر يرتبط بنجاح المصرف وقدرته على الاستثمار⁽¹⁾. أما الخصوم فتتمثل في⁽²⁾ :

1. رأس المال والقروض التي يحصل عليها المصرف، ويمكن للمصرف زيادة رأس ماله أو الاقتراض وذلك لسد عجز نقدي محتمل، إلا أن حريته في ذلك محدودة ، كذلك فإن زيادة الأموال المقترضة من شأنها أن تزيد من مخاطر الرفع المالي وخاصة إذا كان رأس مال البنك ضعيف أو صغير . وأخيراً فإن وقتاً طويلاً لا بد أن ينقضي قبل أن يتمكن البنك من إنهاء إجراءات الاقتراض أو زيادة رأس المال في الوقت الذي قد تكون فيه الحاجة الى الأموال ملحة.
2. الودائع الجارية : يودعها الأشخاص بغرض السحب منها في أي لحظة ولا يحصل المودع على عائد منها ، وتحفظ المصارف بقدر من السيولة لمواجهة السحب ، كما تقوم بدراسة حركة السحب وتقدير النسبة المستقرة لاستثمارها .
3. الودائع الادخارية : الحسابات التي يفتحها الأشخاص ولا تمنح عليها فوائد الا بعد فترة وغالباً ما تكون مبالغها وفوائدها ضئيلة .
4. الودائع لأجل : الودائع التي تودع لأجل محدد ولا يجوز السحب منها الا بعد حلول الأجل وهي التي يعتمد عليها المصرف في عملياته الاستثمارية قصيرة أو طويلة الأجل . وهناك عوامل مؤثرة على قدرة المصارف على جذب الودائع لأجل وهي⁽³⁾ :
 - أ. المفاضلة بين عروض عدة بنوك لاختيار الأفضل .
 - ب. التعامل مع البنوك ذات المركز المالي الممتاز والسمعة الطيبة للحد من المخاطر .
 - ج. الأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية للبنك بالنظر لتاريخ استحقاق الوديعة حتى لا يحدث عسر مالي .يضيف الباحث لأنواع الخصوم الاستدانة من المصرف المركزي ، أوراق الدفع ، المصروفات المستحقة.

(1) Jack Clark Francis, **Investment Analysis and Management**, (New York: Edin press, 1986), PP.413-414

(2) سيد الهواري ، مرجع سابق ، ص 251
(3) عثمان يعقوب محمود ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، (الخرطوم : دن ، 2005م) ، ص 63.

2/ الفصل الثاني

سياسات قرارات إدارة رأس المال العامل المصرفي

تعتبر سياسات إدارة رأس المال العامل مهمة للمصارف وذلك لزيادة الحاجة المستمرة إليها في عملية رقابة وتخطيط حجم الإستثمار والتمويل ، وبالتالي في ظل القواعد القوانين التي تدعو لحماية وسلامة النظام المصرفي وحماية حقوق المودعين ، تصبح سياسات إدارة رأس المال العامل من الموضوعات المهمة ، وقد مر القطاع المصرفي بعدة تغيرات لها أثرها على إدارة رأس المال العامل ، وفي هذا الفصل يتم تناوله من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم وأهداف سياسات قرارات إدارة رأس المال العامل المصرفي.

المبحث الثاني : السياسات المصرفية وقرارات رأس المال العامل.

المبحث الثالث : تحديد المستوى المناسب من رأس المال العامل.

1/2 المبحث الأول

مفهوم وأهداف سياسات قرارات رأس المال العامل المصرفي

إن سياسة رأس المال العامل كنشاط أساسي للمنشأة قد تعرضها لمخاطر كثيرة ناتجة عن عملية الإقراض والإقتراض التي يقوم بها المصرف ، وهي تؤثر على سيولة وربحية المصارف نتيجة لمخاطر السحب غير المتوقع ، ومخاطر الائتمان الناتجة عن تعثر العملاء في السداد ، مما يؤثر على سمعة المصارف وعملائها لأن المصارف تعتمد في تنفيذها لخططها التمويلية على أنواع حجم وآجال الودائع المتاحة لديها بالإضافة للأنشطة العادية، وتقوم سياسة رأس المال العامل على دراسة حجم الودائع وسلوكها ومتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لاكتشاف أي صعوبات محتملة لاتخاذ الإجراءات المناسبة (1) .

مفهوم سياسة قرارات رأس المال العامل المصرفي

عرفت بأنها مجموعة القواعد والأسس التي تنظم النشاط الذي يقوم به المصرف في إدارة رأس المال العامل المتمثل في قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الإستثمارية التي تهتم بها إدارة رأس المال العامل (2) ، وعرفت بأنها تنظيم ودراسة عملية منح التسهيلات الائتمانية وتحديد التكلفة وشروط إستيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية وتتسم بقابليتها للتغيير والتعديل حسب المتغيرات التي يتعرض لها النشاط المصرفي (3) . وهي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار منح الإئتمان ، ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات النشاطات التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقف إئتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها والشروط المتعين إستيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات وتتصف سياسة رأس المال العامل بالمرونة مع العوامل المؤثرة على النشاط المصرفي (4) . وعرفت بأنها مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لمختلف المستويات للإهتداء بها في تنفيذ برامج وإجراءات الإقراض (5) . وعرفت بأنها الأسس التي تنظم أسلوب ودراسة منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الإقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (6) .

يستنتج الباحث من مفهوم سياسات قرارات رأس المال العامل بأنها :

1. مجموعة القواعد والأسس التي تنظم النشاط الذي يقوم به المصرف في إدارة رأس المال العامل.
2. ترتبط بتحديد تكلفة الأنشطة التي يقوم بها المصرف .

(1) محمد سويلم ، ادارة المصارف التقليدية (القاهرة : مكتبة الاشعاع الفنية ،1998م) ، ص244.

(2) صلاح الدين السبيسي ، ادارة الاموال وخدمات المصارف لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية (بيروت : دار الوسام ، 1998م) ، ص116.

(3) شوقي حسين عبد الله ، التمويل والادارة المالية (القاهرة : دار النهضة ،1980م) ، ص17.

(4) مفلح عقل ، السياسة الائتمانية للمصرف التجاري (عمان : مجلة البنوك ، العدد 7، 1997م) ، ص46.

(5) Scott Besley ,Eugene F.Brigham ,Principle Of Finance,2edition (New York: Library of Congress, 2003), P.580

(6) صلاح الدين السبيسي ، الادارة العلمية للمصارف التجارية (بيروت : دار الوسام للطباعة والنشر ،1997م) ، ص175.

3. تركز على سياسة منح الائتمان المتمثل في قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الإستثمارية التي تتعلق بإدارة رأس المال العامل .
 4. تهتم بتحديد السقوف الائتمانية للقطاعات الاقتصادية والآجال الزمنية .
 5. يتم التخطيط لها من الإدارة العليا .
- يستطيع الباحث تعريف سياسة إدارة رأس المال العامل بأنها ، الأسس التي تضعها الإدارة المالية للرقابة على رأس المال العامل بهدف تعظيم ثروة الملاك وتتضمن الرقابة على السيولة وسياسة منح الائتمان وسياسة جذب الودائع .

أهداف سياسة قرارات رأس المال العامل

تتمثل أهداف سياسة إدارة رأس المال العامل في الآتي⁽¹⁾:

1. تحديد حجم الأموال المتاحة للتمويل وتشمل:
 - أ. حجم الودائع الحالية والمتوقعة مع التركيز على سياسات جذب الودائع لأجل .
 - ب. النقدية المتاحة لمقابلة الطلب عليها في ظل الظروف المتوقعة خلال المواسم المختلفة على مستوى الطلب.
 - ج. النسب والمعدلات التي يفرضها البنك المركزي أو السقوف التمويلية المحددة لأنشطة المصرف على المستوى القطاعي أو على مستوى المصرف .
 - د. مراعاة نسب السيولة المطلوبة .
2. تحديد الضمانات المقبولة من المصرف لأي تمويل وفقاً لاتجاهات السوق في ظل الظروف السائدة مع تحديد هوامش الضمان للأصول وصفات طالبي التمويل ونوع السلع الممولة والمرهونة.
3. تحديد مستويات إتخاذ القرار والسقوف وفقاً لمستوى الصلاحيات المحددة للموظفين واللجان المفوضة لبعض أنواع التمويل .
4. تحديد القطاعات التي يركز المصرف على تمويلها مع الأخذ في الإعتبار تنويع مجالات الإستثمار بهدف توزيع المخاطر على القطاعات التمويلية⁽²⁾.

يضيف الباحث الأهداف الآتية :

- أ. دراسة مخاطر الأنشطة الإستثمارية .
- ب. اختيار الأنشطة الإستثمارية التي تعظم ربحية المصرف .
- ج. الموازنة بين العائد والمخاطرة .
- د. تعظيم ثروة الملاك.

أهمية سياسة قرارات رأس المال العامل

تتمثل أهمية سياسة إدارة رأس المال العامل في الآتي⁽¹⁾:

(¹) محمد علي محمد بخيت ، مرجع سابق، ص40.

(3) Mark Harskey , John Nofsinger , **Investments** (New York: Mc Grew Hill ,2008),p.10 .

1. تساعد على رقابة تنفيذ الخطط التمويلية والاستثمارية.
2. تؤدي لاتخاذ قرارات رشيدة .
3. تزيد من كفاءة استغلال الموارد .
4. تحقيق التوازن في الهيكل التمويلي.
5. تخفيض التكلفة الكلية للتمويل .
6. تقليل درجة المخاطر .

يتضح للباحث ان أهمية سياسة إدارة رأس المال العامل ترتبط بقرارات التمويل والاستثمار وتساعد على تقييم البدائل التمويلية والاستثمارية وتحقيق التكامل مع السياسات الأخرى.

العوامل المؤثرة في سياسات قرارات رأس المال العامل

تتأثر سياسات قرارات رأس المال العامل بالآتي⁽²⁾:

1. السياسات التي تصدرها السلطات النقدية : يصدر البنك المركزي مجموعة من السياسات التي تؤثر في تحديد نوع وحجم القروض الممنوحة ، وذلك بإستخدام الأساليب الرقابية الآتية⁽³⁾ :
 - أ. نسبة الإحتياطي القانوني ، إلزام المصارف بالإحتفاظ بجزء من أموالها السائلة لدى البنك المركزي بدون فائدة تحدد بنسبة من إلتزامات المصرف تجاه المودعين والمصارف .
 - ب. سعر الخصم ، معدل الفائدة السائد في السوق الذي تخصم به التدفقات النقدية ، ويؤثر في إمكانية حصول المصرف على أموال إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لديه ، كما يؤثر على تخفيض حجم الإلتزام بسياسة رفع معدل الخصم .
2. حجم رأس المال وحقوق الملكية ويتميز بالآتي⁽⁴⁾ :
 - أ. القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة .
 - ب. يزيد الثقة لدى المودعين والمقترضين لإعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى المصرف مما يقوي قدرته على الأزمات الإقتصادية وتكون قدرته أكبر على سداد إلتزاماته .
 - ج. تمويل العمليات الجارية الخاصة بتجهيزات الفروع وتمويل جزء من القروض والإستثمارات .
 - د. أداة لتحسين الإنتاجية حيث يعتبر رأس المال هو الأداة التي يستخدمها المساهمون للضغط المستمر من أجل تحسين الكفاءة الإدارية للبنك إذ أن التشريعات في معظم دول العالم تشترط أن يكون البنك في شكل شركة مساهمة عامة .

يضيف الباحث للعوامل المؤثرة على سياسات قرارات رأس المال العامل الآتي :

1. حجم الودائع التي يستطيع جذبها المصرف .
2. نسبة الودائع الإستثمارية إلى الودائع الجارية .

(¹) محمد ابراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2008م)، ص32.
 (²) James C. Van Horne, **Financial Management Policy**, edit11(Newjersy: Prentice Hall, 2001), P.429.
 (³) Flouks Lynch ,**Op.Cit**, P75.

(⁴) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص236.

3. المنافسة بين المصارف .

4. كفاءة الإدارة .

مكونات سياسة قرارات رأس المال العامل

تتكون سياسة إدارة رأس المال العامل من الآتي⁽¹⁾:

أولاً : سياسة إدارة السيولة

عرفت سياسة إدارة السيولة بأنها الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة فعالية المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الإلتزامات المستحقة ، ومواجهة الطلب على القروض دون تأخير ، وتعتبر سياسة إدارة السيولة من أهم السياسات التي تضعها إدارة المصرف للموازنة بين زيادة العائد وتقليل مخاطر العسر المالي⁽²⁾ . عرفت سياسة إدارة السيولة بأنها إلتزام المصارف بالإحتفاظ بنسبة سيولة قانونية تمثل نسبة من إجمالي الإلتزامات والسيولة الإضافية لمواجهة الطلب الموسمي على القروض ، والمواءمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة الناتجة عن عمليات الإيداع وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للمصرف ، كما يحتفظ ببعض أمواله في سيولة للاستفادة من الفرص الإستثمارية التي تتطلب الدفع الفوري⁽³⁾ . وعرفت بأنها الإحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن 30% من إجمالي الودائع وما في حكمها ، مع ضرورة توافر قدر إضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض والسلفيات وكذلك السحب غير المتوقع من الودائع لحل الصعوبة التي تنطوي عليها عملية تقدير إحتياجات السيولة. وعرفت بأنها سياسة المصرف في تقدير حركة الأصول ذات السيولة العالية التي تتكون من النقدية بالخبزينة وأذونات الخزائنة ودراسة حركة القروض والسلفيات. وأن سياسة ادارة السيولة هي إدارة حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وأنها تقاس بنسبة سيولة الأصول السائلة وشبه السائلة / الودائع ، ويعتبر هذا المقياس أكثر فاعلية من إستخدام نسبة القروض / الودائع ، لان هذا المقياس يتضمن متحصلات من القروض وكذلك الأموال التي يقترضها المصرف من الغير⁽⁴⁾ .

يستنتج الباحث من سياسة إدارة السيولة بأنها:

1. إجراءات تستخدم للتحكم في حركة السيولة.
2. يستفاد منها في تقليل تكلفة السيولة.
3. تؤدي الي كفاءة ربحية المصرف.
4. تساعد في تقليل احتمالات المخاطر الناتجة من فقدان السيولة.

(¹) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000م) ، ص257.
(²) فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، إدارة البنوك - مدخل كمي إستراتيجي معاصر (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص93.
(³) محي الدين اسماعيل علم الدين ، موسوعة أعمال البنوك ، الجزء الثاني (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م) ، ص814.
(⁴) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 103-108.

يستطيع الباحث تعريف سياسة إدارة السيولة بأنها الإجراءات المستخدمة للتحكم في حجم السيولة بتقليل تكلفتها وزيادة العائد المتوقع .

أهداف سياسة إدارة السيولة

تتمثل أهداف سياسة إدارة السيولة في الآتي⁽¹⁾:

1. التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
2. الموازنة بين الربحية والسيولة .
3. الكشف عن حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي .
4. تقليل مخاطر فقدان السيولة .
5. تقليل تكلفة السيولة وتحقيق حجم مناسب منها.
6. تقوم بحل التناقض بين السيولة والربحية عن طريق الاساليب التالية⁽²⁾:
 - أ. أسلوب مجمع الأموال : لا يميز بين أموال المشروع وينظر لها ككم واحد يجري إستخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع . تعطي الأولوية عند ترتيب أولويات توظيفاتها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية ولا تحدد هذه السيولة النسبة المستثمرة في كل بند وهي من مهام متخذ القرار لحل التعارض بين السيولة والربحية .
 - ب. أسلوب تخصيص الموارد : يميز بين الأموال على أساس طبيعة المصدر والإستعمالات الملائمة له ويقوم بتحديد عدة مراكز للسيولة والربحية ويفترض هذا الأسلوب أن كمية السيولة مرتبطة بمصدر الأموال .
 - ج. الأسلوب العلمي : إستعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب تحديد الهدف من إدارة الأصل ، وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق ، المقارنة مع نسب الصناعة .

يضيف الباحث لأهداف سياسة إدارة السيولة الآتي:

1. تساعد على اكتشاف مواطن الضعف في إدارة السيولة .
2. فرض رقابة مثلى على السيولة (حوكمة السيولة).
3. ايجاد معايير لإدارة السيولة.

أهمية سياسة إدارة السيولة

تزداد أهمية سياسة إدارة السيولة في تعارضها مع الربحية وهما لا يجتمعان إلا في أضيق الحدود ، فالنقدية التي في صندوق المنشأة هي أكثر أصول المنشأة سيولة لا أرباح لها ، والآلات والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس التشغيل وجني الأرباح التي تعود للمنشأة ، وتهتم إدارة السيولة بتحقيق التوازن بين الحصول على الأرباح وتوفير السيولة وإدارة المخاطر المتعلقة بإحتمال عدم

(1) G. James G. Van Horne , **Financial Management and Policy** (New York :Prentice Hall, 1995), P.360.

(2) مجدي الأمين نورين ، واقع وأفاق السياسات المالية والنقدية في الدول النامية (الخرطوم : بنك السودان ،مجلة المصرفي ، العدد59، 2011م)،ص 53.

توفر الأموال الكافية لدى المشروع لمواجهة التزاماته تجاه الغير أو الإستفادة من الفرص المتوقعة⁽¹⁾.

وتتمثل أهمية سياسة إدارة السيولة في الآتي⁽²⁾:

1. تقدير إحتياجات السيولة بالتنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ، ودراسة سلوك الودائع ، وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية.
2. زيادة القروض والسلفيات بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع .
3. تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض والسلفيات وبذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على الودائع والقروض والسلفيات.
4. تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى المصرف فهي تمثل إلتزامات قبل المودعين والتي تتفاوت من حيث السيولة ويمكن تصنيفها وفقاً لأغراض السيولة للآتي⁽³⁾:

أ. وداائع مؤكدة السحب .

ب. وداائع محتملة السحب .

ج. وداائع غير مؤكدة السحب .

يتضح للباحث أن أهمية سياسة السيولة تتمثل في:

1. تقدير الإحتياجات من السيولة .
2. ايجاد أساليب لجذب الودائع .
3. تستخدم سياسة إدارة السيولة أساليب لحل مشاكل السيولة.

ثانياً: سياسة إدارة قرارات منح الإئتمان

عرفت بأنها مجموعة من المبادئ والمفاهيم المستخدمة في اتخاذ قرارات إدارة منح الإئتمان لتقييم طلبات العملاء⁽⁴⁾. وعرفت بأنها القواعد المرشدة لعملية منح الإئتمان لضمان جودة وفعالية القرارات المتعلقة بالبيع الآجل ، وزيادة العائد المتوقع من القروض والتسهيلات الإئتمانية بتقليل تكاليف التحصيل والحد من خسائر الديون المعدومة⁽⁵⁾. وهي تلك السياسة التي تهتم بتقويم جدوى عملية منح الإئتمان وتقوم بتحليل طلبات الإئتمان من حيث المقدرة المالية وشروط الإئتمان⁽⁶⁾.

يستنتج الباحث من سياسة إدارة قرارات منح الإئتمان أنها:

(1) سليمان ابو صبحا ، الإدارة المالية ، (القاهرة : الشركة العربية للتسويق والتوريدات ، 2009م) ، ص 272.

(2) Crose H.D.&Hempel G.H., **Management Policies for Commercial Banks**, 2edition, (New Jersey : Englewood Cliffs, Prentice Hall INC ., N.J ., 1973.)P144.

(3) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق ، ص 110.

(4) منير ابراهيم هندي ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص 135.

(5) محمد عفيفي حمودة ، تحليل القرارات والنتائج المالية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1983)، ص 222.

(6) Arthur J.Keon and etall, **Fowndation of Finance**, (New Jersey: Prentice Hall, 2003), P.17.

1. قواعد وإجراءات مرشدة لعملية منح الائتمان .
 2. تساعد متخذوا القرارات في تقييم طلبات الائتمان .
 3. تؤدي إلى فعالية الإستثمار والتمويل .
- يستطيع الباحث تعريف سياسة إدارة قرارات منح الائتمان بأنها اللوائح التي تضعها الإدارة العليا ، ليهتدى بها في تنفيذ عمليات منح الائتمان .
- متغيرات سياسة إدارة قرارات منح الائتمان**
- تتمثل متغيرات سياسة ادارة منح الائتمان في الآتي (1):

1. الخصم الممنوح للعملاء ، اقتطاع نسبة محددة من قيمة المبيعات تمنح للعميل لتشجيعه على السداد في فترة زمنية قصيرة (فترة الخصم).
2. فترة الائتمان الممنوح للعملاء ، أقصى فترة يُسمح بها للعميل لسداد قيمة الفاتورة .
3. سياسة التحصيل التي يتبعها العملاء لسداد القروض ، مجموعة من الإجراءات تستخدم في تحصيل الحسابات المدينة وتتمثل في إرسال خطابات للعملاء والإتصال بهم تلفونياً والإستعانة بمكاتب متخصصة وغيرها.
4. المخاطر التي يتعرض لها المصرف في حالة تخلف العملاء عن السداد بالإضافة للتكاليف الأخرى.

يرى الباحث أن هنالك متغيرات أخرى لها أثرها على السياسة الائتمانية وهي الظروف الإقتصادية المتمثلة في التضخم والركود .

خصائص سياسة إدارة قرارات منح الائتمان

تتمثل خصائص سياسة إدارة منح الائتمان في الآتي (2):

1. التكامل : تتكامل السياسة الائتمانية مع السياسات الأخرى ولا تتعارض معها حتى تحقق أهدافها بكفاءة ونجاح .
2. المرونة : القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المؤثرة على النشاط المصرفي وذلك لأن الجمود في السياسة الائتمانية يجعلها غير ملائمة لظروف التطبيق ولا تحقق الأهداف المرجوة منها .

3. الشمول : السياسة الائتمانية شاملة لكل أجزاء وأنواع التسهيلات المصرفية التي تغطيها .
4. الثبات : أن تظل ثابتة لا تتغير طالما أن الظروف التي وضعت على ضوءها ثابتة لم تتغير .

5. المشاركة : مشاركة العاملين في إدارة الائتمان في وضع السياسة الائتمانية .

يتضح للباحث أن خصائص سياسة ادارة منح الائتمان تتمثل في:

(1) صلاح الدين السيبي ، مرجع سابق ، ص157.

(2) منير ابراهيم هندي ، ادارة الاسواق والمنشآت المالية ، مرجع سابق ، ص14.

أ. ملاءمتها للظروف الاقتصادية لتطبيق الأهداف الاقتصادية.

ب. الكفاية لجميع أغراض التسهيلات الائتمانية.

ج. الثبات مع الظروف الاقتصادية .

أهداف سياسة إدارة قرارات منح الائتمان

تتمثل أهداف سياسة إدارة منح الائتمان في الآتي (1) :

1. العمل على التنسيق والفهم المتبادل بين إدارة المصرف وعمالته .
2. إتخاذ القرارات المصرفية على أسس موضوعية تمنع التضارب والحياد عن الخطط المرسومة.
3. وضع الأسس التي يتم بناء عليها منح الائتمان أو رفضه .
4. المحافظة على استمرار المصرف ونجاحه وتقليل حجم الخسائر وتعظيم الربح .
5. تحديد مجالات توظيف الأموال .
6. تحقيق نوع من التوافق والتناسق بين أهداف المصرف وأهداف الجهاز المصرفي وأهداف المجتمع .
7. مراعاة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة وعدم الموافقة على منح القروض التي تتعارض مع هذه الخطط .
8. تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح الائتمان في فروع المصرف المختلفة .
9. وحدة الفكر والتنسيق المشترك بين المصرف وعمالته .
10. سلامة القروض التي يمنحها المصرف .
11. تنمية نشاط المصرف بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي .
12. كفالة الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة .
13. ترشيد القرار الائتماني بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمحافظة على سلامة الائتمان الممنوح وحسن إستخدام أموال العملاء .
14. ضمان عائد مناسب بتقليل الخسائر وزيادة الأرباح ودعم المركز المالي للمصرف (2) .

يضيف الباحث لأهداف سياسة إدارة قرارات منح الائتمان الآتي:

- أ. دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها .
- ب. كيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها الرئيسية وأن يتم الوصول لقرار إئتماني .

يرى الباحث أن أهداف السياسة الائتمانية تختلف من مصرف لآخر ، وتبعاً للظروف الخاصة بكل مصرف والتي من شأنها تحديد الإطار العام الذي يتحكم في مجالات منح التسهيلات الائتمانية ، بما يكفل سلامة توظيف أمواله وحسن إستخدامها ، بهدف تحقيق أفضل عائد للمصرف وتنمية أنشطة المصرف بالإضافة إلى تأمين الرقابة على عملية منح الائتمان .

(1) بهاء الدين سعد ، التمويل في منظمات الاعمال (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1985م) ، ص7.
(2) مفلح عقل ، السياسة الائتمانية للمصرف التجاري (عمان : مجلة البنوك في الاردن ، العدد 7 ، 1997م) ، ص46.

أهمية سياسة إدارة قرارات منح الإئتمان

تتمثل أهمية سياسة إدارة منح الإئتمان في الآتي⁽¹⁾:

1. توظيف أموال المودعين ، التوظيف الأمثل الذي يحقق عائد مناسب ويتطلب توفر الضمان في قرار منح الإئتمان ودقة في حساب المخاطر .
2. تحقيق الأرباح من الأنشطة الاستثمارية تغطي المخاطر، الذي يقوم بمنح الإئتمان يتحمل مجموعة من المخاطر ، وبالتالي عليه أن يقوم بتحقيق أرباح لتغطيتها .
3. توفير سيولة عناصر الثروة التي يحوزها الأفراد ومدى تحويلها إلى سيولة نقدية ، فالمصارف هي من أكثر المؤسسات سيولة نقدية لأنها تستخدم ودائع العملاء ، ويتحكم في السيولة عاملين أساسيين هما درجة ثبات موارد المصرف ومدى سيولة العمليات الوظيفية الخاصة بالمصرف .
4. توسع المصرف من حيث الفروع والمجالات ويرتبط بالآتي⁽²⁾ :

أ. الإئتمان النوعي : يتعلق بنوع النشاط الممول إلى جميع الأنشطة الاقتصادية الممكن تمويلها .

ب. الإئتمان الجغرافي : أن يغطي الإئتمان كافة المناطق الجغرافية التي يتوافر فيها مشروعات إقتصادية أو نشاط إقتصادي يمكن أن يحقق ربحية .

ج. الإئتمان بين العملاء (أفراد - شركات) .

د. الإئتمان السوقي (أسواق التعاقد ، أسواق السلع) .

5. التناسب مع النمو الحركة لتلبية الأنشطة المختلفة .

يضيف الباحث لأهمية سياسة إدارة قرارات منح الإئتمان الآتي:

1. تعظيم ثروة المستثمرين بتوظيف أموالهم في إستثمارات مربحة .
2. تحقيق معدل عائد يغطي المخاطر التي تواجه الإستثمار .
3. الإحتفاظ بسيولة لتلبية الإحتياجات التشغيلية .

أسس وضوابط سياسة إدارة قرارات منح الإئتمان

تتمثل أسس وضوابط سياسة إدارة منح الإئتمان في الآتي⁽³⁾:

1. توازن الأهداف ، الموازنة بين السيولة والربحية والضمان حيث أن المصرف لا يستطيع أن يركز على الربحية مع فقدان السيولة وبالتالي يتعرض لضائقة مالية ، كما لا يستطيع التركيز على السيولة مع إهمال الربحية لأن ذلك يفقده الكثير من الفرص الإستثمارية وبالتالي فقدان الربحية . أما بالنسبة للضمان فلا يستطيع المصرف تجاوزه ، ولا يستطيع التركيز عليه حيث أن التشدد في الضمان يقلل من العملاء في المصرف بسبب وجود المنافسة الكبيرة بين المصارف ، فإن

(1) عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ جودة ، ادارة الائتمان (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص 198.

(2) عمر علي بابكر الطاهر ، مرجع سابق ، ص 25.

(3) جميل سالم الزيدانين ، أساسيات العمل المالي (عمان: دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص 66.

التهاون في الضمان يعرض المصرف لمشكلة الديون المتعثرة . بالتالي إن الإدارة السليمة تعمل على إيجاد التوازن بين الأهداف .

2. السيولة ،أساس عمل المصرف حيث يقتضي توافرها تحت أي ظروف لضمان ديمومة المصرف ولكن تدفق السيولة على المصرف يحتاج لأوجه إستثمار صحيحة ليست من السهل إيجادها أو إتخاذ قرار بشأنها . كما أن جذب الودائع يواجه العديد من الصعوبات منها المنافسة الشديدة بين المصارف ، ومستوى الوعي المصرفي والإدخاري لدى الجمهور كما أن كثير منهم يعتبرون أن الإيداع بالمصرف ليست أفضل وسيلة للإدخار ، زيادة الطلب على الإستثمار في الظروف الطبيعية ولهذا الأسباب لا بد من الإحتفاظ بإحتياطي سيولة لكي يستطيع المصرف مواجهة أي طلب من العملاء وأي ظروف طارئة مستقبلاً⁽¹⁾ . وفي السودان ألزمت السياسة التمويلية للمصارف الإحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المصرف المركزي لا تقل عن 26% من جملة ودائعها عدا ودائع الإستثمار بالعملة المحلية 4% للودائع بالعملة الأجنبية عدا ودائع الإستثمار وعلى المصارف الإحتفاظ بسيولة داخلية لا تقل عن 10% لمقابلة سحبوات العملاء⁽²⁾ .

يرى الباحث أن الكثير من المصارف لم تتبع أسس ضوابط منح التسهيلات الإئتمانية المتمثلة في جودة الضمان والسيولة وبالتالي واجهت صعوبات في تحصيل المستحقات نتيجة لتعثر العملاء عن السداد وتعرضت لأزمات مالية أدت لإعسارها .

أركان سياسة إدارة قرارات منح الإئتمان

تتمثل أركان سياسة إدارة منح الإئتمان في الآتي⁽³⁾ :

1. الركن الوثائقي ، تقوم إدارة منح الإئتمان بتجميع كل الوثائق والمعلومات الضرورية التي تساعد في إتخاذ القرار ومنها ، رخصة المهنة ، الحسابات الختامية ، قوائم التدفقات النقدية ، ومركزية المخاطر .
2. الركن الضماني، يهدف إلى حماية أموال المودعين وضمان إسترجاعها تحت أسوأ الظروف .
3. الركن الإستثماري ، يدرس المصرف عادة كيف يمكن إستغلال الأموال القابلة للإقراض بشكل تسهيلات جيدة تعطي أفضل مردود ممكن والجدوى الإقتصادية من العملية الإستثمارية .
4. السمعة التجارية للعميل ، مركزه الإجتماعي والتزامه بحقوق الآخرين وسلوكياته الأخلاقية ، ولا تحل الضمانات محل السمعة التجارية للعميل ومركزه المالي وكفاءته الإدارية لذا تقوم الإدارة الجيدة بالإستعلام عن سمعة العميل لأن العميل صاحب السمعة السيئة يعتبر إقراضه مخاطرة مرتفعة جداً .

(¹) د. نادية أبوفخرة، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (عين شمس :جامعة عين شمس ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد الثاني،1998م)، ص459.

(²) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، بدر الدين حسين جبر الله ،إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني (الخرطوم ، بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد25، 2010م)، ص87.

(³) Baughn W.H.& Walker CE., **The Bankers, Hand Book** (Illinois .Don Jones-Jrwin,Inc.,1978). P542.

5. الغرض من الإئتمان : الغرض الذي طلب من أجله الإئتمان ومعرفة نوع ، قيمة وشروط الإئتمان الذي يمكن منحه للعميل سواء كان سلعة أو جاري مدين أو أي نوع من التسهيلات الأخرى.
6. الوضع الإقتصادي العام في البلد : أن تتناسب التسهيلات الإئتمانية الوضع الإقتصادي العام في البلد وتعليمات البنك المركزي ، الظروف الخارجية ، كما أن الوضع الإقتصادي له تأثير على مقدرة العميل على السداد وربحية المشروع الممول ومدخراته إذا كان الإئتمان شخصي .
7. عدم مركزية التسهيلات الإئتمانية ، تنوع التسهيلات الإئتمانية وعدد العملاء وذلك للآتي⁽¹⁾ :
 - أ. تقليل المخاطر .
 - ب. زيادة حجم التمويل .
 - ج. زيادة عدد العملاء .

يستنتج الباحث من أركان سياسة إدارة منح الإئتمان أنها:

1. تقوم بجمع المعلومات الوثائقية المتعلقة بالعميل .
 2. تقوم بدراسة طبيعة الإستثمار والغرض منه .
 3. تأخذ في الإعتبار الظروف الإقتصادية السائدة .
- يرى للباحث أن على المصارف عند القيام بوضع السياسة الإئتمانية ، عليها أن تراعي هذه الأركان حتى تكون السياسة الإئتمانية ذات فعالية وكفاءة في تقويم عملية الإئتمان وذلك لان كثير من المصارف تزداد فيه نسبة التعثر لعدم مراعاتها لاركان السياسة الإئتمانية.

معايير سياسة إدارة قرارات منح الإئتمان

المعايير الخاصة بدراسة العميل المتقدم لطلب الإقتراض وهي الصفات والمؤهلات التي تجعل العميل مؤهلاً لمنح الإئتمان⁽²⁾. وعرفت معايير سياسة إدارة منح الإئتمان بانها القرار الإئتماني الذي يتضمن الموافقة أو الرفض على منح سلف أو تسهيلات إئتمانية ، فالقرار الخاص بالمنح هو نفسه القرار الخاص بالرفض فالأول ينتج عنه خسارة بسبب منح التسهيلات الإئتمانية ، والثاني ينتج عنه فوات فرصة بسبب الرفض والموافقة والرفض هما نتيجة تحليل ودراسة المخاطر المتضمنة في القرار عن طريق جمع وتحليل المعلومات لأن درجة المخاطر تتدنى كلما توفرت المعلومات ، حيث أن هنالك علاقة إيجابية بين توفر المعلومة تقليل المخاطرة⁽³⁾ . وتتمثل معايير سياسة ادارة منح الإئتمان في الآتي⁽⁴⁾:

1. الشخصية ، سجل المدين وموقفه تجاه الدائنون ورغبته في سداد الإلتزامات والبيئة التي تحيط به من عملائه وعلاقاته الشخصية وغيرها من البيانات التي تؤثر على مركزه المالي .

(1) جميل سالم الزيدانين ، مرجع سابق ، ص68.

(2) ابراهيم مختار ، منهاج لاتخاذ القرارات (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،1993م)،ص48.

(3) علي عثمان حامد ، الرقابة المصرفية والشرعية على المصارف الإسلامية (الخرطوم : مطابع العملة ، دت) ، ص ص 105-106.

(4) محمد سويلم ، ادارة المصارف وشركات التامين والبورصات (القاهرة : المطبعة الكمالية،1990م)،ص271.

2. المقدرة ، التحقق من المقدرة المالية للمقترض والتي يتم التحقق منها من خلال المقدرة على تحقق الأرباح المكتسبة في السنوات السابقة أو مقدار المرتب الذي يكسبه طالب القرض إذا كان موظفاً ، والقرض المحتمل أن تسدد له إذا كان دائماً وقيمة هذه القروض وموعد إستحقاقها .

3. رأس المال، صافي حقوق الملكية الذي يظهر في قائمة المركز المالي ومعرفته لضمان سداد القروض الكبيرة .

4. الضمانات ، الأصول المتمثلة في العقارات والأوراق المالية التي تستخدم لضمان إعادة القرض إذا فشل المدين في السداد.

5. المناخ العام ، دراسة الظروف الإقتصادية السائدة ، متغيرات السياسة الإقتصادية والبيئة المحيطة من العملاء والمنافسين وطبيعة الصناعة⁽¹⁾ .

يتضح للباحث أن معايير سياسة إدارة منح الائتمان تتمثل في تقييم جدارة العميل الائتمانية ودرجة إحتمال سداد ما عليه من إلتزامات حتى يتجنب المصرف الوقوع في خسائر مالية نتيجة لقبوله طلبات إئتمان من عملاء غير مؤهلين مما يزيد التعثر لديهم .

أنواع سياسات قرارات إدارة رأس المال العامل

أولاً : سياسات الإستثمار في رأس المال العامل

تتمثل سياسات الإستثمار في رأس المال العامل في الآتي⁽²⁾:

أ. السياسة المحافظة ، إن سياسة الإستثمار في رأس المال العامل المتحفظة تزيد من حجم الإستثمار في مكونات رأس المال العامل (الأصول المتداولة) بإعتباره الإستثمار الذي تسعى من خلاله لمواجهة الإلتزامات المستحقة على الشركة لذلك تهتم هذه السياسة بزيادة الإستثمار في رأس المال العامل سعياً لمواجهة الزيادة المتوقعة في المبيعات فإن قرارها دائماً زيادة في الإستثمار في مكونات رأس المال العامل لتحقيق ذلك النمو .

ب. سياسة الإستثمار المعتدلة ، تعمل هذه السياسة على تحقيق قدر مناسب من الأرباح مع تحمل مخاطر أقل بإستثمار رأس المال العامل لمواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة في المبيعات وأساس هذه العلاقة أن النمو المتوقع في المبيعات يتطلب إستثمار معتدل من الأصول .

ج. سياسة الإستثمار المغامرة ، تقوم على تخفيض حجم الإستثمار في رأس المال العامل إستجابة للنمو المتوقع في المبيعات وذلك من خلال زيادة رصيد النقدية وتخفيض رصيد الذمم إلى حده الأدنى من خلال إتباع سياسة متشددة للبيع الأجل بالإضافة لأنها لا تحفظ بمخزون سلعي أكثر من الحدود المقررة.

يستنتج الباحث من أنواع سياسات الإستثمار في رأس المال العامل ما يلي :

(¹) سمير سالم حمودة ، التحليل الائتماني (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، 1997م)، ص 235.

(²) سمية كمال محمد حسين ، أثر إدارة الأصول في تحقيق أهداف الشركات الصناعية (أم درمان : جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2009م)، ص ص 31، 32.

1. إن إتباع أي نمط من أنماط السياسات له تأثير على حجم الإستثمار .
 2. إستخدام السياسة المحتفظة يزيد حجم السيولة ويكون ذلك بفقدان جزء من الأرباح ، أما السياسة المغامرة تقلل من حجم السيولة وتزيد الأرباح .
 3. السياسة المثلى تستثمر في رأس المال العامل توازن بين السيولة والربحية .
- يلاحظ الباحث أن سياسة الاستثمار في رأس المال العامل تتأثر بالعائد والمخاطر ، فالسياسة المخاطرة تسعى لزيادة الأرباح ولا تأبه للمخاطر المترتبة عليه متبعة في ذلك قاعدة كلما زادت المخاطر كلما زادت الأرباح ، والسياسة المتحفظة تقلل من المخاطر على حساب العائد .

ثانياً: سياسات تمويل رأس المال العامل

تتمثل سياسات تمويل رأس المال العامل في الآتي⁽¹⁾:

1. سياسة التمويل بالخصوم المتداولة ، مصدرراً من مصادر تمويل الأصول المتداولة وهي الإلتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن عام وتتمثل في الدائنين (موردون تجاريون، مصارف ، أوراق دفع ، كوبونات مستحقة الدفع) ، وتتميز بالآتي⁽²⁾ :
 - أ. المرونة : تتميز الخصوم المتداولة بقدر كبير من المرونة وذلك بالمقارنة مع الخصوم غير المتداولة.
 - ب. إنخفاض التكلفة مقارنة بالخصوم طويلة الأجل .
 - ج. سهولة الحصول عليه من غير اجراءات رسمية.

يرى الباحث أن سياسة التمويل بالخصوم قصيرة الأجل تلجأ إليها إدارة التمويل المغامرة ، أما الإدارة المحافظة تقلل من إستخدامها ، وهي تعتبر مصدر لتمويل اصول الشركات الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على تمويل طويل الاجل او غير المسجلة بسوق الاوراق المالية ، حيث ان التمويل بالخصوم المتداولة يزيد من معدل العائد للملاك ولكن يعاب بانه يزيد من نسبة مخاطر السيولة.

2. سياسة التمويل بالودائع

أ. تعريف الودائع ، المبلغ المصرح به وبأية عملة والمودع لدى المؤسسات المصرفية ، والمستحق الدفع عند الطلب أو في تاريخ محدد⁽³⁾ . وتعتبر من أهم مصادر تمويل رأس المال العامل في المصارف وتتخذ سياسات مختلفة تساعد في الحصول عليها وتنميتها⁽⁴⁾ ، وذلك بتصنيفها إلى ودايع جارية وأجلة وإدخارية لمراعاة ظروف العملاء⁽⁵⁾ .

ب. العوامل المؤثرة في إستقرار الودائع : تتمثل العوامل المؤثرة في إستقرار الودائع في الآتي⁽⁶⁾ :

- أ. المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع ، تتخذ المصارف عدد من الأساليب لجذب الودائع من حيث الدقة والسرعة والتكلفة والخدمات المقدمة لتحفيز الزبائن .

(1) هيثم محمد الزغبى ، الإدارة والتحليل المالي (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر ، 2000م) ، ص 133 .
 (2) عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل والإدارة المالية (الإسكندرية :الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 2002م) ، ص 411 .
 (3) سليمان اللوزي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 23 .
 (4) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص 117 .
 (5) ابراهيم مختار صالح ، موارد البنوك التجارية وتوظيفها (القاهرة : البنك المركزي المصري ، 1973م) ، ص 130 .
 (6) زياد سليم رمضان ، محفوظ جودة ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) ، ص 66 .

- ii. التقلبات الموسمية ، تؤثر هذه التقلبات في إستقرار الودائع وخاصة بالنسبة للمصارف التي تتركز فروعها في مناطق جغرافية ذات نشاط إقتصادي موسمي مثل القطاع الزراعي وغيرها.
- iii. التقلبات الدورية (الإقتصادية) ، التقلبات الناجمة عن الأحوال الإقتصادية مثل فترات الركود والإنتعاش الإقتصادي ، حيث تزداد عمليات السحب والإيداع خلال فترات الإنتعاش وذلك لتمويل مجمل الأنشطة والفعاليات الإقتصادية .
- iv. التقلبات طويلة الأمد ، تنجم نتيجة للتغيرات السكانية كإزدياد حجم السكان ومعدلات نموهم ومستوى ثروتهم والدخل المتحقق لهم إضافة إلي عامل الهجرة من منطقة إلى أخرى إذ أن الأموال تنتقل مع مالكيها حيث يسكنون ويستقرون في أعمالهم وأنشطتهم .
- v. الفعاليات الحكومية ، تؤثر في إستقرار الودائع حيث تتأثر الودائع بشكل أو بآخر بالأنشطة الحكومية في المنطقة التي يتواجد فيها المصرف والتي يزداد فيها حجم الإنفاق (1).

يضيف الباحث العوامل الآتية :

1. إن المنافسة تجعل المصارف تسعى للتميز في تقديم الخدمات لجذب مزيد من الودائع.
 2. تتأثر بتقلب الدورات التجارية والموسمية .
 3. معدل النمو السكاني والوعي الادخاري لهم.
 4. طبيعة الانشطة التي يمارسها اهل البلد الذي به فرع للمصرف.
- يرى للباحث أن هذه العوامل لها أثر كبير في إستقرار الودائع لذا يجب الإهتمام بها من أجل تقدير القدر المستقر من الودائع والقدر المتحرك لتقدير حركة السحب اليومي والموسمي والإستفادة من الودائع المستقرة في عمليات الإستثمار ومنح الإئتمان ، وحتى الفائدة كبيرة يجب تحفيز اصحاب الودائع الجارية لتشجيعهم بإيداع مزيد من الاموال ولاطول فترة ممكنة.

العوامل المساعدة في جذب الودائع

تتمثل العوامل المساعدة في جذب الودائع في الآتي (2):

1. التشريع النقدي للدولة ، تصدر السلطات النقدية في الدولة أوامر للهيئات الحكومية بشأن التعامل مع المصرف في حفظ أموالها .
2. وضع الدولة المالي العام ، فكلما كان الوضع المالي للدولة أحسن كلما إزدادت قيمة الودائع في المصارف إذا سمحت سياساتها بذلك .
3. حركة الموارد والنفقات الخاصة بالدولة .
4. سياستها الإئتمانية .
5. وجود فروع منتشرة للبنك المركزي في جميع أرجاء الدولة .

(¹) فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، إدارة البنوك – مدخل كمي وإستراتيجي معاصر (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م) ، صص 105-108.

(²) George H.Hampel and Ete all, **Banking Management –Text and Cases** ,4Edit (New York : Library of Congress,1994),P.364.

6. السمات المادية والشخصية للمصرف ، يفضل الأفراد التعامل مع المصارف التي تقع في الأحياء الراقية وذات السمعة الحسنة والتي تمتاز بالمباني الجميلة والخدمات اللازمة والأجهزة الحديثة والكوادر المدربة على حسن التعامل مع الزبائن .
7. السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف ، يقصد بها الملاءة المالية للمصرف مقدرته على توفر سيولة في أوقات الأزمات المالية الأمر الذي يزيد من ثقة المودعين بحماية ودائعهم لدى المصرف وبالتالي يقبلوا على الإيداع بكل ثقة .
8. مستوى النشاط الإقتصادي ، تزداد الودائع خلال فترة الرواج من الدورة التجارية عنه في حالة الكساد . ففي خلال فترة الرواج تزداد المبيعات ما يعني زيادة الإيداعات .
9. الخدمات التي تقدمها المصارف ، أن المصارف التي تقدم المزيد من الخدمات المتنوعة لها ميزة التفضيل عن الأخرى ذات الخدمات المصرفية المحدودة . فالمصارف التي تمتاز بتقديم خدمات الصراف الآلي والسحب من مختلف الفروع تفضل على المصارف التي لا تقدم مثل هذه الخدمات.
10. موقع المصرف ، أصبح للموقع تأثير على قدرة المصرف في جذب الودائع بسبب التغير وانتقال السكان من مكان لآخر وزيادة حركة المرور .
11. الأولوية في التعامل مع البنوك العريقة والمألوف التعامل معها لا تختلف البنوك كثيراً عن المشروعات الأخرى التي تتميز بمركز السيطرة في قطاع معين بغية البدء المبكر في النشاط وعلى الرغم من أن ذلك ليس قطعياً فإن البنك الذي تم تكوينه منذ فترة طويلة له ميزة على المصارف الحديثة وهذا حقيقي في المواقع حيث لا تزداد فيها الأنشطة والودائع .
12. إنتشار العادة المصرفية ، يؤدي ذلك إلى تيسير جذب الودائع المصرفية ، مما يدل على أهمية ذلك أن نمو الوعي المصرفي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى إستخدام الشيكات في سداد أكثر من 85% من المعاملات⁽¹⁾ .
13. الإستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي والتعامل مع المصارف ودليل ذلك إقبال الكثير من المودعين سواء الأفراد أو المنظمات على التعامل مع بنوك أوروبا كالبنوك السويسرية والإنجليزية.
- يرى الباحث ان على المصرف عند وضع سياسة جذب الودائع لتمويل رأس المال العامل ، دراسة جميع العوامل التي تؤثر على هذه السياسة والتي تتمثل في الظروف الإقتصادية العامة ، سياسات الدولة المالية والنقدية والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والمنافسة حتى يستطيع إتخاذ القرار المناسب.

(¹) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1991م) ، ص 135-138.

تقييم سياسة التمويل بالودائع

يقيم المصرف الوديعة من حيث حجم الوديعة ، مصدرها ، درجة سيولتها وتكاليف الوديعة. إن حجم الوديعة ومدة بقائها عاملان مهمان بالنسبة للمصرف بحيث تساعدانه في إستثمار الوديعة دون مخاطر . أما من حيث المصدر فإن اعتماد المصارف بشكل رئيسي على ودائعها يؤدي إلي التنافس لكسب المودعين . أما درجة سيولة الوديعة فالمقصود بها هل هي وديعة تحت الطلب أم خاضعة لإشعار أي مدة بقاء الوديعة في المصرف .

رغم أن المصارف لا تملك السيطرة التامة على مستوى ودائعها ، ولكن يمكنها أن تؤثر في حجم الودائع لديها. ونظراً لأن للودائع دور مهم في ربحية البنك لذلك تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع. ومما لا شك فيه فإن السياسات النقدية والضريبية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الودائع للجهاز المصرفي والعوامل الإقتصادية والشخصية لها تأثير فعال في حجم الودائع للبنك الفردي⁽¹⁾.
يضيف الباحث إن الودائع تمثل مصدر مهم من مصادر تمويل رأس المال العامل ويمكن تقييم مساهمة الودائع في تمويل رأس المال العامل بإستخدام مؤشر معدل إقراض الودائع وهي التمويل على حجم الودائع .

(¹) Red, E.W.& Cotter ,R.V., **Commercial Banking** (New jersey ,Prentice- Hall ,INC .Englewood Cliffs,1980),p.130.

2/2 المبحث الثاني

السياسات المصرفية ورأس المال العامل

مفهوم السياسة المصرفية

السياسة الإقتصادية ، منظومة من التدابير التي تتخذ للتأثير على المتغيرات الاقتصادية ، بهدف احداث آثار اقتصادية ايجابية وتجنب آثار اقتصادية سالبة⁽¹⁾. عرفت بأنها الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية⁽²⁾. وعرفت بأنها الخطط والأساليب التي تتخذ لتحقيق أهداف الإقتصاد⁽³⁾. وهي مجموعة من الوسائل التي تتخذها الدولة للتأثير في الحياة الإقتصادية وتتقسم إلى⁽⁴⁾:

1. سياسة مصرفية كلية ، إجراءات تتخذها الدولة للتأثير على الإقتصاد القومي .
 2. سياسة مصرفية جزئية ، إجراءات تتخذ جزئياً للتأثير على الإقتصاد بواسطة المنظمين لتحقيق الأرباح وتعظيمها .
- يستنتج الباحث من مفهوم السياسة المصرفية أنها:

1. أداة من أدوات السياسات الكلية التي تستخدمها الدولة في التأثير على الإقتصاد.
 2. تقسم إلى سياسة إقتصادية كلية وسياسة إقتصادية جزئية .
 3. لها تأثير على أرباح المنشآت .
- يستطيع الباحث تعريف السياسة الإقتصادية بأنها مجموعة من السياسات تستخدمها الدولة للتحكم في كمية النقود المتاحة للتداول وتحقيق الإستقرار الإقتصادي .

أهداف السياسة المصرفية

تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية في الآتي⁽⁵⁾:

1. زيادة معدل الناتج القومي الإجمالي.
2. تحقيق مستوى التوظيف الكامل ومعالجة مشكلة البطالة.
3. الاستقرار في مستوى الاسعار.
4. ثبات سعر الصرف وزيادة الصادرات وتقليل الواردات.

يضيف الباحث لأهداف السياسة الاقتصادية الآتي:

1. تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة .

(¹) عبد القادر محمد عطية ، رمضان محمد احمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية، 2005م)، ص314.

(²) حامد دراز ، مبادئ الاقتصاد في العالم ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1988م)، ص122.

(³) عوف محمود الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي ، (دم : دن ، 1997م)، ص145.

(⁴) احمد ابو الفتوح على الناقه ، نظرية الاقتصاد الكلي - مدخل رياضي للسياسة المالية ، (الإسكندرية : مطبعة الاشعاع ، 2001م)، ص5.

(⁵) <http://abouzied2010.mam9.com/t50-topic>

2. تخفيف حدة الفقر .
3. زيادة معدل النمو في الإنتاج .
4. تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

أهمية السياسة المصرفية

تتمثل أهمية السياسة الإقتصادية في الآتي⁽¹⁾:

1. تتحكم في الظروف الاقتصادية (الرواج، الكساد).
2. تزيد الإنتاج الكلي للسلع والخدمات .
3. تخفض معدل التضخم والبطالة .
4. تعمل على إستقرار ميزان المدفوعات وأسعار الصرف .
5. تعمل على تحسين الأداء الإقتصادي .

يضيف الباحث لأهمية السياسة الإقتصادية الآتي :

1. تساعد على تحقيق الإستقرار الإقتصادي .
2. تستخدم لتشجيع الإنتاج في المجالات الإستراتيجية .

أثر السياسة المصرفية على رأس المال العامل

يتمثل أثر السياسة الاقتصادية على رأس المال العامل في الآتي⁽²⁾:

1. اثر الدخل القومي ، مجموع الانتاج من السلع والخدمات المنتجة في فترة محددة ويؤثر الناتج القومي على رأس المال العامل في حالتين هما:

أ. زيادة معدل الناتج القومي الاجمالي ، تؤدي الى زيادة معدل النمو وتزيد من المدخرات وتشجع على زيادة الاستثمار وبالتالي تشجع المصارف على زيادة الاستثمار في رأس المال العامل .

ب. انخفاض معدل الناتج القومي الاجمالي ، يؤدي لتخفيض المدخرات وبالتالي يخفض الاستثمار في رأس المال العامل.

2. أثر سعر الصرف ، قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية ويؤثر سعر الصرف على رأس المال العامل بالآتي⁽³⁾:

أ. يؤدي تقييم سعر العملة المحلية باكثر من قيمتها الحقيقية الي خلل في ميزان المدفوعات.

(¹) عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، ط3 ، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة ،2005م)، ص5.

(²) محمد محمود سليمان الكناني ، اثر سياسات التمويل على القطاع الزراعي السوداني (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة،2003م)، ص38.

(³) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ،السياسة النقدية في السودان بين النظامين التقليدي والاسلامي (الخرطوم: بنك السودان ، مجلة المصرفي ،العدد12، 1999م)، ص29.

ب. يشجع على الاستيراد وبالتالي يستنزف الاحتياطي من العملات الأجنبية.
ج. يحد من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.
3. معدل التضخم، الارتفاع المستمر للأسعار وبقاس بالتغير في الرقم القياسي لتكاليف السلع والخدمات بين فترتين زمنييتين هما فترة الأساس وفترة المقارنة، ويؤثر على رأس المال العامل بالآتي (1):

- أ. تأكل قيمة المدخرات .
 - ب. يزيد من تكلفة السلع والخدمات .
 - ج. تفقد النقود قوتها الشرائية .
 - د. يؤثر على القروض وفوائدها.
- يرى الباحث ان المؤشرات الاقتصادية الكلية لها تاثير كبير على رأس المال العامل وذلك بتاثيرها على الاسعار وتكاليف الإنتاج والاستثمار والمدخرات .

أنواع السياسات المصرفية

تتمثل أنواع السياسة الإقتصادية في الآتي (2):

أولاً: السياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) بخصوص التحكم في النقدية وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية. وعرفت أيضاً بأنها الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة ، بهدف المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم (3). وهي التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد القومي لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمالية (4). وعرفت بانها الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة بغية تنظيم عرض النقود لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية (5). وهي إجراءات متعمدة تقوم بها السلطات النقدية بهدف تغيير كمية النقود وتكلفتها لتحقيق التوظيف الكامل (6).

يستنتج الباحث من تعاريف السياسة النقدية بأنها:

1. الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمساعدة المصارف في إدارة النقود والائتمان.

2. أساليب لإدارة عرض النقود بهدف التوظيف الكامل .

(1) المرجع السابق، ص30.

(2) عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية ، ط2 ، (د.م: دن ، 2001م)، ص120.

(3) عوف محمود الكفراوي ، النقود والمصارف في النظام الاسلامي ، (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 1987م) ، ص332.

(4) عبد المنعم عمر ، السياسات الإقتصادية في الإسلام ، (د.م : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1980م) ، ص177.

(5) عبد العزيز فهمي هيكل ، مرجع سابق ، ص573 .

(6) أحمد جامع ، النظرية الإقتصادية ، ط4 ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1987م)، ص495.

3. تستخدم لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية .

يستطيع الباحث تعريف السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تصدرها السلطات النقدية بالدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي .

أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الآتي⁽¹⁾:

1. النمو الإقتصادي ، زيادة معدل الناتج القومي الاجمالي.
 2. الإستقرار في أسعار السلع والخدمات
 3. إستقرار أسعار العملة ، سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية .
 4. مستوى مناسب من الإستقرار النقدي في الإقتصاد القومي ،من خلال إستقرار في المستوى العام للأسعار وبالتالي في قيمة العملة الوطنية.
 5. زيادة الدخل القومي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، من خلال الإهتمام بالقطاعات الإقتصادية الهامة كالقطاع الزراعي والصناعي بما يزيد من مساهمتها في الدخل القومي⁽²⁾.
 6. تطوير المؤسسات المصرفية والمالية وأسواقها (السوق النقدي والمالي) للنهوض بالإقتصاد القومي.
 7. المساهمة في إحداث التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات من خلال دعم القطاع الإنتاجي وتحفيز الصادر .
 8. خدمة أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها .
 9. الإستخدام الأمثل للموارد (المالية والبشرية) .
 10. حماية أرصدة واحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي من النفاذ .
 11. تحقيق التوازن المالي بالدولة⁽³⁾.
- بالإضافة للأهداف السابقة للسياسة النقدية لها أهداف أخرى منها⁽⁴⁾:
- أ. حماية أموال المودعين.
 - ب. تحقيق معدل نمو مناسب .
 - ج. ضبط حركة النقود والائتمان .
 - د. توجيه النشاط التمويلي .
 - هـ. إستقرار أسعار الصرف .

(¹) وفاء محمد عثمان فضل ، قياس فاعلية الجهاز المصرفي واثره على تطوير سياسات المصارف في السودان (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2008م)، ص42.

(²) محمد كمال خليل الحمزاوي ،إقتصاديات الائتمان المصرفي ، ط2 ، (الاسكندرية : مؤسسة المعارف ،2000م)، ص162.

(³) على عثمان حامد ، الرقابة المصرفية والشرعية على المصارف الإسلامية ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، دت)، ص90.

(⁴) سارة يونس الشيخ حسن ، أثر السياسات النقدية والتمويلية على الميزان التجاري السوداني ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م)، ص60.

يستطيع الباحث اضافة الأهداف التالية :

أ. العمل على عدالة توزيع الدخل لصالح الطبقات الضعيفة من خلال المساهمة في تخفيض أثمان السلع الضرورية وزيادة أسعار سلع الرفاهية وإنتاج نظام الخدمات المجانية لبعض فئات المجتمع.

ب. تحقيق رضا الرأي العام بمراعاة قوة وعدالة السياسة النقدية ومن خلال ذلك يتحقق الإستقرار السياسي بالدولة .

ج. تحقيق نفوذ الدولة وإظهار قوتها في علاقاتها مع الدول وذلك من خلال قوة سياساتها الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية وفي ذلك بعد سياسي .

د. تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية

أهمية السياسة النقدية

تتمثل أهمية السياسة النقدية في الآتي⁽¹⁾:

1. ادارة كمية النقود وتحقيق الثبات النسبي للأسعار والقوة الشرائية للنقود .
2. تحقيق العدالة الكاملة للاقتصاد ومحاولة الوصول إلى ذلك دائماً .
3. خفض حجم البطالة وتحقيق معدل نمو مرتفع للدخل القومي .
4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف لصالح الإقتصاد الوطني .
5. توفير السيولة اللازمة للاقتصاد والتمويل اللازم لخطط التنمية .

يضيف الباحث لأهمية السياسة النقدية الآتي:

- أ. زيادة ثقة المستثمرين والمتعاملين في النظام المصرفي .
- ب. تعمل على التوزيع العادل للثروة وخفض حجم البطالة .
- ج. توفير التمويل اللازم لميزانية الدولة .

شروط السياسة النقدية

تتمثل شروط السياسة النقدية في الآتي⁽²⁾:

1. الواقعية ، تتطلق من الأهداف المحددة.
2. المرونة ، لها القابلية للتعديل .
3. الوضوح ، عدم التضارب بين أهداف السياسة النقدية .
4. محددة ، الدقة في تحديد الأهداف.
5. مكتوبة ،معلنة لجميع من يعملون وفقاً لها.
6. الثبات والإستقرار.

(¹) سامي خليل محمود ،النظريات والسياسة النقدية ، (الكويت : دار كاظم للنشر ،1983م)، ص231.
(²) <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=197974>

7. مراجعتها بشكل دوري لحمايتها من أخطار التقادم وسوء التفسير .

يتضح للباحث أن شروط السياسة النقدية تتسم بالمرونة والوضوح والدقة التي تجعلها ذات فاعلية لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

مميزات السياسة النقدية

تتمثل مميزات السياسة النقدية في الآتي⁽¹⁾:

أ. إدارة الكمية المعروضة ، تدار بواسطة المصرف المركزي بالتوسع والإنكماش في كمية النقود المتداولة وذلك بغرض تحقيق رفاهية المجتمع.

ب. مرونة الأنواع المختلفة للنقود ، المقدره على سهولة تحقيق الإنكماش والتوسع بتحديد الكمية الإقتصادية من النقود .

ج. الإستقرار في السوق الخارجية ، إستقرار الأسعار وثبات قيمة النقود لكي تؤدي وظائفها بإعتبارها مقياس للقيمة .

يرى الباحث أن مميزات السياسة النقدية ، تتمثل في التوازن بين الظروف الإقتصادية والمرونة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وثبات الأسعار في السوق الخارجية .

فاعلية السياسة النقدية

يقصد بفاعلية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الإقتصادي بالدولة لتحقيق الأهداف المبتغاة⁽²⁾ ، وتختلف فاعلية السياسة النقدية بإختلاف الأنظمة الإقتصادية والسياسية للدول ودرجة التطور والتقدم الإقتصادي للمؤسسات وأجهزة النظام الإقتصادي فإن فاعلية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية إستخدام الأدوات التي تهدف لتحقيق الأغراض الأساسية ، وتتمثل هذه الأدوات في معالجة القضايا المرغوب في معالجتها كما ترتبط الفاعلية بمدى التنسيق والملاءمة فيما بين إستخدام أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسات الإقتصادية الأخرى ، لتقليل أثر الأهداف المتعارضة⁽³⁾.

أدوات السياسة النقدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية في الآتي⁽⁴⁾:

أولاً : الأدوات الكمية للسياسة النقدية

عرفت الأدوات الكمية للسياسة النقدية بأنها الأدوات التي تتبعها السلطة النقدية (البنك المركزي أو مؤسسة النقد) بغرض التأثير على الحجم الكلي للإئتمان المصرفي دون الإهتمام أو التركيز على

(1) محمد عبد المنعم عفر ، السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بهما في الاقتصاد الإسلامي ، (د.م : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1982م)، ص44.

(2) ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، مرجع سابق ، ص 435.

(3) زهير احمد شامية ، النقود والمصارف (عمان : مؤسسة زهران للطباعة والنشر ، 1993م)، ص341.

(4) جوزيف دانيال ، ديفيد فان هورن ، إقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، ترجمة : محمود حسن حسني ، ونسي فرح عبد العال (الرياض : دار المريخ ، 2010)، ص581.

الغرض الذي يستخدم فيه⁽¹⁾، وينتج تأثير الأدوات الكمية على الائتمان المصرفي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الإحتياطات النقدية للمصارف وبالتالي على حجم وتكلفة الائتمان⁽²⁾.

يستنتج الباحث من الأدوات الكمية للسياسة النقدية بأنها:

1. أساليب مباشرة تتخذها السلطات النقدية للتحكم في عرض النقود.

2. تؤثر على حجم الائتمان المصرفي.

يستطيع الباحث تعريف الأدوات الكمية للسياسة النقدية بأنها أساليب رقابية او معايير تستخدم لضبط حجم العرض النقد والائتماني.

أنواع الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تتمثل أنواع الأدوات الكمية للسياسة النقدية في الآتي⁽³⁾:

1. سياسة سعر الخصم

سعر الخصم أداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية ويمثل سعر الفائدة الذي يقوم البنك المركزي على أساسه بتقديم القروض للمصارف أو خصم ما لديها من كمبيالات بغرض التأثير على حجم وتكلفة الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية⁽⁴⁾. وعرف سعر الخصم بأنه الذي يستخدم للتحكم في حجم الاقراض والاقتراض بواسطة البنك المركزي⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من سياسة سعر الخصم بأنها:

1. سعر الفائدة على القروض .

2. يمثل تكلفة رأس المال .

3. تستخدم للتحكم في حجم الائتمان .

يستطيع الباحث تعريف سياسة سعر الخصم بأنه ، سعر الفائدة السائد في السوق الذي يستخدم للتحكم في منح الائتمان .

2. سياسة السوق المفتوحة

عرفت سياسة السوق المفتوحة بأنها أداة البنك المركزي في السوق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة ، بهدف التأثير على عرض النقود حسب

(1) الشاذلي عيسى حمد ، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2004م) ، ص59.

(2) سامي خليل ، إقتصاديات النقود والبنوك ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م) ، ص 545.

(3) د. حمزة محمود الزبيدي ، إدارة المصارف - استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان (عمان : دار الوراق للنشر ، 2010م) ، ص33.

(4) محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 546.

(4) Jain Charinan L ,Contemporary Monetary Economics- Theory and Practice (New York : Grace Way Publishing Co ,1981).P196.

متطلبات الظروف الإقتصادية⁽¹⁾. وعرفت بأنها سياسة يستخدمها المصرف المركزي في السوق المصرفي للتحكم في كمية السيولة باصدار وشراء الأوراق المالية⁽²⁾.
يستنتج الباحث من تعريف سياسة السوق المفتوحة بأنها:

1. وسيلة يستخدمها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود .
 2. تتمثل في دخول البنك المركزي سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية .
 3. تؤثر على حجم رأس المال العامل بالتأثير على كمية النقود وحجم الإئتمان وأسعار الفائدة .
- يستطيع الباحث تعريف سياسة السوق المفتوحة بأنها أحد أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية .

3. سياسة الإحتياطي النقدي القانوني

عرفت سياسة الإحتياطي النقدي القانوني بأنها إلزام المصارف بالإحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها وبتحكم البنك المركزي في زيادتها أوخفضها للتأثير على حجم الإئتمان⁽³⁾. وعرفت بأنها قانون ملزم للمصارف التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في صورة إحتياطات نقدية لدى البنك المركزي بغرض التأثير على حجم الإئتمان الممنوح لعملاء المصارف وبالتالي على كمية النقود⁽⁴⁾، وتعتبر سياسة الإحتياطي النقدي القانوني من الأدوات التي تعتمد عليها الدول وبصفة خاصة النامية منها والتي تتصف بضعف كفاءة أسواق النقد والمال فيها بينما تقل أهميتها مقارنة بسياسة السوق المفتوحة في الدول المتقدمة التي توجد بها أسواق مالية كقوة⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من سياسة الإحتياطي النقدي القانوني بأنها:

1. نسبة من الودائع تحتفظ بها المصارف بأمر صادر من البنك المركزي.
 2. تهدف للتأثير على حجم الإئتمان .
 3. تكون فعالة في البلدان النامية .
- يستطيع الباحث تعريف سياسة الإحتياطي النقدي القانوني بأنها ، أداة من أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود.

4. سياسة تحديد السقوف الإئتمانية

سياسة السقوف الإئتمانية، أداة من أدوات الرقابة الكمية على الإئتمان تستخدمها البنوك المركزية ، وذلك بتحديد سقوف كلية لكافة وحدات الجهاز المصرفي ، إما بشكل تحديد سقف مطلق لا يجوز تجاوزه أو بشكل نسبي يربط السقف بمتغير مصرفي محدد مثل رأس المال أو إجمالي الودائع أو

(1) Shekhar ,K.G ,**Banking – Theory and Practice ,Law and Foreign Exchange** (New Delhi : Vikas Poblising House ,1982),PP484 ,485.

(2) د. موسى آدم عيسى ، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الإقتصاد الإسلامي ، (جدة : دلة البركة ، 1993م)،ص319.

(3) موسى ادم عيسى ، مرجع سابق ، ص317.

(4) جيمس جوار تيني ، ريجارد استروب ، الإقتصاد الكلي - الإختبار العام والخاص ، ترجمة : عبد الرحمن عبد الفتاح وآخرون ، (الرياض: دار المريخ للنشر ،1999م) ، ص 373 .

(5) عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، مرجع سابق، ص 152 ، 153 .

إجمالي رقم الميزانية⁽¹⁾. وهي من الأدوات التي طُبقت بغرض ترشيد الطلب على الائتمان المصرفي بإجراء تغييرات بالزيادة أو النقصان في السقف الكلي حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة من إنكماش أو تضخم الأمر الذي يترك أثره على كمية النقود⁽²⁾.

يستنتج الباحث من سياسة السقوف الائتمانية الكلية الآتي :

1. نسبة من الائتمان تضعها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان .
2. تستخدم حسب الظروف الاقتصادية السائدة .
3. تؤثر على كمية النقود .
4. تؤثر على حجم رأس المال العامل بالزيادة والنقصان .

يستطيع الباحث تعريف سياسة السقوف الائتمانية الكلية بأنها أداة من أدوات السياسة النقدية تصدرها البنوك المركزية بتحديد نسبة لحجم الائتمان للتأثير على عرض النقود .

تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية على رأس المال العامل

يتمثل تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية بتناولها فيما يلي:

1. أثر سياسة سعر الخصم على رأس المال العامل

يتمثل أثر سياسة سعر الخصم على رأس المال العامل في⁽³⁾:

أ. السياسة التوسعية ، يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم فتقل تكلفة الائتمان فيزداد الطلب عليه من عملاء البنوك ويؤدي ذلك إلى إنعاش النشاط الاقتصادي بزيادة الإنفاق الإستثماري والإنتاج وتحسن الصادرات فتزداد كفاءة رأس المال العامل .

ب. السياسة الإنكماشية ، يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم لخفض معدلات التضخم فيقل الطلب على الائتمان وتزداد نسبة السيولة المصرفية مما يضعف كفاءة رأس المال العامل.

يرى الباحث أن أثر سياسة سعر الخصم على رأس المال العامل يتمثل بأنه تكلفة تمويلية ، فإذا ارتفع يقل الطلب على التمويل من قبل المستثمرين وتزداد الاصول المكونة لرأس المال العامل وينخفض معدل العائد عليها ، وإذا انخفض يزداد الطلب على التمويل ويقل حجم السيولة المكونة لرأس المال العامل ويرتفع معدل العائد على الاستثمار بالتالي يستخدم حسب الظروف الاقتصادية ، حيث أنه يزداد في ظروف الانتعاش الاقتصادي والتضخم لتقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في يد الجمهور ويخفض في ظروف الكساد لزيادة حجم التمويل لتشجيع الاستثمار وزيادة فرص العمل والحد من البطالة.

وتتمثل العوامل المحددة لأثر سياسة سعر الخصم على رأس المال العامل في الآتي⁽¹⁾:

(1) اسماعيل ابراهيم الطراد ، علاقة المصارف الإسلامية في الاردن بالبنك المركزي ، (جدة : بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي

الثالث للاقتصاد الإسلامي ، 1424هـ)، ص 19 .

(2) نجاة علي التوم حامد ، دور الرقابة المالية في التنبؤ بالفشل في المؤسسات المالية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2008م)، ص50.

(3) محمد حمدي مظلوم ، النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية، دت)، ص36.

أ. مرونة هيكل الإقتصاد القومي وجهازه الإنتاجي ، استجابة الأسعار ، والأجور والإنتاج والإنتاجية، والتوظيف للتغيرات التي تحدث في الإئتمان المصرفي.

ب. وجود سوق نقد منظم تتبادل أسعار الفائدة فيه التأثير مع التغيرات في سعر إعادة الخصم .

ج. تأثر قرارات المستثمرين بتوقعاتهم لظروف الرواج والكساد في الإقتصاد وهو ما يعني أن سعر الفائدة لن يكون هو العامل الوحيد المؤثر على الطلب على الإئتمان .

د. حجم قروض البنك المركزي المقدمة للمصارف التجارية وإعادة خصم الأوراق المالية أو الإقتراض منه في حالة رفع سعر الخصم فإذا ما كان لديها فوائض أو هنالك جهات أخرى يمكن أن تقترض منها فإن رفع سعر الخصم لن يحد من الإئتمان .

هـ. استخدام الأوراق التجارية كوسيلة مهمة في تمويل التجارة الداخلية بالدولة فإذا ما شككت هذه الأوراق أهمية نسبية كبيرة بين الوسائل الأخرى فإن المصارف التي تقوم بإعادة خصمها لدى المصرف المركزي تحصل على نسبة كبيرة منها .

يتضح للباحث أن العوامل المحددة لأثر سياسة سعر الخصم تتمثل في :

1. مرونة هيكل الإقتصاد والإنتاج والأسعار والتوظيف.

2. كفاءة سوق الأوراق المالية.

3. تعامل المصارف مع البنك المركزي .

2. أثر سياسة السوق المفتوحة على رأس المال العامل

يتمثل أثر سياسة السوق المفتوحة على رأس المال العامل في الآتي (2):

أولاً: حالة الكساد ، تتمثل في:

أ. شراء الاوراق المالية يؤدي لزيادة الإحتياطيات النقدية وودائع المصارف التجارية وبالتالي زيادة قدرتها على تقديم الإئتمان ومن ثم زيادة عرض النقود وزيادة الاستثمار في راس المال العامل.

ب. تخفيض أسعار الفائدة (في الأجل القصير على الأقل) تبعاً للتغيير في عرض النقود وفي كلا الحالتين يزداد الإنفاق الإستثماري وينتفش الإقتصاد القومي ، ويزداد الاستثمار في رأس المال العامل.

ثانياً: حالة التضخم ، تتمثل في (3):

أ. بيع الأوراق المالية لتقليل حجم السيولة لدى المتعاملين وينخفض حجم الطاقة التسليفية للمصرف .

(1) الطيب لحباح ، النقود والمصارف والسياسات النقدية في إقتصاد إسلامي (الخرطوم : هيئة الاعمال الفكرية ، 2002م) ، صص 94 ، 95.

(2) ماجدة حمزة خليفة ، أثر السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي المزدوج ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2010م) ، صص 42.

(3) ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، مرجع سابق ، صص 472.

ب. زيادة اسعار الفائدة تؤدي لتقليل الطلب على القروض ويزداد حجم مكونات رأس المال العامل المتمثلة في الاصول المتداولة وينخفض معدل العائد على الاستثمار .

يتضح للباحث من أثر سياسة السوق المفتوحة إن البنك المركزي يستخدم هذه السياسة في:

1. حالة الكساد بتخفيض أسعار الفائدة ليشجع المصارف والجمهور على بيع السندات وبالتالي يزداد عرضها ويقوم بشرائها لتوفير السيولة في الأسواق المالية ، مما يؤدي لزيادة حجم الاستثمار في رأس المال العامل .

2. حالة التضخم برفع أسعار الفائدة فيزداد الطلب على السندات ويقوم ببيعها للمصارف والجمهور لتقليل حجم السيولة وينخفض حجم رأس المال العامل .
وتتمثل العوامل المحددة لأثر سياسة السوق المفتوحة في الآتي⁽¹⁾:

أ. توقعات العملاء بظروف الركود الاقتصادي ، تقلل من بيع الأوراق المالية ويقلل من حجم الطلب على الائتمان ، كما أن توقعات المصارف بمخاطر التضخم تحد من قدرتها على منح الائتمان .

ب. ضعف كفاءة أسواق المال ، لا تمكن من بيع أو شراء الأوراق بكميات كبيرة وأنه لدواعي الحفاظ على أسعار أسهم بعض الشركات من الإنخفاض (الشركات المتخصصة) لا يتم عرض الأسهم بالكامل بل تعرض على دفعات لتقليل عرض الأوراق المالية .

ج. مدى التناسق والتكامل بين أدوات السياسة النقدية ، إذ أن بيع السندات بواسطة البنك المركزي قد لا يؤدي إلى تخفيض كمية النقود ما دامت هنالك إمكانية للبنوك بإعادة خصم أوراقها المالية⁽²⁾ .

يتضح للباحث أن العوامل المحددة لأثر سياسة السوق المفتوحة على كفاءة رأس المال العامل ترتبط بتوقعات المستثمرين تجاه السوق ، كفاءة إدارة المصارف في تسويق الاوراق المالية ، كفاءة الأسواق المالية والتكامل بين أدوات السياسة النقدية .

3. أثر سياسة الإحتياطي النقدي القانوني على رأس المال العامل

يتمثل أثر سياسة الإحتياطي النقدي القانوني على رأس المال العامل في الآتي⁽³⁾ :

1. رفع نسبة الإحتياطي النقدي القانوني ، يخفض من مقدرة البنوك على الإئتمان وكمية النقود فتقل موارد البنوك المتاحة للإقراض ، وتبعاً لذلك يقل حجم الإئتمان وقدرة المصارف على زيادة حجم النقود ، ويقل حجم الاستثمار في رأس المال العامل .

(1) سامي خليل ، النقود والبنوك ، (الكويت : كاظمة للنشر والتوزيع ، 1982) ، ص 566 .

(2) سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص 567 ، 582 .

(3) عبد الغفار حنفي ، رسمية قرقياقص ، الأسواق والمؤسسات المالية – البنوك وشركات والبورصات وصناديق الإستثمار ، (الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1999م) ، ص 80 .

2. خفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، يزيد من مقدرة البنوك على منح الإئتمان مما يزيد من الطاقة الاستثمارية في رأس المال العامل. أن سياسة الإحتياطي النقدي القانوني تؤثر على مقدرة المصارف على منح الإئتمان حسب الحالات التالية⁽¹⁾:
- أ. حالة التضخم يقوم البنك المركزي ، بزيادة نسب الإحتياطي النقدي القانوني، يقلل نسبة السيولة لدى المصارف مما يقلل من حجم التمويل والإستثمار .
- ب. حالة الركود ، تخفض نسبة الإحتياطي القانوني مما يحرر جزء من موارد المصارف ويؤدي إلى التوسع في منح الإئتمان .
- يتضح للباحث أن سياسة الإحتياطي النقدي القانوني لها أثر على رأس المال العامل بالتحكم في حجم الائتمان وتستخدم حسب الظروف الإقتصادية المختلفة لتحقيق التوازن الإقتصادي .
- وتتمثل محددات أثر السياسة النقدية على رأس المال العامل في الآتي⁽²⁾:
1. فائض السيولة ، المتمثل في الأوراق المالية التي يمكن بيعها في أسواق المال أو خصمها لدى البنك المركزي ، يؤثر على فاعلية سياسة الاحتياطي النقدي ولزيادة فاعليته تستخدم مع أي أداة أخرى كالسوق المفتوحة أو سعر الخصم .
 2. حجم المصارف ، يؤثر على كفاءة المصارف الصغيرة لقلة احتياطياتها مما يحد من أثر هذه السياسة ، ولحل هذه المشكلة تستخدم السلطات النقدية الآتي⁽³⁾ :
 - أ. فرض نسبة إحتياطي نقدي تصاعدي تبعاً لحجم ودائع المصرف .
 - ب. تقرر السلطات النقدية أسعار فائدة لصالح المصارف على ما تحتفظ به من إحتياطيات طرف المصرف المركزي .
 - ج. نسبة الإحتياطي ، تميز تبعاً لنوع الودائع ودرجة إستقرارها فنقل النسبة في حالة الودائع لأجل لإستقرارها وتزيد في حالة الودائع الجارية التي تتصف بعدم الإستقرار .
 3. التغيرات المستمرة في نسبة الإحتياطي النقدي وصعوبة التنبؤ بالظروف الاقتصادية يؤثر على سياسات رأس المال العامل في المصارف في تقييم الاقتراحات الاستثمارية.
 4. توقعات المستثمرين غير المتفائلين يؤثر على قرار البنك المركزي لتغيير نسبة الإحتياطي القانوني⁽⁴⁾.

(¹) Laster V. Chandler, Stephen M. Goldfeld, **The Economics of Money and Banking** 8th Edition (New York: Harper ,1981), P88.

(²) الطيب لحيلج ، مرجع سابق ، ص ص 98 ، 99 .

وأيضاً : عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص ص 152 ، 155 .

(³) بدر الدين حسين جبر الله ، الإحتياطي النقدي كأداة لإدارة السيولة ،(الخرطوم : بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 35، مارس 2005م)، ص 42.

(⁴) الطيب لحيلج ، مرجع سابق ، ص 99 .

يرى الباحث إن سياسة الإحتياطي النقدي القانوني أفضل من سياسة السوق المفتوحة بإعتبار أن الأخيرة تتطلب سوق مال متطور لا يتوفر إلا في القليل من الدول ، كما أن سياسة الإحتياطي أكثر فاعلية في حالات التضخم منها في حالات الإنكماش بإعتبار أن حل مشكلة التضخم يحتاج إلى تقليل كمية النقود . حيث يقوم بذلك البنك المركزي ينتظر أثر تخفيض النسبة من أفعال البنوك. الجدول التالي يوضح مقارنة بين سياسة الإحتياطي النقدي القانوني وسياسة السوق المفتوحة .

شكل (1/1/2)

مقارنة بين سياسة الإحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة

سياسة الإحتياطي القانوني	سياسة السوق المفتوحة
يستخدم للتحكم في ضبط السيولة بواسطة المصارف التجارية	يستخدم للتأثير على السيولة خارج الجهاز المصرفي
يتمثل في نسبة من ودائع المصارف	يتمثل في بيع وشراء الأوراق المالية
قانون يصدره البنك المركزي يلزم به المصارف التجارية	سياسة يستخدمها البنك المركزي بدخوله سوق الأوراق المالية
يؤثر على حجم الإئتمان في الظروف الإقتصادية	يضعف تأثيره في ظل ظروف التضخم

المصدر : إعداد الباحث ، 2012م

يلاحظ الباحث من خلال المقارنة بين سياسة الإحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة ، انه بالرغم ان كلا السياستين تصدر من البنك المركزي الا ان سياسة السوق المفتوحة لا تصلح الا في ظل وجود سوق اوراق مالية كفو .

4. أثر سياسة السقوف الائتمانية الكلية

يتمثل أثر سياسة السقوف الائتمانية الكلية في (1) :

1. توجيه الإئتمان للقطاعات التي تشجع الحكومات الإستثمار فيها.

2. تساعد في استقرار الاسعار في ظل التضخم .

3. تحقق العدالة في توزيع التمويل بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية.

4. تساعد على تنفيذ الخطط المستهدفة.

يرى الباحث أن سياسة تحديد السقوف الائتمانية بالرغم من أن لها أثر في تنفيذ سياسات رأس المال العامل ولكن هنالك بعض المخاطر التي تواجهها منها توجيه التمويل للقطاعات ذات المخاطر العالية مثل الزراعة خاصة في السودان التي تميزت بدرجة عالية من التعثر مما اثر سلباً على المصارف الزراعية، أو الصيغ التمويلية التي لها مخاطر عالية مثل صيغة المضاربة.

(1) عواطف يوسف محمد وآخرون ، دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي في الفترة من 1960-1970، (الخرطوم : المعهد العالي للدراسات المصرفية ، 1997م)، ص50.

ثانياً : الأدوات النوعية للسياسة النقدية

الأدوات النوعية للسياسة النقدية ، تستخدمها السلطات النقدية في الدول للرقابة على الإئتمان المصرفي وتوجيهه إلى الإستعمال المرغوب فيه دون النظر إلى حجمه⁽¹⁾.

أنواع الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تتمثل أنواع الأدوات النوعية للسياسة النقدية في الآتي⁽²⁾:

1. أسعار إعادة الخصم الإنتقائية : أداة من أدوات الرقابة على الإئتمان ، تقوم البنوك المركزية بفرض أسعار إعادة خصم على أنواع معينة من القروض المطلوب تشجيعها وأخرى مرتفعة على غيرها من القروض وهو ما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات في القطاعات المرغوبة والحد منها في القطاعات غير المرغوبة .

2. تحديد هوامش الضمان أو الإقراض : نسبة بين قيمة القرض وقيمة الضمان مع تحديد نوعية وأجال الإستحقاق تحدد حسب الظروف الإقتصادية ، حيث يمكن تحديد مستوى مرتفع في ظروف التضخم لتقليل الإئتمان والعكس في ظروف الكساد يحدد مستوى منخفض من هوامش الضمان والإقراض لزيادة حجم الإئتمان⁽³⁾.

3. الإقناع الأدبي

سياسة يستخدمها البنك المركزي للتأثير المعنوي بتوجيه المصارف التجارية على التعاون والتنسيق لتنفيذ السياسة المفيدة سواء كان توسعاً أو حاداً للإئتمان المصرفي . ويأخذ الإقناع صوراً شتى فقد يكون مباشراً بالإجتماع مع مديري البنوك وطرح السياسات التي يخطط البنك المركزي لتطبيقها والخطط المتوقع من البنوك لإنجاحها وقد يأتي أسلوب الإقناع بشكل غير مباشر بتزويد البنوك بنشرات دورية عن أحوال سوق النقد والوضع الإقتصادي والإجراءات المتوقعة⁽⁴⁾.

4. الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي

سياسة يستخدمها البنك المركزي في بعض الدول النامية التي تتصف أسواق النقد والمال فيها بعدم الكفاءة وضعف آثار التعامل فيها ، تقوم المصارف المركزية بمباشرة بعض الأنشطة المصرفية التي تعرض عنها المصارف التجارية والهدف من مسلك المصارف المركزية في ذلك هو توجيه المصارف التجارية إلى إكمال النقص في هيكل الإئتمان المصرفي القائم بتقديم نوعية من الإئتمان لا تقدمه البنوك التجارية⁽⁵⁾.

(1) ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، مرجع سابق ، ص 192

(2) محمد عارف ، السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لاربيوي (جدة : مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، 1982)، ص 167.

(3) محمد عزيز ، عوامل النجاح في المصارف اللاربوية (دمشق : مجلة المسلمون ، العدد الاول، 1985م)، ص 37.

(4) د. محمد عمر شابرا ، مرجع سابق ، ص 52.

(5) أ.د. حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 46.

5. الرقابة على الإئتمان العقاري

أداة رقابية تستخدمها البنوك المركزية للمساهمة في تخفيف حدة أزمة الإسكان ، وذلك بتسهيل الحصول على الإئتمان اللازم لبناء المساكن من خلال التحكم في المقدم الذي يحصل عليه المقترض وفقاً لجدول السداد والبعد الزمني للقرض. فعندما تهدف سياسة المصرف تيسير الحصول على الإئتمان العقاري يتم تخفيض المقدم وإطالة أمد القرض والعكس عندما يكون إتجاه المصرف تضيق فرص الحصول على هذا النوع من الإئتمان⁽¹⁾.

6. الرقابة المباشرة

يستخدمها البنك المركزي تجاه المصارف لإتباع توجيهاته فيما يتصل بسياساتها في منح الإئتمان وتتوقف على سيادة البنك المركزي على المصارف وعلى نوع الإجراءات التي يتخذها ضدها عند حدوث مخالفة بحرمان المصرف التجاري من القروض التي يقدمها البنك المركزي أو عدم إعادة خصم الأوراق المالية بل قد تصل في حدها الأقصى إلى تصفية البنك⁽²⁾.

خصائص الأدوات النوعية للسياسة النقدية

تتمثل خصائص أدوات الرقابة على الإئتمان في الآتي⁽³⁾:

1. تدعيم مخصصات المصرف .
 2. نسب السيولة لحماية المودعين والمساهمين .
 3. السماح بتقديم أو وقف أية تسهيلات لتمويل نشاط محدد .
 4. معدل كفاية رأس المال لتدعيم المركز المالي للمصرف .
 5. التفتيش الفني المباشر على النشاط الإئتماني للبنوك .
- يتضح للباحث أن خصائص أدوات الرقابة على الإئتمان تتمثل في أدوات نوعية وكمية .

أثر الأدوات النوعية للسياسة النقدية على إدارة رأس المال العامل

يتمثل أثر الأدوات النوعية للسياسة النقدية على رأس المال العامل في الآتي⁽⁴⁾:

1. تؤثر على حجم الإئتمان المصرفي وتكلفته ، تعتبر الأدوات النوعية المكملة للأدوات الكمية وأنها حديثة الاستخدام نسبياً وأنها تحسن من استخدام الموارد الاقتصادية.
2. الأخذ بالأدوات النوعية فيه أثر إيجابي ، يتمثل في تركيز الإئتمان على بعض القطاعات الهامة وله أثر سلبي يتمثل في الحد من الإئتمان المصرفي للقطاعات الأخرى.
3. تعتبر الأدوات النوعية ذات أهمية كبيرة ، حيث أنها تعمل على ترشيد الموارد الاقتصادية ، ترشيد استخدام أموال الإستثمار ، الحد من تدهور الإقتصاد ، بإتخاذ الإجراءات التالية⁽⁵⁾:

(¹) محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 176 .

(²) عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 160.

(1) Tyrone Black and Donnie Daniel ,**Money and Banking – Contemporary Practices ,Policies and Issues** ,3rd.ed(Texas: Business Publications, mc,1988),P26.

(⁴) عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 146 .

(⁵) موسى آدم عيسى ، مرجع سابق ، ص 320.

- أ. تخفيض نسبة الرصيد النقدي للمصارف التي تستثمر في قطاعات معينة مما يشجع المصارف على تمويل تلك القطاعات.
- ب. تخفيض أو رفع نسبة مساهمة المصرف في قطاعات معينة لتمويل القطاع المرغوب فيه.
- ج. رفع نسب أرباح المصارف التجارية في قطاعات معينة.
- يتضح للباحث من أثر الأدوات النوعية للسياسة النقدية على رأس المال العامل ما يلي:
1. تؤدي إلى توجيه السياسة النقدية في الإتجاه الصحيح .
 2. تعمل على تقليل الإنحرافات.
 3. تحقق التوازن في السوق .
- تتمثل العوامل التي تحد من فاعلية الأدوات النوعية للسياسة النقدية في الآتي⁽¹⁾:
- أ. الصعوبات الإدارية التي تصاحب تطبيق الأدوات النوعية.
- ب. أسلوب تحديد حصص الائتمان القطاعي يحد من إتباع سياسات مستقلة في توظيف موارد المصارف.
- ج. صعوبة التأكد من توجيه العملاء لما يحصلون عليه من تمويل للغرض الذي تحدده السياسة النقدية.
- د. تتوقف فاعلية هذه الأدوات على سلطة البنك المركزي على البنوك وعلى نوع الجزاءات التي يتخذها ضدها عند المخالفة.
- هـ. أسلوب تحديد هوامش الضمان أو الإقتراض تقل فاعليتها في حالة وجود مؤسسات مالية أخرى يلجأ لها طالبي التمويل في حالة تغير الهوامش لغير صالحهم ، أي سيتخلون عن الإقتراض من البنوك ويلجأون إلى تلك المؤسسات إن لم تكن رقابة البنك المركزي تشملها.

ثانياً: السياسة المالية

عرفت السياسة المالية بأنها برنامج تنفذه الدولة بوضع موازنات مالية لمصادر إيرادات الأموال وبرامج الانفاق لتحقيق أهداف المجتمع⁽²⁾. وعرفت بأنها خطة مالية شاملة تنفذها الدولة باستخدام اجهزتها الايرادية والانفاقية لتحقيق أهداف الاقتصاد⁽³⁾. يقصد بالسياسة المالية تحديد الدولة لمصادر دخلها وأوجه الصرف لهذا الدخل من أجل تحقيق الدولة لاهدافها الاقتصادية والاجتماعية وانجاح سياستها الاقتصادية المتبعة⁽⁴⁾. عرفت بأنها استخدام الانفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وهي من الوسائل المهمة للتحكم في النشاط الاقتصادي

(1) الشبكة العالمية للمعلومات ، موقع منتدى التمويل الإسلامي <http://islamfin.go-foruim.net>

(2) حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 16.

(3) الشبكة العالمية للمعلومات ، موقع قوئل ، منتدى التمويل الإسلامي www.slamfine.go

(4) الشبكة العالمية للمعلومات ، موقع [www.tadawul.net /Saudi.html](http://www.tadawul.net/Saudi.html)

، وانها دراسة المسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي في جانبي الإنفاق والإيراد ، وميزانية الدولة وقيامها بعمليات الاقتراض وكيفية استخدام هذه الأنشطة للتأثير في الوضع الاقتصادي (1) .
يستنتج الباحث من السياسة المالية أنها:

1. خطة مالية للنفقات والإيرادات الكلية للدولة.
 2. الموازنة بين المصروفات والإيرادات الحكومية.
 3. تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية .
- يستطيع الباحث تعريف السياسة المالية بأنها ،مجموعة اجراءات تتخذها الدولة لتدبير الموارد المالية من المصادر الداخلية والخارجية وانفاقها على أوجه الصرف التي تحددها الدولة بما يحقق اهداف المجتمع.

مميزات السياسة المالية

تتمثل مميزات السياسة المالية في الآتي (2) :

1. تحديد برامج الانفاق العام.
 2. ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات.
 3. الالتزام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنوياً.
- يضيف الباحث لمميزات السياسة التمويلية الآتي:
1. تؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية.
 2. ملزمة بالتنفيذ

ثالثاً: السياسة التمويلية

عرفت السياسة التمويلية بأنها مجموعة القواعد والضوابط المنظمة لأسلوب منح التمويل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بما يعظم ثروة المساهمين (3) . وعرفت بأنها أداة من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، تعد وفقاً للتوجيهات العامة للدولة، تهتم بتخصيص وتوجيه التمويل وسلامة وفعالية التنفيذ، تساهم في فعالية تحقيق أهداف السياسة النقدية وتقليل أو احتواء آثارها السالبة على القطاعات الإستراتيجية وقطاعات الإنتاج بصفة عامة (4).

يستنتج الباحث من تعاريف السياسة التمويلية الآتي:

1. لوائح لضبط منح التمويل .

(1) مايكل ايدجمان ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة : محمد ابراهيم منصور (الرياض : دار المريخ للنشر ،1988م)، ص114.

(2) محمد عبد المنعم عفر ، نحو نظرية اقتصادية في الاسلام (الرياض : الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ،1998م)، ص331-335.

(3) نصر الدين فضل المولى ،المصارف الاسلامية - تحليل نظري ودراسة تطبيقية على مصرف اسلامي (جدة : دار العلم للطباعة والنشر ،1985م)،ص98.

(4) محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ،ص252.

2. تستخدم لتشجيع الاستثمار والتمويل.

يستطيع الباحث تعريف السياسة التمويلية بأنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تعمل على توجيه التمويل للقطاعات المختلفة واختيار العملاء المؤهلين بما يحقق الأهداف الإستثمارية.

أهداف السياسة التمويلية

تتمثل أهداف السياسة التمويلية في الآتي:

1. تحديد التمويل قطاعياً وذلك لتوفير احتياجات التمويل للقطاعات ذات الأولوية.
2. ضوابط وتوجيهات بخصوص منع أو الحد من تمويل بعض الأنشطة غير ذات الأولوية.
3. تحديد ضوابط التمويل بما يؤمن سلامة فعالية استخدام الموارد.
4. دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي تنضح في أنها تتعامل مع قطاع هام ومؤثر وهو الجهاز المصرفي.

أهمية السياسة التمويلية

تتمثل أهمية السياسة التمويلية في الآتي⁽¹⁾:

1. تساعد على إدارة التمويل بصورة مثلى .
 2. تزيد الثقة في الجهاز المصرفي.
 3. تقلل من مخاطر تعثر العملاء.
 4. ترتبط بالعائد والمخاطر.
 5. ترتبط بالظروف الاقتصادية .
- يضيف الباحث لأهمية السياسة التمويلية انها مهمة للمحافظة على موارد المصرف وزيادة كفاءته التمويلية والاستثمارية.

(¹) د.محمد عوض الكريم الحسين ، دور اجهزة الرقابة المصرفية في الرقابة على حقوق اصحاب ودائع الاستثمار في المصارف السودانية (الخرطوم : بنك السودان ،مجلة المصرفي ،العدد 59،2011م)، ص27

3/2 المبحث الثالث

الهيكل المناسب لرأس المال العامل

مفهوم الهيكل المناسب لرأس المال العامل

عرف الهيكل المناسب لرأس المال العامل بأنه هيكل التمويل والاستثمار الذي يحقق أقصى قيمة للمشروع وأقصى قيمة سوقية للسهم⁽¹⁾، عرف أيضاً بأنه تشكيلة الأموال التي يترتب عليها أقل تكلفة ممكنة وتعظيم قيمة المشروع بمزيج من أموال الملكية وأموال الاقتراض ، الذي يعظم ثروة أصحاب الملكية ويخفض تكلفة الهيكل التمويلي المرجحة بالأوزان إلى أقصى حد ممكن⁽²⁾، عرف بأنه جميع بنود الخصوم في قائمة المركز المالي والتي تحقق عائد معقول للمنشأة⁽³⁾، وعرف بحجم الاستثمار الذي يحقق التوازن الأمثل بين المخاطرة والعائد والذي يعظم القيمة السوقية للسهم⁽⁴⁾، عرف بأنه الهيكل الذي يتعامل مع العلاقات النظرية بين توظيف الديون وأرباح المساهمين ، فإذا زادت درجة المخاطرة ، يتطلب تحقيق التوازن بين التمويل بالاقتراض والتمويل بأموال الملكية بسبب العلاقة بين العائد والمخاطر⁽⁵⁾، هو الهيكل الذي يكون موارد مشروعات الأعمال من مصادرها المختلفة ، بما يحقق أقصى ربحية ممكنة ويساهم في تحقيق القيمة السوقية للسهم⁽⁶⁾، عرف بأنه الهيكل الذي يكبر الربح أو العائد للملاك إلى أقصى حد وبالتالي فهو الهيكل الذي يعظم القيمة السوقية للسهم إلى أقصى حد⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف الهيكل المناسب لرأس المال العامل بأنه :

1. مزيج من التمويل والاستثمار الذي يحقق أقصى قيمة للمشروع .
2. يحقق التوازن الأمثل بين المخاطرة والعائد.
3. القدرة على الوفاء بالدين والرقابة .
4. الحجم المناسب من التمويل والاستثمار .

يستطيع الباحث تعريف الهيكل الأمثل لرأس المال العامل ، بأنه مزيج من مصادر التمويل واستخدامها في الاستثمار الذي يحقق أقصى قيمة لملاك المشروع أو أقصى قيمة سوقية للسهم ، يتأثر بربحية السهم وتكلفة التمويل .

(¹) سيد الهواري ، الإدارة المالية - منهج اتخاذ القرارات ، الطبعة السادسة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1996 م) ، ص 161 .

(²) Eugene Brigham & Joel Houston. **Foundation Of Financial Management**, (Illinois: Harcourt College, 2002), P. 1 .

(³) السيد محمد عبد الغفار ، التمويل والإدارة المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1990م) ، ص 347 .

(⁴) عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 250 .

(⁵) محمد يونس خان ، هشام صالح غرابية ، الإدارة المالية ، (عمان : جون وايلي وأولاده ، 1986م) ، ص 7 .

(⁶) زكي مكي إسماعيل ، محمد الجلي سليمان ، إدارة وتقويم المشروعات ، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2006م) ، ص 229 .

(⁷) سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 249 .

العوامل المؤثرة على هيكل رأس المال العامل المناسب

يتأثر هيكل رأس المال العامل الأمثل بعدد من العوامل والتي غالباً ما تكون مختلفة ، ولكن نظراً لأن لكل منشأة ظروفها الخاصة التي تختلف من غيرها من المنشآت ، فإن الوزن النسبي الذي يعطي لهذه العوامل عند اتخاذ قرار التمويل والاستثمار لا يتميز بالثبات ، تتمثل العوامل المؤثرة على هيكل رأس المال العامل الأمثل في⁽¹⁾ :

1. الملائمة : أن يكون مصدر تمويل هيكل رأس المال العامل ملائماً للمجال الذي تستخدم فيه الأموال ، فإذا كان تمويل رأس مال العامل هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة أن يكون تمويله بقروض طويلة الأجل بل بقروض قصيرة الأجل سعياً لتخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى ، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي من الأفضل أن يتم تمويله عن طريق الملاك أو بقروض طويل الأجل⁽²⁾ .

2. الدخل : يتأثر الدخل بالعوامل الآتية⁽³⁾ :

أ. كيفية توزيع الدخل : يحصل الدائنون على أصل قروضهم وفوائدها قبل حصول ملاك المشروع على حقوقهم ، وفي بعض الأحيان قد يضطر مالكو المشروع إلى التوقف عن توزيع الأرباح تحت ضغط الدائنين ، إلى جانب أولوية الدائنين على المالكين ، هنالك أولوية بين الدائنين أصحاب الإمتياز على الدائنين العاديين ، كما يحصل العمال في المؤسسات على حقوقهم قبل حصول الدائنين العاديين .

ب. درجة التأكد : يمتاز الدائنون العاديون على المالكين بالتأكد من الحصول على ديونهم وفوائدها في المواعيد المحددة ، في حالة تحقق الأرباح أو عدمها ، أما المالكون فلا يحصلون على الأرباح إلا بعد تحقيقها واتخاذ قرار بتوزيعها وبعد دفع التزامات المقرضين .

ج. مقدار الدخل : إن ما يحصل عليه الدائنون من المنشأة المقترضة يكون مقداره محدد وثابت دون اعتبار للنتائج المحققة ، أما بالنسبة للمالكين فإن ما يحصلون عليه من ربح أو خسارة غير محدد .

3. المرونة : القدرة على زيادة أو تخفيض مبلغ التمويل تبعاً للتغيرات الرئيسية في مقدار الحاجة إلى الأموال ، عرفت بانها مصادر التمويل المتاحة التي تعطي المشروع قوة في المساومة باختيار البدائل المالية المتاحة للمقرضين ، وتسمح القروض القصيرة الأجل بالتعديلات في مصادر التمويل حتى تتماشى مع التقلبات الموسمية في الأصول المتداولة ، تتأثر مرونة الهيكل المالي بزيادة الالتزامات المترتبة عليها زيادة أموال الاقتراض ، ففي هذه الحالة عند حاجته لبعض الأموال الإضافية فإنه لا يكون قادر على الحصول على أموال مقترضة رغم توفرها في السوق⁽⁴⁾ .

(1) جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1984م) ، ص 3 .
(2) سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة في تمويل البنية الاقتصادية ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1988) ، ص 430 .
(3) مفلح عقل ، مرجع سابق ، ص 152 .
(4) يحي عبد الغني أبو الفتوح ، دراسات جدوى المشروعات ، (الإسكندرية : دار الجامعة ، 2003م) ، ص 286 .

4. درجة المخاطرة : تتمثل في احتمالية الحصول على نسبة معينة من العائد المتوقع ، فالمالكون يأتون في المؤخرة حتى يتم توزيع الدخل أو الأموال ، فهم أول من يتحمل أي مخاطرة تنجم عن عمليات الاستثمار للأموال ، هذا يستلزم على الإدارة المالية دراسة درجة المخاطرة التي تتوقع حدوثها لهذه الأموال لضمان استمرارية المصرف⁽¹⁾.

5. المنافسة : إن المقدرة على خدمة الديون تتوقف على الربحية و حجم المبيعات وعلى هذا الأساس فإن استقرار هوامش الربح له نفس أهمية استقرار المبيعات ، إن سهولة دخول مشروعات أخرى للصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، وكذلك مقدرة المشروعات على التوسع في طاقتها سيؤثر على هوامش الربح⁽²⁾.

6. هيكل الأصول : يؤثر هيكل الأموال على مصادر التمويل بصور عديدة ، فالمشروعات التي أصولها ثابتة تعيش لفترة طويلة خاصة في حالة الطلب على منتجاتها بصورة كبيرة ، فإنها تستخدم القروض طويلة الأجل المكفولة بضمانات معينة وبدرجة كبيرة ، وان المنشآت التي تتكون غالبية أصولها من ذمم ومخزون التي تتوقف قيمتها على استمرار تحقيق المنشأة للأرباح تعتمد بصورة أساسية على القروض قصيرة الأجل⁽³⁾.

7. درجة استقرار المبيعات : ترتبط درجة استقرار المبيعات بنسب الاقتراض ارتباطاً مباشراً ، فعندما تزيد درجة استقرار المبيعات والإيرادات يتمكن المشروع من سداد القروض بأقل درجة من الخطر، ذلك يعكس الحال إذا كانت المبيعات والإيرادات تتعرض لتقلبات مستمرة حيث يجد المشروع صعوبة في دفع الالتزامات⁽⁴⁾.

8. اتجاهات المقرض : إن اتجاهات وآراء المقرضون تلعب دوراً في غاية الأهمية في تحديد هيكل تمويل راس المال العامل، الذي يعتمد على اتجاهات المقرضين المحتملين ويعطي وزناً كبيراً لرأيهم ، كثيراً ما يرفض المقرض الزيادة غير الطبيعية في نسب الاقتراض ، لأن ذلك يهدد مصالحه في المشروع ، فالهيكل التمويلي لا يتوقف على اتجاهات إدارة المشروع أو ظروفها الداخلية ، بل أن طرفاً خارجياً وهو المقرض يلعب دوراً في تحديد هذا الهيكل التمويلي⁽⁵⁾.

9. التوقيت : التوقيت هو اختيار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة ، عن طريق الاقتراض أو أموال الملكية لتحقيق وفورات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل خلال الدورات التجارية ، ففي بعض الحالات تدعو الحاجة إلى الأموال بشكل يجعل من الضروري الحصول عليها حتى ولو كانت تكلفتها مرتفعة نسبياً ، وأحياناً قد تتوفر الأموال المقترضة

(1) عدنان هاشم السامرائي ، مرجع سابق ، ص 221 .

(2) محمد صالح الحناوي وآخرون ، الإدارة المالية والتحليل المالي للمشروعات الجديدة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 319 .

(3) محمد صالح الحناوي ، رسمية قرياقص ، الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2009م) ، ص 265.

(4) سعد طه علام ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، (القاهرة : دار طيبة للنشر ، 2003م) ، ص 68 .

(5) محمد صالح الحناوي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 341 .

بتكلفة منخفضة ، ولكن لعدم الحاجة إليها لا يتم اللجوء إليها، ولظروف السوق وحاجة المشروع في تلك الفترة دوراً مهماً في التوقيت للحصول على الأموال من مصادرها المختلفة⁽¹⁾.

10. معدل نمو المبيعات : يعتبر معدل نمو المبيعات في المستقبل مقياساً لمدى التضاعف المحتمل في الإيرادات للسهم الناتج من الرفع المالي ، فإن التمويل بالقروض ذات الفائدة الثابتة المحددة يؤدي إلى تحقيق أرباحاً مضاعفة لحملة الأسهم العادية ، إن أسعار بيع الأسهم العادية تكون عادة مرتفعة في حالة المنشأة التي تتمتع بمعدل مرتفع لنمو المبيعات والإيرادات ، وفي هذه الحالة يقع على عاتق المنشأة الموازنة بين المكاسب الناتجة عن استخدام الرفع المالي وبين المزايا التي تعود عليها من زيادة حجم الملكية⁽²⁾.

11. الإدارة والسيطرة : يفضل المالكون دائماً تمويل المشروع عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلاً من إصدار الأسهم العادية ، لأن الدائنين والعاديين والممتازون لا يحددون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون التدخل في الإدارة ، لأن التوسع في الاقتراض قد يؤدي إلى ارتفاع مديونية المنشأة وعجزها عن خدمة دينها وإفلاسها ، فمن الأفضل تقادي الإفلاس بالتضحية بجزء من السيطرة عن طريق زيادة رأس المال ودخول بعض الملاك الجدد⁽³⁾.

12. الظروف الاقتصادية العامة : تؤثر الظروف الاقتصادية العامة على هيكل تمويل رأس المال العامل من حيث اتجاهات أسعار الفائدة وحجم الأموال المعروضة للاستثمار وظروف العرض والطلب ومدى استقرار الأسواق المالية وكفاءتها ، كذلك نوع دورة الأعمال سواء كانت انتعاش أو ركود تؤثر على تكلفة الأموال ، كما تؤثر السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على الهيكل التمويلي ، ويتأثر الهيكل التمويلي بالإجراءات والقوانين التي تعرضها الدولة في المجال الاقتصادي⁽⁴⁾.

13. حجم التمويل المطلوب : يؤثر حجم التمويل اللازم للعمليات التشغيلية في المشروع على درجة المخاطرة، كلما زادت الأموال المطلوبة كلما زادت المخاطرة خصوصاً إذا حصل ارتفاع في نسبة الرفع المالي الأمر الذي يستوجب زيادة في مقدار علاوة المخاطرة تعويضاً للمالكين وحملة الأسهم عن هذه المخاطرة قياساً بصرف النظر عما إذا حقق المشروع ربحاً أو خسارة⁽⁵⁾.

يتضح للباحث أن العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال العامل الأمثل تتمثل في ملائمة مصادر التمويل للمجال الاستثماري ، مقدار الدخل وكيفية توزيعه ودرجة التناقص ، مرونة الهيكل المالي لزيادة الطاقة الاقتراضية ، درجة المخاطرة المترتبة على الإستثمار ، المنافسة في المشروعات المربحة، الأصول التي يمكن تقديمها رهونات للقروض، درجة استقرار المبيعات تؤدي إلى زيادة الأرباح والحصول على الأموال ، التوقيت ، سيطرة الإدارة ، اتجاهات المقرض ، التوقيت ، الظروف

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية علي مستوى المشروع ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2002م) ، ص 188.

(2) محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية والتمويل (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1999م) ، ص 340.

(3) طاهر مرسي عطية ، دراسة الجدوى للمشروعات الجديدة ، (بورسعيد : مكتبة الجلاء ، 1986م) ، ص 218 .

(4) بهاء الدين سعد ، التمويل في منظمات الأعمال ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1992م) ، ص 175 .

(5) حمزة محمود الزبيري ، إدارة الاستثمار والتمويل ، (عمان : دار عمار للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص 199.

الاقتصادية العامة وغيرها ، دراسة هذه العوامل تؤدي إلى اختيار الهيكل الأمثل لرأس المال العامل ، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الداخلية بالخاصة بالمصرف والظروف الخارجية المتمثلة في البيئة المحيطة بالمصرف .

تخطيط هيكل رأس المال العامل المناسب

عرف التخطيط بأنه التفكير المنظم السابق على عمليات التنفيذ والذي يستهدف مواجهة المستقبل عن طريق العمل الذي حددت عناصره مسبقاً ، ويشمل تحديد الأهداف وإجراء التنبؤات ووضع السياسات والقواعد والبرامج وترجمتها إلى أرقام على هيئة ميزانية تقديرية⁽¹⁾، وعرف تخطيط هيكل رأس المال العامل بأنه وضع أهداف متعلقة بالحصول على الاموال اللازمة لتوفير الأموال بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب⁽²⁾، كما عرف بأنه التنبؤ بالاحتياجات المالية للمنشأة وتحديد المصادر المناسبة لتوفير هذه الاحتياجات⁽³⁾، ولله التقدير مقدماً لنواحي النشاط المالي الضرورية ، بما يساعد في تفاذي ضياع الفرص التمويلية والاستثمارية، عن طريق السياسات وخطوات العمل التي تسهل التنسيق السليم بين الوظائف المختلفة والاستعداد للمستقبل⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من تخطيط هيكل رأس المال العامل بأنه :

1. اتخاذ قرارات بإدارة الإستثمار والتمويل والاجراءات الواجب تنفيذها لتحقيق هذه القرارات من توفير الاحتياجات التشغيلية والتمويلية مع تجنب الخسائر والصعوبات المالية.
 2. تقدير حجم الأنشطة الاستثمارية ومصادر تمويلها بالتنبؤ مسبقاً.
- يستطيع الباحث تعريف تخطيط هيكل رأس المال العامل الأمثل بأنه التنبؤ بالأموال اللازمة لتحقيق أهداف المنشأة ، ووضع السياسات والإجراءات والبرامج اللازمة لتغطية احتياجاتها المالية المختلفة التي تساعد إدارة المنشأة في تحقيق أهدافها في البقاء والنمو والاستمرار .

مزايا تخطيط هيكل رأس المال العامل المناسب

تتمثل مزايا تخطيط هيكل رأس المال العامل بالآتي⁽⁵⁾:

1. تحديد الاحتياجات المستقبلية في الموارد والإنفاق وتجنب المنشأة خطر الوقوع في العسر المالي.
2. زيادة فاعلية الرقابة عن طريق تقييم المعايير الرقابية لقياس الأداء.
3. تشجيع التفكير المستقبلي والاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.
4. تحديد الأهداف التمويلية وتوجيه الجهود نحو تحقيقها.
5. المساعدة على مواجهة المنافسة وتحمل المتغيرات في المنافسة.
6. يسهم في التنسيق بين أهداف الإدارات المختلفة.

(1) محمد كمال التابعي ، إدارة المؤسسات الاجتماعية (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، 1991م) ، ص 189 .

(2) عدنان هاشم السامرائي ، مرجع سابق ، ص 187 .

(3) محمد مطر ، إدارة الاستثمارات - الاطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الثالثة (عمان: دار وائل للنشر ، 2004م) ، ص 263 .

(4) شوقي حسين ، مرجع سابق ، ص 11 .

(5) عبد العزيز عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 80 .

أيضا يتسم تخطيط هيكل رأس المال العامل الأمثل بالخصائص التالية⁽¹⁾:

1. تدبير الاحتياجات التمويلية بأقل تكلفة و ادني مخاطر وأيسر شروط .
 2. يساهم في تحقيق التوازن ببين مكونات هيكل التمويل الداخلي والخارجي وتحقيق التوازن والتناسق بين مكونات الهيكل التمويلي والهيكل الاستثماري .
 3. تعظيم ربحية المشروع والعائد علي الأموال المستثمرة .
 4. تقليل المخاطر المالية وتقليل أثرها علي مخاطر الأعمال و معدل نمو المشروع .
- يمكن للباحث أن يضيف لتخطيط هيكل رأس المال العامل الأمثل المزايا التالية :

1. اتخاذ القرارات المالية ، بعد دراسة دقيقة وتحليل للبدائل الموجودة ، لان التخطيط يتم قبل فترة كافية من التنفيذ مما يتيح الفرصة للدراسة المتأنية وجمع المعلومات اللازمة للبدائل المختلفة .
2. يساعد في التنبؤ مسبقا بالصعاب والمشاكل المستقبلية ، ولولا التخطيط لوجدت المنشأة نفسها في موقف القبول بشروط مصادر الأموال التي توضع أمامها والتي تكون لها تأثير واضح على مستقبلها وعلان الافلاس الذي يمثل فشل المنشأة في الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها .
3. يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل الاسراف في النفقات المختلفة.
4. يحقق التوازن بين السيولة والربحية ، والعائد والمخاطرة لمصادر التمويل .

أساليب تخطيط هيكل رأس المال العامل المناسب

تتمثل أساليب تخطيط هيكل رأس المال العامل المناسب في التنبؤ المالي ، يتيح الفرصة لمعرفة الاحتياجات التمويلية المستقبلية والاستعداد لها مسبقاً⁽²⁾، ويسهم في التعرف على ما سيكون عليه المركز المالي للمنشأة وربحيتها في المستقبل واتخاذ الاجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر ومن ضمن أساليب التنبؤ المالي ما يلي⁽³⁾:

1. أسلوب النسبة المئوية للمبيعات

أسلوب من أساليب التنبؤ المالي قصير الأجل والذي على أساسه تقسم بنود الميزانية العامة إلى قسمين اعتمادا على مستوى المبيعات المتوقعة ، القسم الذي له علاقة مباشرة مع المبيعات والقسم الذي ليس له علاقة مباشرة مع المبيعات والخطوات المتبعة في هذا الأسلوب هي الآتي⁽⁴⁾:

أ. تصنيف بنود ميزانية الفترة الماضية إلي بنود لها علاقة مباشرة مع المبيعات ، وبنود ليس لها علاقة مباشرة مع المبيعات.

ب. البنود التي لها علاقة مباشرة مع المبيعات ، يتم ايجاد النسبة المئوية لقيمة كل بند طبقا لميزانية الفترة الماضية إلي رقم المبيعات عن نفس الفترة.

(1) السعيد فرحات جمعة ، الإدارة المالية ، (المنصورة : كلية التجارة ، دت) ، ص ص 252 ، 253.

(2) فايز سليم حداد ، الادارة المالية ، الطبعة الثالثة (عمان : دار الحامد للنشر ، 2010م) ، ص 356.

(3) عبد الله يوسف يعقوب ، مرجع سابق ، ص 83.

(4) منير ابراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 267.

ج. التنبؤ بما سيكون عليه كل بند من بنود الميزانية العمومية عن الفترة المقبلة (الميزانية العمومية المتوقعة) وذلك على النحو التالي⁽¹⁾ :

1. بنود الميزانية التي لها علاقة مباشرة مع المبيعات يتم تقديرها بضرب النسبة المئوية لكل بند منها في قيمة المبيعات المتوقعة في الفترة المقبلة .

2. بنود الميزانية التي ليس لها علاقة مباشرة مع المبيعات فتظهر في ميزانية الفترة المقبلة بنفس القيمة التي كانت عليها في ميزانية الفترة الماضية طالما لا تتوفر معلومات إضافية عنها .

د. ايجاد مجموع الأصول ومجموع الخصوم في الميزانية العمومية المتوقعة ، فاذا اتضح أن جانب الأصول في الميزانية يفوق جانب الخصوم فسوف يمثل الفرق الاحتياجات المالية المطلوبة ، أما اذا زاد جانب الخصوم عن جانب الاصول فان الفرق يمثل فائض مالي وقد يقتضي الامر ضرورة التصرف فيها ، واذا تساوى جانب الاصول والخصوم فلن تكون هنالك احتياجات مالية .
يمكن التعبير عن هذه الخطوات في صورة معادلة لتقدير الاحتياجات المالية للمنشأة وفقاً لأسلوب النسبة المئوية من المبيعات وهي⁽²⁾:

$$\Delta = \text{م (ص/م - 1/ك) - ح م (1 - ت)}$$

حيث ان :

Δ م : مقدار التغير في المبيعات

ص/م : نسبة مجموع الاصول المرتبطة بالمبيعات إلى المبيعات

ك/م : نسبة مجموع الخصوم المرتبطة بالمبيعات إلى المبيعات

ح : حافة صافي الربح

م 2 : قيمة المبيعات المتوقعة

ت : نسبة توزيع الارباح

يستنتج الباحث من أسلوب النسبة المئوية للمبيعات أنه:

1. أسلوب من أساليب تخطيط هيكل رأس المال العامل.
2. إذا كانت الزيادة بسيطة يمكن توفيرها من الأرباح غير الموزعة .
3. يرتبط بالمبيعات فإذا كانت هنالك زيادة متوقعة في المبيعات فان ذلك يتطلب زيادة في مصادر الهيكل المالي .
4. أما إذا كانت الزيادة كبيرة فان ذلك يتطلب تمويل مصادر خارجية .

يتضح للباحث ان هذا الاسلوب به عيب رئيسي وهو افتراض وجود علاقة ثابتة ومستمرة بين المبيعات والبنود المتضمنة في كل من الميزانية العمومية وقائمة الدخل التي سيتم التنبؤ بها ويتم قياسها من خلال النسبة المئوية بينهما والتي يتم الاعتماد عليها في تقدير بنود القوائم المستقبلية ، وأنه لا يمكن

(¹) عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص168.

(²) محمد مطر ، مرجع سابق ، ص267.

من التنبؤ بالاحتياجات المالية لعدة سنوات قادمة ، كما أنه لا يناسب الشركات التي تعاني من التذبذب في حجم المبيعات .

2. أسلوب الانحدار للتنبؤ بالاحتياجات المالية

يعطي هذا الأسلوب علاقات متوسطة بين المبيعات وكل بند من بنود الميزانية التي لها علاقة بها كل على حدة ، وتكون العلاقة بين رقم المبيعات وتلك البنود علاقة خطية ، أي يمكن رسم تلك العلاقة بخط مستقيم لتوضيحها بيانيا ، ويوضح الانحدار شكل العلاقة بين متغيرين من خلال تحديد اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، والغرض من استخدام أسلوب الانحدار هو حساب المعادلة التي تمثل العلاقة الجبرية المتوسطة بين المبيعات وكل بند من البنود التي لها علاقة بها وتعتمد الصيغة الرياضية على الاتجاه العام لنقاط الاحداثيات الموضحة باستخدام الرسم البياني ، تتبع الخطوات الآتية⁽¹⁾:

1. توفير بيانات احصائية عن رقم المبيعات عن عدة سنوات سابقة ، وما كان عليه كل بند من بنود الميزانية التي لها علاقة مع المبيعات في تلك السنوات .

2. ايجاد العلاقة بين معامل الانحدار والمبيعات وبين كل من البنود التي لها علاقة بها وعلى اساس هذه العلاقة يتم تقدير قيمة كل بند من هذه البنود ، أما البنود التي ليس لها علاقة بالمبيعات فتظل كما كانت عليه في ميزانية الفترة السابقة .

3. تصوير الميزانية العمومية المتوقعة ، وحساب الاحتياجات المالية أو الفائض المتوقع .

يتضح للباحث إن أسلوب الانحدار يصلح للتنبؤ بالمبيعات في المدى القصير وال المدى الطويل ،لانه من الأساليب الاحصائية التي توضح العلاقة بين المتغيرات ، ويستخدم في حالة المنشآت التي تعاني من تقلب في مبيعاتها ويكون هذا الأسلوب مفيدا وتزداد دقته كلما زاد عدد سنوات التحليل .

3. أسلوب الموازنة التقديرية النقدية

الموازنة التقديرية النقدية ، خطة كمية لاستغلال الموارد المتاحة للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة في المستقبل فهي ترجمة كمية لخطة المنشأة⁽²⁾ . وتقوم المنشأة بالتخطيط للاحتياجات النقدية من خلال إعداد الموازنة التقديرية لحركة النقود لديها من مقبوضات نقدية ومدفوعات نقدية عن فترة مستقبلية معينة، وتوفر المعلومات اللازمة عن كمية التمويل الذي تحتاج اليه المنشأة ونوع هذا التمويل ومواعيد الحاجة اليه ، وذلك من اجل مواجهة العجز المتوقع في النقد وأخذ الحذر منه واختيار طرق تمويله، واستثمار الفائض النقدي بأعلى عائد ممكن ، ومعرفة الفائض أو العجز بمقارنة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة فاذا كانت اكبر يعني ان هنالك فائض نقدي ، أما اذا كانت اقل فيعني وجود عجز، والخطوات المتبعة لاعداد الميزانية التقديرية النقدية ، تتمثل في⁽³⁾:

(1) د. عبد الرحمن توفيق ، التخطيط المالي ، الطبعة الرابعة (القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة ، 2004م)، ص23.

(2) خلدون ابراهيم الشديفات ، مرجع سابق ، ص 192.

(3) عبد العزيز عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص85.

1. تقدير قيمة المقبوضات النقدية ، تشمل المبيعات النقدية ، والمتحصل من المبيعات الآجلة وعائد بيع الاصول والعائدات النقدية من الاستثمارات والزيادة في رأس المال وغيرها .
2. تقدير قيمة المدفوعات النقدية ، تشمل قيمة مشتريات المواد والاصول وأجور العاملين والايجارات والمصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الأخرى كالفوائد وتوزيعات الأرباح والتأمينات والضرائب وأي مدفوعات أخرى .
3. مقارنة المقبوضات مع المدفوعات ، مقارنة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة للوصول إلي صافي التدفق النقدي الذي قد يكون فائضا في حالة زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة أو عجز عند زيادة التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة .
4. اضافة الرصيد المرحل من الفترة السابقة إلى رصيد التدفق النقدي للفترة المحددة وذلك من أجل الوصول إلي الرصيد النقدي النهائي الذي يمثل صافي التدفق النقدي .

يستنتج الباحث من أسلوب الميزانية التقديرية النقدية بانها:

1. توفر معلومات عن حجم الفائض أو العجز المالي قبل فترة كافية.
 2. تمنح المنشأة الوقت الكافي لدراسة البدائل التمويلية المتاحة لديها.
 3. تعطي تصور متكامل للسياسات التمويلية والاستثمارية المطلوبة مستقبلاً .
- يستطيع الباحث تعريف أسلوب الميزانية التقديرية النقدية بأنها أحد اساليب تخطيط هيكل رأس المال العامل ، تستخدم للتنبؤ بالاحتياجات التمويلية والاستثمارية ، بهدف تحديد الهيكل الأمثل لرأس المال العامل .

تحديد الحجم المناسب لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل

الحجم المناسب لمكونات رأس المال العامل ، حجم الاستثمار في النقد والذمم والمخزون السلعي الذي تقل فيه التكاليف وتزيد فيه الأرباح ويؤدي إلي تعظيم قيمة المنشأة⁽¹⁾ . وعرف الحجم المناسب لمكونات رأس المال العامل بأنه قيمة النقود المستثمرة في الأصول المتداولة بكفاءة انتاجية عالية⁽²⁾ . وعرف بأنه الهيكل الذي يخفض تكلفة الأصول التي يستثمرها المشروع إلى أدنى حد ممكن ويؤثر حجم الاستثمار في رأس المال العامل على نوع مصادر التمويل⁽³⁾ . عرف بأنه حجم الاستثمار في مكونات الأصول المتداولة المتمثلة في النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم والمخزون السلعي بصورة مثلى⁽⁴⁾ . وعرف بأنه الأموال المستثمرة في رأس المال العامل ، وتستخدمها الشركة لفترة زمنية قصيرة استخدام يعظم المنفعة⁽⁵⁾ .

(¹) جلال جويده القصاص ، تخطيط المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص 128 .

(²) د. محمود صبح ، مرجع سابق ، ص 27 .

(³) محمد صالح الحناوي وآخرون ، اساسيات الادارة المالية ، مرجع سابق ، ص 173 .

(⁴) محمد شفيق طنيز ، محمد ابراهيم عبيدات ، مرجع سابق ، ص 265 .

(⁵) عبد الحلیم كراجه وآخرون ، مرجع سابق ، ص 113 .

يستنتج الباحث من تحديد الحجم المناسب لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل بأنه :

1. الحجم الذي تقل فيه التكاليف وتزيد فيه الأرباح .

2. تزيد فيه الكفاءة الاستثمارية .

3. تكون تكلفة الاستثمار عند أدنى نقطة لها .

يستطيع الباحث تعريف الحجم الأمثل لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل ، بأنه المستوى من الاستثمار الذي تزيد فيه العوائد وتقل فيه التكلفة ويعتبر مؤشراً للكفاءة الاستثمارية .

العوامل المؤثرة على تحديد الحجم المناسب لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل

تتمثل العوامل المؤثرة على تحديد الحجم المناسب لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل بالآتي⁽¹⁾:

1. العائد : عرف بأنه مقياس لمقدرة المنشأة الكسبية ومؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة. وهو الهدف الأساسي الذي تسعى منشآت الأعمال لتحقيقه من استثمارها في المشاريع المختلفة ومقياس للكفاءة الإدارية بغرض زيادة الربحية ، و عرف أيضا بأنه المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال التي يدفعها من حيازة أداء الاستثمار ويستخدم لقياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من توظيف أموال المستثمرين⁽²⁾ .

2. المخاطرة : عرفت بأنها احتمال حدوث شيء غير مرغوب فيه أي احتمال التعرض للضرر أو الخسارة⁽³⁾ . وعرفت أيضا بأنها التذبذب في العوائد وعدم انتظامها سواء في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر⁽⁴⁾ ، كما عرفت المخاطرة بانها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح والمتوقع على الاستثمار⁽⁵⁾ . كذلك عرفت بأنها عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ومقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبليا⁽⁶⁾ .

3. الموازنة بين العائد والمخاطرة : تتمثل الموازنة بين العائد والمخاطرة في تقليل المخاطر بزيادة حجم السيولة حيث ان الاحتفاظ بأموال المنشأة في استثمارات عاطلة تقلل من العائد ، وزيادة العائد بتقليل الاستثمارات في الأصول المتداولة يؤدي إلى زيادة مخاطر نفاذ رصيد تلك الأصول، هناك علاقة تعويضية أو توازنية بين العائد والمخاطر في قرارات الاستثمار في الأصول المتداولة ويمكن للمنشأة أن تستثمر المزيد في الأصول المتداولة طالما أن التكاليف الإضافية للاحتفاظ بهذا الاستثمار الإضافي تقل عن العائد الذي يتوقع فقده إذا لم يتوافر ذلك الاستثمار، والتوقف عن الاستثمار فيها، عندما تتساوى تكلفة الاحتفاظ بالاستثمار الإضافي مع العائد المتوقع فقده إذا لم يتوفر ذلك

(1) وليد النعسان، ادارة المحافظ الاستثمارية باستخدام الحاسب (عمان: المعهد العربي للدراسات المالية، 1995م)، ص28.

(2) جمال جويدان الجمل ، الاسواق المالية والنقدية (عمان : دار صفاء للنشر ، 2002م)، ص285.

(3) علي عباس ، الادارة المالية في منظمات الاعمال، مرجع سابق ، ص150.

(4) ظاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار (القاهرة : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997م)، ص24.

(5) طارق عبدالعال ، دليل الاستثمار في بورصة الاوراق المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2000م)، ص266.

(6) منير ابراهيم هندي، الادارة المالية - مدخل تحليلي معاصر ، مرجع سابق، ص211.

الاستثمار، أما حجم الاستثمار الفعلي، فقد يكون أقل أو أكثر من هذا الحجم تبعاً لميل إدارة المنشأة لتحمل المخاطرة⁽¹⁾.

4. حجم المبيعات : زيادة ونقصان حجم المبيعات يؤثر على مكونات الاستثمار في رأس المال العامل، ويتأثر بالتقلبات الموسمية والسياسة الائتمانية .

5. التكلفة : تتمثل في ثمن المشتريات ، الخصم النقدي ، ومصروفات التحصيل ولها تأثير على كفاءة الاستثمار في رأس المال العامل .

6. الوقت : الزمن اللازم لإكمال عمليات الإنتاج ، يتحدد بمعدل دوران الأصول .

يتضح للباحث أن العوامل المؤثرة على تحديد الحجم الأمثل لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل تتمثل في درجة تحقق العائد والمخاطرة المترتبة على الاستثمار وزيادة ونقصان حجم المبيعات والتكلفة والدورة التشغيلية.

تقدير الحجم المناسب لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل

يتمثل تقدير الحجم المناسب لمكونات الاستثمار في رأس المال العامل في الآتي :

أ. تقدير الحجم المناسب للأرصدة النقدية

يتمثل تقدير الحجم المناسب للأرصدة النقدية بالآتي⁽²⁾ :

1. الاختلافات المتوقعة في التدفقات النقدية ، يتم معرفتها بالميزانية التقديرية بتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

2. الاختلافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ، الإنحرافات التي تنشأ لظروف غير متوقعة ، لذا يكون من الضرورة الاحتفاظ برصيد نقدي لمواجهة هذه الظروف .

3. مدى توافر مصادر أخرى للأموال ، سواء داخليا أو خارجيا .

4. التغيير التكنولوجي ، تخصيص الموجودات اللازمة لمواجهة التغييرات التكنولوجية .

5. الالتزامات التعاقدية ، لتسديد الالتزامات عند اقتراب موعد السداد .

6. السياسات التمويلية والإدارية .

يضيف الباحث لتقدير الحجم المناسب للأرصدة النقدية الآتي :

1. العجز أو الفائض المتوقع حدوثه الذي تكشف عنه الميزانية العمومية .

2. الرصيد الذي يخصص للاحداث غير العادية .

3. المكاسب والخسائر الناتجة من التغيير التكنولوجي .

4. فائض التمويل لبعض الاستثمارات .

نماذج تقدير الحجم المناسب للأرصدة النقدية

تستخدم نماذج تقدير الحجم الأمثل للأرصدة النقدية في ظل التأكد التام وبالتالي يمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتحسب بالموازنة بين التكاليف الآتية⁽¹⁾ :

(¹) محمد صالح الحناوي وآخرون ، الإدارة المالية – مدخل اتخاذ القرارات (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص174 .

(²) جمال المرسي ، أحمد عبدالله اللوح ، مرجع سابق ، ص250 .

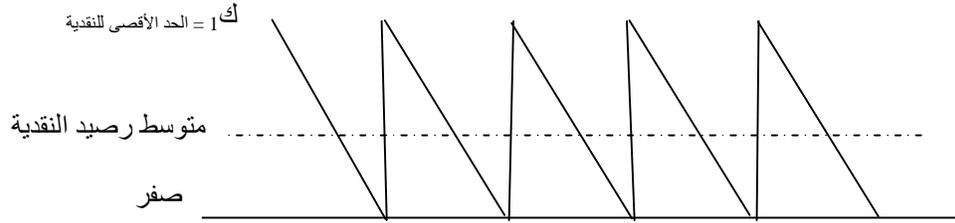
1. **تكاليف الاحتفاظ بالنقدية** : وهي تكلفة الفرصة البديلة المصاحبة للاحتفاظ برصيد أكبر من الرصيد النقدي المتوسط وتتمثل في العوائد المضاعة التي كان يمكن تحقيقها على الإستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل لو استثمرت الأرصدة النقدية فيها بدلاً من الاحتفاظ بها ، وتزداد تكلفة الاحتفاظ بالنقدية كلما زادت أرصدة النقدية.

2. **تكاليف المعاملات** : عرفت بانها التكاليف المرتبطة بعدم كفاية الأرصدة النقدية التي تتمثل في تكاليف بيع الأوراق المالية قصيرة الأجل (عمولة وأتعاب السماسرة في السوق المالي) وتكلفة الحصول على نقدية من خلال الاقتراض (الفوائد)، وأن هذه التكاليف تنخفض كلما زادت الأرصدة النقدية، وتتمثل هذه النماذج في⁽²⁾:

1. **النماذج البيانية** : تتمثل النماذج البيانية لتقدير الحجم الأمثل للأرصدة النقدية بالاشكال التالية⁽³⁾ :

شكل (1/3/2)

حركة التدفقات النقدية في المنشأة في ظل التأكد التام



يوضح النموذج أن للشركة حد اعلى للرصيد النقدي عند النقطة (ك) تقوم باستثماره في شراء أوراق مالية قصيرة الاجل وعندما يصل الرصيد النقدي للنقطة (صفر) تحتاج الشركة للنقد ،وتقوم ببيع الأوراق المالية قصيرة الأجل أو بالاقتراض ، ويتحدد الرصيد النقدي الأمثل بيانياً من الشكل أعلاه بمتوسط رصيد النقدية عند الخط المتقطع.

يتضح للباحث إن النموذج أعلاه يبين حركة النقدية خلال فترة زمنية وتكون في ظروف اقتصادية مستقرة ، حيث يتحدد حجم الرصيد النقدي المناسب بمتوسط حجم النقدية ، الذي يمثل الحد الاعلى مضاف الية الحد الادنى مقسوما على اثنين.

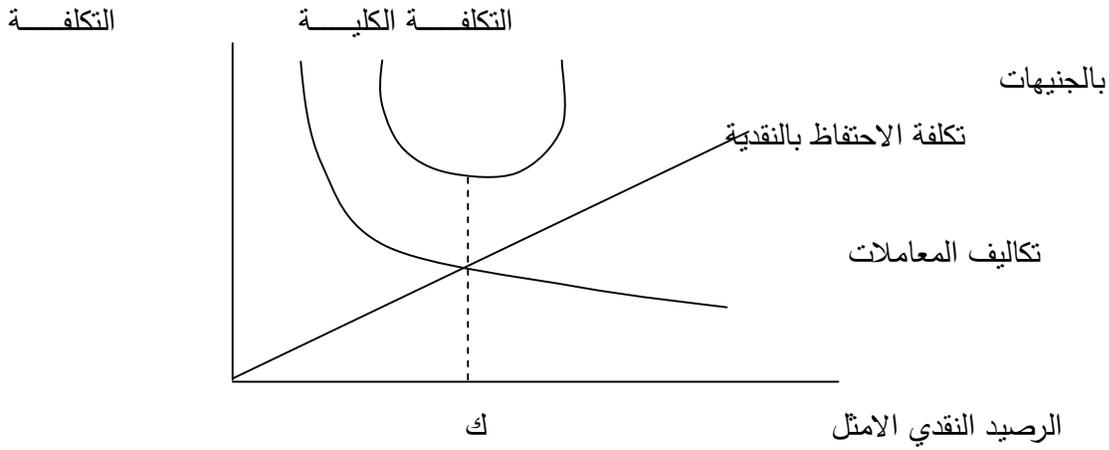
⁽¹⁾ د. عبد الستار الصباح ، د. سعود العامري ، مرجع سابق ، ص156.

⁽²⁾ محمد ايمن عزت الميداني ، مرجع سابق ، ص204.

⁽³⁾ منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية - مدخل تحليلي معاصر ، مرجع سابق ، ص261.

شكل (2/3/2)

تحديد الرصيد الأمثل للنقدية



المصدر : إعداد الباحث ، 2012م .

يوضح الشكل أعلاه الحجم الأمثل لرصيد النقدية ، حيث ان المحور الافقي يمثل حجم الرصيد النقدي والمحور العمودي يمثل التكلفة ، يبدأ منحنى تكاليف المعاملات من أعلى المحور العمودي وينخفض كلما زاد حجم الرصيد النقدي ، أما منحنى تكاليف الاحتفاظ بالنقدية يبدأ من نقطة الاصل ويزداد كلما زاد حجم الرصيد النقدي ، ومنحنى التكاليف الكلية الذي يظهر على شكل الحرف U وبالتالي يكون المستوى الأمثل للأرصدة النقدية عند أدنى نقطة على منحنى التكلفة الكلية عند نقطة تقاطع منحنى تكلفة المعاملات مع تكلفة الاحتفاظ الممثلة بالنقطة ك* .

2. نموذج المعادلة الرياضية

يتحدد حجم الرصيد النقدي الامثل باستخدام نموذج المعادلة الرياضية الآتية⁽¹⁾ :

التكاليف الكلية = تكاليف الاحتفاظ + تكاليف المعاملات.

$$ك = ع(ك/2) + ت(س/ك)$$

حيث أن:

ك = مقدار النقدية الذي يمكن الحصول عليه في كل عملية سواء بيع أوراق مالية أو الاقتراض.

ك/2 = متوسط الرصيد النقدي.

ع = تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقدية.

س = مقدار النقدية الصافية الجديدة المطلوبة للعمليات خلال الفترة (سنة).

ت = التكاليف الثابتة لكل عملية بيع أوراق مالية أو اقتراض.

س/ك = عدد عمليات بيع وشراء الأوراق المالية خلال الفترة.

(1) علي عباس ، مرجع سابق ، ص 245.

يمكن الوصول إلى حجم الأرصدة النقدية الامثل التي تحول إلى حسابات الشركة وتحقق أدنى تكلفة كلية ك* من خلال المعادلة التالية :

$$ك^* = \frac{2 \times ث \times س}{ع}$$

يتضح للباحث ان الحجم الامثل للرصيد النقدي يحسب بالمعادلة الرياضية عند نقطة تساوي تكاليف المعاملات مع تكاليف الاحتفاظ بالنقدية عندها تكون التكلفة الكلية عند أدنى نقطة لها .

ب. تقدير الحجم الأمثل للاستثمار في الذمم

يتوقف حجم الاستثمار في الذمم على عدة عوامل منها (1):

1. الظروف الاقتصادية العامة ، تتمثل في ظروف التضخم حيث تزيد قيمة المبيعات ويقل الاستثمار في الذمم . أما في ظروف الكساد يزيد حجم الاستثمار في الذمم .
2. حجم المبيعات الآجلة ، زيادة حجم المبيعات الآجلة يزيد حجم الاستثمار في الذمم .
3. السياسة الائتمانية ، تؤدي إلى زيادة المبيعات الآجلة بزيادة متوسط فترة التحصيل وبالتالي زيادة حجم الاستثمار في الذمم، تقلل من حجم المبيعات الآجلة وتقلل من حجم الاستثمار في الذمم بتقليل متوسط فترة التحصيل .
4. الأرباح الإضافية الناتجة عن تغيير السياسة الائتمانية وتقارن بعائد الفرصة البديلة وهو يساوي معدل العائد المطلوب لدى الملاك .
5. المخاطر ، مخاطر التعثر في السداد وفقدان أرباح إضافية نتيجة لاتباع سياسة جديدة .
6. التكاليف ، تكلفة الخصم النقدي وخسائر الديون المدومة ومصروفات التحصيل .

يستنتج الباحث من الحجم الامثل للاستثمار في الذمم بانه :

1. يتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسة الائتمانية .
2. حجم الاستثمار والتكاليف المرتبطة به .
3. المفاضلة بين عائد الاستثمار في الذمم والمخاطر الناتجة عنه .

ج. الحجم الأمثل لمصادر تمويل رأس المال العامل

يتحدد الحجم الأمثل لمصادر تمويل رأس المال العامل على أساس المفاضلة بين تكلفة التمويل قصير الاجل والتمويل الطويل الاجل لتمويل الأصول المتداولة، ومزايا كل مصدر من هذين المصدرين للتمويل، وأن تستمر المنشأة في الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل في تمويل الأصول المتداولة لأنها تتميز بانخفاض التكلفة والمرونة، وضرورة أخذ المخاطر في الحسبان عند المفاضلة بين مصادر التمويل فإذا كانت مصادر التمويل قصيرة الأجل تتميز بانخفاض التكلفة والمرونة ومخاطر العسر المالي . فمدى الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل يتوقف إلى حد كبير على مدى ميل إدارة المنشأة لتحمل المخاطر، فإذا كانت من النوع الذي لا يتحمل

(1) عبد الحلیم كراجه واخرون ، مرجع سابق ، ص 121 .

المخاطرة فإنها تفضل الاعتماد بدرجة أقل على مصادر التمويل قصيرة الأجل من أجل تخفيض مخاطر العسر المالي، أما إذا كانت تتسم بقدر من تحمل المخاطرة فإنها تميل إلى الاعتماد بدرجة أكبر على مصادر التمويل قصيرة الأجل بهدف تخفيض التكاليف وزيادة العائد⁽¹⁾.

يستنتج الباحث من الحجم الأمثل لمصادر تمويل رأس المال العامل بأنه:

1. يتحدد على أساس المفاضلة بين تكلفة مصادر التمويل .

2. تحقق فيه المنشأة أعلى ربحية باقل تكلفة .

يستطيع الباحث تعريف الحجم الأمثل لمصادر تمويل رأس المال العامل بأنه ذلك المستوى من التمويل بالخصوم المتداولة الذي تحقق فيه المنشأة أعلى ربحية دون تعرضها لمخاطر عدم السداد.

العوامل المؤثرة على الحجم الأمثل لمصادر تمويل رأس المال العامل

تتمثل العوامل المؤثرة على الحجم الأمثل لمصادر تمويل رأس المال العامل في الآتي⁽²⁾:

1. العائد المتوقع من كل مصدر من مصادر التمويل .

2. تكلفة مصادر التمويل ، الأعباء التي قد يتحملها المشروع نتيجة إتخاذ قرار التمويل.

3. حجم المشروع ، إن المشروعات الضخمة التي تمتلك مجموعة كبيرة من الأصول الثابتة غالباً ما تكون لها القدرة على الحصول على التمويل من المصادر المناسبة وفي الوقت المناسب .

4. درجة السيولة النقدية ، تعتبر من العوامل المؤثرة في قرارات التمويل .

5. المزايا الضريبية ، إن الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة لتشجيع التمويل والاستثمار وما يترتب على ذلك من عدم الاعتماد على القروض أو المصادر الخارجية الأخرى .

6. السياسة التي يتخذها المشروع بشأن تكوين المخصصات وحجز جزء من الأرباح يؤدي إلى عدم الاعتماد كلياً على المصادر الخارجي⁽³⁾ .

يتضح للباحث أن العوامل المؤثرة في الحجم الأمثل لتمويل رأس المال العامل تتمثل في تكلفة مصادر التمويل ، طبيعة نشاط المشروع ، درجة المخاطر التي يتعرض لها المشروع والعائد المحقق من مصادر التمويل التي اعتمدها عليها المشروع في التمويل.

سياسات تحديد الحجم الأمثل لرأس المال العامل

تتمثل سياسات تحديد الحجم الأمثل لرأس المال العامل في الآتي⁽⁴⁾:

1. **سياسة التغطية** : تقتضي سياسة التغطية بضرورة تمويل الأصول المتداولة الدائمة بمصادر

تمويل طويلة الأجل كالقروض طويلة الأجل وحقوق الملكية، أما الأصول المتداولة المؤقتة، تمويلها بمصادر تمويل قصيرة الأجل ، وتتمثل سياسة التغطية في⁽⁵⁾:

(1) السيد محمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 249 .

(2) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية (الرياض : جامعة الملك سعود ، 1998م) ، ص 290 .

(3) منير شاكر وآخرون ، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م)، ص 62.

(4) سمية كمال محمد حسن ، مرجع سابق ، ص 33.

(5) جميل توفيق ، محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ، ص 383.

أ. سياسة التغطية المحافظة، إذا كانت إدارة المنشأة من النوع المحافظ، فإنها تعتمد بدرجة أكبر على مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول المتداولة الدائمة والمؤقتة في محاولة منها لتخفيض مخاطر العسر المالي رغم ما لذلك من أثر عكسي على العائد.

ب. سياسة التغطية الجريئة، إذا ما تميزت إدارة المنشأة بقدر من الجرأة، فإنها تعتمد على مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى حد استخدامها في تمويل جزء من الأصول الدائمة، وذلك أملاً في زيادة العائد على الاستثمار رغم ما يترتب على ذلك من زيادة في المخاطر. فإن اعتماد المنشأة على الخصوم المتداولة في تمويل الأصول المتداولة يتوقف على مدى ميل الإدارة لتحمل المخاطر وكذلك على هيكل الأصول المتداولة ذاتها⁽¹⁾.

يتضح للباحث أن سياسة التغطية تهتم بالمواعمة بين توقيت التدفق النقدي وتوقيت استخدامها في مصادر التمويل من حيث الأجل والكم ويتأثر ذلك باتجاه الإدارة نحو المخاطرة.

2. سياسة الموازنة بين السيولة والربحية: يقصد بالسيولة درجة المرونة التي تتمتع بها أصول المنشأة في التحول إلى نقد جاهز إذ كلما زادت قدرة الأصول في التحول إلى نقد جاهز كلما زادت السيولة، كما أن القيمة السوقية للسهم تزداد كلما زادت السيولة بالمنشأة وهناك علاقة دالية موجبة بين حجم السيولة والقيمة السوقية للسهم⁽²⁾، فالسيولة دالة على زيادة الأرباح والقيمة السوقية للمنشأة إلى حد مناسب وتعتبر مشكلة أساسية في الأعمال المصرفية وتظهر صعوبة هذه الموازنة عند المفاضلة بين تحقيق أهداف المودعين والملاك، وكذلك عند مقارنة النقد مع بقية الأصول التي تحقق عائد والتي تتفاوت من حيث تحويلها إلى سيولة نقدية فكلما كان الأصل أكثر سيولة فكلما انخفض عائده وانخفضت مخاطر فقدان السيولة وكلما كان الأصل أقل سيولة كلما زادت ربحيته وزادت مخاطر سيولته. فموارد البنوك توزع على الاستخدامات بقاعدتين هما⁽³⁾:

1. حل التناقض بين سيولة المصرف وربحيته.

2. المفاضلة بين أنواع الائتمان.

يتضح للباحث من سياسة الموازنة بين السيولة والربحية بأنها:

أ. زيادة حجم السيولة يدل على زيادة الأرباح.

ب. زيادة ثروة الملاك يؤدي لزيادة حجم السيولة.

ج. هنالك تعارض بين هدف الملاك وهدف المودعين.

3. سياسة تخصيص الأموال: تتمثل سياسة تخصيص الأموال في الآتي⁽⁴⁾:

1. الاحتياطات الأولية، تخصص لمواجهة السحوبات اليومية، وتلبية طلبات الاعتمادات المستندية والمراسلين بالخارج، والاحتفاظ برصيد نقدي لدى البنك المركزي لأغراض مقاصة الصكوك مع

(1) عبد القادر محمد احمد عبدالله، خالد بن عبدالعزيز السهلاوي، مرجع سابق، ص 151.

(2) عبد الغفار حنفي، تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 34.

(3) محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك، مرجع سابق، ص ص 143-146.

(4) جمعة علي سويس، مرجع سابق، ص 56.

المصارف الأخرى ، والاحتفاظ بالاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي الذي تنص عليه السياسة النقدية.

2. الاحتياطيات الثانوية أو الاستثمار الوافي ويستخدم للوفاء بمطالبين رئيسيين هما (1):

أ. السيولة الحاضرة وتتكون من الآتي (2) :

1. النقد بالصندوق ، لا يوجد معيار ثابت لمقدار النقود التي يحتفظ بها وذلك لان الحاجة للنقد تختلف من وقت لآخر وفقاً لمواسم الايرادات ومواسم التمويل واتساع الأنشطة وزيادة المعاملات والحالة الاقتصادية العامة ودرجة الوعي المصرفي ، ويتحدد حجم النقدية في المصرف بدراسة حركة السحب والايذاع في المدة الزمنية المعينة والتنبؤ باستخدام الموازنات النقدية والأساليب الإحصائية.

2. الشيكات تحت التحصيل ، تتفاوت درجة سيولتها حسب نوع الشيك فإذا كان مسحوباً على نفس المصرف فان سيولتها تكون عالية أما اذا كان مسحوباً على مصرف آخر فانه يستغرق قدراً من الوقت .

3. الحسابات الدائنة لدى البنوك الأخرى ، تتصف بدرجة عالية من السيولة وتكون قابلة للسحب في وقت قصير.

4. الاحتياطي النقدي والحسابات لدى البنك المركزي : نسبة معينة من أصول المصرف يحددها القانون بهدف تأمين حقوق المودعين وتودع بعض المصارف أرصدة تزيد عن هذه النسبة تدعيماً للمركز المالي وتسوية الحسابات بين المصارف (المقاصة).

ب. الاصول ذات السيولة المشتقة ، أصول تشتق سيولتها من استحقاقها واتمام تحصيلها ومن هذه الاصول الامانات التي يودعها العملاء طرف البنك كالكمبيالات المودعة برسم التحصيل والأوراق المالية التي تستحق بالبيع والقروض قصيرة الأجل المقدمة من المصرف بضمانات عالية والكفالات المصرفية ويتحدد مقدار سيولة هذه الاصول بالفرق بين احتياطيات السيولة والخصوم السائلة .

يرى الباحث أن سياسة تخصيص الأموال تتأثر بالآتي:

أ. الاحتياطيات الاولية لاغراض السحب اليومي

ب. الأموال التي تخصص لاغراض تلبية الفرص الاستثمارية.

ج. الأوراق المالية والكفالات المصرفية .

4. سياسة تقدير السيولة : تقدر السيولة القانونية باجمالي الودائع وما في حكمها مع ضرورة توافر قدر اضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض والسلفيات والسحب غير المتوقع من الودائع وتقاس السيولة بالنسب التالية (1):

(1) سمية كمال محمد حسن ، مرجع سابق ، ص10.

(2) عبد الغفار حنفي ، رسمية قرقياقص ، الاسواق والمؤسسات المالية - البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار (الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب ، 1999م) ، ص71.

1. نسبة السيولة النقدية : تدل على مدى الكفاية في النقدية الحاضرة لدى البنك لمقابلة الاحتياجات المترتبة على طلبات سحب الودائع وتحسب بقسمة (النقود بالصندوق) على قيمة الودائع تحت الطلب .

2. نسبة السيولة القانونية : يلتزم بها المصرف وفقاً للقانون ويتكون بسط نسبة السيولة من النقدية بالخرينة والأرصدة لدى البنك المركزي والذهب وأذون الخزانة والمستحق على المصارف والأوراق التجارية المخصوصة والأوراق المالية الحكومية الشيكات والحوالات تحت التحصيل تخصم من البسط بضمان الأصول السابقة من البنك المركزي والمصارف التجارية الأخرى أما مقام النسبة يتكون من الودائع بالعملة المحلية والشيكات والحوالات المستحقة الدفع والمستحق للمصارف والجزء غير المغطى نقداً من خطابات الضمان النهائية غير المكفولة من مصارف الدرجة الأولى في الخارج .

يتضح للباحث من سياسة تقدير السيولة أنها ، تقاس بنسبة معيارية تقدر بـ30% من إجمالي الودائع وتقاس بالسيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني ، حيث تعتبر سياسة تحديد السيولة مهمة لحماية المصارف من مخاطر السيولة.

5. سياسة الرقابة على التدفقات النقدية : تهدف سياسة الرقابة على التدفقات النقدية لتخفيض رصيد النقدية دون أن يؤدي ذلك إلى تأثير عكسي على كفاءة وقدرة المنشأة على الوفاء بما عليها من التزامات وهناك عدد من الإجراءات التي يمكن استخدامها للرقابة على التدفقات النقدية تتمثل في الآتي (2):

أ. الإسراع في تحصيل المستحقات

يتمثل الإسراع في تحصيل المستحقات في الآتي (3):

1. حث العملاء على سرعة السداد، عن طريق منح خصم تعجيل الدفع، إتباع سياسة متشددة في التحصيل.

2. الإسراع في تحويل الشيكات المستلمة إلى نقدية، بفتح حسابات في المصارف التي يتواجد بها عدد كبير من عملائها، ثم تطلب من عملاء كل منطقة إيداع ما عليهم من مستحقات لدى المصرف المختص، حيث أن استعمال هذه السياسة سيؤدي إلى تخفيض الوقت المستغرق لإرسال الشيك إلى المصرف وتخفيض الوقت اللازم لعملية التحصيل.

(¹) Eugene F.Houston , **Fandamental of Financial Management** (Dryden: Har Court Brace,1996), P62.

(²) James C. Van Horn ,**Financial Management And Policy-** edite11 (New Jersey: Prentice Hall,2001)P429.

(³) محمد شفيق طنيب ، محمد ابراهيم عبيدات ، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997 م)، ص267.

3. استخدام وسائل أخرى غير الشيكات لضمان سرعة سداد المستحقات كاستخدام الشيكات المصرفية وهي نوع من الشيكات التي يمكن تحويلها إلى نقد بمجرد إيداعها في المصرف الذي تتعامل معه المنشأة.

ب. تأخير سداد الالتزامات

تتمثل أساليب تأخير سداد الالتزامات في⁽¹⁾:

1. استخدام وسائل أخرى غير الشيكات للسداد، كاستخدام الكمبيالات ووسائل الدفع الأخرى المماثلة.

2. تغيير نمط السداد لبعض المستحقات للاستفادة من الائتمان الممنوح إلى أقصى حد وذلك بالسداد في آخر يوم من فترة الائتمان، وتقصير الفترة التي تدفع عنها المصروفات مقدماً وإطالة الفترة التي تدفع عنها المصاريف في نهاية الفترة.

3. إطالة الفترة الزمنية التي تمضي بين تاريخ تحرير الشيك وتاريخ سحب قيمته من المنشأة وذلك بقيام المنشأة بسحب الشيك على أحد المصارف التي تتعامل معها، والتي تقع في مدينة تبعد كثيراً عن مقر المستفيد.

4. الاستفادة من الشيكات الطافية، إن إجراءات التحصيل للشيكات تؤدي إلى اختلافات بين أرصدة المؤسسة لدى المصرف ورصيد حساب المصرف في دفاتر المؤسسة، ويمكن للمؤسسة الاستفادة من سحب شيكات على حسابها لدى المصرف، على الرغم من أن دفاترها تظهر عدم كفاية رصيد ذلك الحساب.

5. موازنة التدفقات النقدية، التنسيق بين توقيت التدفقات النقدية الخارجية وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة بما يسمح بتخفيض الرصيد النقدي المطلوب الاحتفاظ به (موازنة بين فترة الائتمان المتحصل عليها من الموردين والممنوحة للعملاء)⁽²⁾.

يستنتج الباحث من سياسة الرقابة على التدفقات النقدية بأنها:

1. تهدف لرفع كفاءة إدارة النقدية .

2. أدوات تخطيطية واجرائية.

3. تخفض تكلفة التمويل إلى أدنى حد ممكن.

4. يستفاد منها في الفرص التمويلية.

يستطيع الباحث تعريف سياسة الرقابة على التدفقات النقدية بأنها أساليب تستخدمها الإدارة في تخطيط حركة التدفقات النقدية، بهدف رفع كفاءة إدارة النقدية.

معوقات تحديد الحجم الأمثل للاستثمار في مكونات رأس المال العامل

تتمثل معوقات تحديد الحجم الأمثل للاستثمار في مكونات رأس المال العامل فيما يلي⁽³⁾:

(1) د. شفيق حسين، السياسات الإدارية المالية في القطاع الخاص (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997م)، ص 268.

(2) جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله الحنج، مرجع سابق، ص 280.

(3) زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في البنوك (عمان: دار وائل للنشر، 2000م)، ص 91.

1. عدم الاحتفاظ بنقد كاف ،الفشل في تحقيق سيولة مناسبة يفقد المنشأة الفرص الاستثمارية المربحة التي تتطلب الدفع نقداً والخصومات النقدية ، كما تؤدي للتصفية الاجبارية .
2. الاحتفاظ بنقد أكثر من اللازم ، يعتبر أموال عاطلة لا تحقق عائد وتنخفض قيمتها بسبب التضخم، تقاس بمعايير الصناعة أو بالمعايير التاريخية .
3. العسر المالي ، عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات أو هو عجز المدين عن السداد لمديونياتهم قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وهناك درجتان من العسر المالي هما⁽¹⁾:
 - أ. درجة بسيطة وتسمى العسر الفني ، عدم توافر النقد الكافي لسداد الالتزامات لفترة زمنية محددة، ويرتبط ظهوره بعدم توفر النقد بالكمية المطلوبة في الوقت المطلوب وهو حالة بسيطة لا تشكل خطراً ، إلا إنه يجعل الدائنين يعزفون عن التعامل مع المنشأة أو يتشددون في شروطهم معها وقد يتحول العسر الفني إلى عسر مالي حقيقي عندما تعرض المنشأة أصولها للبيع ولا يتوفر نقد سائل .
 - ب. درجة خطيرة تسمى العسر المالي الحقيقي ، الوضع الذي تكون فيه قيمة اصول المنشأة السوقية اقل من التزاماتها المستحقة فتكون ادارة المنشأة عاجزة عن السداد وهذا هو وضع خطير لأن حصيلة بيع الأصول لا تكفي للسداد مما يفرض الدائنون بعض القيود على المنشأة للحفاظ على حقوقهم .
4. أثر الرافعة المالية في هيكل رأس المال العامل، ان الاعتماد على الاقتراض في الهيكل المالي يحقق مزايا عديدة للمنشأة تؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية لأسهمها ويترك آثار ايجابية على ثروة اصحاب الملكية⁽²⁾. كلما زادت درجة الرافعة المالية ازداد عائد السهم وذلك لانخفاض تكلفة الاقتراض عن تكلفة حقوق الملكية لانه له وفورات ضريبية بالتالي تؤدي إلى زيادة الارباح وتعظيم ثروة الملاك ولكن الزيادة المفرطة في الاقتراض تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية⁽³⁾. تؤثر الرافعة المالية على معدل العائد على الاصول لان عوائد التمويل بالاقتراض تغطي تكلفة الاقتراض وتحقق معدل عائد للمساهمين ويكون التأثير ايجابياً أما اذا لم يغطي معدل العائد على الأصول تكلفة التمويل يكون التأثير سلبياً على الملاك ويؤدي إلى خسارتهم⁽⁴⁾. يتضح للباحث أن معوقات الحجم الامثل لرأس المال العامل تتمثل في:
 1. ضعف الكفاءة الاستثمارية للأصول .
 2. المخاطر الناتجة من العسر المالي .
 3. المخاطر المالية (الرفع المالي).

(¹) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (عمان: مؤسسة الوراق، 2000م)، ص102.

(²) Sudarshan Jyaraman, **Firm Value and The Tax Benefit of debt** (Carolina: University Of North Carolina, 2006), P2.

(³) فائزة عمر الحبوب، مرجع سابق، ص146.

(⁴) سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات التمويل والاستثمار والتحليل المالي (الاسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية، 1997م)، ص 212.

3/ الفصل الثالث

تقويم كفاءة المصارف في ادارة راس المال العامل

تعتبر كفاءة الاداء من الموضوعات المهمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وبصفة خاصة في المجال المصرفي الذي يعتبر مهما في الحياة الاقتصادية. يهدف تقويم الاداء لمعرفة مدى تنفيذ الخطط وتصحيح الانحرافات من المؤشرات المالية والاساليب النوعية ، من اجل اتخاذ قرار سليم يؤدي الى تحقيق الاهداف المرضية لكافة الاطراف و يعرض هذا الفصل من خلال المباحث التاليه:

المبحث الاول: مفهوم وانواع تقويم كفاءة الاداء

المبحث الثاني: مفهوم وانواع و وظائف المصارف

المبحث الثالث: مؤشرات كفاءة رأس المال العامل

1/3 المبحث الأول

مفهوم وأنواع تقويم كفاءة الأداء

مفهوم التقويم

أ. مفهوم التقويم لغةً

التقويم أصلها قوم وتعني المحافظة والإصلاح ومنه قوله تعالى: (الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ...) (سورة النساء ، الآية (34)) ، التقويم يعني الاستواء ومنه قوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُبْرِفُوا وَلَمْ يَقْرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) سورة الفرقان ، الآية (67) ، كما يقال أقمت الشيء وقومته بمعنى استقامة ، والاستقامة اعتدال الشيء واستواءه⁽¹⁾ ، التقويم قوم المعوج عدله وأزال عوجه ، قوم السلعة سعرها وثمنها⁽²⁾ ، وجاء بذات المعنى في الفكر الاسلامي عند اخراج الزكاة حيث يقال قومه بنحو من ثمنه يوم حلت فيه الزكاة ثم اخرج زكاته⁽³⁾ ، التقويم هو تقسيم الأزمنة وحسابات الأوقات وما يتعلق بها ، وتقويم البلدان بيان طولها وعرضها واخراج أراضيها وتقويم التعدد في الاقتصاد إعادتها إلى قيمتها الأصلية وتثبيتها⁽⁴⁾ .

يستنتج الباحث من تعريف التقويم لغةً بأنه:

1. المحافظة على الشيء واصلاحه.

2. ازالة الاعوجاج بالشيء .

3. قياس الاشياء .

يستطيع الباحث تعريف التقويم لغةً بأنه معرفة قيم الاشياء وقياسها ، بهدف المحافظة عليها واصلاحها .

ب. مفهوم التقويم اصطلاحاً

عرف تقويم الاداء بأنه عملية تقويم وقياس الاعمال التي انجزت خلال فترة زمنية محددة⁽⁵⁾ . وعرف بأنه التعرف على مدى تحقيق المنشأة او عدم تحقيقها لاهدافها المتوقعة⁽⁶⁾ . عرف التقويم بأنه القيام بالدراسة اللازمة لتقرير ما إذا كان المشروع مجدياً أم لا ، ويعتمد هذا التقييم على سلسلة مترابطة ومنظمة من الدراسات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي تمكن من قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع أو هي عملية لقياس المنافع الصافية للمشروع في ضوء مقارنته بالتكاليف

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثالث ، (بيروت : دار لسان العرب ، دون تاريخ نشر) ، ص 192 .

(2) إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط ، (القاهرة : مطابع دار المعارف ، 1980م) ، ص 768 .

(3) د. محمد كمال عطية ، نظرية المحاسبة المالية في الفكر الاسلامي (د.م : المؤسسة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، 1986م) ، ص 87 .

(4) جبران مسعود ، معجم الدار ، (بيروت : بدون دار نشر ، 1990م) ، ص 434 .

(5) Deveries and Others, **Performance Appraisal On The Line**, (New York: Intars Scince Poplication, 1981), P2.

(8) Stustry.K, **Performance Evaluation Models for Public Enterprises**, (The Management Accounting Vo123, No.6, 1998), P.433.

يهدف تعظيم المنافع المحققة من استخدام الموارد المستثمرة في المشروع⁽¹⁾، عرف أيضاً بأنه عملية مستمرة وممتدة إلى فترة الإنشاء والتشغيل الاقتصادية في المصارف لمتابعة عملية التنفيذ ومقارنته بالخطة الموضوعية ودراسة أي التزامات قد تظهر بين المخطط والمنفذ⁽²⁾، عرف أيضاً بأنه يستخدم للتعرف على نشاط القطاعات الاقتصادية لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مستقبلاً بغية التعرف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات⁽³⁾، عرف بأنه مدى استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية واتخاذ قرارات بناء على معلومات لإعادة توجيه مسارات الأنشطة في المشروع بما يحقق أهداف محددة من قبل⁽⁴⁾، عرف بأنه الركيزة الأساسية لتحسين الأداء وكفاءته لأنه جوهر الرقابة من أجل تحليل الانحرافات المترتبة على عملية التقويم بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضبط سلوك التخطيط الناتج من التنفيذ الفعلي وإجراء الفحص الدقيق والتحليل المنظم لكل اتجاهات التنظيم داخل العمل كالتنظيم والسياسات والإجراءات والقواعد واختيار الأهداف بأقل جهد وتكلفة وزمن لتحقيق عائد مجزي من العمل⁽⁵⁾، عرف عرف أيضاً بأنه فحص تحليلي انتقادي شامل لخطة وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام وبأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطة المرسومة لها⁽⁶⁾.

يستنتج الباحث من تعريف التقييم اصطلاحاً بأنه:

1. عملية جمع المعلومات التي تساعد في الحكم على أداء المشروع.
2. وسائل رقابية تساعد في تنفيذ الخطط الموضوعية.
3. عملية فحص لأداء المشروع لتحسين الأداء.

يستطيع الباحث تعريف التقييم اصطلاحاً بأنه عملية منظمة لجمع المعلومات التي تساعد في الرقابة على تنفيذ الخطط من أجل تحسين الأداء.

ج. التقويم اقتصادياً

عرف بأنه عملية قياس كفاءة الاستثمار في المشروع من النواحي المختلفة التجارية، الاقتصادية، المحاسبية والاجتماعية ثم وضعه موضع مقارنة مع غيره من البدائل المختلفة المتاحة بغرض الوصول إلى التوزيع الأمثل للموارد على المجالات الاستثمارية المختلفة⁽⁷⁾. عرف بأنه عملية وضع المعايير

(1) ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، (القاهرة: جامعة بنها، 2002م)، ص 23، 24.

(2) عبد المنعم عوض الله، دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1989م)، ص 29.

(3) محمد سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، (عمان: دار الزهران، 1998م)، ص 342، 343.

(4) عبادة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات، (بيروت: دار الفكر العربي، 1985م)، ص 401.

(5) محمد علي أحمد الطويل، الإدارة المعاصرة - المدخل والمشاكل والكفاءة، (طرابلس: دار الفرجاني، 1997م)، ص 254.

(6) عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، (عمان: دار حامد للنشر، 1999م)، ص 189، 190.

(7) أحمد سعد عبد اللطيف، دراسات الجدوى ونظم معلومات إدارة تنفيذ المشروعات، الطبعة الخامسة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، 1998م)، ص 11.

اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستناداً إلى أسس علمية⁽¹⁾. وعرف بأنه قياس مدى كفاءة فعالية الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها ، وعرف بأنه قياس أداء الوحدة الاقتصادية والنتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية ومعرفة الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج واقتراح الحلول اللازمة للوصول إلى أداء جيد⁽²⁾. مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة أنشطتها في مختلف جوانب الادارية والانتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد الي مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة وبيان مدى قدرتها في تطوير الوحدة الاقتصادية سنة بعد الأخرى اضافة الي درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها⁽³⁾.

يستنتج الباحث من التعاريف السابقة لمفهوم التقييم اقتصادياً الآتي:

1. يعمل على مقارنة الأداء الفعلي للمشروعات بما هو مخطط له .
 2. يتطلب توفير معيير تمثل أنماطاً للأداء المستهدف الذي بمقتضاه تتم مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف .
 3. يساعد على الاستخدام الأمثل لتنفيذ الخطط ومعالجتها .
- يستطيع الباحث تعريف التقييم قصادياً ، بأنه التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة للاستخدام الأمثل وقياس كفاءتها ، بالإضافة إلى الحكم على مدى النجاح في تحقيق الأهداف المخططة.

أهمية التقييم

تتمثل أهمية التقييم في الآتي⁽⁴⁾:

1. يعتبر من أهم دعائم السياسات العامة على مستوى المشروعات والدولة .
2. يساهم بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المشروع.
3. يعتبر من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط .
4. يوضح سير العمل داخل الوحدات الاقتصادية لتحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق معايير الجودة للأنشطة المختلفة داخل القطاعات الاقتصادية وفقاً للمواصفات المحددة مسبقاً⁽⁵⁾.
5. يساعد القطاعات الاقتصادية على التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة⁽⁶⁾.

(¹) كاظم جاسم العيسوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري تطبيقي ، (عمان : دار المناهج للنشر ، 2002م) ، ص 99 .

(²) محمد الامين الصادق ، تقييم الاداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني 1999م-2002م (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) ، صص 16-18 .

(³) د. عبد المجيد الكرخي ، تقييم الاداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية (بغداد : دن ، 2001م) ، ص7 .

(⁴) توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء - مداخل جديدة لعام جديد ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1999م) ، ص 51 .

(⁵) عقيل جاسم ، مرجع سابق ، ص 191 .

(⁶) محمد علي محمد الحاج ، دور المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف الإسلامية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ، ص 73 .

6. ضمان جودة الأداء من خلال تحقيق الأهداف بأقصى كفاءة ممكنة وترشيد الانفاق لتحقيق أعلى معدل عائد.

يستطيع الباحث إضافة الأهمية التالية:

1. التقويم يعتبر مصدراً من مصادر البيانات اللازمة للتخطيط .
2. تشخيص المشكلات وحلها .
3. توضيح سير العمل داخل الوحدات الاقتصادية .
4. إمكانية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والتحقق من قيام تلك القطاعات الاقتصادية بأداء وظائفها بأفضل صورة ممكنة .

أهداف التقويم

تتمثل أهداف التقويم في الآتي (1):

1. قياس مدى كفاءة الوحدات الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها .
2. يساعد التقويم على توافر الدقة في متابعة تنفيذ المشروعات في القطاعات المختلفة .
3. المساهمة في توفير بيانات مالية دقيقة للمستثمرين ، كما أنه يفيد في الأغراض الإدارية من حيث إنجاز القرارات المختلفة .
4. يعتبر من الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط ومن أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المشروع ككل أو الأقسام داخل المشروع أو على مستوى الدولة .
5. مساعدة المستويات الإدارية المختلفة بالمشروع على اكتشاف الانحرافات والتي يتطلب تحليلها الوقوف على أسبابها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات العلاجية (2).
6. المساعدة في تخفيف درجة المخاطرة للأموال المستثمرة من خلال المساعدة في اختيار البديل المناسب (3).
7. تزويد إدارة المصارف بالبيانات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي طويل الأجل والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة لتطوير عمليات المصرف في جانب الاستثمارات أو تخطيط القوى العاملة وبناء الهياكل التنظيمية (4).

(1) أمير إبراهيم يوسف ، تقويم أداء الإدارة المالية بالشركات الصناعية باستخدام التحليل المالي بالتطبيق على الشركات الصناعية السودانية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2011م) ، ص 63 .

(2) فالح حسن القيسي ، نظم الرقابة وأثرها على الأداء ، (تونس : المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، مجلة الرقابة المالية ، العدد الثلاثون ، 1997م) ، ص 67 .

(3) محمد عبده حافظ ، محمد عبد الفتاح أحمد ، الخطوات العملية لدراسات الجدوى الاقتصادية ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2009م)، ص 11 .

(4) الفضل الطيب محمد الزين ، دور محاسبة المسئولية في تقويم أداء المنشآت ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) ، ص 61 .

يتضح للباحث أن أهداف التقويم تتمثل في تحديد العلاقة ما بين النتائج المستهدفة من الأداء وبين النتائج التي تم تحقيقها من الوحدة الاقتصادية ، تقويم نظام الرقابة الداخلية ، كفاءة سير عملياتها وتحديد مدى اهتمام وقدرة الوحدة الاقتصادية على تقليل تكلفة مواردها إلى أدنى مستوى ممكن .

أبعاد التقويم

تتمثل أبعاد التقويم في الآتي⁽¹⁾:

- أ. البعد الاقتصادي : يعتبر مهم في تقدير نتائج السياسات العامة ، فالتأثير الاقتصادي لسياسة ما يحدد في جزء كبير منه نتائجه ويكون التقويم المالي لأداء الشركات ضرورياً بقدر ما يظهر المستفيدون من المنتجات والخدمات ومتطلباتهم حول استعمال المال .
- ب. البعد الاجتماعي ، تحليل العلاقات بين الإدارة ووسطها الاجتماعي واستجابة الشركات لمتطلبات المستفيدين ، ويهدف لضمان المعادلة بين الطلب والعرض ، وقياس مدى استفادة المجتمع من المنشأة بالقوانين التي تحفظ حقوق الأفراد والمحافظة على البيئة الصحية ، والالتزام بالقوانين التي تحفظ حقوق الأفراد .
- ج. البعد السلوكي ، يختص بمحتوى التقويم وتطبيقه ويشتمل على احترام أدبيات الممارسات التقويمية وبشكل جيد خيار المقومين - الكفاءة والاستقلالية والمعايير الموضوعية وشفافية الاختيار - وكذلك مسار التقويم من وضوح للرؤية والأهداف والمنهجيات وإعلان النتائج.

يتضح للباحث من أبعاد تقويم الأداء أنها تشمل كافة المنافع الاقتصادية التي تعود بالفائدة للشركات والمنافع الاجتماعية للمستفيدين من الخدمات المقدمة من الشركات والفوائد الأخلاقية المتمثلة في توصيل المعلومات المفيدة بالصدق والأمانة والموضوعية .

مفهوم كفاءة الأداء

1. مفهوم الكفاءة

الكفاءة لغة

المماثلة في القوة والشرف ومنه الكفاءة في العمل هو القدرة عليه وحسن تصرفه ، والكفؤ : الكفاء هو المماثل وفي القرآن الكريم "وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ" ⁽²⁾ . والكف هو القوى القادر على تصريف العمل، الجمع أكفاء وكفاء ⁽³⁾ .

الكفاءة اصطلاحاً

⁽¹⁾ عبد الرحمن الزين النور ، تقويم الاداء واثره على تحسين كفاءة العمليات (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2003م)، ص ص 91 ، 92 .

⁽²⁾ سورة الإخلاص ، الآية (4) .

⁽³⁾ المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية ، (القاهرة: مجمع اللغة العربية ، 1972)، ص 826 .

تعنى تحقيق العلاقة المثلى بين عناصر المدخلات والمخرجات⁽¹⁾. وهى قياس نسبة تكلفة المدخلات إلى قيمة المخرجات⁽²⁾. وتشير الكفاءة إلى مدى حسن تحويل المدخلات إلى مخرجات أو إنتاج⁽³⁾. وترتبط الكفاءة بنسبة مخرجات الإنتاج إلى مدخلاته⁽⁴⁾. وعرفت بأنها نسبة النتائج التي تم تحقيقها إلى المدخلات، وأنها معيار مناسب وجوهري لكل القرارات في المنشأة⁽⁵⁾. وعرفت بأنها القدرة العالية على أداء وظيفة أو مهمة معينة، علمياً بالمعرفة بها أو عملياً بالتجربة أو الممارسة العامة⁽⁶⁾. وعرفت بأنها عدم إهدار الموارد واستخدامها بالشكل الصحيح فحسن استخدام الموارد المالية يشير إلى استثمارها فيما له عائد كبير وإن الموارد البشرية مستخدمة بالشكل الأمثل⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث من المفاهيم السابقة للكفاءة مايلي :

1. العلاقة الأمثل بين المدخلات والمخرجات.
2. نسبة المدخلات والمخرجات والنتائج .
3. جودة تحويل المدخلات الى مخرجات أو نتائج .
4. العلاقة بين المدخلات والمخرجات .
5. قياس العلاقة بين المدخلات والمخرجات.
6. القدرة العالية على أداء العمل.
7. الاستخدام الصحيح للمدخلات .

يستطيع الباحث تعريف الكفاءة بأنها استخدام المدخلات بصورة صحيحة للحصول على المخرجات المخططة ويتم قياسها بنسبة المخرجات إلي المدخلات .

2. مفهوم الأداء

عرف الأداء لغة بأنه إتيان، الحقوق المؤقتة وغير المؤقتة، وهو بمعنى القضاء. وقيل أنه خاص بالحقوق التي في التخلف عن أدائها قضاء، فإتيان الديون والزكوات أداء لها. والأداء الكامل: هو ما يؤديه الإنسان على الوجه الذي أمر به. والناقص بخلافه⁽⁸⁾.

(¹) د.أحمد نور، محاسبة التكاليف من الناحية النظرية والتطبيقية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1996م)، ص 325 ، 326.

(²) د.صباح نوري عبد الوهاب، أتمتة المكاتب، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 83.

(³) النور قذف نوحى، أتمتة المكاتب، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1999)، ص 83.

(⁴) د. نهال فريد مصطفى، أساسيات إدارة الأعمال، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2003م)، ص 294.

(⁵) هيربريت اى سايمون، السلوك الإداري لعمليات اتخاذ القرار في المنظمات الإدارية، ترجمة د. عبد الرحمن أحمد هيجان، د. عبد الله أهنيه، (الرياض: معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2003م)، ص 403.

(⁶) د. عبد الله بن عبد اللطيف الهجيل، الإدارة القيادية الشاملة، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004م)، ص 55 ، 56.

(⁷) د. أحمد ماهر، الإدارة المبادئ والمهارات، (القاهرة: الدار الجامعية، 2004م)، ص 22.

(⁸) د. راوية حسن، إدارة الموارد البشرية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 209.

واصطلاحاً: يشير الأداء إلى المواصفات التشغيلية (1). وعرف أنه العمل المنجز (2). وعرف أيضاً بأنه بأنه النتائج المتعلقة بالكم المالي أو الإنتاجية والجودة التي تم الحصول عليها في الماضي (3). والأداء يساوي القدرة في الدافعية (4). وعرف بأنه النتيجة أو الحصيلة التي تسعى المؤسسات والمرافق الحكومية الحكومية وغيرها من المنشآت الأخرى إلي تحقيقها والوصول إليها ودرجة الأداء تختلف من منظمة لأخرى باختلاف نوع القيادة الإدارية والمكونات البشرية والمادية والمقومات الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسات والمنشآت (5). وعرف بأنه درجة تحقيق وتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد ويعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة ويقاس على أساسه النتائج التي حققها الفرد (6). ويقصد ويقصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلي تحقيقها خلال فترة محددة (7).

يستنتج الباحث من المفاهيم السابقة للأداء مايلي:-

1. يعتبر من الخصائص التشغيلية.
 2. مقدار العمل الذي تم إنجازه.
 3. النتائج التي تم الحصول عليها.
 4. النتيجة التي تم الوصول إليها وتحقيقها.
 5. ناتج تفاعل القدرة مع الدافعية.
 6. درجة تحقيق وإكمال العمل.
 7. المخرجات أو الأهداف التي ينتجها أى نظام.
- يعرف الباحث الأداء بأنه مقدار العمل الذي أنجز في تاريخ معين ويتم قياسه وفق معيار معين . ويعرف كفاءة الأداء بأنها تحقيق الخطة المعتمدة أو انجاز العمل المخطط بصورة سليمة ، ويتم رفع كفاءة الأداء ببلوغ أهداف الخطة أو انجاز العمل بأقل التكاليف المعيارية وبالجودة المتوقعة.

3. أهداف كفاءة الأداء

تتمثل أهداف كفاءة الأداء في الآتي (8):

- أ. خفض التكلفة الكلية للتشغيل وتحقيق وفورات في وقت التشغيل للعاملين ، الآلات ، المعدات وخفض الفاقد في الوقت والجهد والمواد بالمنشأة.
- ب. زيادة فعالية وسلامة اتخاذ القرار فيما يختص بالتنظيم وقوة العمل والاتصالات داخل المنشأة.

(1) د. توفيق محمد عبد المحسن ، اتجاهات حديثه في التقييم والتميز في الأداء (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2006م) ، ص3.
(2) د. محمد عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، (بيروت: دار الشرق ، 1993م) ، ص37.
(3) د.لايل م.سييسر ، سبحات م.سينسر ، الجدارة في العمل نماذج للاداء المتفوق ، ترجمة اشرف فضيل عبد المجيد ، (الرياض : معهد الادارة العامة للطباعة والنشر ، 1999م) ، ص383.
(4) د. عبد الرحمن العيسوي ، الكفاءة الادارية (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2000م) ، ص40.
(5) د. عبد الرحمن الزين النور ، مرجع سابق ، ص71.
(6) د. راوية حسن ، مرجع سابق، ص209.
(7) د.توفيق محمد عبد المنعم ، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الاداء (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2006م) ، ص37.
(8) الياس محمد نبوي ، أساسيات إدارة العمليات ، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، 2006) ، ص 250 .

ج. رفع مستوى الجودة وخفض نسب الحوادث والإقلال من أعطال المعدات وخفض نسبة المعيب من السلع والخدمات المنتجة.

د. تحسين بيئة العمل برفع الروح المعنوية للعاملين ، وزيادة التعاون المستمر بينهم وتحقيق الرضا الوظيفي مما ينعكس علي زيادة دافعيتهم لأداء العمل.

هـ. تطبيق تكنولوجيا جديدة مناسبة تؤدي إلي رفع كفاءة العمليات وخفض التكلفة وتحسين أداء المنتج.

كما يضيف الباحث الأهداف التالية:

1. منع ضياع الموارد والإمكانيات المحدودة للمنشأة بالحفاظ عليها وضمان استقلالها حسب ما هو مخطط ومرغوب لبلوغ الخطة الموضوعية.
2. المساعدة في إنتاج سلع أو تقديم خدمات ذات جودة عالية تلبى توقعات المستهلكين ، وتسهل استمرارية المنشأة في السوق.
3. تحسين أداء الأفراد العاملين بإتقانهم الأعمال الموكلة إليهم في الاستخدام الأمثل لأصول المنشأة وضبط تكاليفها في الحدود المخططة وتحقيق إيراداتها المتوقعة.
4. تنمية قدرات ومهارات الأداء علي ممارسة وظائفها بشكل علمي تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة.
5. وضع معايير أداء سليمة ودقيقة تساعد على القياس الموضوعي للأداء مما يؤدي الي رضا العاملين بالمنشأة فيحفزهم علي بذل الجهود لتحقيق الأهداف.

4. معايير كفاءة الأداء

معايير كفاءة الأداء هي أنماط تعكس الظروف المتوقعة عند تطبيقها وتستخدم في القياس والمقارنة والحكم علي كفاءة تصرف أو سلوك معين ، والمعايير الفنية تنصب على قيام علاقة مباشرة بين خدمات عناصر المدخلات والمخرجات ويمكن التحكم فيها ورقابتها⁽¹⁾. وعرفت بأنها المقاييس الموضوعية لقياس نتائج الأعمال ، ويمكن اتخاذ الأهداف التخطيطية كمعايير. ويعبر عنها بشكل كمي مادي أو في شكل نقود⁽²⁾. وعرفت أيضاً بأنها ، الطريقة التي تمكن إدارة المنشأة في الحكم الموضوعي على الأداء. بحيث يسهل عليها التفرقة بين العمل المرضي والعمل غير المرضي أو بين الأداء السليم والأداء غير السليم⁽³⁾. وعرفت بأنها المقاييس الموضوعية التي تستخدم لقياس النتائج الفعلية ، وهي الأهداف التخطيطية للمنشأة أو إحدى إدارتها أو أقسامها ويعبر عنها بشكل يجعل من الممكن استخدامها لقياس ما تم فعلاً ، ويعبر عنها بشكل يقيس الأداء⁽⁴⁾.

(1) د. عبد الحي مرعى وآخرون ، الموازنة التخطيطية في النظام المحاسبي الموحد ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1982)، ص 63.

(2) محمود امين زويل ، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة ، (الإسكندرية : دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر ، 2001م)، ص 509.

(3) د. محمد كامل مصطفى الكردي ، أساسيات الاداره (2) ، (الإسكندرية : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 2001م) ، ص 23.

(4) د. عمرو محمد عواد ، الاداره العامة (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2008) ، ص 158.

يستنتج الباحث من معايير كفاءة الأداء مايلي:

1. أنماط تستخدم في القياس والمقارنة والحكم علي الكفاءة.
 2. مقاييس موضوعة لقياس نتائج الأعمال.
 3. طريقة تمكن من الحكم الموضوعي علي الأداء.
 4. أسلوب للتمييز بين العمل السليم والعمل غير السليم.
 5. وسيلة تتم بمقتضاها قياس الاشياء.
- يستطيع الباحث تعريف معايير كفاءة الأداء بأنها ، المستوى المخطط والمطلوب من الأداء في شكل كمي أو نقدي و أي شكل آخر يساعد على قياس الأداء الفعلي لكشف وتحديد الانحرافات المترتبة عليه، وهي تمثل الأهداف المحددة التي تسعى إدارة المنشأة إلى تحقيقها.
- 5. خصائص معايير كفاءة الأداء**

تتمثل خصائص معايير كفاءة الأداء في الآتي⁽¹⁾:

1. الصلاحية ، توضح كل عوامل التلف والضياع العادي في الحسابات ليكون المعيار هدفاً ممكن التحقق.
 2. الوضوح ، بأن تكون مفهومة وتبين بالتفصيل كيفية استخدامها لتصبح أساس للقياس والتقييم.
 3. القبول ، تكون مقنعة ومقبولة بطريقة علمية تفصيلية وليست بطريقة إجمالية تقديرية.
 4. الثبات ، تحوز على ثقة منفيها ولا يتم تعديلها الا بتغير الظروف التي أعدت علي أساسها.
 5. الملائمة ، تلائم ظروف العمل باستخدام الأساليب المتاحة والممكنة في التنبؤ ودراسات الاتجاهات.
 6. المناسبة ، أن تتناسب المعايير مع إمكانيات المنشأة وتوضح الاستخدام الأفضل لها .
- كذلك هناك خصائص أخرى وهي⁽²⁾:

1. الواقعية، بأن تبرز معايير الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة بالمنشأة.
 2. الصدق ، بأن تقيس المعايير المدخلات التي أعدت لقياسها فعلاً.
- يضيف الباحث الخصائص الآتية :
1. السهولة ، لكي تحقق المعايير أهدافها بالصورة المطلوبة عليها ان تكون سهلة التطبيق.
 2. الاقتصادية ، بأن تكون الفائدة المرجوة من المعايير أقل من تكاليف إعدادها وتطبيقها.

6. أهداف معايير كفاءة الأداء

تحقق معايير كفاءة الأداء الأهداف التالية⁽³⁾:

(¹) د.صلاح يسري ، د.عبد المنعم عبد الله ، المحاسبة الإدارية ، الطبعة الثالثة (القاهرة : كلية التجارة ، مركز توزيع الكتب،2005م)، ص279 .

(²) د.عبد المسيح باسلى ، نظم التكاليف المعيارية ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2002م) ، ص46 .

(³) نوال علي ياسين عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص62.

1. تقويم المنشأة والعاملين بدقة وموضوعية ومساعدة الإدارة في مراقبة التقدم في العمل ومقارنته بمعايير كفاءة الأداء لتحديد نقاط الضعف ، وكشف الأخطاء عند وقوعها وتصحيحها قبل إتمام العمل.

2. إعداد تقارير فعالة ، لأنها تشير إلي الأنشطة والأعمال التي يجب أن تركز التقارير عليها بتحديد البيانات المطلوبة وطريقة استخدامها ومضمونها وشموليتها وبالتالي تساعد في توفير وقت الإدارة.

3. المساعدة في رفع كفاءة الأداء بتحديد ومعرفة أماكن ضعفها لتركيز جهودها في تحسين أدائها.

4. تقوية الاتصال داخل المنشأة بين الإدارة والعاملين بغرض تسهيل وضمان انجاز الأهداف المخططة.

5. زيادة دافعية العاملين لإنجاز أعمالهم الموكلة إليهم ، وزيادة التزاماتهم لتحقيق أهداف المنشأة. يضيف الباحث لأهداف معايير كفاءة الأداء الآتي:

1. توفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرار .

2. تؤدي الي فاعلية السياسات المالية.

انواع الكفاءة

تتمثل انواع الكفاءة في الآتي⁽¹⁾:

1. الكفاءة الاقتصادية : عرفت بانها مقدرة الوحدة الاقتصادية على تحويل المدخلات الي مخرجات وتتطلب تحديد العلاقة بين عناصر المدخلات والمخرجات تحديدا دقيقاً ، تحديد معايير الأداء بجودة التماثل ومقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط . وعرفت بأنها معيار فني لتحليل إنحرافات الأداء باستخدام علاقة دالية بين المخرجات المحققة ومقدار المدخلات التي تقيس قدرة الوحدة الاقتصادية على الإنتاج وتتاثر بكمية الموارد وزمن العمل والأسعار والأجور⁽²⁾.

يتضح للباحث ان الكفاءة الاقتصادية تتمثل في مدى مقدرة المنشأة في استغلال الموارد بجودة عالية و تقليل تكلفة استخدام الموارد وزيادة العائد منها .

2. الكفاءة الانتاجية ، تقاس بقسمة المخرجات المادية على كمية المدخلات التي استخدمت في تحقيقها فاذا انخفض الإنتاج الفعلي عما هو مخطط له مع ثبات العوامل الأخرى يخفض الإنتاجية الفعلية وتخفض مستوى عناصر تكلفة الإنتاج إنتاجية الأداء مقاسة بالنقود ، قيمة المخرجات الفعلية لكل جنيه من تكلفة الانتاج ، وتتاثر بسعر البيع الفعلي والمخطط ومعدل الأجر الفعلي والمخطط.

3. الكفاءة المالية ، عرفت الكفاءة المالية بأنها القدرة المتوازنة في إدارة التمويل (قصير الأجل وطويل الأجل) لتحقيق الأهداف وتجنب المخاطر المالية⁽³⁾. وعرفت بأنها المقدرة المالية التي يمكن

(¹) د. محمد توفيق بلبع ، محاسبة القرار (القاهرة : مكتبة الشباب ، 1999م) ، صص 89- 92.

(²) د. عبد الحي عبد الحي مرعي ، د. عطية عبد الحي مرعي ، المحاسبة الادارية - مفاهيم واتخاذ قرارات تخطيط وتقييم الاداء (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1997م) ، صص 26- 29.

(³) فريد راغب محمد النجار ، ادارة نظم التمويل ونماذج الاستثمار (بنها: دن ، 1985م) ، صص 352.

قياسها بمقارنة البيانات والمؤشرات المالية للمنشأة لعدة فترات زمنية⁽¹⁾. وعرفت بأنها قياس للعلاقة بين بنود قائمة المركز المالي لتحديد مدى كفاءتها والتنبؤ بالمخاطر المالية⁽²⁾. يرى الباحث ان قياس الكفاءة المالية يعتمد على النسب المالية المستخرجة من التقارير والبيانات المالية.

4. الكفاءة المحاسبية، النسبة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية . أما كفاءة النظام المحاسبي فتتمثل في⁽³⁾:

- أ. كفاءة المدخلات المتمثلة في المستندات المؤيدة للاحداث الاقتصادية والعمليات المالية.
 - ب. كفاءة عملية تشغيل المدخلات المتمثلة في التسجيل والتبويب في الدفاتر .
 - ج. كفاءة عملية مخرجات النظام المحاسبي تتمثل في التقارير المالية .
- تقوم كفاءة النظام المحاسبي على المبادئ الآتية⁽⁴⁾:

1. مبدأ التكلفة والعائد ، توفير الزمن والجهد للحصول على معلومات دقيقة وصحيحة في الوقت المطلوب بتكلفة اقل.
 2. الرقابة ، نظام رقابة فعال يؤدي الي دقة المعلومات التي تهدف إلى حماية الاصول وترشيد الموارد.
 3. الاتساق ، تحديد مسئولية كل وظيفة باستخدام أساليب المراجعة الداخلية ، الموازنات المالية ، ترقيم المستندات وكفاءة الأحداث.
 4. المرونة ، علاقة النظام بانظمة المعلومات الأخرى .
- يرى الباحث ان كفاءة النظام المحاسبي مفيدة في جودة المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الأطراف المختلفة .

طرق تقويم كفاءة الأداء

يحتاج متخذ القرار الاستثماري في عملية التقويم والمفاضلة إلى معلومات محاسبية وغير محاسبية ممكنة من اتخاذ القرار الملائم ، عند قيامه بمرحلة التقويم نظراً لاختلاف وتعدد الطرق المستخدمة في التقويم وتفاوتها ، من حيث الاعتماد على القيمة الزمنية للنقود بجانب اختلاف الظروف البيئية السائدة وقت التحليل والتي قد يكون لها تأثير غير مباشر على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

(¹) د. خيرى عبد الهادي محاسب ، المحاسبة الادارية والموازنات (القاهرة : دن ، دت)، ص218.

(²) د. محمود جلال الدين احمد ، د. طلال الكسار ، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالازمات المالية للشركات - الفشل المالي ، (عمان : جامعة الزرقاء الخاصة المؤتمر العلمي الدولي السابع ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، 2009م)، ص7.

(³) طارق عبد العزيز سعيد شيخ نور الدين ، تقويم والفعالية لشركات التأمين ، (أم درمان :جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص ص61- 64 .

(⁴)Blverd E .Marian, **Financial Accounting**, 7th ed (New York: Houghton Hlin co,2002),PP.181-184.

وعلى جدوى المشروع⁽¹⁾. ويتطلب اتخاذ قرار الإستثمار وتقييم وقياس المخاطر المصاحبة له ضرورة القيام بالآتي⁽²⁾:

1. وصف وتحديد نوع ونمط شكل التدفق النقدي الداخلي المتوقع الحصول عليه مستقبلاً من كل مشروع استثماري .
2. تحديد المتغيرات وما يرتبط بها من مخاطرة ، وأثرها على نمط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والعمل على تقديرها وتقييمها .
3. تقدير قيم احتمالات الحدوث المرتبطة بكل تدفق نقدي داخلي وخارجي على أساس القيمة المتوقعة المرجحة بالاستثمارات والتي تساوي إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المحتملة الحدوث⁽³⁾.
4. التعرف على درجة المخاطرة بشكل التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة .
هنالك مجموعتين رئيسيتين لتقييم الاداء هما⁽⁴⁾:

المجموعة الأولى ، طرق التقييم التقليدية ومنها:

أ.فترة الاسترداد

تعتبر فترة الاسترداد من الطرق الشائعة الاستخدام في تقييم المشروعات الاستثمارية والمفاضلة بينها ، ويقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد التكاليف الاستثمارية للمشروع من صافي التدفقات النقدية المتولدة منه⁽⁵⁾، عرفت بأنها المدة الزمنية اللازمة لاسترداد الإنفاق الرأسمالي المبدئي عن طريق صافي المكاسب النقدية المتولدة من هذا الإنفاق⁽⁶⁾. واهتمام فترة الاسترداد بقياس طول الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد ما يتم إنفاقه من التكاليف الاستثمارية يعني أنه يهدف إلى تحقيق درجة عالية من السيولة وتخفيض المخاطر المحيطة بعملية الاستثمار لأقل درجة ممكنة عن طريق محاولة الاسترداد السريع للأموال المستثمرة في المشروع⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف فترة الاسترداد بأنها:

1. الفترة التي تساوي في نهايتها إجمالي المنافع التراكمية للمشروع مع التكاليف الكلية .
2. المدة الرئيسية لاسترداد التكلفة المبدئية للإستثمار .

(¹)Curry, S., & Weiss, J., **Project Analysis In Developing Countries**, 3th Edition, (London: Macmillan press Ltd, 1993) PP. 53- 63.

(²) Gorge, M., **Private Sector Development In Egypt**, (Cairo: The American University, 1996), PP, 220, 222.

(³) ثناء محمد طعيمة ، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية ، (القاهرة : جامعة الزقازيق فرع بنها ، كلية الدراسات التجارية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، السنة الخامسة عشر ، العدد الأول ، 1996م)، ص 11 .

(⁴) حسن توفيق ، المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الاستثمارية في المؤتمرات الصحفية ، (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلة البحوث الإدارية ، العددان الأول والثاني ، 1991) ، ص 71 .

(⁵) إبراهيم رسلان حجازي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1988م) ، ص 180 .

(⁶) كمال أحمد يوسف محمد ، المعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد ، (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ، ص 150 .

(⁷) معهد التخطيط الكويتي ، تقييم المشروعات الاستثمارية ، 2002م ، ص 12 . <http://www.google.com>

يستطيع الباحث تعريف فترة الإسترداد بأنها الفترة الزمنية اللازمة لإسترداد التكلفة المبدئية للإستثمار من صافي التدفقات النقدية المتولدة عنه .

مزايا فترة الاسترداد

تتمثل مزايا فترة الاسترداد بالآتي⁽¹⁾:

1. تعتبر أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً لما تتميز به من البساطة وسهولة الحساب خاصة بالنسبة للمستثمر الذي يرغب في الحصول على إجابة سريعة عن الاستثمار الذي يغطي تكلفته في أقل فترة زمنية ممكنة .
2. تعطي مؤشراً مبدئياً وسريعاً عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من البحث والدراسة أم لا .
3. تهتم بالمدة الزمنية التي يتحقق خلالها سرعة استرداد التكلفة الاستثمارية كدليل غير مباشر على ربحية الاستثمار وقلّة المخاطر المصاحبة له .
4. تحقيق قدراً من الأمان للمشروعات التي تتأثر أعمالها بالتقلبات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة.
5. تركيز على السهولة أكثر من الربحية .

عيوب فترة الاسترداد

تتمثل عيوب فترة الاسترداد بالآتي⁽²⁾:

1. تتجاهل توقيت استلام التدفقات النقدية المتوقعة من المقترح الإستثماري .
 2. تتجاهل جميع التدفقات النقدية بعد فترة الاسترداد .
 3. لا تقيس المقدرة الربحية بقدر ما تقيس مدى سرعة استرداد قيمة الاستثمار الأصلي .
 4. تتجاهل عنصرين هامين من عناصر تقييم البدائل الاستثمارية هما العمر الاقتصادي والقيمة التخريدية المتوقعة من البديل الاستثماري في نهاية عمره الإنتاجي .
- يتضح للباحث أن فترة الاسترداد لا تعتبر مقياساً لربحية هذه المشروعات ولكنها تعتبر مقياساً للوقت اللازم لاسترداد المبالغ المستثمرة في هذه المشروعات .

ب. معدل العائد المحاسبي

يعتبر معدل العائد المحاسبي من الطرق التقليدية التي تجد قبولاً لدى متخذي القرارات الاستثمارية ، حيث تأخذ هذه الطريقة في حساباتها الدخل المتولد الذي ينتظر أن يحققه المشروع خلال عمره الاقتصادي ، وبالتالي فإنها تقيس ربحية المشروع ويقدر المعدل المتوسط للعائد بنسبة متوسط الدخل السنوي بعد خصم الضريبة إلى متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع المقترح⁽³⁾ .

مميزات معدل العائد المحاسبي

(¹) Barem, D., (B.O.T), **Final Decision Depends on Feasibility Study**, (Confederated Umatilla Journal, Vol. 7, No. 66, 2000), P.15.

(²) رضوان حلوة حنان ، جبرائيل جوزيف كحالة ، المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسئولية وتقييم الأداء ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر ، 1997م) ، ص ص 173 ، 174 .

(³) Wagner, D., **A New World For Political Risk**, (Risk Management ,Oct, 1994), P.31.

يمتاز معدل العائد المحاسبي بالآتي⁽¹⁾:

1. البساطة وسهولة الحساب والفهم .
2. يتميز بسرعة الحصول على البيانات اللازمة وحسابها من البيانات المحاسبية التقليدية .
3. يعطي مؤشراً مبدئياً وسريعاً عن ربحية الاستثمار .
4. يصلح للتطبيق في حالة عدم توافر معلومات محاسبية كافية لإجراء تحليل أكثر شمولاً .

عيوب معدل العائد المحاسبي

تتمثل عيوب معدل العائد المحاسبي بالآتي:

1. لا يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ، كما أنه لا يأخذ القيمة الحالية للتدفقات النقدية⁽²⁾ .
 2. يتأثر العائد على المشروع الاستثماري بالطريقة التي تتبع في تحديد قسط إهلاك الأصول ، حيث أن ظروف الإهلاك تتأثر إلى حد كبير بالآراء والتقديرية الشخصية⁽³⁾ .
- يتضح للباحث أن معدل العائد المحاسبي يمد المستثمرين بالمعلومات المحاسبية التي تتفق مع مصالحهم وهي تحقيق أعلى معدل عائد سريع في أقل فترة ممكنة مع عدم إعطاء الأهمية الكافية للقيمة الزمنية للنقود.

ج. التحليل المالي

عرف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الكبير من البيانات المالية بالقوائم المالية الى كم اقل من المعلومات لتكون اكثر فائده لعملية اتخاذ القرارات⁽⁴⁾. وعرف بأنه معالجة منظمة لبيانات القوائم المالية للحصول على معلومات تمكن من عملية اتخاذ القرارات وتقويم الأداء في الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل⁽⁵⁾، وعرف بأنه دراسته للقوائم الماليه واستخراج مجموعة من المؤشرات الماليه والعلاقات بين محتويات هذه القوائم وتفسيرها من جانب القائم بالتحليل المالي⁽⁶⁾، كما عرف بأنه وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله و خصومه وإيراداته ومصروفاته⁽⁷⁾. وعرف بأنه احد مجالات العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة القوائم المالية وبشكل تفصيلي وانتقادي وتفسير فهمها لتقييم الفرص الاستثمارية او تقدير منح الائتمان أو تقييم الأداء للمنشأة او احد انشطتها⁽⁸⁾. كما عرف بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها لاشتقاق مجموعة من المؤشرات التي

(¹) Howkins, A, **Project Evaluation**, (London: Sir Isaac Pitman and Sons Ltd, 1972), PP. 15, 16.

(²) حسين مصطفى هلالى ، الإبداع المحاسبي ودوره في تنمية المهارات الإدارية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998م) ، ص 356 .

(³) عبد القادر حنفي ، الإدارة المالية ، (الإسكندرية : الدرا الجامعية ، 1986م) ، ص ص 317 ، 318 .

(5)Archer.S.Hand Choate.G.M, **Financial Management**,(New York : John Wiley and Son 1997)P.535.

(⁵) د.خليل الشماع، د.خالد امين ، التحليل المالي للمصارف ، (عمان: اتحاد المصارف العربيه ، 1995م)، ص15.

(⁶) د.محمد ابراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، المجلس العلمي ، 1995) ، ص91.

(⁷) د. محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص102.

(⁸) د. أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لاغراض مراجعة وتقييم الاداء والاستثمار في البورصة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2005م)، ص40.

تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم الاداء وتقديم المعلومات اللازمة للاطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات⁽¹⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف التحليل المالي بأنه:

1. تفسير القوائم المالية وبيان العلاقات بين عناصرها.
 2. استخدام مؤشرات مالية من القوائم المالية تفيد في تقويم الأداء المالي للمنشآت واتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية .
 3. التنبؤ بالأداء المالي للمنشآت في المستقبل .
 4. تقييم الفرص الاستثمارية ومنح الائتمان.
- يستطيع الباحث تعريف التحليل المالي بأنه أحد الطرق التي تفسر محتويات القوائم المالية والعلاقات بينها واستخراج مؤشرات مالية للمساعدة في تقويم الأداء المالي واتخاذ القرارات من قبل المستخدمين.

أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي في الآتي⁽²⁾ :

1. مساعدة الادارة في القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
2. تقويم أداء ادارة المنشأة والاقسام وتقييم السياسات الادارية .
3. تقييم التوازن المالي للمنشأة .
4. قياس ربحية المنشأة .
5. تقييم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية ودراسة السيولة.
6. تحليل وتقييم المركز الائتماني للمنشأة .
7. تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي).
8. معرفة القيمة الاستثمارية للمنشأة ومدى كفاءة العمليات المختلفة.
9. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية وكفاءة ادارة المنشأة .
10. معرفة مركز المنشأة في نشاطها وتخطيط السياسات المالية للمنشأة.
11. تقديم معلومات لمساعدة مستخدميها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية⁽³⁾.
12. توفير الوقت والجهد والتكلفة في عملية صنع القرارات⁽⁴⁾.
13. تقليل الفاقد والضائع الي ادنى حد ممكن من خلال متابعة الارقام المالية عن الانتاج والتسويق.
14. تحليل تقويم الاداء من خلال تقويم ربحية المنشأة وكفاءتها في ادارة اصولها ،وتوازنها المالي وسيولتها⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ د. عبد الرحمن توفيق ، أساسيات التحليل المالي ، (القاهرة : مركز الخبرات المهنية الادارية ، 2008م) ، ص11.

⁽²⁾ جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984م) ، ص 77.

⁽³⁾ Baruch Lev, **Financial Statement Analisis**, (New Jersey: Englowed Cliffs, 1974)P417.

⁽⁴⁾ د. محسن أحمد الخضيري ، كيف تقررا ميزانية – مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرارات في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية ، (القاهرة : ابتراك للنشر والتوزيع، 1996م)، ص ص 19-21.

⁽⁵⁾ عبد الحلیم كراجه وآخرون ، الادارة والتحليل المالي ، مرجع سابق ، ص ص 141-143.

15. تقويم جدوى الاستثمار في المنشأة واتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة وتقويم الاداء.

يضيف الباحث لأهداف التحليل المالي الآتي:

1. يقدم معلومات في شكل مؤشرات مالية لاجراء مقارنات بين مستويات الاداء لعدد من الشركات.

2. يساعد في قياس كفاءة الأداء المالي .

3. تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي.

د. الموازنات التخطيطية

عرفت الموازنات التخطيطية بأنها أداة للتخطيط والرقابة⁽¹⁾. وعرفت بأنها أداة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة المحاسبية خلال الفترة المالية وأداة للرقابة على تنفيذ خطة الاستخدام المحددة للموارد الاقتصادية⁽²⁾. وعرفت بأنها خطة شاملة ومنسقة للأنشطة المختلفة والموارد المالية في المشروع عن فترة معينة في المستقبل ومعبر عنها نقدياً⁽³⁾. وعرفت بأنها الوسيلة التي تستخدم في تحديد إنحراف الأداء الفعلي عن التقديرات الموضوعة للأداء⁽⁴⁾. وهي خطة تعمل على برمجة الأنشطة الاقتصادية للمنشأة خلال فترة (سنة قادمة) معبراً عنها بكميات وقيم مالية بهدف ضمان تحقيق أهداف المنشأة مع توضيح وسائل تحقيق ذلك⁽⁵⁾، كما عرفت بأنها خطة لأعمال المنشأة المنشأة خلال فترة زمنية مقبلة معبراً عنها بقيم مالية وتوزع على جميع المسؤولين بالمنشأة لتكون مرشداً لهم في تصرفاتهم حتى تستخدم كاساس للأداء⁽⁶⁾. وعرفت بأنها خطة كمية وقيمة لموارد واستخدمات المنشأة خلال فترة مستقبلية معينة لاستخدامها كوسيلة للرقابة والتنسيق واتخاذ القرارات وتقويم الأداء في ضوء الموارد المادية والبشرية المتاحة للمنشأة⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث من تعريف الموازنات التخطيطية بأنها:

1. تعبر عن الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها مستقبلاً في شكل كمي أو نقدي أو عيني.

2. تعد لفترة سنة قادمة وتسمى بالموازنات قصيرة الأجل وتعد لفترة أكثر من سنة وتسمى بالموازنات طويلة الأجل .

(1) د. علاء الدين خليل أحمد حنفاي ، الاستفادة من نموذج شبكة الاعمال في تطوير الموازنات التخطيطية كاداة للتخطيط والرقابة، (القاهرة : المجلة العلمية لكلية التجارة – فرع جامعة الازهر للبنات ، العدد5 ، 1988م) ، ص155.

(2) د. سيد فتحي عويس ابوالهنا ، استخدام الاساليب الكمية في تطوير القياس المحاسبي للانحرافات عن الموازنات التخطيطية الجارية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة العلوم الادارية ، العدد 3 ، 1994م) ، ص47.

(3) د. احمد محمد نور ، د. أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الادارية ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1993م) ، ص287.

(4) محمد البلتاجي ، أسس اعداد الموازنات التخطيطية في المصارف الاسلامية ، (القاهرة : المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، 1996م) ، ص19.

(5) د. سالم عبدالله حلس ، دور الموازنة كاداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ، (غزة : مجلة الجامعة الاسلامية "سلسلة الدراسات الانسانية " المجلد 14 ، العدد1 ، 2006م) ، ص136.

(6) عتاب يوسف حسون ، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري المستخدمة في قطاع النقل البحري – نموذج مرفاي اللاذقية وطرطوس ، (دمشق : جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد وادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص107.

(7) د. أحمد هاشم أحمد يوسف ، استخدام الموازنات التخطيطية واثرها على كفاءة الاداء بديوان الزكاة ، (الخرطوم : مؤتمر التطوير التقييمي والاداري والتقني لمؤسسة الزكاة بالسودان وافتاقه ، 2010م) ، ص152.

3. الأرقام التي تتضمنها تعتبر بمثابة معايير محددة مقدما ينبغي الوصول إليها ومن ثم فهي وسيلة لقياس الأداء الفعلي وبالتالي تقويم الأداء.

4. تتضمن قيم نقدية محددة مقدما لكل بنود القوائم المالية لتساعد في تقويم الاداء المالي للمنشآت. يستطيع الباحث تعريف الموازنات التخطيطية بانها أحد أدوات تقويم الأداء المالي للمنشآت تمثل أهداف المنشأة الواجب تحقيقها مستقبلاً .

أهداف الموازنات التخطيطية

تتمثل أهداف الموازنات التخطيطية بالآتي⁽¹⁾:

1. مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المخططة .
2. مقارنة النتائج المحققة للفترة الحالية مع نتائج الفترات السابقة.
3. التعرف على مصادر التمويل الخارجية وكيفية التسديد⁽²⁾.
4. الحكم على الأداء الفعلي وتحقيق الرقابة عليه ،حيث انها تشمل مقاييس كمية ورقمية.
5. توفير معايير لتقييم الأداء⁽³⁾ .
6. التقييم الذاتي ، تستخدم كأساس لقياس النجاح والتقدم وأساس للتخطيط المالي.
7. التخطيط لوضع الاهداف وتطويرها⁽⁴⁾.
8. الرقابة ، الخطوات المتخذة من جانب الادارة للتأكد من الأهداف الموضوعه في مرحلة التخطيط يتم تنفيذها .
9. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود⁽⁵⁾ .
10. تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقويم الأداء بدءاً بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع ثم التقويم الشامل.
11. تقديم تصوراً عاماً للإدارة العليا في الدولة عن أداء الأنشطة المختلفة يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الإرتقاء بالأداء.

يضيف الباحث لأهداف الموازنة التخطيطية أنها توفر معلومات لتحقيق ما يلي:

1. تقويم الأداء المالي للمنشآت .
2. ترشيد القرارات الاقتصادية للأطراف التي لها مصلحة بالمنشآت.

(¹) د. عبد الحي مرعي ،المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1993م)، ص95.

(²) د. مجيد الشرع ، د. سليمان سفيان ،المحاسبة الادارية – اتخاذ قرارات ورقابة (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1993م)، ص256.

(³) تشارلز هورن جرن وآخرون ، محاسبة التكاليف – مدخل اداري ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1996م)، ص288.

(⁴) د. اسماعيل يحيى التكريتي وآخرون ، المحاسبة الادارية – قضايا معاصرة ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007م)، ص 268.

(⁵) عبد الله الركوي ، موسى العنزي ،تحليل الرفع المالي لاغراض تقويم الاداء – دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية (الفاخرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة مجلة البحوث التجارية ،العدد44،2011م)،ص256.

المجموعة الثانية ، طرق التدفقات النقدية المخصومة ومنها:

أ.صافي القيمة الحالية

عرف صافي القيمة الحالية بأنه مقياس استثماري يقوم على أساس استعمال معدل التخصص الذي يقيم تفضيل الاستهلاك الحالي على الاستهلاك المستقبلي⁽¹⁾ ، وأنه القيمة التي يتم الحصول عليها من الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجية في كل سنة من سنوات حياة المشروع ، وذلك بعد خصمه بسعر خصم ثابت محدد مسبقاً يساوي إما سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل في سوق رأس المال أو سعر الفائدة الفعلي الذي يدفعه المقترض ، والفترة التي يحسب عنها الخصم يجب أن تساوي فترة حياة المشروع⁽²⁾، يقصد بصافي القيمة الحالية للمشروع الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة عند سعر خصم معين ، ويعتبر المشروع الاستثماري مقبول تجارياً إذا كان صافي القيمة الحالية أكبر من صفر ، ومرفوض إذا كان أصغر من صفر⁽³⁾.

يستنتج الباحث من التعاريف السابقة لصافي القيمة الحالية بانها:

1. الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في كل سنة من سنوات عمر المشروع .
2. مقياس لتقويم كفاءة المشروع الاستثماري.

يستطيع الباحث تعريف صافي القيمة الحالية بأنه الفرق بين القيمة الحالية للمكاسب النقدية المتوقعة من اقتراح الإنفاق الرأسمالي والتي تم خصمها بمعدل خصم مناسب والقيمة الحالية للاستثمار المبدئي الذي يستلزمه المشروع ، حيث انه اذا كان الفرق موجب يكون المشروع حقق معيار الكفاءة.

مزايا صافي القيمة الحالية

تتمثل مزايا صافي القيمة الحالية بالآتي:⁽⁴⁾

1. تعترف بالقيمة الزمنية للنقود ، وبالتدفقات النقدية المتولدة على مدار سنوات عمر المشروع.
2. طريقة مناسبة وسليمة لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة في حالات معينة .
3. تستخدم تكلفة التمويل أو معدل العائد المطلوب تحقيقه كمعدل لخصم التدفقات النقدية .
4. تقيس الربحية في صورة مطلقة .

عيوب صافي القيمة الحالية

تتمثل عيوب صافي القيمة الحالية بالآتي:⁽⁵⁾

1. افتراضها تكلفة رأس المال عند خصم التدفقات النقدية تبقى ثابتة خلال فترة حياة المشروع الاستثماري المقترح .

(¹) أوبس عطا الزنت ، أسس تقييم المشروعات ودراسات الجدوى ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1992م)، ص 73.
(²) صلاح الدين حسن السبيسي ، دراسات الجدوى لتقييم المشروعات ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2003م) ، ص 195 .
(³) محمد صالح الشيخ وآخرون ، دراسات الجدوى ، (القاهرة : شركة الناس للطباعة والنشر ، 1998م) ، ص 25 .
(⁴) Simon, D., **New World Development Making Along Term Bet**, (Asian Business Vol. 2, No, 7, Jun 1993), PP, 9 , 11.
(⁵) عبد العزيز محمد النجار ، التمويل الإداري منهج صنع القرارات ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1993م) ، ص 246.

2. الاعتماد على طريقة صافي القيمة الحالية في عملية ترتيب المقترحات الاستثمارية تمثل صعوبة خاصة إذا كانت هذه المقترحات الاستثمارية متباينة من حيث قيمة الاستثمار .
3. لا تعطي نتائج مرضية إذا كان أحد المقترحات الاستثمارية البديلة يتطلب استثمار أقل أو أكثر من المقترح الاستثماري الذي تم اختياره .
4. لا تعالج مشكلة عدم التأكد وأثرها على قيمة المشروع الاستثماري .

ب. دليل الربحية

- عرف دليل الربحية بأنه المعيار الذي يقيس كفاءة المشروع الاستثماري في تحقيق الربح بقياس العلاقة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة⁽¹⁾ . وأنه ناتج قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة ويقوم دليل الربحية وفقاً للآتي:⁽²⁾
1. نتيجة التقييم أقل من الواحد الصحيح : أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة من المشروع لا تغطي تكلفته الاستثمارية ويكون القرار حينئذ رفض المشروع .
 2. نتيجة التقييم تساوي الواحد صحيح : أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المتولدة عن المشروع تغطي تكلفته الاستثمارية فقط ، ويكون القرار حينئذ متأرجحاً بين القبول أو الرفض وفقاً لمدى وجود اعتبارات أخرى محيطة بعملية اتخاذ القرار والتي غالباً ما تكون اعتبارات غير مالية.
 3. نتيجة التقييم أكبر من الواحد الصحيح : أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع تغطي تكلفته الاستثمارية ويكون القرار حينئذ قبول المشروع .

مزايا دليل الربحية

تتمثل مزايا دليل الربحية بالآتي⁽³⁾:

1. تعترف بالقيمة الزمنية للنقود .
2. تستخدم تكلفة التمويل أو معدل العائد المطلوب تحقيقه كمعدل لخصم التدفقات النقدية .
3. تقيس الربحية في صورة نسبة مما يسهل عملية المقاضلة بين المشروعات الاستثمارية .

عيوب دليل الربحية

تتمثل عيوب دليل الربحية بالآتي:⁽⁴⁾

1. لا تعالج مشكلة الخطر وعدم التأكد ، حيث تفترض أن ظروف المستقبل واحتمالاته مؤكدة الحدوث .
2. تعتمد على عنصرين هما إجمالي القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

منتدى التمويل الاسلامي ، <http://islamfin.go-forum.net>⁽¹⁾

(²) Cherie, M., **Enter The Private Sector** , (Asia Money, Mar, 1996), P. 5 .

(³) صادق حامد مصطفى ، دراسة محاسبية لجدوى المشروعات ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، التعليم المفتوح ، د.ت) ، ص 159 .

(⁴) عبد العزيز محمد النجار ، مرجع سابق ، ص 274 .

يتضح للباحث أن دليل الربحية هو النسبة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة وبين حجم الاستثمارات ، وكلما ارتفع دليل الربحية كلما كان ذلك دليلاً على تحسين ربحية الاستثمار . وإن هذه الطريقة تساعد على ترتيب الاستثمارات على أساس الربحية النسبية ، ولكن لا توضح بشكل دقيق الربحية الحقيقية للاستثمارات وذلك من وجهة نظر العائد على رأس المال المستثمر .

ج. معدل العائد الداخلي

عرف معدل العائد الداخلي بأنه معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع صفراً⁽¹⁾، وعرف بأنه سعر الفائدة الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لاستثمار معين مع تكلفة الاستثمار المبدئي⁽²⁾، وأنه المعيار الذي يحدد نجاح المشروع في تحقيق أعلى عائد على مدار فترة استثمار المشروع بالمقارنة مع الفائدة البنكية الممنوحة كرأس المال المستثمر بالمشروع⁽³⁾، هو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية الداخلة المنتظر تحقيقها من المشروع الاستثماري مساوية تماماً للقيمة الحالية لتدفقاته النقدية الخارجة ، وهو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري مساوياً للصفر⁽⁴⁾.

يستنتج الباحث من التعاريف السابقة لمعدل العائد الداخلي الآتي:

1. المعدل الذي يساوي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة بتكلفة الاستثمار .
 2. المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للمشروع مع القيمة الحالية لرأس المال الأصلي .
 3. يعتبر من المعايير التي يحسب بها التدفقات النقدية المخصومة .
- يستطيع الباحث تعريف معدل العائد الداخلي ، بأنه المعدل الذي إذا تم استخدامه في خصم قيمة المنافع والتكاليف المتوقعة خلال سنوات الإنتاج والإنشاء فإنه يساوي بين القيمة الحالية للمنافع الصافية والقيمة الحالية لتكاليف الاستثمار .

مزايا معدل العائد الداخلي

تتمثل مزايا معدل العائد الداخلي بالآتي⁽⁵⁾:

1. تعترف بالقيمة الزمنية للنقود .
2. طريقة موضوعية .
3. تعتبر مقياساً دقيقاً للربحية .
4. تتيح إمكانية المتابعة ومقارنة الفعاليات بالتقدير .

(¹) عبد الرسول عبد الرازق الموسوي ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 138 .

(²) محمد صالح الحناوي ، رسمية قرياقص ، أساسيات الإدارة المالية والتمويل ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، 1996م) ، ص 223 .

(³) عبد الكريم يعقوب ، دراسات جدوى المشروع ، (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 175 .
(⁴) Bierman, H., & Dychman, JR., **Managerial Cost Accounting** , 5th Edition, (New York: Macmillan Publishing Co., 1999), PP.2- 4

(⁵) سهام محمد علي حسن ، دور البيانات المحاسبية لتقييم مشروعات الاستثمار مع التطبيق على قطاع البترول ، (القاهرة : جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، فرع البنات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1988م) ، ص 137 .

عيوب معدل العائد الداخلي

تتمثل عيوب معدل العائد الداخلي بالآتي⁽¹⁾:

1. لا تعطي هذه الطريقة وزناً كافياً لحجم الاستثمار .
 2. يؤدي استخدام معدل العائد الداخلي إلى نتائج مضللة .
- يتضح للباحث أن معدل العائد الداخلي يعترف بالقيمة الزمنية للنقود وأهميتها في التنبؤ باتخاذ القرار الاستثماري السليم ولذلك تعتبر مقياساً دقيقاً للربحية .

المجموعة الثالثة: طرق تقييم المشروعات في المخاطرة وعدم التأكد ومنها:

أ.معدل الخصم المعدل بالمخاطر

يعد مقياس معدل الخصم المعدل بالمخاطرة أحد المقاييس المستخدمة في قياس المخاطرة ، عن طريق تعديل الخصم في ضوء العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة . وهذا يعني أن التعديل ينصب على معدل الخصم المستخدم في حساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية⁽²⁾ .

عيوب معدل الخصم المعدل بالمخاطر

تتمثل عيوب معدل الخصم المعدل بالمخاطر بأنه⁽³⁾:

1. يستخدم معدل خصم مرتفع باستمرار وذلك خلال العمر الاقتصادي للمشروع .
2. لا يوجد أساس علمي يمكن الاستناد إليه في تحديد مقدار الزيادة التي ينبغي أن تجرى على معدل الخصم بل تعتمد على التقدير الشخصي القائم بعملية تقييم المشروعات .

ب.المعدل المساوي المؤكد

تعد طريقة المعدل المساوي المؤكد طريقة بديلة لمعدل الخصم المعدل بالمخاطر ، الذي يهدف إلى تعديل المخاطر في التدفقات النقدية قبل الوصول إلى صافي القيمة الحالية للبدل ، وفقاً لهذه الطريقة يتم تعديل التدفقات النقدية غير المؤكدة بمعامل يعرف بالمعامل المساوي المؤكد لإزالة تخفيض عدم التأكد⁽⁴⁾ .

ج.القيمة المتوقعة (التوزيعات الاحتمالية)

عرفت بانها المتوسط المرجح بالاحتمالات للتدفقات النقدية الداخلة المحتملة الحدوث مستقبلاً ويتم استخدام القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الداخل في اختبار فاعلية المشروع الاستثماري باستخدام صافي القيمة الحالية ومعدل الفائدة الداخلي على الاستثمار لتحديد العائد الاقتصادي المتوقع تحقيقه ، ويتم اتخاذ قرار الاستثمار باختيار المشروع صاحب أكبر قيمة متوقعة⁽⁵⁾ .

(1) حسين مصطفى هلالى ، مرجع سابق ، ص 371 .

(2) محمد علي شهاب ، دراسات الجدوى الاقتصادية ونظم إدارة لتنفيذ المشروعات ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1992م) ، ص 287 .

(3) طارق محمد حسين إسماعيل ، تطور التحليل المحاسبي في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية باستخدام الخصم المستثمر وقياس المنفعة ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1994م) ، ص 131 .

(4) طه الطاهر إبراهيم إسماعيل ، تقويم جدوى البدائل الاستثمارية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، بدون تاريخ نشر) ، ص ص 235 - 237 .

(5) محمد عثمان إسماعيل ، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس المخاطر ، مرجع سابق ، ص ص 213 - 216 .

يتضح للباحث أن ظروف المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع التوزيعات عن طريق التنبؤ بالمتغيرات التي تحدث في ظل هذه الظروف، أنه يتم تفضيل الطريقة التي يتحقق منها أقصى منفعة ممكنة وفي حدود الموارد الاقتصادية المتاحة ، وكل هذا يستلزم توافر المعلومات المحاسبية وكذلك المعلومات غير المحاسبية للتعرف على الظروف المختلفة المحيطة بالمشروع .

العوامل المؤثرة في تقويم كفاءة الاداء

تتمثل العوامل المؤثرة في تقويم كفاءة الاداء في الآتي⁽¹⁾:

1. البيئة المصرفية، تتمثل في مجموعة الاعتبارات القانونية والبشرية والفنية والتمويلية، والاعتبارات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي الذي يعتمد على حجم الإيرادات والمنافسة ، وتتمثل الإعتبارات القانونية في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي⁽²⁾.

2. طبيعة الإدارة ، المنشآت التي يديرها مالكوها تفوق في ادائها المنشآت التي تدار عن طريق

الوكالة (انفصال الملكية عن الإدارة) ، وتستغل مواردها بكفاءة عالية ، وذلك لان الانسان يميل الى حب الذات والتملك ، كما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى " لِيِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ". (سورة القيامة ، الآية ، 14) فالمدبرون يفضلون أهدافهم الخاصة على أهداف الملاك.

3. العوامل المنظمة ، يعتبر الحجم والتكنولوجيا ذات أهمية في التأثير على أداء المنشأة ، وأن حجم المنشأة له أثر على حجم رأس المال وطبيعة النشاط الاقتصادي ، وهناك علاقة إيجابية بين حجم المنشأة وربحيته وأن التكنولوجيا تؤثر في إنتاجية المنشأة بتحويل المدخلات إلى مخرجات ، حيث إنه كلما زادت الكفاءة في تحويل المدخلات إلى مخرجات فإن هذا يقلل من التكلفة ويزيد الربحية.

4. السياسة المحاسبية ، تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية وفعاليتها وكميتها حيث ان اختيار سياسة محاسبية معينة يؤثر على ارقام بنود القوائم المالية ومن ثم التأثير على المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية⁽³⁾ . وتؤثر السياسات المحاسبية على تقويم الأداء المالي من خلال تأثيرها على الربحية ومن ثم لا تعتبر أساسا عادلاً للمقارنات الأفقية والرأسية⁽⁴⁾ . والتأثير على أداء المنشآت وتقدير القدرة الكسبية واسعار الديون

(1) فلاح حسن ، ادارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م) ، ص 229.

(2) Bedi .H.L et al, **Theory and Practice of Banking**, (Jee Vandeeep: Parka Shon, Bombay, 1971) PP.108-111.

(3) د. مصطفى نجم البشاري، مدخل الي معايير المحاسبة ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007م) ، ص 143.

(4) د. محمد سعيد محمد جنيد ، نموذج مقترح لتقييم الاداء في المنشآت الاقتصادية لخدمة المستثمرين - دراسة تطبيقية (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ،كلية التجارة ،المؤتمر العلمي السنوي السابع ،لاسواق المال العربية الواقع والتحديات والتطلعات ، 25-27 اكتوبر، 2007م) ، ص 7.

وأسهم حقوق الملكية⁽¹⁾. ومن ثم التأثير على عمل ونتائج المحللين الماليين والتأثير على أداء المنشآت⁽²⁾.

يضيف الباحث للعوامل المؤثرة على كفاءة الأداء الآتي:

1. عوامل اقتصادية، تتمثل في العجز في ميزان المدفوعات، تذبذب سعر الصرف، وضعف الوعي الاستثماري.
2. عوامل سياسية، تتمثل في عدم الاستقرار السياسي تقلب النمط الإداري في الدولة، المشاكل القبلية، وعدم فاعلية القوانين المنظمة للاستثمار.
3. عدم ملاءمة قوانين الاستثمار لتشجيع الاستثمار الاجنبي.
4. الظروف الاقتصادية.
5. قلة المستثمرين ذوي المعرفة والخبرة في مجال الاستثمار.

⁽¹⁾ د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة - شرح معايير المراجعة الدولية والعربية، مسؤوليات المراجع وتخطيط المراجعة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص307.

⁽²⁾ عماد محمد ابو عجيبة، علام محمد حمدان، اثر جودة التدقيق في الحد من ادارة الارباح - دليل من الاردن، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد 87، العدد 2، 2010م)، ص281.

2/3 - المبحث الثاني

مفهوم وأنواع ووظائف المصارف

نشأة وتطور المصارف

يعتبر القطاع المصرفي في أي بلد من البلدان الركيزة والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها⁽¹⁾ ، وفي مجال المعاملات المالية فإن هذا التعامل خضع كغيره من التعاملات إلى أسلوب الحياة السائد في كل عصر من العصور حيث بدأ هذا التعامل بالمقايضة⁽²⁾ ، وتطور المجتمعات الصغيرة التي كانت تعمل للاكتفاء الذاتي بدأت مرحلة التخصص على ضوء عمليات المبادلة بين المجتمعات ، فتعددت الأطراف التي تشترك في التبادل والمقايضة والتي واجهته بعض المشاكل المختلفة في صعوبة التوافق المزدوج بين المتعاملين ، عدم قابلية بعض الأشياء للتجزئة مما دعا إلى اختراع المصارف⁽³⁾ ، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذت المصارف تزداد وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات ، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه المصارف في حالة إفلاسها⁽⁴⁾ .

نشأة وتطور المصارف حسب الحضارات القديمة وكالاتي :

أ. تطور المصارف في عهد الحضارة اليونانية والرومانية

ساهم عهد الحضارة اليونانية والرومانية في ظهور النقود واتساع نطاق عمليات التبادل التجاري وتعدد أنواعها وأشكالها ونشاطها ، وأول شكل من أشكال النقود قد ظهر على يد أحد ملوك بلاد اليونان القديمة في أواخر القرن السابع قبل الميلاد⁽⁵⁾ . أما قبول الودائع واستثمار الجزء الفائض منها فقد عرفته الحضارات الأولى كالسومريين والبابليين واليونانيين والرومانيين⁽⁶⁾ .

يتضح للباحث بأن أهم ما ساهمت به الحضارة اليونانية والرومانية ، في تطور المصارف هو ظهور النقود كأحد الوسائل المهمة في التبادل التجاري مما أدى إلى إيداع الفائض منها في المصارف .

ب. تطور المصارف في عهد الحضارة البابلية

شهدت الحضارة البابلية أول شكل من أشكال المصارف ، والذي ظهر في المعبد الأحمر ببلاد ما بين النهرين في الفترة قبل الميلاد⁽⁷⁾ ، فمنذ أن برزت مجموعة الصيرافة وكهنة المعابد ، بدأت عمليات التسليف والإيداع إلى أن ظهرت شريعة حمورابي لتحديد المعاملات المالية والمصرفية⁽⁸⁾ .

(1) خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة ، الطبعة الثانية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 200م) ، ص 11 .

(2) محمود حسن الوادي ، حسين محمد سمحان ، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص 33 .

(3) جعفر الجزار ، البنوك في العالم وأنواعها وكيف تتعامل معها ، الطبعة الثامنة ، (بيروت : دار النفائس ، 1986م) ، ص 25 .

(4) غسان عساف ، إبراهيم علي عبد الله ، إدارة المصارف ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1993م) ، ص 5 .

(5) صافي فلوح ، محاسبة المنشآت المالية ، الطبعة الرابعة ، (دمشق : جامعة دمشق ، 1993م) ، ص ص 11 ، 12 .

(6) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 17 .

(7) صافي فلوح ، مرجع سابق ، ص 11 .

(8) زكريا الدوري ، يسري السامرائي ، البنوك المركزية والسياسة النقدية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 11 .

يتضح للباحث بأن المصارف في بداية الحضارة البابلية كانت تمارس في المعابد المقدسة ثم تطورت من قبول الودائع إلى منح القروض بفوائد وضمانات لاستردادها وسنت لها القوانين المنظمة .

ج. نشأة وتطور المصارف في العصور الوسطى في أوروبا

خلال العصور الوسطى في أوروبا ازدهرت التجارة ، خاصة في مدن شمال إيطاليا كالبندقية وجنوا وبرشلونة ، وصاحب ذلك تعدد أنواع العملات المستخدمة في التبادل⁽¹⁾ ، ويرجع تطور الأعمال المصرفية إلى الصاغة والسيارة في مدن إقليم لومبارديا في شمال إيطاليا ، والذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدأوا في قبول الودائع من الأفراد والتجار ، بهدف المحافظة عليها من الضياع أو السرقة ، وبالمقابل إصدار أولئك الصاغة أو السيارة إيصالات أو صكوك إيداع رسمية وأصبحوا يتقاضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع⁽²⁾، تطورت الأعمال المصرفية مع بداية ازدهار التجارة في مدن شمال إيطاليا في القرن الثاني عشر وبداية النهضة الأوروبية⁽³⁾. أن الإيصالات التي كان يطلبها الصاغة والسيارة مقابل النقود التي تودع لديهم أخذت تلقى قبولاً في التداول وفاءً للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات⁽⁴⁾ . ثم أخذ الصاغة والسيارة بإقراض تلك الودائع أو جزء منها لأشخاص معروفين لديهم مقابل فائدة تحدد عند الاتفاق وبإيصالات تثبت عملية الاقتراض⁽⁵⁾.

يتضح للباحث من نشأة وتطور المصارف في العصور الوسطى في أوروبا الآتي:

1. شهدت المصارف تطوراً ملحوظاً ، حيث بدأت بقبول الودائع ومنح القروض .
2. زيادة ثقة المتعاملين في الصاغة أدى الي تطور الأعمال المصرفية .
3. نشأت وظيفة قبول الودائع قبل وظيفة الاقتراض .

د. نشأة وتطور المصارف في الحضارة الإسلامية

ازدهرت الصيرفة في ظل الحضارة الإسلامية نظراً لازدهار التجارة ، وقد تمثل ظهور الصيرفة للمسلمين في تطوير العمل المصرفي في ولوج أنشطة لم تكن معروفة في الحضارات العربية كإصدار الصكوك وتحرير الصفائح⁽⁶⁾، عرف المكيون قبل الإسلام استثمار الأموال بطريقتين ، الأولى إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح ، والثانية الاقراض بالربا الذي كان شائعاً في الجاهلية سواء بين العرب أو بينهم وبين اليهود المقيمين في الجزيرة العربية آنذاك⁽⁷⁾، فالحضارة

(1) جميل الزيدانين ، أساسيات الجهاز المصرفي ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص 121 .

(2) محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2001م) ، ص 19 .

(3) أحمد شعبان محمد ، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2010م) ، ص 64 .

(4) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 18 .

(5) سعيد سيف نصر ، مرجع سابق ، ص 36 .

(6) محمد عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، (بيروت : دار الشروق ، 1993م) ، ص 286 .

(7) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 17 ، 18 .

الإسلامية كانت أول من ابتكرت طريقة الإيداع ومنعت الاكتناز المحرم في الإسلام وتتيح للمودع حرية التصرف في الأموال المودعة وهي الطريقة المعمول بها في جميع المصارف، ولقد حرم الإسلام التعامل بالربا (1).

يتضح للباحث أن الحضارة الإسلامية عرفت الصيرفة عن طريق التجارة ، والتي بدورها ساعدت على ظهور أنشطة لم تكن معروفة للمسلمين كإصدار الصكوك ، حيث الحضارة الإسلامية أتاحت حرية التصرف في الأموال المودعة .

نشأة وتطور المصارف التجارية

ترجع نشأة المصارف التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ، وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية ، وقامت المصارف تدريجياً بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداداً للمعاملات التجارية(2)، لعبت التطورات الاقتصادية واحتياجاتها إلى مؤسسات مالية على مر السنين دوراً هاماً في ظهور المصارف التجارية(3) ، وتأسس أول مصرف في فينيسيا في البندقية عام 1157م، ومصرف برشلونة عام 1401م ، ومصرف امستردام عام 1609م ثم تلاه مصرف هامبورج عام 1619م(4) ، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك ظهر مصرف إنجلترا عام 1694م ، ومصرف فرنسا عام 1800م(5) ، مما أدى إلى بروز الحاجة إلى جهة رقابية تنظم وتضبط عمل تلك المصارف(6). لقد ظلت المصارف في العصر الحديث تشهد تطوراً ملحوظاً بفضل تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية والتي أدت إلى تنوع وتعدد العمليات المصرفية ، مما استدعى إلى التخصص في العمل المصرفي ، كالمصارف التجارية ، المصارف الصناعية والزراعية(7) ، واستمرت المصارف في التطور من حيث قوانينها وتشريعاتها التي وضعت من أجل تقديم أفضل خدمة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الودائع لزيادة أرباحها ، وأصبحت مؤسسات ربحية بالدرجة الأولى، وقد ساهم الحاسوب وتقنيات العصر في تطوير المصارف ، وأصبحت تتصف بالشمول وعدم التخصص وذلك وفاءً لمتطلبات المجتمع(8).

يستنتج الباحث من تطور ونشأة المصارف التجارية الآتي :

(1) فؤاد توفيق ياسين ، أحمد عبد الله درويش ، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 1996م) ، ص 3 .

(2) إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في النقود والبنوك ، (بيروت : دار النهضة العربية ، بدون تاريخ نشر) ، ص 43 .
(3) جميل سالم عودة ، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة ، الطبعة الثانية ، (عمان : مؤسسة زهران للنشر ، 1995م) ، ص 40 .

(4) أحمد زهير شامية ، النقود والمصارف ، (عمان : مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع ، 1993م) ، ص 250 .
(5) زياد رمضان ، محمود أحمد جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م) ، ص 11 .
(6) مدحت محمد إسماعيل ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، (عمان : دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1989م) ، ص 11 .

(7) مجيد جاسم الشرع ، المحاسبة في المنظمات المالية ، (عمان : دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 1996م) ، ص 24 .
(8) أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 110 .

1. نشأة المصارف التجارية نتيجة للتطورات الاقتصادية في القرون الوسطى وزيادة حجم النقود في أيدي الناس ، بهدف المحافظة على أموالهم.
2. إن المصارف التجارية تطورت بفعل توسع التجارة وازدهارها وتنوع العمليات المصرفية.
3. إن المصارف التجارية قد تجاوزت الوظيفة التقليدية إلى الوظيفة الشاملة للخدمات المصرفية التجارية والدولية .
4. أدى التخصص في العمل الي تنوع المصارف التجارية.
5. وضعت قوانين وتشريعات لتنظيم عمل المصارف.

مفهوم المصرف

عرف المصرف لغة : بكسر الراء ، بأنه مأخوذ من الصرف ، بمعنى بيع النقود بالنقد ، وهو اسم مكان على وزن مفعول⁽¹⁾ ، عرف لغة أيضاً بأنه ، الدفع والرد ، وفي الشريعة بيع الأثمان بعضها البعض⁽²⁾ ، عرف في المعجم الوسيط أن كلمة مصرف (بكسر الراء) من الصرف (صرف يصرف مصرفاً) ، صرف النقود بدلها بنقود من نوع آخر⁽³⁾ ، ترجع كلمة بنك إلى أصل الفرنسية (Banque) (Banque) وإلى أصل الكلمة الإيطالية (Banca) ، وتعني هاتان الكلمتان صندوق متين لحفظ النفائس (Chest) ، وفي القرن الثاني عشر أشارت الكلمة الإيطالية (Banca) إلى المنضدة أو مكان تغيير النقود⁽⁴⁾، أما كلمة بنك هي ترجمة لعبارة (Bank) الأوروبية التي تعني المصرف ، حيث كان التجار في إيطاليا يستعملون مناضد يصرفون فيها النقد ويتداولون فيها مختلف العملات⁽⁵⁾، وكلمة مصرف التي استخدمها مجمع اللغة العربية هي الكلمة البديلة لعبارة بنك ، وهي تعطي معنى أوضح ، ولكنها لم تلقي الانتشار المطلوب حتى أن معظم المؤسسات الإسلامية فضلت استخدام كلمة بنك⁽⁶⁾ ، أما اصطلاحاً عرف المصرف بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها⁽⁷⁾، وأنه مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين من العملاء ، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال تحتاج إلى الحفاظ عليه والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما⁽⁸⁾، عرف المصرف أيضاً بأنه مؤسسة أو منشأة أعمال تقوم بحفظ النقود وإقراضها⁽⁹⁾، عرف أيضاً بأنه عبارة عن منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها بقصد التوظيف المالي ولمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل⁽¹⁰⁾.

(1) جبران سعود ، الرائد ، الطبعة الخامسة ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1986م) ، ص 919 .

(2) الشريف علي بن محمد الجرجاني ، كتاب التعريفات ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1990م) ، ص 132 .

(3) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة : دار عمران ، 1985م) ، ص 533 .

(4) محمد السيد سرايا ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2000م) ، ص 13 .

(5) سليمان أحمد اللوزي ، مهدي حسن زويلف ، إدارة البنوك ، (عمان : دار الفكر للطباعة والنشر ، 1997م) ، ص 17 .

(6) محمود أحمد الناعي ، المنهج المحاسبي في البنوك التجارية ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2007م) ، ص 18 .

(7) فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، مرجع سابق ، ص 13 .

(8) محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 13 .

(9) Macmillan Education, **Macmillan Dictionary for Advance Learners**, (UK: Macmillan Publishers Limited, 2006), P. 95.

(10) خباياة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2008م) ، ص 88 .

عرف القانون الفرنسي المصرف بأنه المؤسسات التي تقوم على سبيل الاقتراض بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان⁽¹⁾، عرف القانون الأمريكي المصرف بأنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف، سواء حصلت على التصريح من الحكومة الفدرالية أو من الولاية التي تباشر فيها نشاطها⁽²⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف المصرف بأنه :

1. مؤسسة تقوم بعمليات إقراض واقتراض النقود .
 2. المكان الذي يقوم بحفظ النقود ومنح القروض .
 3. مكان جغرافي محدد لصرف النقد .
 4. مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين الطالبين للأموال والعارضين لها .
 5. تساعد في تمويل المشاريع الاستثمارية .
- يستطيع الباحث تعريف المصرف بأنه ، مؤسسة أو شكل تنظيمي معين يتخصص في تقديم الأعمال المصرفية بالحصول على الأموال والاتجار فيها .

أنواع المصارف

تتمثل أنواع المصارف في الآتي :

أ. المصارف التجارية، وتتمثل في :

1. مفهوم المصارف التجارية

عرف المصرف التجاري بأنه مؤسسة مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الإئتمان وقبول كافة الودائع⁽³⁾ الودائع⁽³⁾ ، عرف أيضاً بأنه منشآت وساطة مالية تتعامل بالإئتمان وتسمى أصولها مصارف الودائع⁽⁴⁾ . وهو مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير⁽⁵⁾، عرف بأنه مؤسسات مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية⁽⁶⁾ ، عرف أيضاً بأنه المؤسسة التي تتعامل في الدين أو الإئتمان فيقبل الودائع ويحصل على ديون الغير يعطي مقابلها وعوداً بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير⁽⁷⁾ ، عرف بأنه

(¹) مدحت محمد إسماعيل ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، (عمان : دار اليازوري للنشر ، 1989م) ، ص 19 .

(²) خيرت ضيف ، محاسبة المنشآت المالية ، (القاهرة : شركة الإسكندرية للطباعة والنشر ، 1970م) ، ص 1 .

(³) Anthony Sounders, **Financial Institutions Management**, Second Edition,(USA: Richard D. Irwin, 1997), P. 1.

(⁴) Anthony Sounders & Marcia Millon Conett, **Financial Institution Management Risk Management Approach**, Fifth Edition, (USA: Mc Graw- Hill, Education, 2006). P. 65.

(⁵) عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، (عمان: دار مجدلاوي للنشر ، 1999م) ، ص 242 .

(⁶) فريد بشير ، عبد الوهاب الأمين ، إقتصاديات النقود والبنوك ، (المنامة : مركز المعرفة للإستثمارات والخدمات التعليمية ، 2008م)، ص 146 .

(⁷) Lawrence J. Gitman, **Principle of Managerial Finance**, (UK : Pearsons Education, 2003) P. 27.

ذلك المصرف الذي يقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي ، كما تزاول عمليات تنمية الإيداع والإستثمار المالي في الداخل ، والمساهمة في إقامة المشروعات وما يطلبه من عمليات مصرفية تجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقرها المصرف المركزي⁽¹⁾ ، أطلق الاسم على هذه المصارف لإقتصار نشاطها في أول الأمر على تمويل الأنشطة التجارية وانحصارها في تقديم القروض قصيرة الأجل⁽²⁾ ، هو مصرف يقوم بتسهيل حركة التجارة بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي⁽³⁾ . عرف أيضاً بأنه مؤسسة مالية تقبل الودائع خاصة الودائع تحت الطلب والودائع لأجل ، ويمنح القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل⁽⁴⁾ .

يستنتج الباحث من تعريف المصرف التجاري بأنه :

1. مؤسسة مالية مصرفية وسيطة تتاجر في الأموال بين الممولين والتمولين .
 2. منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها .
 3. يقوم بتسيير عمليات التبادل وتعزيز رأس المال وتنمية الإستثمار .
- يستطيع الباحث تعريف المصرف التجاري ، بأنه المؤسسة التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد والهيئات والشركات تحت الطلب ، واستخدام هذه الودائع في منح القروض للمستثمرين .

2. خصائص المصارف التجارية

تميزت المصارف التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الآخرين باعتبارها وسيط مالي⁽⁵⁾ ، تعتبر خصائص المصارف التجارية لها تأثير مباشر على قراراتها الإستثمارية وقد أصبحت عملية تقييم المشروعات بغرض فتح الانتماء أو الإستثمار من أهم القرارات لإدارات المصارف التجارية. وتتمثل خصائص المصارف التجارية في الآتي⁽⁶⁾:

أ. الربحية : المصارف التجارية أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى ، ويعزى ذلك إلى أن الجزء الأكبر من المصروفات هي تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع ، فإذا زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة يترتب على ذلك زيادة في الأرباح بنسبة أكبر⁽⁷⁾ .

(¹) محمد يونس ، عبد المنعم المبارك ، مقدمة في البنوك وأعمال البنوك والأسواق المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 215 .

(²) محمد فخري مكي ، مدخل إلى نظم المعلومات المصرفية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م) ، ص 12 .

(³) محمد الموفق أحمد ، دراسات عن الأقسام المختلفة للبنوك التجارية ، (القاهرة : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1999م) ، ص 9 .

(⁴) لجنة معايير المحاسبة الدولية ، المعايير المحاسبية الدولية ، (عمان : المجمع العربي للمحاسبين ، 1999م) ، ص 549 .

(⁵) حمزة محمود الزبيدي ، إدارة المصارف ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2000م) ، ص 25 .

(⁶) صلاح الدين حسن السبيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2004م) ، ص 13 .

(⁷) M. L. Jhingan, **Money Banking & International Trade**, (New Delhi: Vrinda Publication, 1998), P. 132.

ب. قبول الودائع : الودائع تحت الطلب ، لأجل أو ودائع إيداعية ، تمثل الودائع الجزء الأكبر من موارد المصارف التجارية ، وهذا مؤداه أن المصارف التجارية تكون مستعدة دائماً لمقابلة سحبيات عملائها من ودائعهم⁽¹⁾.

ج. السيولة : احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بعدد مناسب من الأصول النقدية وأن يراعي الضوابط التي تقرها السلطات النقدية بصدد الإشراف والرقابة على المصارف⁽²⁾.

د. منح القروض والسلفيات : تحتاج كل منشأة إلى الإئتمان قصير الأجل بهدف مقابلة احتياطي رأس المال العامل ويتم توزيع الإئتمان قصير الأجل بواسطة المصارف التجارية التي يأتي الجزء الأكبر من مواردها عن طريق الودائع التي تستحق عند الطلب أو بعد أجل قصير⁽³⁾.

يرى الباحث أن خصائص البنوك التجارية تختلف عن المؤسسات الأخرى وذلك لارتباطها بأهداف أطراف متعارضة هم الملاك والمودعين ، وهي السيولة والربحية .

3. مصادر تمويل المصرف التجاري

تتمثل مصادر تمويل المصرف التجاري في الآتي⁽⁴⁾:

أولاً : المصادر الداخلية

تتمثل المصادر الداخلية التي يقوم بها المصرف التجاري باستخدام موارده للحصول على الأموال المختلفة، باختيار الأصول التي تؤدي إلى تعظيم الربح ، والقابلة للتحويل إلى سيولة بسهولة ، في الآتي⁽⁵⁾:

أ. رأس المال المدفوع والاحتياطيات : تمثل المبالغ التي يدفعها أصحاب المصرف أو المساهمين في تكوين رأس المال⁽⁶⁾، الاحتياطيات هي المبالغ التي يخصمها المصرف من صافي أرباحه القابلة للتوزيع على المساهمين ويشمل الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص⁽⁷⁾.

ب. الرصيد الاحتياطي : يتكون من النقود في شكل العملات المعدنية والورقية التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه لمواجهة طلبات العملاء من النقد بالإضافة إلى الاحتياطي لدى البنك المركزي ، وهو احتياطي طلب البنك نفسه على النقد.

(¹) S. N. Maheshwari & S. K Maheshari, **Banking Law & Practice**, (New Delhi: Kalyani Publishers, 2005),P. 9.

(²) منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية - مدخل إتخاذ القرارات ، الطبعة الثالثة ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، 1996م) ، ص 12 .

(³) أحمد غنيم ، صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، (القاهرة : مطابع المستقبل ، 1998)، ص 6.

(⁴) رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، (عمان : دار صفاء للنشر ، 2000م) ، ص 74 .

(⁵) محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، الطبعة السابعة ، (بيروت: دار النهضة العربية ، بدون تاريخ نشر) ، ص 212. ص 212.

(⁶) سليمان أحمد اللوزي وآخرون ، إدارة البنوك ، (عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص 86.

(⁷) حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود والبنوك ، (عمان : دار الكنزي للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 218 .

ج. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية : المخصصات المالية الموجهة إلى محفظة الأوراق المالية ، حيث تستثمر المصارف التجارية جزء من مواردها المالية في شراء الأوراق المالية نظراً لما تدره هذه الأوراق من عائد مجزي للمصرف التجاري بالإضافة إلى ذلك تحقيق السيولة⁽¹⁾ .
يتضح للباحث بأن المصادر الداخلية للمصارف التجارية تعتبر من المصادر الأساسية التي تعتمد عليها المصارف التجارية في مزاولتها نشاطها .

ثانياً : المصادر الخارجية

تتمثل المصادر الخارجية في الآتي⁽²⁾ :

أ. الودائع : تعتمد المصارف التجارية على الودائع في التمويل ، وهي تمثل النسبة الكبرى على أنها مستحقة للعملاء⁽³⁾ ، وتعتبر الودائع من المؤشرات المستخدمة لقياس حجم المصرف ومركزه ، وتأخذ عدة صور ، ودايع تحت الطلب ، ودايع لأجل وودائع التوفير⁽⁴⁾ ، وتفضل المصارف الودائع علي الموارد الاخرى لعدة أسباب منها⁽⁵⁾ :

1. المصارف هي المؤسسات الوحيدة المسموح لها قانوناً بأعمال تلقي الودائع بأنواعها المختلفة من كافة الأفراد والجهات والهيئات .

2. تكاليف الودائع المصرفية قليلة بالمقارنة مع تكاليف القروض .

3. الودائع المصرفية تمنح المصارف التجارية المقدرة علي توسيع الائتمان .

ب. القروض والسلفيات : تحتاج كل مؤسسة إلى الائتمان قصير الأجل بهدف مقابلة احتياجات المصارف التجارية التي يتأتى الجزء الأكبر من مواردها عن طريق الودائع التي تستحق عند الطلب ، فالمصارف التجارية تتردد في اقراض أموالها لأجل طويلة نسبياً خوفاً من العجز عن مقابلة مسحوبات المودعين⁽⁶⁾ .

ج. الاقتراض من المصارف الأخرى : تشمل جميع التزامات المصرف التجاري من قبل المصارف الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، قد تكون الالتزامات كحسابات جارية أو لأجل⁽⁷⁾ .

د. المستحقات على المصارف : تشمل المستحقات على السندات الحكومية المضمونة والأوراق المالية الأخرى كالأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية⁽⁸⁾ .

(1) أكرم حداد ، مشهور هزلول ، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م) ، ص 154 .

(2) محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد القياسي - الاقتصاد النقدي ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2007م) ، ص 316 .

(3) مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2002م) ، ص 209 .

(4) حسين بني هاني ، مرجع سابق ، ص 319 .

(5) عدنان الهندي ، التمويل المصرفي ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2000م) ، ص ص 211 ، 212 .

(6) فرج عبد العزيز عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف ، (القاهرة : مركز التعليم المفتوح ، بدون تاريخ نشر) ، ص 151 .

(7) نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية ، (الإسكندرية : دار الجامعة ، 2001م) ، ص 189 .

(8) ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، (عمان: دار زهران للطباعة والنشر ، 2006م) ، ص 151 .

ب. المصارف المركزية

1. نشأة المصارف المركزية

تمثل نشأة المصارف المركزية في مرحلة لاحقة من تطور المصارف التجارية⁽¹⁾، يعتبر مصرف السويد المركزي الذي تأسس في عام 1668م من أقدم المصارف المركزية الرائدة في العالم، ثم تلاه مصرف إنجلترا الذي تأسس في عام 1694م، وحظي بشهرة كبيرة بين المصارف المركزية، وفي أوائل القرن التاسع عشر إنتشرت المصارف المركزية في دول أوربية أخرى، إذ تأسس مصرف فرنسا في عام 1800م ومصرف هولندا في عام 1814م ومصرف النمسا عام 1817م، كما تأسس مصرف الرانج في ألمانيا عام 1875م وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء النظام الإحتياطي الفدرالي عام 1914م للقيام بوظائف المصرف المركزي⁽²⁾.

2. مفهوم المصرف المركزي

عرف بأنه مؤسسة رقابية تقوم بمهمة تنظيم نشاط القطاع المصرفي، يمارس حق إصدار النقد وتولي إدارة النقدية والقيام بدور الحكومة⁽³⁾. عرف بأنه يقوم بتنسيق ومعاونة المصارف الأخرى في أداء أعمالها⁽⁴⁾، وأنه المؤسسة المسئولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي في الدولة، وعن قيادة السياسة النقدية والإئتمانية الذي يحقق أكبر منفعة للإقتصاد القومي⁽⁵⁾. عرف ايضاً بأنه المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي⁽⁶⁾، وأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ودليل مالي للحكومة، ومسئول عن إدارة النظام النقدي في الدولة⁽⁷⁾.

يتضح للباحث من تعاريف المصرف المركزي أنه :

1. إدارة رقابية للجهاز المصرفي في الدولة .
 2. لا يضع الربح في إعتباره بقدر ما يستهدف تدعيم النظام النقدي والإقتصاد في الدولة .
 3. مملوكاً للدولة بإعتباره بنك الإصدار وبنك الحكومة .
- يستطيع الباحث تعريف المصرف المركزي بأنه المؤسسة التي تقف على قمة النظام المصرفي في الدولة، والتي تتولى إصدار أوراق النقد والرقابة على المصارف الأخرى والإئتمان وتنظيمه لخدمة المصلحة العامة.

(¹)K.C. Shekhar & Lekshmy Shckhor, **Banking Theory and Practice**, Nineteenth Edition (New Delhi: Vika Publishing House, 2005), P. 27.

(1) محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 33.

(³) رمضان الشراح وآخرون، البنوك التجارية، (الكويت: دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 27.

(⁴) وحيد مهدي عامر، إقتصاديات النقود والبنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)، ص 125.

(⁵) أسامة محمد القولي، زينب عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م)، ص 178.

(⁶) صبحي تادرس قريضة وآخرون، النقود والبنوك، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1998م)، ص 221.

(⁷) ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، (الجزائر: دار الفكر، 1993م)، ص 244.

3. خصائص المصرف المركزي

تتمثل خصائص المصرف المركزي في الآتي :

أ . مصرف الإصدار ، ينفرد بوظيفة إصدار أوراق النقد والعمل على إستقرار سوق رأس المال⁽¹⁾.

ب. مصرف المصارف ، يقرض المصارف التجارية ويكون بذلك المقرض الأخير في النظام المصرفي ، يعيد خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزانة للمصارف التجارية بعد أن قامت بخصمها للأفراد والمشروعات ، تحتفظ المصارف التجارية بودائعها وأرصدها لديه ، يقوم بمقاصة حسابات المصارف التجارية⁽²⁾.

ج. مصرف الحكومة ، يتلقى ودائع فوائض الحكومة ، ويقوم إنابة عن الحكومة بعملية إصدار القروض العامة ، يقوم بإيداء النصح والمشورة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها لمواجهة الظروف المختلفة وإقراض الحكومة عند الضرورة ، ويتولى المصرف المركزي معاملات الحكومة مع الخارج بمسك حسابات الإتفاقيات المعقودة مع الخارج⁽³⁾.

د. التأثير على عرض النقود في التداول ، يستطيع المصرف المركزي أن يلجأ إلى ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة ، ويقصد به التدخل في سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً لهذه الأوراق⁽⁴⁾.

هـ. جهاز حكومي مركزي ، مناط به المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف وحماية أموال المودعين فيها وتوجيه النشاط المصرفي والتمويلي والنقدي في الاتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية للمجتمع وتحقيق أهدافه الائتمانية⁽⁵⁾.

و. توفير احتياجات الدولة من العملات الأجنبية ، أخذت المصارف المركزية تلعب دوراً مهماً في تنظيم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية ، ومراقبة عمليات التحويل الخارجي ، وساعدت الأصول الأجنبية لدى المصارف المركزية من تلافى الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية ، كما ساعدت على استقرار أسعار الصرف⁽⁶⁾.

(¹) Barbara Casu & Others, **Introduction to Banking** , (UK: Pearson Education Limited, 2006), P.110.

(²) Makoto Itoh & Costas Lapavitsas, **Political Economy of Money & Finance**, (Uk: Macmillan Press, 1999), P. 154.

(³) عقيل جاسم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 230 .

(⁴) محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد القياسي - الإقتصاد النقدي ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2007م) ، ص ص 323 ، 324.

(⁵) الغريب ناصر ، أصول الصيرفة الإسلامية وقضايا التشغيل ، (القاهرة : دار أبولو ، 1996م) ، ص 227 .

(⁶) ضياء مجيد ، اقتصاديات أسواق المال ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2005م) ، ص 30 .

ز. تأدية الخدمات المصرفية للحكومة ، يقوم المصرف المركزي بالاحتفاظ بأموال الحكومة ويسدد التزامات الحكومة للغير ، كما يتولى إدارة الدين العام ، وتقديم المشورة للحكومة قبل عقد القروض المحلية والخارجية وتقديم قروض للحكومة لتغطية أي عجز قد تواجهه⁽¹⁾

يرى الباحث أن المصرف المركزي لا يتوقف عند هذه الوظائف التقليدية بل يتعداها إلى وظائف أخرى منها ، تنشيط الإستثمار الأجنبي ، وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة ، تحسين وضع المدفوعات والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي .

يضيف الباحث لوظائف المصرف المركزي الآتي:

1. يقدم المصرف المركزي للمصارف قروضاً تسهيلات ائتمانية لتشجيعها على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب فيها.
2. إصدار السياسات النقدية للمحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الأسعار ، إدارة السيولة ، تبادل النقود عن طريق تحكمها في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية وحجم الائتمان.
3. ممارسة السياسات النقدية للمحافظة على المراكز المالية للمصارف وحماية اموال المودعين والمحافظة على اموال الحكومة وتقديم المشورة للحكومة .

ج. مصرف الإستثمار

1. مفهوم مصرف الاستثمار

عرف بأنه المصرف الذي يقوم بإستثمارات طويلة الأجل ويتمويل مشروعات التنمية⁽²⁾ . عرف أيضاً بأنه يتولى شراء الأوراق المالية من الشركة المصدرة بالإضافة إلى قيامه بالتعهد بتصريف كل أو جزء من الكمية المقرر إصدارها ، ويقوم المصرف بإعداد عقد آخر مع مجموعة البيع التي تتولى الإتصال بالمستثمرين المحتملين والقيام بالبيع والحصول على العمولة المقررة⁽³⁾ ، عرف بأنه مصرف يباشر أنشطة تتصل بجمع وتعبئة المدخرات بغرض خدمة عمليات التنمية والإستثمار⁽⁴⁾ .

يستنتج الباحث من تعاريف مصرف الإستثمار بأنه :

1. لا يعتمد على الودائع قصيرة الأجل كمصادر للتمويل ، وإنما يعتمد على ما يستطيع الحصول عليه من سندات وقروض طويلة الأجل .
 2. يسعى لتنمية المجتمع من خلال زيادة حجم الإستثمارات .
 3. يقوم بشراء الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية .
- يستطيع الباحث تعريف مصرف الإستثمار بأنه المصرف الذي يقوم بالإستثمارات طويلة الأجل وتمويل المشروعات ، ويتولى شراء الأوراق المالية من الشركة المصدر لها، كما انه يقوم بتقديم النصح المالي وخدمة الاستشارات المالية للمؤسسات والافراد.

(¹) إيهاب الدسوقي ، النقود والبنوك والبورصة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2008م) ، ص 69 .

(²) زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1996م) ، ص 5 .

(³) محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، بورصة الأوراق المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 77 .

(⁴) أحمد صلاح عطية ، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 15 .

2. وظائف مصرف الإستثمار

تتمثل وظائف مصرف الإستثمار في الآتي (1) :

1. التعرف على فرص الإستثمار ودراسة جدواها الإقتصادية ، ثم المشاركة والإشراف في تأسيس المشروعات الجديدة .
2. تقديم المشورة الفنية لمشروعات الإستثمار القائمة وإصدار الإستشارات المالية في عمليات الإندماج والسيطرة وإعادة تنظيم الشركات .
3. تيسير عمليات التجارة الدولية من خلال تقديم بعض الخدمات المهمة في هذا المجال .
4. تقديم مجموعة من الخدمات في مجال سوق الصرف الأجنبي .
5. شراء الإصدارات الجديدة في الأوراق المالية من المصدر عبر سعر متفق عليه وإعادة بيعها إلى جمهور المستثمرين بسعر أعلى.
6. الإشراف والمشاركة في تأسيس المشروعات الجديدة واتخاذ السبل الكاملة للترويج لها وتدبير أوجه التمويل وكذلك الكوادر الإدارية اللازمة لإدارتها (2).

يضيف الباحث الي وظائف مصرف الاستثمار الآتي :

1. الوساطة بين المدخرين والمستثمرين في شراء الأوراق المالية ، وقيامها بشراء الإصدارات الجديدة بغرض بيعها في السوق المالي لتحقيق الأرباح .
2. تسويق اصدار الاوراق المالية ، والمساهمة في خلق السوق الأولي ، بمقابلة البائعين بالمشتريين.
3. التعرف على فرص الاستثمار ودراسة جدواها الاقتصادية.

د. المصرف الإسلامي

1. مفهوم المصرف الاسلامي

عرف المصرف الإسلامي بأنه كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية (3)، عرف أيضاً بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي ، لتحقيق عوائد التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي (4)، إنه مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على اساس غير ربوي وتداول فتح الحسابات وقبول الودائع الإستثمارية لإستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة إلى جانب موارد المصرف المالية في تمويل المشروعات التجارية وفقاً للمبادئ الإسلامية (5)، عرف بأنه مؤسسة مالية وسيطة لا تتعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً، أو أي عمل مخالف للشريعة الإسلامية (6)، عرف أيضاً بأنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل

(1) منير إبراهيم هندي ، الأسواق المالية واسواق رأس المال ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1999م) ، ص 87 .
(2) طلعت أسعد عبد الحميد ، إدارة خدمات البنوك التجارية - مدخل تطبيقي ، الطبعة التاسعة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1994م) ، ص 37 ، 39 .
(3) إبراهيم عبد الحليم عبادة ، مؤشر الأداء في البنوك الإسلامية ، (عمان : دار النفائس ، 2008م) ، ص 27 .
(4) أحمد النجار ، البنوك الإسلامية ، (بيروت : مجلة المسلم المعاصر ، العدد 27 ، 1982م) ، ص 163 .
(5) الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، تشجيع وتنظيم ومراقبة المصارف الإسلامية ، (الرياض : خبراء البنوك الإسلامية ، 1980م) ، ص 16 .
(6) الطيب لحيلج ، مرجع سابق ، ص 41 .

بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً من جهة وتلتزم بعدم التعامل بالأنشطة المحرمة والمخالفة للشرع من جهة أخرى⁽¹⁾.

يتضح للباحث من تعاريف المصرف الإسلامي بأنه :

1. يقدم الخدمات المصرفية وفتح الحسابات الجارية وقبول الودائع الإستثمارية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية .

2. يتميز عن غيره من المصارف بالبعد الشرعي في تعبئة الموارد وتوظيفها.

3. لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة .

يستطيع الباحث تعريف المصرف الإسلامي بأنه ، المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ، وعلى عدم التعامل بالفائدة .

2. نشأة المصرف الإسلامي

يعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الحديث إلى سنة 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق إيداع تعمل بدون فائدة ، وفي سنة 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية⁽²⁾، وكانت المحاولة الأولى في (ميت غمر) بصعيد مصر سنة 1963م في مصارف الإيداع ، وفي عام 1971م ، ظهر في مصر مصرف ناصر الإجتماعي بمصر⁽³⁾، وفي عام 1975م قام لأول مرة مصرفان إسلاميان هما المصرف الإسلامي للتنمية بجدة ومصرف دبي الإسلامي⁽⁴⁾، ثم بنك فيصل الإسلامي 1977م ، وفي عام 1978م تم انشاء بنك التمويل الكويتي والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي بامارة الشارقة ، وفي عام 1979م أنشأ بنك البحرين الإسلامي والبنك الإسلامي الاردني للاستثمار والتنمية ، وفي عام 1980م أنشأ المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، وفي عام 1981م بنك التضامن الإسلامي السوداني والمصرف الإسلامي الدولي بلكسمبورج ، وفي عام 1982م دار المال الإسلامي ، وفي عام 1983م مصرف قطر الإسلامي وبنك التمويل الإسلامي بلندن وبنك قبرص الإسلامي وبنك بنغلاديش، وتم انشاء الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية ، وفي عام 1985م مجموعة بنوك دلة البركة الإسلامية ، وفي عام 2000م وصل عدد المصارف الإسلامية حوالي مئتان وعشرة في جميع أنحاء العالم⁽⁵⁾، ثم إنتشرت المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى ان بعض المصارف التقليدية العالمية عملت على فتح فروع مصارف إسلامية لها⁽⁶⁾.

(1) عبد الرحمن يسري أحمد ، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل ، (الإسكندرية : بدون دار نشر ، بدون تاريخ نشر) ، ص 42.

(2) عادل عبد الفضيل عيد ، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، (الإسكندرية : دار الفكر الحديث ، 2007م) ، ص 393 ، 394 .

(3) محمد عبد الكريم أحمد أرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ، (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2001م) ، ص 12 .

(4) الشيخ صالح عبد الله كامل ، ندوة البنوك الإسلامية ، (دبي : مجلة الإقتصاد الإسلامي العدد 196 ، 1997م) ، ص 42 .

(5) د. حسين شحاتة ، نشأة وتطور فكرة المصارف الإسلامية

(6) محمد حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، مرجع سابق ، ص 28 .

يرى الباحث أن ظهور المصارف الإسلامية يعد جزء من الظرفية العامة التي سادت في الدول الإسلامية من أجل المساعدة على إستيعاب الفائض النقدي في الدول الإسلامية بشكل يلغى فيه نظام الفائدة ، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة .

3. أهداف المصرف الإسلامي

تتمثل أهداف المصرف الإسلامي في⁽¹⁾:

- أ. جذب الموارد المالية وتعبئة المدخرات في المجتمع ، والودائع التي يحصل عليها المصرف من الحسابات الجارية والإدخارية والإستثمارية .
 - ب. إستخدام رأس المال في النشاط الإقتصادي .
 - ج. القيام بتوفير الخدمات المصرفية المتنوعة .
- يضيف الباحث لأهداف المصارف الإسلامية الآتي:

- أ. ترشيد الإستثمارات والقيام بكل الأعمال بالشكل الذي يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول الإسلامية .
- ب. استثمار الاموال في اطار الشريعة الاسلامية.

4. وظائف المصارف الإسلامية

تتمثل وظائف المصارف الإسلامية في⁽²⁾:

1. **العلاقة بمستخدمي الأموال** : يقدم المصرف الإسلامي الأموال على أساس المشاركة في الربح أو الخسارة فتكون علاقته بمستخدمي أموالها علاقة مضاربة لهم فيها الغنم وعليهم الغرم، وعلاقة المصرف الإسلامي بمستخدمي الأموال ليست علاقة دائن ومدين وإنما تأخذ صوراً أخرى كعلاقة صاحب رأس المال بالمضارب وعلاقة شركاء ، ويترتب على ذلك أن المصرف الإسلامي لا يستطيع تحديد العائد الذي سيحصل عليه مسبقاً ، وعدم فرض فوائد على المعسر ، وفي حالة عجز عملاء المصرف الإسلامي عن الوفاء بالتزاماتهم نحوها عند استحقاقها ، فإن المصرف الإسلامي لا يطالب العميل بفوائد تأخير إذا لم يسدد ما عليه للمصرف في التاريخ المتفق عليه⁽³⁾، في بعض الأحيان تمنح المصارف الإسلامية عملاتها قروضاً بدون ارباح ، يسمى بالقرض الحسن⁽⁴⁾.

2. **المشاركة في الإنتاج والسعي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية** : تستثمر المصارف الإسلامية عن طريق المشاركة الفعلية في الإنتاج وليس مجرد وسيط مالي يتاجر في النقود عند مقارنتها

(1) حمد عزت محمد إبراهيم غزلان ، إقتصاديات النقود والمصارف ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000م)، ص ص 148 ، 149 .

(2) محمد شيخون ، المصارف الإسلامية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2001م) ، ص 109 .

(3) منير إبراهيم هندي ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1997م) ، ص 6 .

(4) أحمد صلاح عطية ، محاسبة الإستثمار والتمويل في المنشآت المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص 25 .

بنظيراتها من المصارف الأخرى التي تتلقى الودائع بأسعار فائدة ، وتقوم في الوقت نفسه باقراضها للآخرين بأسعار فائدة أعلى⁽¹⁾ .

3. **التكافل الاجتماعي** : تتمثل في القرض الحسن الذي يقدمه المصرف الإسلامي بدون فائدة ، وقيامه بقبول الزكاة وصرافها في مصارفها الشرعية⁽²⁾ . تلتزم المصارف الإسلامية بإخراج زكاتها الشرعية ، أو قد تتولي مسئولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً أو إدارة صندوق القرض⁽³⁾ .

4. **تجنب التعامل بالفائدة الربوية** : لا تتعامل المصارف الإسلامية بنظام الفائدة الربوية إطلاقاً في جميع أنشطتها ، فالمصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية تجارية تجمع الأموال وتستثمرها دون اللجوء إلى نظام الفوائد، تصرح المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالفوائد أخذاً وعطاءً لكي يلتزم بذلك جميع المتعاملين معها والمستخدمين لديها على السواء⁽⁴⁾ .

5. **العلاقة بمودعي الأموال** : إن المصرف الإسلامي يصبح مضارباً والمودع رب المال ، فالمصرف الإسلامي لا يلتزم بعائد معين للمودع كما لا يضمن حتى في الوديعة⁽⁵⁾ .

يضيف الباحث لوظائف المصارف الإسلامية الآتي :

1. لا تفرض المصارف الإسلامية فوائد على عملائها في حالة تأخرهم عن سداد التزاماتهم .
2. تواجه مخاطر كبيرة في التمويل والاستثمار .
3. تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي .

5. أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية

تتمثل أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية في :

المضاربة أو القراض : المضاربة هي تسمية أهل العراق ، وهي تسمى (القراض) في لغة أهل الحجاز⁽⁶⁾ ، المضاربة على وزن مفاعلة مشتقة من الفعل ضرب⁽⁷⁾ ، مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها⁽⁸⁾ ، أما اصطلاحاً عرفت بأنها نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله المصرف بتسيير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه بحسب خبرته وبراعته واجتهاده⁽⁹⁾ ، هو المشاركة بين مال من طرف وعمل من طرف آخر وريح مقسوم بينهما بالنسبة الشائعة ، إذا حصل ربح أو خسارة

(1) سمير شاهين ، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل 11 وإدارة مخاطر التشغيل ، (الخرطوم : بنك فيصل الإسلامي ، مجلة المال والاقتصاد ، العدد السادس ، أبريل ، 2006م) ، ص 35 .

(2) طارق طه ، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، (القاهرة : بدون دار نشر ، 2010م) ، ص 234 .

(3) هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، (البحرين : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية ، 2001م) ، ص 91 .

(4) سامي حسن محمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، الطبعة الثانية ، (عمان : مطبعة الشرق ومكتبتها ، 1982م) ، ص 147 .

(5) Abdalla Haron, **Risk Management and Financial Institution, The Asian Islamic Banks and Finance Summit**, (Kuala Lumpur: Islamic Finance Services Board, 23 September 2004), p . 7 .

(6) حسن يوسف داؤد ، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي ، (القاهرة : دار النشر للجامعات ، 2005م) ، ص 65 .

(7) عبد المطلب عبد الرازق حمدان ، المضاربة كما تجرئها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة ، (الإسكندرية : دار الفكر الفكري الجامعي ، 2005م) ، ص 8 .

(8) سليمان ناصر ، تطور صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية ، (الجزائر : جمعية التراث ، 2002م) ، ص 79 .

(9) محمد محمود مكاي ، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 44 .

يتحمل فيها كل طرف ما يقدم ، أي أن رب المال يخسر من ماله وصاحب العمل يخسر نتيجة عمله⁽¹⁾، هو اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما مالاً خاصاً معلوماً قدره ونوعه إلى آخر كفاء وأمين لتشغيله في أي نشاط مشروع وفق شروط معينة على أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة معلومة⁽²⁾، عرفت أيضاً أن يعطي الرجل المال على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح ، أي جزء مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً⁽³⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف المضاربة بأنها:

1. تتطوي على مخاطرة إئتمانية تتمثل في عدم قدرة المصرف على تحصيل حقوقه من العملاء.
 2. هنالك شرط لصيغة المضاربة يتمثل في أن الخسارة يتحملها رب المال ماعدا الخسارة التي يكون السبب فيها المضارب نتيجة لإهماله أو تقصيره .
 3. عائد الاستثمار بصيغة المضاربة لا يتحدد مسبقاً بل يتوقف على نتائج الاستثمار الفعلية .
- يستطيع الباحث تعريف المضاربة بأنها ، شراكة في الربح بين المال والعمل ، وتنفذ بين المصرف الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها واقتسام الربح حسب الاتفاق وتحميل الخسارة لرب المال في حالة مخالفة المصرف للشروط فإنه يتحمل ما نشأ بسببها.
- المشاركة:** الشراكة أو المشاركة عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون الأصل رأس المال والربح مشاركة بينهما⁽⁴⁾، عرفت بانها الاتفاق بين المصرف والعميل على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس المال وإدارته⁽⁵⁾ ، عرفت أيضاً بأنها اشترك اثنان أو أكثر باموال مشتركة بينهم في اعمال ، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح ولا يشترط المساواة في حصص الأموال أو العمل بين الشركاء والخسارة فهي بنسب حصص رأس المال⁽⁶⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف المشاركة الآتي :

1. رأسمال المشاركة يقدم بالاشترك بين الطرفين المصرف والعميل .
2. عائد المشاركة يتوقف على نتائج الاستثمار نظراً لأن المصرف يكون مالكاً .
3. مخاطر المشاركة أقل من المضاربة لأن الخسارة توزع بين المصرف والعميل بنسبة مساهمة كل منهما في رأس المال .

يستطيع الباحث تعريف المشاركة بأنها ، اشترك طرفين بأموالهما على ان يعملها فيها وتقسيم الربح بينهما أو ينفرد أحدهما بالعمل مقابل زيادة في نسبة ما يخصه من ربح ولا يشترط فيه تساوي المالين.

(1) سامي حسن حمود ، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة ، (جدة : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، بدون تاريخ نشر) ، ص 46 .

(2) أحمد مصطفى عفيفي ، استثمار المال في الإسلام ، (القاهرة : مكتبة وهبة ، 2003م) ، ص 61 .

(3) رحيم جدي الهيتي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 1998م) ص 437 .

(4) سراج الدين عثمان ، صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في التجربة السودانية ، (الخرطوم : اتحاد المصارف السوداني ، مجلة المصارف ، العدد الثاني ، أكتوبر 2002م) ، ص 114 .

(5) محمد محمود مكايي ، دور القيم والأهداف لرجال الأعمال في البنوك الإسلامية ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 23 .

(6) عبد المطلب عبد الحميد ، مبادئ وسياسات الاستثمار ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص 441 .

المرابحة : عرفت المرابحة لغة : من الربح وهو النماء والزيادة ، رابحته على سلعته مرابحة ، أي أعطيته ربحاً⁽¹⁾ ، أما اصطلاحاً شراء سلعة إما بغرض بيعها في السوق وتحقيق الربح ، أو بغرض بيعها لعميل محدد بناء على وعد بالشراء من هذا العميل⁽²⁾ ، عرفت بأنها بيع الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم⁽³⁾ .

يستنتج الباحث من تعاريف المرابحة بأنها :

1. تلبي حاجة العملاء بتوفير التمويل اللازم لهم .
 2. تساهم في دفع عجلة الاقتصاد المحلي إذا وجهت لتمويل القطاعات الاستثمارية والإنتاجية كمشراء الآلات والمعدات الإنتاجية .
 3. تساعد العميل في توفير السلعة التي يرغب في شرائها .
- يستطيع الباحث تعريف المرابحة بأنها بيع برأسمال و ربح معلوم وهو ان يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما .

السلم : عرف السلم لغة : بمعنى السلف وقد تسمى سلماً لتسليم رأس المال في المجلس وسلفاً لتقديم رأسمال مكان المشتري الذي أسلف البائع⁽⁴⁾ ، أما اصطلاحاً : عرف بيع السلم من البيوع المشروعة ويمثل إحدى صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها مع مثيلاتها في الأنشطة الاقتصادية ، وهو بيع آجل بعاجل ، أيضاً بيع موصوف في الذمة بثمن معجل سماه الفقهاء بيع المحاويج⁽⁵⁾ ، عرف بأنه عقد تم بمقتضاه الاتفاق بين البائع والمشتري على شراء سلعة موصوفة في الذمة تسلم في أجل لاحق محدد، ويتم دفع كامل ثمن السلعة في مجلس العقد⁽⁶⁾ .

يستنتج الباحث من تعاريف السلم الآتي :

1. توفير السيولة مقدماً للمزارعين مما يمكنهم من الإنتاج ، بتعجيل الثمن قبل تسليم السلعة.
 2. بيع سلعة غير موجودة عادة عند البائع وقت العقد ، وذلك لانه يحتاج للتمويل ولا توجد لديه سلعة لبيعها.
 3. تعتبر من أنجح طرق تنمية القطاع الزراعي ، بتشجيع المزارعين على الانتاج.
- يستطيع الباحث تعريف السلم بأنه ، عقد على موصوف في الذمة ببديل يعطى عاجلاً ، بيع سلعة غير موجودة عند البائع وقت العقد .

(¹) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، الطبعة الثانية ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1993م) ، ص 279 .

(²) محمد توطبان ، صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الاستثمارية - طبيعتها وشروط استخدامها ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 27 ، العدد الثالث ، 2003م) ، ص 563 .

(³) الطيب لحيلج ، النقود والمصارف والسياسة النقدية ، (الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية ، 2002م) ، ص 78 .

(⁴) خباية عبد الله ، مرجع سابق ، ص 173 .

(⁵) محمد محمود مكاوي ، البنوك الإسلامية - النشأة والتمويل والتطوير ، (المنصورة : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2009م) ، ص 98 .

(⁶) أحمد محي الدين أحمد ، أوراق في التمويل الإسلامي ، (جدة : مجموعة البركة المصرفية ، بدون تاريخ نشر) ، ص 64 .

الاستصناع : عرف الاستصناع لغةً : طلب الصنعة ، والصنعة عمل الصانع⁽¹⁾، أما إصطلاحاً : هو طلب العمل منه (الصانع) في شيء خاص على وجه مخصوص⁽²⁾ ، عرف بأنه عقد مقابولة مع أهل الصنعة يتم على بيع مصنوع في الذمة ، ويمكن تعجيل ثمن المبيع أو تأجيله⁽³⁾، عرف أيضاً بأنه بيع عين موصوفة في الذمة لا يبيع عمل⁽⁴⁾، عرف بأنه طلب العمل من الصانع في شيء خاص على وجه مخصوص.

يتضح للباحث من تعاريف الاستصناع الآتي :

1. عدم تحديد الأجل لأنه إذا حدد الأجل صار سلماً .
 2. يكون الثمن معلوماً ولا يتأثر بزيادة الأسعار في الأحوال العادية .
 3. يمكن تعجيل ثمن المبيع أو تأجيله .
- يستطيع الباحث تعريف الاستصناع بأنه ، عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل .

هـ. المصرف الشامل

عرف بأنه ذلك المصرف الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية من خلال تنويع معاملاته مع قطاعات عديدة بدلاً من الإقتصار على قطاع بعينه⁽⁵⁾، المصرف الشامل يجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية وبين وظائف مصارف الإستثمار⁽⁶⁾، عرف أيضاً بأنه يقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم ، ولا تقوم تلك المصارف على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تعمل على دعم الإستثمار وتشجيعه في بنيان الإقتصاد القومي ، وكذلك تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للإقتصاد مع القيام بدور فاعل في تطوير السوق المالية⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف المصرف الشامل بأنه :

1. يتعامل مع قطاعات عديدة بدلاً من قطاع معين .
 2. يجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ومصارف الإستثمار .
 3. يعمل على دعم الإستثمار وتشجيعه لتحقيق التوازن الشامل في الإقتصاد .
- يستطيع الباحث تعريف المصرف الشامل بأنه ذلك المصرف الذي يقوم بتنويع مجالات الإستثمار عن طريق محفظة القروض بحيث تشمل تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل وقصيرة الأجل . وتتمثل أنشطة المصرف الشامل في الآتي⁽⁸⁾:

(¹) وائل عربيات ، المصارف الإسلامية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 130 .
(²) محمد سعيد ، أساليب الإستثمار وأثرها على الأسواق المالية ، (دمشق : دار رسلان للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 149 .
(³) أحمد محي الدين أحمد ، مرجع سابق ، ص 63 .
(⁴) ابن عابدين ، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، الجزء الخامس ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : المعهد العالي للفكر الإسلامي ، 1996م) ، ص 223 .
(⁵) أحمد صلاح عطية ، مرجع سابق ، ص 23 .
(⁶) رمضان الشراح وآخرون ، مرجع سابق ، ص 45 .
(⁷) محمود عبد العزيز ، الصيرفة الشاملة مفهومها وأهدافها ، (بيروت : إتحاد المصارف العربية ، 1994م) ، ص 15 .
(⁸) عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عمليات وادوات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000) ، ص ص 20-40 .

أ. تقوم المصارف الشاملة بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم.

ب. تأمين وتأسيس الشركات والمشروعات ، وتساهم في تحقيق التطور الشامل والمتوازن للاقتصاد مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالي.

ج. الحصول على موارد مالية من جهات متعددة ولآجال مختلفة مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة كإنشاء أسواق متكاملة غنية بالإمكانيات الاستثمارية في إكتشاف وتحليل وتصميم الاستثمارات والترويج والاشتراك في تمويل المشروعات .

د. الترويج للفرص الإستثمارية الجديدة إدارة عمليات التسويق وإعداد ودراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات .

هـ. إكتشاف وتحليل الفرص الإستثمارية .

و. المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها .

ز. وضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات .

ح. القيام بخدمات التوريق .

يرى الباحث بأن المصارف الشاملة لها القدرة على تلبية إحتياجات المؤسسات الكبرى للتمويل والمساعدة في جذب عملاء جدد وتحسن من اقتصاديات المصارف والخدمة للعملاء والمساهمة في دعم عملية الخصخصة ونجاح برامج الإصلاح الاقتصادي.

و. مؤسسات الإذخار التعاقدية والإستثمار

تتمثل مؤسسات الادخار التعاقدية في الآتي :

1. شركات التأمين

أ. مفهوم شركات التأمين

عرف التأمين لغة : بأنه مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف⁽¹⁾، عرف أيضاً بأنه توزيع المخاطر أو الأضرار الناتجة عن حادثة معينة على مجموعة من الأشخاص ، بدلاً من ترك من وقعت عليه الكارثة يتحمل نتائجها وحده⁽²⁾، عرف بأنه عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له مبلغاً من المال في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده⁽³⁾، عرف أيضاً بأنه عقد من العقود التي تتم بين طرفين هما المؤمن والمؤمن⁽⁴⁾ ، عرف بأنه نظام تعاقدية على اساس المفاوضات غايته التعاون

(¹) عز الدين فلاح ، التأمين - مبادئه وأنواعه ، (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 6 .

(²) صالح سليمان عيد ، أحمد خليفة ، محاسبة المصارف وشركات التأمين ، (طرابلس : منشورات كلية المحاسبة غريان ، 1992م)، ص 213 .

(³) Frank J. Faboz and Others, **Foundation of Financial Market and Institutions**, Second Edition Edition (UK: Prentice Hall, 1994) P. 123.

(⁴) H.L,Bedi and V.K.Hardikar, **Practical Banking Advances**, Tenth Edition (Newdelhi: UBS Publisher Distributor , 2002) P. 242

على ترميم أضرار المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاوّل عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية⁽¹⁾ .

يستنتج الباحث من تعاريف التأمين بأنه:

1. أسلوب تخفيف المخاطر عن طريق التمويل والمشاركة في احتمال الخسارة المالية.
2. خطة لتجميع مجموعة من الناس لتحويل المخاطر التي تقع من الأفراد يتحملها الجميع .
3. أداة إجتماعية لمواجهة الخسائر المحتملة برأس المال .
4. يشجع المستثمرين على الاستثمار في المشاريع ذات المخاطر الكبيرة .

يستطيع الباحث تعريف شركات التأمين بأنها ، وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين ، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد .

ب. نشأة وتطور شركات التأمين

إن البابليين قد عرفوا فكرة التأمين بشكل قرض على السفينة وآخر على البضاعة استناداً إلى نص ورد في قانون حمورابي حوالي 225 قبل الميلاد⁽²⁾، إن الإمبراطورية الرومانية هي أول من ابتدعت فكرة التأمين البحري ، وحدث تطور نوعي سنة 1182م بإهتمام دور المدن الشمالية بإيطاليا المعروفة (لومبارديا) ومنها فلورنسا ، جنوا التي كانت مركزاً رئيسياً للتجارة والتأمين البحري⁽³⁾، ويظهر وتقدم الصناعة ووسائل النقل وتطورها تتابع ظهور فروع مختلفة أخرى للتأمين كالتأمين على الحوادث الشخصية في إنجلترا عام 1849م ثم التأمين على السيارات وأخطار الطيران⁽⁴⁾.

يتضح للباحث بأن التأمين نشأ في عهود الحضارات القديمة كالإغريقية والبابلية وزدهر التأمين نتيجة لتقدم الصناعة وتطور وسائل النقل بين هذه الحضارات المختلفة.

ج. أنشطة شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بتجميع الفائض من الأرصدة النقدية في صورة أسهم وأقساط تأمين وتوظيف هذه الأرصدة الفائضة في صورة قروض في مشروعات جديدة وأخرى قائمة في السابق⁽⁵⁾، من أكبر الشركات الوسيطة حيث تتعامل مع الإذخارات الفردية ، تستلم أقساط التأمين وتستثمرها بهدف تغطية الدفعات النقدية المحتمل تحققها مستقبلاً ، كما يقوم باقراض الأفراد وقطاع الأعمال والحكومات من خلال السوق المالي⁽⁶⁾، وتتمثل أنشطة شركات التأمين بالآتي⁽⁷⁾:

أ. إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط مقابل الخدمة التأمينية المقدمة .

(1) خالد علي سليمان أحمد ، قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية ، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص 71.

(2) عبد القادر العطير ، التأمين البري في التشريع ، (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 21 .

(3) عبد الهادي السيد تقي الحكيم ، عقد التأمين حقيقته ومشروعيته ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003م) ، ص 25 .

(4) حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، التأمين وإدارة الخطر - النظرية والتطبيق ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 34.

(5) ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، (بغداد : مديرية دار الكتب للنشر ، 1993م) ، ص 161 .

(6) Frank K. Reilly and Keith C. Brown, *Investment Analysis Portfolio Management*, (USA: Thomson Learning, 2000), p. 65 .

(7) احمد صلاح عطية ، محاسبة شركات التأمين ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003) ، ص 27

ب. القيام بعمليات إعادة التأمين .

ج. تقدير قيمة التعويضات الواجبة الوفاء بها عن الأخطار المحتملة طبقاً للعقود المبرمة معهم .
يتضح للباحث بأن شركات التأمين تمارس نشاطها من خلال حصولها على الأموال في شكل أقساط التأمين لاستخدامها في تمويل المشروعات الاستثمارية لتحقيق مكاسب مادية .

2. صناديق الإستثمار

أ. مفهوم صناديق الاستثمار

عرفت بأنها أحدي الأدوات المالية التي تهدف إلى تجميع الأموال بغرض استثمارها في الأسهم والسندات⁽¹⁾، عرفت أيضاً بأنها سلسلة تحتوي على مجموعة مختلفة من الأسهم والسندات ، تم شرائها من قبل مجموعة من المستثمرين ويتم إدارتها من قبل أشخاص متخصصين في مجال إدارة وتنظيم محافظ الإستثمارات⁽²⁾، عرفت بأنها شركات تتلقى الأموال من مستثمرين من مختلف الفئات لتقوم بإستثمارها في تشكيلات (صناديق) من الأوراق المالية التي تناسب كل فئة⁽³⁾ .

يستنتج الباحث من تعاريف صناديق الإستثمار بانها :

1. مؤسسات مالية تحصل على الأموال من عدد كبير من المشترين للأسهم .
2. تقوم بتجميع مدخرات الأفراد وإستثمارها في الأوراق المالية .

يستطيع الباحث تعريف صناديق الإستثمار بأنها ، مؤسسات مالية تحصل على الأموال من عدد كبير من المستثمرين عن طريق بيع حصص من الأسهم ومن ثم تجميع هذه الأموال وإستثمارها من قبل إدارة متخصصة.

ب أهداف صناديق الإستثمار

تسعى صناديق الإستثمار الي تحقيق الأهداف التالية⁽⁴⁾:

1. نمو رأس المال مقاساً بحجم الأصول .
2. الإستثمار في السندات المحلية المعفاة من الضرائب .
3. تعظيم الدخل والعمل على استقراره أو الإستثمار الكثيف في أدوات سوق النقد .

يضيف الباحث لأهداف صناديق الاستثمار الآتي :

1. تتيح فرص اضافية للاستثمار .
2. تؤدي الي زيادة الدخل القومي.

ج أنواع صناديق الإستثمار

(¹) رابح رتيب ، صناديق الإستثمار في ظل سياسة الخصخصة ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ نشر) ، ص 54 .

(²) محمود صبيح ، التحليل المالي والاقتصادي - الأسواق المالية ، الطبعة الثالثة ،(الإسكندرية : البيان للطباعة والنشر ، 2000م)، ص 42 .

(³) منير إبراهيم هندي ، صناديق الإستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1999م) ، ص 12 .

(⁴) عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، مذكرات في الأسواق والمؤسسات المالية ، (الإسكندرية : جامعة الاسكندرية ، 1995م)، ص 366 .

تتمثل أنواع صناديق الاستثمار في الآتي :

1. صناديق الإستثمار وفقاً لآجالها

تتمثل أنواع صناديق الإستثمار وفقاً لآجالها في :

أ. **صناديق ذات آجال مفتوحة** : صناديق غير محددة رأس المال ، و يمكن الدخول والخروج

منها وفق ما هو مذكور في نشرة الإكتتاب (1).

ب. **صناديق ذات آجال مغلقة** : تقوم هذه الصناديق بعرض عدد محدد من أسهمها يتم

الإكتتاب فيه لا تقوم باستردادها أو طرح المزيد منها ، ويتم التعامل بها في السوق

الثانوي (2) .

2. صناديق الإستثمار من حيث أهدافها

تتمثل صناديق الإستثمار وفقاً لأهدافها في :

أ. **صناديق النمو** : تهدف لتحسين القيمة السوقية لتشكيلة الأوراق المالية الداخلة في تركيبة

الصندوق عادة ما تشتمل هذه الصناديق على أسهم عادية تختص بدرجة عالية من النمو (3).

ب. **صناديق الدخل** : تحتوي على أسهم ذات دخل شبه ثابت ، تكون هذه الأسهم من أسهم

الشركات القوية والمستقرة (4).

3. صناديق الإستثمار وفقاً لمكوناتها

تتمثل صناديق الإستثمار وفقاً لمكوناتها في :

أ. **صناديق الأسهم العادية** : تتكون من الأسهم العادية والتي تختلف فيما بينها باختلاف سمات

تلك الأسهم هناك صناديق تصدرها شركات تتسم بدرجة عالية من النمو ، بينما تركز بعض

الصناديق على الأسهم التي تصدرها منشآت تعمل في مجال معين (5).

ب. **صناديق السندات** : تتكون فقط من السندات ، وتوجد صناديق تتكون من تشكيلة من

السندات تصدرها الحكومة أو سندات مرتفعة الجودة لكنها قليلة العائد (6).

4. الصناديق المختلطة

تشتمل على فرع من الأسهم والسندات وتختلف التركيبة حسب الهدف الذي يصنعه القائمون على أمر

الصندوق فإذا كان السبب هو تحقق عائد أكبر تكون السندات في الصندوق أكثر وذلك لقصر

آجالها (1).

(1) أحمد معجب العتيبي ، المحافظ المالية الإستثمارية ، (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص 94 .

(2) محمود صبح ، الابتكارات المالية - المؤسسات والأوراق المالية ، (الإسكندرية : البيان للطباعة النشر ، 1998م) ، ص 63.

(3) منير إبراهيم هندي ، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال للأوراق المالية وصناديق الإستثمار ، (عمان : الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية ، 1993م) ، ص 126 .

(4) غازي فلاح المؤمني ، إدارة المحافظ الإستثمارية ، الطبعة الثانية ، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص 30.

(5) محمد عوض عبد الجواد ، علي إبراهيم الشديقات ، الإستثمار في البورصة ، (عمان : دار حامد للنشر ، 2006م) ، ص 46.

(6) حسن محمد الفطاطة ، صناديق الإستثمار في الدول العربية - نشأتها تطور خصائصها ، (عمان: الفطاطة للدعاية والإعلان، والإعلان، 2001م) ، ص 41 .

يتضح للباحث ان صناديق الاستثمار تتوع حسب الاجل الي آجال محددة وغير محددة ،وحسب الهدف الي صناديق النمو وصناديق الدخل ،وحسب التكوين الي صناديق الاسهم العادية والسندات .

3/3 المبحث الثالث

مؤشرات كفاءة راس المال العامل

مفهوم مؤشرات كفاءة راس المال العامل

المؤشر هو النسبة المالية⁽²⁾، والنسبة هي تعبير حسابي بسيط للعلاقة بين عنصر وآخر ، حيث ينظر إلى كل عنصر كنسبة من عنصر آخر⁽³⁾ . عرف المؤشر بأنه العلاقة الرقمية أو الكمية بين بندين أو متغيرين، ويمكن التعبير عنها بعدة طرق كالنسبة المئوية ، والنسبة الكسرية، والنسبة الجزئية المقارنة⁽⁴⁾ . عرف مؤشر كفاءة راس المال العامل بأنه العلاقة بين قيمتين ماليتين والنتيجة عن المقارنة الرياضية بين هاتين القيمتين، وهذه العلاقة لا بد أن تحوي على مضمون معين يعتبر مؤشراً ويساعد في الحكم على كفاءة راس المال العامل . فإنها العلاقة بين عنصر وآخر في القوائم المالية سواء أكانا في قائمة واحدة أو في قائمتين مختلفتين⁽⁵⁾، ويحسب بمصدرين أساسيين ،هما الميزانية العمومية وقائمة الدخل⁽⁶⁾ . وهو يقدم معلومة هامة يتم تركيبها من بيانات مستقلة تتمثل في بسط ومقام المؤشر ، وتؤدي هذه المعلومة إلى تقليل الأثر السالب للأرقام المالية والمحاسبية التي تنشرها المنشآت ذات الحجم المتباينة⁽⁷⁾ . يعتمد تركيب المؤشر المالي على علاقة نظرية راسخة في الفكر الاقتصادي

(1) منى قاسم ، صناديق الإستثمار للبنوك والمستثمرين ، (القاهرة : دار المصرية للطباعة ، 2000م) ، ص 50 .

(2) J.M. Samuels and F.M. Wilkes, **Management of Company Finance**, (Great Britain: Thomas Nelson and Sons Ltd, 1978), P. 266.

(3) روبرت ميجز وآخرون ، مرجع سابق ، ص 797 .

(4) محمد يونس خان ، هشام صالح غرابية، الإدارة المالية، (نيو يورك : دار جون وايلي وأبنائه ليمتد، 1986م)، ص 53 .

(5) عبد العزيز محمد النجار ، التمويل الإداري – منهج صنع القرارات ، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1993م) ، ص ص 51 ، 52

(6) عبد الحميد مصطفى ابو ناعم، مرجع سابق، ص 198.

(7) Ron Jones and Others, **Numeracy and Accounting**, (Great Britain: Polytech Publishers Ltd, 1984), PP. 223, 224.

يواكب استخدامها بمعرفة المحللين الماليين⁽¹⁾، واستخدام المؤشرات المالية لتقييم أداء المنشآت أو تحليل مراكزها الائتمانية مهم في تحليل بيانات المراكز المالية للمنشآت واستخداماتها⁽²⁾. يستنتج الباحث من مفهوم مؤشرات كفاءة راس المال العامل بأنها :

- أ. إنعكاس للعلاقة الموجودة بين رقمين أو بين قيمتين ماليتين .
- ب. يتم حسابها بالاعتماد على بيانات القوائم المالية .
- ج. تحتوي على مضمون يساعد في الحكم على فاعلية وكفاءة الإدارة .
- د. تقاس كفاءة راس المال العامل بالمعلومات التي يوفرها المؤشر المالي والتي تساعد في تقويم الاداء.

هـ. يتضمن مرحلتين أساسيتين هما، حساب المؤشر المالي ، ثم بعد ذلك تفسير مدلوله لتوضيح موقف المنشأة من هذا المؤشر .

يستطيع الباحث أن يعرف مؤشرات كفاءة راس المال العامل بأنها العلاقة الرياضية بين متغيرين ماليين من مكونات راس المال العامل ويتم حسابها بتقسيم أحدهما على الآخر أو نسبه إلى الآخر.

أهمية مؤشرات كفاءة راس المال العامل

تتمثل أهمية مؤشرات كفاءة راس المال العامل في الآتي⁽³⁾:

1. نظام تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على مكونات راس المال العامل والبيانات الأخرى من أجل تفسير الإتجاهات والعلاقات على نحو ثابت.
2. يتصل في جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها تقويم كفاءة راس المال العامل.
3. عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لمستخدميها.
4. تفيد في الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى ما يمكن للمحلل المالي الحصول عليه من مصادر أخرى كالملاحظات الملحقة بالقوائم المالية، وتقارير مجلس الادارة، والموازنات التقديرية، والتقارير القطاعية⁽⁴⁾.
5. يوفر معلومات أقل كماً وأكثر فائدة لمتخذ القرار في رسم الخطط وتوجيه السياسات⁽⁵⁾،

(1) هشام أحمد حسبو، استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية ، مرجع سابق ، ص 55.

(2) يحي محمد أبو طالب، نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية في مجالات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر)، ص 206.

(3) طارق عبد العال حماد ، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 254.

(4) عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية – مدخل إتخاذ القرارات، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص 75، 76.

(5) عبد الحميد محمود، المحاسبة الإدارية ونظم دعم القرار، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006م)، ص 306.

6. تساعد في تجنب حدوث المشاكل المالية. كما أن هذه المعلومات تكون أساس لتقويم المصارف، حيث يساعد استخدامها في استبعاد كثير من المحاولات غير المربحة التي تؤدي لضعف الكفاءة الاستثمارية⁽¹⁾.

يضيف الباحث لأهمية مؤشرات كفاءة رأس المال العامل الآتي:

1. تحويل البيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية أو الموجودة بالكشوفات المرفقة بالقوائم المالية والمنتجة خلال العام المالي إلى معلومات أكثر اختصاراً وفائدة.
2. توفير معلومات مفيدة للمستخدمين تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

أهداف مؤشرات كفاءة رأس المال العامل

تتمثل أهداف مؤشرات كفاءة رأس المال العامل بالآتي⁽²⁾:

1. تساعد على معرفة أوجه القوة ومصادر الضعف في رأس المال العامل .
2. توضح الطريقة التي تم بها تمويل رأس المال العامل.
3. تقيس الربحية والمديونية ومستوى السيولة وقياس كفاءة استخدام الأموال.
4. مقارنة أداء المنشأة بمتوسطات الصناعة أو القطاع الذي تعمل به وبمتوسط الأداء التاريخي والاسترشاد بذلك في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمنشأة⁽³⁾.
5. تنفيذ منها الإدارة والمقرضين والمستثمرين، والجهات الأخرى لإتخاذ القرار⁽⁴⁾.
6. تقويم العائد على الأموال المستثمرة والقيمة المضافة والمخاطر التي تتطوي عليها إستثمارات المنشأة.
7. معرفة ماضي المنشأة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب الذي أتبع في معالجتها، والنمو السابق والمتوقع لقيمة المنشأة⁽⁵⁾.
8. قياس مقدرة المنشأة بالوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الأجل عندما يحين موعد إستحقاقها، والطاقة الإقتراضية للمنشأة والتعرف على مجال استخدامات القروض⁽⁶⁾.

يضيف الباحث لأهداف مؤشرات كفاءة رأس المال العامل الآتي:

- أ. قياس كفاءة السيولة والربحية.
- ب. معرفة وضع المنشأة بالمقارنة مع منافسيها.
- ج. تقييم الإنجازات في مجال التسويق والبيع والإنتاج.
- د. المساعدة في التخطيط والرقابة المالية.

⁽¹⁾ د. حمزة الشمخي ، د. إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية ، مرجع سابق ، ص ص 41 ، 42.

⁽²⁾ فريد راغب النجار، البورصات والهندسة المالية، مرجع سابق، ص ص 53، 54.

⁽³⁾ عبد الحميد مصطفى ابو ناعم، أساسيات الإدارة المالية ، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون سنة نشر) ،

ص 179.

⁽⁴⁾ Thomas P. Edmonds and Sharon M. Mckinnon, **Financial Accounting - An Elements Approach**, (Houston: Dame Publications Inc., 1982), P. 524.

⁽⁵⁾ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية – مدخل إتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 53.

⁽⁶⁾ محمد سويلم، الإدارة المالية في ظل الكوكبية، (بدون بلد نشر: دار الهاني للطباعة، 1997م)، ص ص 104 ، 105.

هـ. التنبؤ بمستقبل المنشأة.

مداخل وأساليب مؤشرات كفاءة راس المال العامل

يقصد بمدخل مؤشرات كفاءة راس المال العامل المنهج الذي سينتهجه المحلل في تحليل كفاءة راس المال العامل، أما الأسلوب فهو الطريقة المستخدمة في تنفيذ عملية حساب المؤشرات. فالمؤشرات المستخدمة لأغراض الائتمان، وتقييم الجدوى الاقتصادية، والتحليل لأغراض التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، والتحليل البيئي الاستراتيجي، وتحليل المحافظ الاستثمارية، جميعها من قبيل مناهج أو مداخل التحليل. بينما أسلوب الاتجاهات، أو أسلوب النسب المالية، أو أسلوب التدفقات النقدية، فهي أمثلة على أساليب أو أدوات التحليل المالي⁽¹⁾.

يتضح للباحث ان هنالك فرق بين مداخل واساليب مؤشرات كفاءة راس المال العامل، المداخل هي نماذج تستخدم لقياس عناصر محددة بينما الاساليب تتمثل في اساليب التحليل المالي المختلفة التي تستخدم في تحليل القوائم المالية .

المؤشرات المالية المستخدمة في قياس كفاءة راس المال العامل

تقسم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس كفاءة راس المال العامل إلى⁽²⁾ :

أولاً : مؤشرات سيولة راس المال العامل

مؤشرات سيولة راس المال العامل تقيس كفاءة سيولة راس المال العامل بالمصارف المتمثلة في النقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية من أجل الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل في فترة زمنية قصيرة نسبياً⁽³⁾. وتعد مؤشرات السيولة من الأهمية للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأة إئتمناً قصير الأجل⁽⁴⁾.

يرى الباحث أن مؤشرات السيولة تساعد على قياس مدى قدرة المصرف على مواصلة طلبات السحب النقدي من الودائع وطلبات العملاء من الائتمان وتعتبر السيولة عن مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الالتزامات المستحقة في مواعيدها.

أنواع مؤشرات سيولة راس المال العامل

تتمثل مؤشرات سيولة راس المال العامل في الآتي :

1. مؤشر التداول

(¹) محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 23.

(²) مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم هادي شعبان، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة، (عمان: دار زهران للنشر، 2003م)، ص 36.

(³)Thomas P. Edmonds and Sharon M. Mckinnon, **Op.Cit**, P. 531.

(⁴) محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سابق، ص 73.

يقيس مؤشر التداول السيولة في الأجل القصير حيث يوضح مدى مقدرة المنشأة على تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل من الأصول النقدية أو التي ستتحول إلى نقدية خلال الفترة المالية، وبحسب كما يلي⁽¹⁾:

$$\text{مؤشر التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

2. مؤشر السيولة السريعة

يعتبر مؤشر السيولة السريعة أكثر دقة لقياس سيولة المنشأة، وهو يوضح العلاقة بين الأصول سريعة التحويل إلى نقدية وبين الخصوم قصيرة الأجل. والأصول التي تعتبر نسبياً سريعة التحويل إلى نقدية هي رصيد المدينين وأوراق القبض والأوراق المالية بالإضافة إلى بند النقدية، أما بالنسبة للمخزون فيعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة أو قابلية للتحويل إلى نقدية بسرعة وسهولة بدون خسائر لهذا يستبعد عند حساب هذا المؤشر. وبحسب كما يلي⁽²⁾:

$$\text{مؤشر السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول شديدة السيولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3. مؤشر الجاهزية النقدية

يسمى مؤشر الجاهزية النقدية بالمعدل النقدي، ويعتمد على الأصول المتداولة شديدة السيولة كالنقد والأوراق المالية قصيرة الأجل وبحسب هذا المؤشر كما يلي⁽³⁾:

$$\text{مؤشر الجاهزية النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق والبنك + الأوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

4. مؤشر السيولة الاحتياطية

السيولة الاحتياطية تمثل أهمية كبيرة يعتمد عليها المصرف، إذا احتاج إلى سيولة نقدية إضافية لمواجهة السحب المفاجئ أو الائتمان الموسمي أو الاستثمار في المنشآت الجديدة. وبحسب مؤشر السيولة الاحتياطية كالاتي⁽⁴⁾:

$$\text{مؤشر السيولة الاحتياطية} = \frac{\text{أذون الخزينة + أوراق مالية حكومية + الأوراق التجارية الجيدة}}{\text{إجمالي الودائع + هوامش خطابات الضمان والاعتمادات المستندية}}$$

5. مؤشر السيولة النقدية

(1) فرد ويستون، يوجين برجام، التمويل الإداري، مرجع سابق، ص ص 201، 202.

(2) J.M. Samuels and F.M. Wilkes, Op.Cit, P. 268.

(3) عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية – النظرية والتطبيق، (عمان: دار المسيرة للنشرة والتوزيع، 2007م)، ص 103.

(4) لجنة خبراء الشركة العربية المتحدة، الأساليب الحديثة لتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للنشر، 2006م)، ص 26.

يستخدم مؤشر السيولة النقدية للدلالة على الكفاية في السيولة النقدية الحاضرة لدى المصرف بالإضافة للنقدية الموجودة لدى المصرف المركزي (بالعملة المحلية والأجنبية) لمقابلة الاحتياطات العاملة المترتبة على طلبات السحب اليومي من الودائع وبحسب هذا المؤشر كالاتي⁽¹⁾:

النقدية بالخبزينة

الودائع تحت الطلب

6. مؤشر الرصيد النقدي (المعدل النقدي)

تحتفظ المصارف التجارية بنسبة نقدية من الودائع تسمى الرصيد النقدي أو المعدل النقدي لمقابلة معدلات السحب اليومية وبحسب مؤشر الرصيد النقدي كالاتي⁽²⁾:

النقدية بالخبزينة + النقدية لدى المصرف المركزي

إجمالي الودائع

يستنتج الباحث من مؤشرات سيولة رأس المال العامل بأنها تقس مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين ميعاد سدادها، كما تعبر هذه المؤشرات عن قابلية المنشأة لتحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية، وهي تعتبر مؤشر لقياس كفاءة الاستثمار في رأس المال العامل، حيث توضح حجم الاستثمار في رأس المال العامل ومصدر تمويله.

ثانياً: مؤشرات دوران رأس المال العامل

تقيس هذه المؤشرات كفاءة وفاعلية إدارة المنشأة في إدارة الأصول ومدى إستغلالها لمواردها، حيث تقاس فاعلية إستغلال الأصول بمستوى المبيعات، وتبين هذه المؤشرات العلاقة بين الأصول والمبيعات⁽³⁾. وعرفت بمؤشرات الدوران أو التدوير لأنها تبين السرعة التي يتم بها تحويل أو تدوير الأصول المختلفة إلى مبيعات⁽⁴⁾. كما تظهر هذه المؤشرات توازناً بين المبيعات والأشكال المختلفة من الأصول مثل المخزون وأوراق القبض والمدينين والأصول. وأن الإدارة وحملة الأسهم هم أكثر المهتمين بهذه المؤشرات، وتتمثل مؤشرات دوران رأس المال العامل في⁽⁵⁾:

1. مؤشر دوران المخزون

يقيس مؤشر دوران المخزون مدى ملاءمة حجم الإستثمار في المخزون السلعي، ويقاس بالمبيعات على المخزون بسعر البيع، أو بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على المخزون بسعر التكلفة، أو بقسمة عدد الوحدات المباعة على المخزون بالوحدات⁽⁶⁾.

(1) عبد المنعم مبارك، قرارات في نظرية التاريخ الاقتصادي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1991م)، ص 257.

(2) سيد الهواري، مرجع سابق، ص 100.

(3) محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 70.

(4) محمد يونس خان، هشام صالح غرابية، مرجع سابق، ص 62.

(5) عبد العزيز محمد النجار، مرجع سابق، ص 64.

(6) عبد الحميد محمود، مرجع سابق، ص 326.

مؤشر دوران الاستثمارات قصيرة الاجل =

الإيرادات
متوسط الاستثمارات قصيرة الاجل

2. مؤشر دوران الذمم

يقيس مؤشر دوران الذمم ملاءمة حجم الإستثمار في الذمم، ومدى ملاءمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل. فالسياسة المتساهلة في منح الإئتمان وفي تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة رصيد الذمم وانخفاض معدل الدوران، أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم وارتفاع مؤشر الدوران ، ويتم ايجاده بقسمة صافي المبيعات الآجلة على رصيد الذمم كما يلي⁽¹⁾:

$$\text{مؤشر دوران الذمم} = \frac{\text{صافي ذمم البيوع الآجلة}}{\text{رصيد الذمم}}$$

3. مؤشر دوران الأصول الثابتة

يقيس مؤشر دوران الاصول الثابتة كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة للمنشأة ويوضح مدى تناسب المبيعات المحققة مع حجم الاستثمار في الأصول الثابتة ،حيث ان الاصول الثابتة تساهم في توليد المبيعات والتي لها علاقة براس المال العامل من خلال دورة راس المال العامل⁽²⁾. وقد يكون هذا المؤشر مضللاً في بعض الأحيان عند حسابه في المنشآت التي أستهلكت قدراً كبيراً من أصولها الثابتة دفترياً ، حيث أن صافي الأصول الثابتة المستخدمة يساوي مجموع الأصول الثابتة مطروحاً منه الاهلاك والأصول التي لم تستخدم بعد في المنشأة ، ويراعى عند حساب هذا المؤشر إستبعاد الاستثمارات طويلة الأجل من إجمالي الأصول الثابتة نظراً لأنها لا تسهم في تحقيق المبيعات. ويحسب هذا المؤشر كما يلي⁽³⁾:

$$\text{مؤشر دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

4. مؤشر دوران الأصول المتداولة

يوضح هذا المؤشر كفاءة الادارة في توليد المبيعات من الأصول المتداولة ،وذلك لان جملة الاصول المتداولة تمثل اجمالي راس المال العامل ،ويتم حسابه كما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{مؤشر دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

⁽¹⁾ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس - مفاهيم - تطبيقات)، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م)، ص ص 174 ، 175.

⁽²⁾ يحي محمد أبو طالب، مرجع سابق، ص 222.

⁽³⁾ أحمد نور ، أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الإدارية - مدخل كمي ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1989م) ، ص ص 290 ، 291 .

⁽⁴⁾ أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سابق، ص 262.

5. مؤشر دوران الأصول

يقيس كفاءة الادارة في استغلال كل الأصول المتاحة للمنشأة، وذلك على افتراض أن جميع الأصول مملوكة وعاملة، وتسهم في تحقيق الإيرادات وبالتالي زيادة راس المال العامل. ويتم حسابه بقسمة صافي المبيعات على اجمالي الأصول كما يلي⁽¹⁾:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يستنتج الباحث أن مؤشرات دوران راس المال العامل تقيس مدى فعالية وكفاءة ادارة المنشأة في استخدام واستغلال مكونات راس المال العامل، فهي تقارن بين حجم المبيعات وحجم الاستثمار في الأصول المختلفة. وتشكل هذه المؤشرات أهمية خاصة بالنسبة للإدارة وللمستثمرين. كما تدل هذه المؤشرات عما إذا كان الإستثمار في راس المال العامل أقل أو أكثر من اللازم ، فالإستثمار الزائد عن حاجة المنشأة شأنه شأن الإستثمار الذي لا يكفي لتغطية الاحتياجات يعد عائقاً أمام تحقيق الهدف الرئيسي لإدارة المنشأة وهو تعظيم ثروة الملاك.

ثالثاً: مؤشرات تمويل راس المال العامل

تقيس مؤشرات تمويل راس المال العامل مدى تمويل المنشأة لاحتياجات راس المال العامل من مصادر التمويل الخارجية، أي درجة الرفع المالي والتغطية ، كما تقيس قدرة المنشأة على سداد الأعباء المالية طويلة الأجل من الدخل المتاح⁽²⁾. وتمثل الأعباء طويلة الأجل فوائد الديون، وأقساط الايجارات التمويلية المستحقة ، واحتياجات سداد القروض. مؤشرات المخاطر المالية التي تتعرض لها المنشأة⁽³⁾. ويهتم كلاً من الملاك والمقرضين والإدارة بهذه المؤشرات لأن زيادة القروض قد تؤدي إلى تحقيق إيرادات أعلى بسبب الوفورات الضريبية، بالرغم من زيادة درجة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة. وذلك لأن الفشل في الوفاء بفوائد القروض أو الفشل في سداد أصل القرض قد يعرض المنشأة للإفلاس⁽⁴⁾. أما إدارة المنشأة فتهتم بمؤشرات الرفع لأنها تحدد قدرة المنشأة في الحصول على أموال اضافية من مصادر خارجية أو من مصار داخلية، كما أنها تحدد قدرة الادارة على تعظيم ثروة الملاك لاسيما عندما يكون العائد على الأصول الممولة بالاقتراض أكبر من تكلفة رأس المال

(1) عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 173.

(2) Ray H . Garrison and Others, **Managerial Accounting**, (New York: McGraw-Hill Companies Inc., 2006), P. 797.

(3) فرد ويستون ، يوجين برجام، التمويل الاداري ، مرجع سابق، ص 203.

(4) نوال حسين عباس، الادارة المالية - مدخل تحليلي وتطبيقي ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006م) ، ص ص 66 ، 67.

المقترض⁽¹⁾، ويمكن قياس مؤشرات تمويل راس المال العامل بأحد طريقتين ، الأولى عن طريق دراسة أرقام الميزانية العمومية وتحديد إلى أي مدى تم استخدام الديون في تمويل المنشأة. والثانية قياس مخاطر المديونية عن طريق مؤشرات قائمة الدخل والتي توضح عدد المرات التي يستطيع فيها الربح التشغيلي أن يغطي الالتزامات طويلة الأجل وتستخدم الطريقتين لأنهما متمتان لبعضهما⁽²⁾. وفيما يلي عرض لبعض مؤشرات تمويل راس المال العامل كما يلي:

1. مؤشر الإقتراض

عرف بانه مؤشر المديونية ، ويدل على المدى الذي آلت اليه المنشأة في تمويل أصولها من أموال الغير أو ما يعرف بالرفع المالي⁽³⁾. وعرف بانه المؤشر الذي يهتم به الدائنون حيث انه يبين لهم احتمال تحملهم لبعض الخسائر إذا كان سداد الإلتزامات قصيرة الأجل ومستوى السيولة سيئان. أما أصحاب المنشأة يمثل لهم مؤشر على ان تكلفة التمويل منخفضة وبالتالي تعظيم أرباحهم . ويحسب هذا المؤشر كالآتي⁽⁴⁾:

$$\text{مؤشر الإقتراض} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

2. مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية

عرف مؤشر المديونية بأنه المؤشر الذي يقارن بين القروض و حقوق الملكية. ويقصد بالقروض كافة الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير، وتتمثل في الخصوم المتداولة والقروض متوسطة وطويلة الأجل. ويشير هذا المؤشر لمدى اعتماد المنشأة على أموال الاقتراض مقارنة بأموال الملكية. ويحسب كما يلي⁽⁵⁾:

$$\text{مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3. مؤشر تغطية الفوائد

يعتبر مؤشر تغطية الفوائد مؤشراً لعدد المرات التي يمكن فيها تغطية الفوائد من صافي الدخل المتاح لسدادها. ويقيس نسبة تخفيض الأرباح دون أن يؤدي هذا إلى مشاكل مالية للمنشأة بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالفوائد المستحقة عليها سنوياً ، حيث انه يؤدي المنشأة الي مشاكل مع الدائنين والى افلاسها. ويحسب هذا المؤشر كما يلي⁽⁶⁾:

(¹) نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الادارة المالية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بدون سنة نشر) ، ص 42.

(²) عبد العزيز محمد النجار، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

(³) عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2005م) ، ص 289.

(⁴) محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سابق، ص 70.

(⁵) عبد الستار مصطفى الصباح ، سعود حابيد العامري، الادارة المالية – أطر نظرية وحالات عملية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م)، ص 74.

(⁶) أحمد نور ، أحمد رجب عبد العال، مرجع سابق ، ص 293.

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
الفوائد

= معدل تغطية الفوائد

4. مؤشر التغطية الشامل

عرف مؤشر التغطية الشامل بأنه تغطية الأعباء الثابتة من الدخل المتاح، ويقصد بالأعباء الثابتة الفوائد المستحقة بالإضافة إلى الالتزامات المقابلة لعقود الإيجار التمويلي والمتمثلة في أقساط الإيجار السنوية المستحقة، والاحتياطات التي تحجز سنوياً لسداد قيمة القروض طويلة الأجل . وعدم القدرة على الوفاء بتلك الالتزامات يعرض المنشأة لخسائر مالية. وبحسب هذا المؤشر كما يلي⁽¹⁾:

مؤشر التغطية الشامل = $\frac{\text{الدخل المتاح لسداد الأعباء الثابتة}}{\text{الأعباء الثابتة}}$

$\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + الأعباء التمويلي الاحتياطي المطلوب لسداد القروض}}{\text{الفوائد + الأعباء التمويلي + (1 - الضريبة)}}$

=

يستنتج الباحث من مؤشرات تمويل رأس المال العامل أنها:

1. تقيس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الدائنين، وأهمية تلك الديون إلى حقوق الملكية.

2. تعتبر وسيلة دقيقة توضح مصادر تمويل رأس المال العامل، وتعبّر عن قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها طويلة الأجل، وعن طريقة استخدامها للرفع المالي بصورة مثلى.

3. زيادة الاعتماد على الرفع المالي (الديون) تزيد المخاطر بالنسبة لملاك المنشأة ودائنيها. وتهتم هذه المجموعة من المؤشرات كلاً من المساهمين والمقرضين وإدارة المنشأة. فعندما يكون العائد على الاستثمارات أو رأس المال العامل أكبر من سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة تمويل رأس المال العامل، فيمكن الاعتماد بدرجة كبيرة على الرفع المالي مما يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية.

رابعاً: مؤشرات ربحية رأس المال العامل

تعتبر الربحية هي النتيجة النهائية للعديد من السياسات والقرارات المتعلقة بإدارة رأس المال العامل⁽²⁾. وتشير مؤشرات الربحية إلى التأثير المتبادل لإدارة الاستثمار في رأس المال العامل ومصادر تمويله وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المنشأة حول مدى الكفاءة والفاعلية التي تمت بها إدارة رأس المال العامل⁽³⁾. وتهتم هذه المجموعة من المؤشرات الملاك والمقرضين والإدارة،

(¹) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 89.

(²) Frank Wood and Tommy Robinson, **Business Accounting**, (London: Pitman Publishing. 1994), P. 477.

(³) محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سابق، ص 77.

فالأرباح التي تحققها المنشأة تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على ثروة الملاك، كما أن عدم كفاية الأرباح يعتبر مؤشراً غير مرضي من وجهة نظر الدائنين، أما بالنسبة للإدارة فإن مؤشرات الربحية تشير إلى أي مدى كانت الإدارة كفؤة في تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف ، ومن هذه المؤشرات ما يلي (1):

1. مؤشر مجمل الربح

يدل هذا المؤشر على مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، كما يشير إلى المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه حصيللة المبيعات دون تحقيق خسارة. ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة مجمل الربح على صافي المبيعات كما يلي (2):

$$\text{مؤشر مجمل الربح} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2. مؤشر صافي الربح

عرف بأنه هامش صافي الربح ، ويعتبر مؤشراً للمدى الذي يمكن أن ينخفضه الربح المتولد من العمليات قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، ويفضل استبعاد الإيرادات والمصروفات غير العادية عند حساب هذا المؤشر. ويحسب (3):

$$\text{مؤشر صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3. مؤشر العائد على اجمالي الأصول

يدل على معدل العائد على الاستثمار، ويقاس هذا المؤشر العائد إلى جملة الأموال المستثمرة في المنشأة، ويقاس ربحية كل الموارد المالية المستخدمة في المنشأة، ويقوم مدى فعالية استخدام الأموال دون اخذ الاعتبار لمصادر هذه الأموال. ويحسب كما يلي (4):

$$\text{معدل العائد على اجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ويتمثل في هامش صافي الربح مع معدل دوران الأصول كما يلي (5):

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{هامش صافي الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

صافي المبيعات
مجموع الأصول

صافي الربح بعد الضريبة
صافي المبيعات

(1) فالتر ميجس ، روبيرت ميجس، المحاسبة المالية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1995م)، ص 1038.

(2) فيصل جميل السعيدة ، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 141.

(3) عبد المنعم عوض الله وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون سنة نشر)، ص 277.

(4) ليستر أي. هيتجر ، سيرج ماتولتش، المحاسبة الإدارية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1988م)، ص 688.

(5) Mauric L. Hirsch and Joseph G. Louderback, **Cost Accounting - Accumulation , Analysis and Use**, (Boston: Kent Publishing Company, 1986), P. 729.

x

=

4. مؤشر العائد على حقوق الملكية

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية المؤشر الأكثر شمولاً في قياس فاعلية الإدارة، ذلك بأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال، ويعتبر معدل العائد على حقوق الملكية مقياساً لربحية كلاً من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، ويستخدم في قياس كفاءة رأس المال العامل. ويحسب كما يلي⁽¹⁾:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

5. مؤشرات العائد على الودائع

يقيس مؤشر العائد على الودائع مدى مقدرة المصرف في الحصول على الأرباح من إجمالي الودائع التي تعتبر من أهم مصادر تمويل رأس المال العامل، ويحسب مؤشر العائد على الودائع كالاتي⁽²⁾:

$$\text{صافي الربح بعد الضرائب} \\ \text{اجمالي الودائع}$$

6. مؤشرات العائد على الأموال المتاحة

يقيس مؤشر العائد على الأموال المتاحة ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في رأس المال العامل المصرفي، ولا يدخل ضمن الأموال المتاحة لتوظيف المبالغ المستحقة للمصرف، والالتزامات التي تنشأ نتيجة التصرفات الإدارية. ويحسب مؤشر العائد على الأموال المتاحة كالاتي⁽³⁾:

$$\text{صافي الربح بعد الضرائب} \\ \text{حقوق الملكية} + \text{إجمالي الودائع}$$

يستنتج الباحث أن مؤشرات الربحية تشير إلى مدى قدرة مكونات رأس المال العامل على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، كما تقيس مدى كفاءة رأس المال العامل في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة باعتبار أن الربح هو المحصلة النهائية للنشاط التشغيلي. ويهتم بهذه المجموعة من المؤشرات الإدارة والمستثمرين والمقرضين، فبدون الربحية لا تستطيع المنشأة جذب أي مستثمر جديد، كذلك فإن المستثمرين الحاليين سيتحولون إلى منشآت أخرى، على جانب آخر فإن المقرضين يتوقعون أن تسدد المنشأة التزاماتهم من العائد وليس من رأس المال.

خامساً: مؤشرات كفاءة الإستثمار في رأس المال العامل

(1) Ray H. Garrison and Others, **Op.Cit**, P. 796.

(2) أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية، (الرياض: مطبعة معهد الإدارة العامة، 2000م)، ص 308.

(3) علي مصطفى السبيل، دراسات في التمويل المصرفي، (عمان: دار الحامد، 1990م)، ص 63.

عرفت بمؤشرات القيم السوقية التي تقيس مدى كفاءة الإستثمار في راس المال العامل بالمنشأة ، حيث يهتم المستثمر الحالي والمرقب بالتعرف على مدى امكانية الإستثمار بالمنشأة والمجال الإستثماري الملائم في المستقبل⁽¹⁾. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

1. مؤشر الربح عن كل سهم

يقيس مؤشر الربح عن كل سهم الربح القابل للتوزيع على عدد الأسهم المصدرة لغرض الوصول إلى مقدار الربح بعد الضريبة لكل سهم والذي يعتبر مؤشراً مهماً لكفاءة راس المال العامل، حيث يمكن التعرف على مدى التغير في هذا المؤشر. هذا مع ضرورة الأخذ في الحسبان عند حساب هذا المؤشر التغير الذي طرأ على عدد الأسهم المصدرة. وتحسب كما يلي⁽²⁾:

$$\text{مؤشر الربح عن كل سهم} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة (إن وجدت)}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

2. مؤشر قيمة السهم

يقصد بمؤشر قيمة السهم السعر السوقي للسهم. حيث يعكس هذا السعر الربحية لكل سهم ، والقيمة السوقية للسهم هي عبارة عن رسملة أرباح السهم بمعدل العائد المطلوب ، والتي تستثمر في راس المال العامل⁽³⁾:

$$\text{قيمة السهم (السعر السوقي للسهم)} = \frac{\text{أرباح السهم}}{\text{معدل العائد المطلوب}}$$

3. مؤشر السعر إلى الأرباح

يعتبر مؤشراً لقيمة السهم من خلال الأرباح التي يحققها ، ويقاس سعر السهم في السوق على ربح السهم ويحسب كما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{مؤشر السعر إلى الأرباح} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{أرباح السهم}}$$

4. مؤشر التوزيعات النقدية

يحسب هذا المؤشر بقسمة توزيعات السهم على الأرباح لكل سهم ، ويشير إلى الأرباح المدفوعة للمستثمر في شكل توزيعات. ويحسب هذا المؤشر كما يلي⁽⁵⁾:

$$\text{مؤشر التوزيعات للسهم} = \frac{\text{توزيعات السهم}}{\text{أرباح السهم}}$$

يستنتج الباحث من مؤشرات كفاءة الاستثمار في راس المال العامل انها تتمثل في مؤشرات ربحية السهم وقيمته السوقية وسعره في السوقي وهي تدل على نجاح كفاءة راس المال العامل وان النمو في هذه المؤشرات يؤدي الي استمرارية المصرف وبقائه في السوق.

(1) نوال حسين عباس، مرجع سابق، ص 81.

(2) أحمد نور، المحاسبة المالية- دراسات في القياس والتقييم والتحليل المحاسبي ، الجزء الثاني ، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993م)، ص 625.

(3) عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 107.

(4) مصطفى نجم البشاري، المدخل إلى معايير المحاسبة، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007م)، ص 155.

(5) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 113.

سادساً: مؤشرات ملاءة رأس المال العامل المصرفي

يقصد بملاءة رأس المال العامل المصرفي قدرة المصرف على سداد كافة الالتزامات في لحظة معينة . ويعتبر رأس مال المصرف بمثابة تأمين نقدي للودائع . وتهتم المصارف المركزية بمدى متانة رأسمال المصارف التجارية لتشجيعها على زيادة رأسمالها⁽¹⁾ . ومن مؤشرات ملاءة رأس المال العامل المصرفي الآتي⁽²⁾ :

أ. مؤشرات قدرة المصرف على رد الودائع من حقوق الملكية

يقيس مؤشر قدرة المصرف على رد الودائع من حقوق الملكية مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رأسماله ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي :

حقوق الملكية

إجمالي الودائع

ب. مؤشر حقوق الملكية للأصول الخطرة

الأصول الخطرة هي كل أصول المصرف باستثناء النقد (لدى المصرف ولدى المصرف المركزي) ، ومبلغ الودائع لدى المصارف الأخرى والسندات التي تصدرها الحكومة ، حوالات الخزنة وسندات القرض . ويحسب مؤشر حقوق الملكية للأصول الخطرة كالتالي⁽³⁾ :

مؤشر حقوق الملكية للأصول الخطرة =

حقوق الملكية

الأصول الخطرة (الغير سائل)

ج. مؤشر حقوق الملكية

يقصد بمؤشر حقوق الملكية ما توفره من مصادر التمويل الداخلي للمصرف . ويعتبر مؤشر الملكية معياراً لقياس المقدرة الذاتية التي يتمتع بها المصرف لتغطية احتياجاته من الاستخدامات ، لما يستخدم في الإفصاح عن نسبة التمويل الداخلي لمجموع مصادر التمويل . ويقيس مؤشر الملكية قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة خسائر استخدام موارد المصرف في الأصول المختلفة . ويحسب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتي⁽⁴⁾ :

حق الملكية

إجمالي الأصول

(¹) محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1982م) ، ص 131 .

(²) محمد سعيد سلطان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 217 .

(³) وليد ناجي الحياي ، محمد عثمان البيطمة ، التحليل المالي ، (عمان : دار حنين ، 1996م) ، ص 133 .

(⁴) جلال إبراهيم العبد ، محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية - مدخل القيمة واتخاذ القرارات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 86 .

د. مؤشر المديونية

يعتبر مؤشر المديونية من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارات المصرف وهي ذات أهمية بالنسبة لدائني المصرف إذ توضح لهم هامش الأمان المتوفر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالسداد . ويحسب هذا المؤشر بالمعادلة الآتية⁽¹⁾:

إجمالي الخصوم

إجمالي الأصول

هـ/ مؤشر مضاعف الرفع المالي

يقيس مدى مساهمة أموال المساهمين في تمويل الأصول الثابتة مما يساعد إدارة المصرف في تحديد نوع التمويل . ومن خلال مؤشر مضاعف الرفع المالي يمكن الحكم على مدى كفاية حقوق المساهمين في مواصلة الاستثمار في الأصول الثابتة ويمكن حساب هذا المؤشر كالاتي⁽²⁾:

إجمالي الأصول

حقوق الملكية

يتضح للباحث ان مؤشرات ملاءة رأس المال العامل المصرفي تقيس مقدرة المصرف في توفير احتياجاته من السيولة وقدرته على سداد الالتزامات ، وكفاية رأس المال التي تساعد في تجنب المخاطر المالية .

سابعاً: مؤشرات توظيف الأموال في رأس المال العامل

تقيس مؤشرات توظيف الأموال مدى قدرة المصرف على توظيف أموال المودعين حتى يستطيع توجيه هذه الأموال في الاتجاه السليم والغاء الضياع في الوقت والمجهود وخفض تكاليف أداء الخدمات المصرفية⁽³⁾ . ومن هذه المؤشرات الآتي⁽⁴⁾:

أ. مؤشرات توظيف الودائع

يعتبر مؤشر توظيف الودائع مهم لقياس درجة توظيف المصرف لودائعه في الاستثمارات المختلفة باعتبارها المصدر الرئيسي لرأس المال العامل المصرفي ، وتمتاز بالربحية العالية وأقل مصادر التمويل تكلفةً ، ويحسب مؤشر توظيف الودائع كالاتي:

الائتمان الاستثماري

إجمالي الودائع

(1) حجازي زعتر ، بنوك وإدارة مالية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2001م) ، ص 141 .

(2) أحمد فؤاد ، موضوعات مختارة في التحليل المحاسبي ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1995م) ، ص 15 .

(3) فيصل جميل السعادية ، المحاسبة الإدارية ، (عمان : دار المسرة ، 2007م) ، ص 101 .

(4) الدسوقي حامد أبو زيد ، إدارة البنوك ، ج 2 ، (القاهرة : مطبعة الحامد ، 1994م) ، ص 166 .

ب. مؤشر توظيف الموارد المتاحة

يوضح مؤشر توظيف الموارد المتاحة مدى استخدام المصرف للموارد المتاحة من ودائع العملاء ورأس مال المصرف واحتياطياته وأرباحه غير الموزعة . ويحسب هذا المؤشر كالاتي⁽¹⁾:

الائتمان الاستثماري

إجمالي الودائع + حقوق الملكية + ذمم البيوع المؤجلة

ج. مؤشر توظيف الموارد التقليدية

يقصد بالموارد التقليدية ودائع العملاء وحقوق الملكية ويستخدم هذا المؤشر للتأكد من كفاءة المصرف في توظيف الموارد التقليدية المتاحة لديه . ويحسب مؤشر توظيف الموارد المتاحة كالاتي :

الائتمان الاستثماري

إجمالي الودائع + حقوق الملكية

يستنتج الباحث من مؤشرات توظيف الاموال في راس المال العامل بانها توضح مدى كفاءة الاستثمار في المصرف بمقارنة حجم الاستثمار المتمثل في الائتمان الممنوح للعملاء مع حجم التمويل المتمثل في الودائع وحقوق الملكية .

معايير الحكم على مؤشرات كفاءة راس المال العامل

تتمثل معايير الحكم على مؤشرات كفاءة راس المال العامل في الآتي⁽²⁾:

1. المعيار النمطي المطلق: مؤشرات متعارف عليها في حقل التحليل المالي ، ويعتبر مؤشر ضعيف الإستخدام لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين منشآت من قطاعات مختلفة في طبيعة نشاطها ، ويحدد قيمة مطلقة للنسبة⁽³⁾.
2. معايير الصناعة : المتوسط لمؤشر ما مأخوذ لمجموعة من المنشآت التي تنتمي إلى قطاع واحد عن فترة زمنية واحدة. ويفيد هذا المعيار في معرفة المركز النسبي للمنشأة مقارنة بالمنشآت المماثلة⁽⁴⁾. وتعتبر معايير الصناعة مهمة لاصدار الأحكام على الاداء ولكن هنالك بعض الاسباب التي تقلل من اهميتها ، تتمثل في⁽⁵⁾:
 - أ. كثير من المؤشرات يمكن تطبيقها على كل الصناعات، ولكن ليست كل المؤشرات مناسبة لكل الصناعات.

ب. الفرق بين الاستراتيجيات الأساسية الموضوعية والمنفذة من منشأة لأخرى يمكن أن تؤثر على مؤشر مالي معين .

(1) خليل الشماع ، خالد أمين ، التحليل المالي للمصارف ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 1990م) ، ص 81 .

(2) حسن محمد حسين أبو زيد، مرجع سابق، ص 103.

(3) خلدون ابراهيم الشديفات، مرجع سابق، ص 97.

(4) فرد ويستون ، يوجين برجام، التمويل الاداري ، مرجع سابق، ص 200.

(5) طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، مرجع سابق، ص ص 259، 260.

ج. النظر للمنشآت التي تكون مؤشراتها المالية أعلى أو أدنى من معايير الصناعة بكثير .
3. المعايير التاريخية : تعطي المعايير التاريخية مؤشراً لحالة المنشأة لعدد من السنوات⁽¹⁾ . فمقارنة المؤشرات المالية للسنة الحالية مع مثيلاتها في السنوات السابقة لنفس المنشأة قد تكشف عن مواطن ضعف ينبغي علاجها ، أو عن مواطن قوة ينبغي تدعيمها والإستفادة منها . كذلك تدل المعايير التاريخية على مدى فعالية السياسات الجديدة ومدى كفاءة الإدارة في تنفيذ هذه السياسات⁽²⁾ . ولكن بالرغم أهمية المعايير التاريخية إلا ان بها بعض العيوب من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب إستخدامها ، وتحليل الظروف السائدة في كل فترة ولختلافها عن الفترات الأخرى، كذلك إحتمال عدم انطباق الإفتراض المبني عليه هذا المعيار ، وذلك بسبب تبدل ظروف البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة⁽³⁾ .

يستنتج الباحث من معايير الحكم على كفاءة راس المال العامل انها ، لا يكون لها بعد ودلالة إلا إذا قورنت بمؤشرات أخرى تعتبر مقاييس أو معايير للحكم على مدى ملائمة هذه المعايير وهل هي منخفضة ، أم مرتفعة ، أم معقولة . وتوجد ثلاثة أنواع من المعايير، وهي:

1. المعايير النمطية المطلقة ، وهذا النوع لم يعد شائع الاستخدام بسبب محدوديته وعدم توحيد لكل القطاعات في معيار واحد .

2. معايير الصناعة ، وهي توضع للمنشآت داخل القطاع الواحد، وتحدد هذه المعايير وضع المنشأة مع المنشآت الأخرى المنافسة لها داخل القطاع أو الصناعة، وذلك بمقارنة المؤشرات المالية للمنشأة مع المعدلات الوسيطة للصناعة.

3. المعيار التاريخي أو معيار الاتجاه، وهو معيار يعتمد على استخراج مؤشرات مالية لسنوات سابقة ومقارنتها مع مؤشرات مالية لسنة لاحقة في نفس المنشأة وذلك لمعرفة الاتجاه العام لهذا المؤشر وهل هو متجه نحو النمو، أو متجه نحو التدهور .

7/3/3 محددات مؤشرات كفاءة راس المال العامل

تعتبر مؤشرات كفاءة راس المال العامل أداة أساسية في قياس الكفاءة المالية والاستثمارية لراس المال العامل ، إلا أن لها حدود وعيوب ونقاط ضعف تحد من استخدامها . وبالتالي لا ينبغي المبالغة في الاعتماد عليها مالم توجد أساليب للتغلب على تلك العيوب⁽⁴⁾ . وفيما يلي بيان بالمسببات التي تحد من استخدام مؤشرات كفاءة راس المال العامل⁽⁵⁾:

(¹) فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 238.

(²) عبد المنعم عوض الله وآخرون، مرجع سابق، ص 272.

(³) زياد رمضان ، محمود خلايلة، التحليل والتخطيط المالي، (عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1998م)، ص 12.

(⁴) Thomas P. Edmonds and Sharon M. Mckinnon, Op.Cit, PP. 547, 548.

(⁵) محمد يونس خان ، هشام صالح غرابية، مرجع سابق، ص ص 75، 76.

1. صعوبة عمل المقارنة: تنشأ تلك الصعوبة من اتباع المنشآت لأسس وسياسات متعددة في اثبات بياناتها واعداد قوائمها المالية، مما يؤثر على حساب المؤشرات المالية ويضعف نتائج المقارنة بين منشأة وأخرى. ومن بعض الأمثلة على ذلك ما يلي:
 - أ. اختلاف طرق تقييم المخزون السلعي.
 - ب. اختلاف طرق احتساب الاهلاك على الأصول الثابتة.
 - ج. اختلاف طرق تقييم واستنفاد الأصول غير الملموسة.
 - د. اختلاف طرق معاملة الأرباح والخسائر الرأسمالية والأرباح والخسائر غير العادية (الطارئة).
 - هـ. اختلاف الفترات المالية من حيث بدايتها ونهايتها من منشأة لأخرى.
2. اختلاف المفاهيم المالية: إن الاختلاف في الرأي حول بعض المفاهيم المالية الأساسية المستخدمة في حساب المؤشرات يحد من إستخدامها، فقد تكون هناك اختلافات حول حساب حقوق الملكية، والأصول، والأرباح، وغيرها، فتستخدم هذه المفاهيم لتعني أشياء مختلفة حسب ما تتبعه كل منشأة، وبالتالي ينتج عن ذلك إختلاف جوهري في النسب المالية ذاتها⁽¹⁾.
3. الآثار السالبة للتضخم: للتضخم تأثير مباشر على المؤشرات المالية، ويؤدي إلى عدم قابلية المعلومات للمقارنة الإحصائية والتجميع الرياضي، حيث تظهر البنود في القوائم المالية بقيمتها الدفترية (التاريخية)، مما يؤدي الي أن قيم بعض عناصر الأصول تبعد كثيراً عن قيمها الاحلالية السائدة في السوق في فترات التضخم أو الكساد⁽²⁾.
4. معايير المقارنة: لا تظهر فائدة المؤشرات المالية دون مقارنتها بمؤشرات أخرى مثل المؤشرات النمطية أو مؤشرات الصناعة أو المؤشرات المستخرجة من سجلات المنشأة لفترات سابقة. والمقارنة لا تكون مجدية إذا لم تؤخذ في الاعتبار ظروف النمو والكساد واختلاف طبيعة العمل والفروقات الجوهرية بين المنشآت⁽³⁾.
5. طبيعة القوائم المالية: يعطي المؤشر المالي صورة عما حدث من تغيرات بين تاريخين محددين فقط هما موعد بدء وانتهاء الفترة المحاسبية، ولكنه لا يعكس ما حدث خلال تلك الفترة، فالمؤشر موقف استراتيجي بينما المنشأة ذات نشاط ديناميكي طبقاً لمبدأ الإستمرارية⁽⁴⁾. كما يعاب على المؤشرات المالية عدم مقدرتها على اعطاء توقعات للمستقبل، بل تقتصر على تحليل أحداث وقعت خلال فترة زمنية منتهية. بالتالي يعتبر التحليل بالمؤشرات هو تحليل ساكن (استراتيجي)⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من مؤشرات كفاءة راس المال العامل ما يلي:

 - أ. تعتمد المؤشرات المالية في صحتها ودقتها على مدى سلامة الأرقام الواردة بالقوائم المالية.

(¹) نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص ص 59، 60.
 (²) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، (بدون بلد نشر : المكتب الجامعي الحديث، 2006م)، ص ص 327، 328.

(³) أحمد نور، مرجع سابق، ص 622.

(⁴) Frank Wood and Tommy Robinson, **Op.Cit**, P. 459.

(⁵) زياد رمضان، محمود خلايلة، مرجع سابق، ص 14.

ب. هناك صعوبة في اجراء المقارنات ولستخلص نتائجها بسبب إختلاف الأسس والطرق التي تثبت بها البيانات المالية من منشأة لأخرى واختلاف المفاهيم المالية مما يؤدي لإختلاف المؤشرات في ذاتها.

ج. قيم البنود بالقوائم المالية هي قيم تاريخية لا تعكس القيم الفعلية لهذه البنود ، لاسيما في ظروف التضخم أو الكساد.

د. لا بد أن تقارن المؤشرات المالية بمؤشرات أخرى معيارية ليكون لها دلالة ومعنى.

هـ. المؤشرات المالية تمثل وضع ساكن ، لذلك تصبح بعض المعايير أو المؤشرات محدودة الفاعلية لأن الأرقام التي حسبت منها تتغير في الأجل القصير

4/- الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية والدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل الدراسة التطبيقية والميدانية لتقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف السودانية، حيث يستخدم الباحث في الجانب التطبيقي تحليل القوائم المالية لعينة من المصارف العاملة بالسودان خلال الفترة الزمنية من 2007 حتى 2012م ، ويركز على تحليل المؤشرات المالية التي تقيس كفاءة رأس المال العامل والتي تهدف لاختبار الفرضيات الاولى والثانية والثالثة . أما الدراسة الميدانية فتهتم بجمع آراء من لهم صلة بادارة رأس المال العامل بالمصارف ، للتعرف على آرائهم لتدعيم النتائج التطبيقية لاختبار بقية الفرضيات، وذلك بتطبيق بعض الإختبارات الإحصائية على البيانات المتحصل عليها من الاستبانات .

وسيتيم عرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الدراسة التطبيقية .

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات.

14 ث الأول

الدراسة التطبيقية

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة مختارة من المصارف السودانية العاملة في القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية خلال الفترة 2007م - 2012م (سبعة سنوات) كسلسلة زمنية للدراسة. وتشير المعلومات المتاحة الى أن عدد المصارف العاملة قد بلغ 35 مصرف مع نهاية العام 2012م ، كما بلغت القيمة الاجمالية لاصول المصارف 67,049.6 مليون جنيه وبلغت قيمة جملة الودائع 39,742.8 مليون جنيه سوداني، تشير المؤشرات المالية للمصارف بانه قد بلغ اجمالي الودائع للخصوم 59.3% ، والتمويل إلى اجمالي الأصول 45.5% ، والتمويل للودائع 76.7% ، والعائد على الأصول قبل الضريبة ، 4.4% ، والأصول السائلة الى اجمالي الأصول 41.7% ، ونسبة رأس المال والاحتياطيات على اجمالي الخصوم 16.2% ، لذا فقد تم إختيار عينة الدراسة طبقا حسب نوع النشاط والملكية، من مجتمع الدراسة لتشمل المصارف المؤثرة على النشاط الاقتصادي كما هو مبين بالجدول رقم (1/1/4) التالي:

جدول رقم (1/1/4)

مجتمع الدراسة

رقم	المصرف	نوع الملكية	نوع الشاط
1.	الزراعي السوداني	حكومي	زراعي
2.	التنمية الصناعية	حكومي	صناعي تنموي
3.	تنمية الصادرات	مشترك	تجاري تنموي
4.	المزارع التجاري	مشترك	تجاري زراعي
5.	السوداني الفرنسي	مشترك	تجاري
6.	ام درمان الوطني	مشترك	تجاري

المصدر: اعداد الباحث، 2014م.

تحليل التقارير المالية لعينة الدراسة

تتمثل التقارير المالية في الميزانيات الختامية المراجعة المتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل . حيث يركز على تحليل مكونات رأس المال العامل في الميزانية العمومية والبنود التي لها علاقة بقياس الكفاءة (الايادات والارياح).

تطور مكونات رأس المال العامل

تتمثل مكونات رأس المال العامل في الأصول المتداولة التي تتكون من النقد وما في حكمه ودمم البيوع المؤجلة ، الاستثمارات قصيرة الاجل التي تتكون من الاوراق المالية والمضاربات ، والذمم المدينة الاخرى التي تتمثل في سلفيات العاملين والمدنيين المختلفين ومتاخرات الاجار . والخصوم المتداولة تتكون من الودائع الجارية ، الذمم الدائنة ، والمطلوبات الاخرى . وفيما يلي عرض لهذه المكونات في مصارف عينة الدراسة .

ولاً : تطور مكونات رأس المال العامل في المصرف الزراعي السوداني

يوضح الجدول (2/1/4)،(3/1/4) مكونات ومعدل نمو رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني في الفترة من 2007 - 20012م.

جدول (2/1/4)

مكونات رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقد وما في حكمه	47517	72653	82620	162573	155537	179955
ذمم البيوع	744836	1038166	1019046	1367838	1433415	1882079
استثمارات	156696	223544	322448	332859	498434	1318849
الذمم المدينة	265410	636777	704590	540930	551772	320833
مجموع الأصول المتداولة	1214459	1971140	2128704	2404200	2639158	3701716
الودائع الجارية	149548	257552	245357	461830	360053	522879

1179524	467454	607648	580159	901501	524207	الذم الدائنة
528762	330527	156203	155020	178562	111257	المطلوبات الأخرى
3701716	2639158	2404200	2128704	1971140	1214459	مجموع الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث ، من تقارير المصارف للسنوات 2007 - 2012م، 2014م.

جدول (3/1/4)

معدل نمو مكونات رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني (نسبة مئوية)

متوسط	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
34.7	15.6	-4.3	96.7	13.7	52	النقد وما في حكمه
21.4	31	4.8	34	-1.8	39	ذم البيوع
60.8	164.5	49.7	3	44.2	42.6	استثمارات
-4.3	(41.8)	2.00	(23)	10.7	30.5	الذم المدينة
26.5	40	9.7	13	8	62	مجموع الأصول المتداولة
35.7	45	-22.0	88	-4.7	72	الودائع الجارية
-11.3	(75)	-23.0	5	-35.6	72	الذم الدائنة
-4.6	(60)	111.6	(0.8)	-13.2	(60.5)	المطلوبات الأخرى
31.1	92.6	-5.5	25	-26.7	70	مجموع الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث ، من تقارير المصرف للسنوات 2007 - 2012م، 2014م.

يتضح للباحث من جدول رقم (3/1/4) ان النقد وما في حكمه حقق معدلات نمو متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حيث تراجع في عام 2009م نتيجة لضعف حجم الودائع الجارية وارتفع بمعدل 96.7% للعام 2010 وتدل هذه الزيادة على كفاءة المصرف في توفير السيولة النقدية، وانخفضت الى -4.3% في عام 2011م وفي العام 2012م حقق معدل 15% وبلغ متوسط معدل النمو في الفترة 34.7% ويدل على انخفاض حجم الودائع الجارية. أما بالنسبة لذم البيوع المؤجلة فقد حققت معدل نمو متذبذبة ايضاً مما يعكس التذبذب في السياسة الائتمانية والظروف الاقتصادية التي ادت الى احجام المصارف عن منح التمويل. كما ان الذم المدينة ايضاً تناقصت معدلات نموها ويدل على التشدد في السياسات الائتمانية. أما الاستثمارات قصيرة الاجل فقد حققت معدلات نمو في معظم الاعوام كان فوق 40% ماعدا عام 2010م فقد بلغ 3% وفي عام 2012م بلغ 164.5% وبلغ متوسط الفترة 60.8% وذلك لحرص المصرف على مقاومة التضخم. أما مجموع الأصول المتداولة فقد نما بمعدلات متذبذبة وبلغ متوسط الفترة 26.5%. أما جانب الخصوم فقد نمت الودائع الجارية بنسبة 75% لعام 2008م ، وفي عام 2009م حققت معدل نمو سالب (4.7%) وارتفع بنسبة 88% في عام 2010م ، وانخفض معدل النمو في عامي 2011م-2012م وبلغ متوسط الفترة 35.7%. أما الذم الدائنة فقد نمت بمعدلات متناقصة خلال الفترة 72% ، 5% ، (75%). وأيضاً المطلوبات الأخرى فقد حققت معدلات نمو متناقصة. أما مجموع الخصوم المتداولة فقد كانت نسبة النمو متذبذبة

. ويتضح للباحث ان التذبذب في معدلات نمو مكونات رأس المال العامل نتيجة للظروف والاقتصادية وضعف كفاءة السياسة الائتمانية.

ثانياً: تطور مكونات رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح الجدول (4/1/4)، مكونات ومعدل نمو رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية في الفترة من 2007 - 2012م.

جدول (4/1/4)

مكونات رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقد وما في حكمه	73815	33633	32098	132216	115329	1676595
ذمم البيوع المؤجلة	59216	178746	124363	158218	175965	138078
الاستثمارات قصيرة الاجل	55621	50584	118661	231889	507985	370280
الذمم المدينة الاخرى	6019	37692	5013	7394	20769	22197
مجموع اصول متداولة	194671	300655	280135	529717	820048	2207150
الودائع الجارية	68312	43154	32687	52582	120169	187217
الذمم الدائنة الأخرى	68349	167661	134891	82352	280324	101318
المطلوبات الأخرى	5525	7930	171840	144316	18863	8072
مجموع الخصوم المتداولة	142186	218745	339418	279250	419356	296607

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

جدول (5/1/4)

معدلات النمو لمكونات رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(نسبة مئوية)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط
النقد وما في حكمه (%)	(54.4)	-4.6	311.9	-12.7	1300.5	533.2
ذمم البيوع المؤجلة (%)	201.8	-30.4	27.22	11.2	(22)	37.5
الاستثمارات قصيرة الأجل (%)	(9.5)	134.6	95.4	119.	(0.27)	71.4
الذمم المدينة الأخرى (%)	526	-86.7	47.5	180.9	7	134.9
مجموع أصول متداولة (%)	54.4	-6.8	89.	54.8	170	104.6
الودائع الجارية (%)	(36.8)	-24.3	60.8	128.5	55.8	36.8
الذمم الدائنة الأخرى (%)	1.45	-19.5	(39)	240.4	(64)	45.8
المطلوبات الأخرى (%)	.43	2066.9	(16)	-86.9	(57)	-53.3
مجموع الخصوم المتداولة (%)	53.8	55.2	(17.7)	50.2	(29)	1.2

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

يتضح للباحث من جدول (5/1/4) ان النقد وما في حكمه حقق معدلات نمو متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وفي الفترة لعامي 2008م - 2009م ، حققت معدلات نمو سالبة وارتفعت في عام 2010م، وانخفضت بمعدل نمو سالب (12.7%) في 2011م ، وارتفعت بأكثر من 13 ضعفاً لعام 2012م وبلغ متوسط معدل النمو 533% أي بأكثر من خمسة أضعاف ويعزى ذلك نتيجة لطبيعة نشاط المصرف والظروف الاقتصادية. أما ذمم البيوع المؤجلة فقد حققت معدلات نمو متذبذبة حيث حققت معدل نمو ضعفين لعام 2008م ، ومعدل نمو سالب (30.4%) في عام 2009م، وارتفع إلى 27% لعام 2010م، وانخفض إلى 11.2% في عام 2011م، وارتفع إلى 22% لعام 2012م وبلغ متوسط الفترة 37.5% مما يدل على ضعف قدرة المصرف في منح التمويل . أما الاستثمارات قصيرة الاجل فقد حققت معدل نمو سالب (9%) لعام 2008م ، وارتفع معدل النمو إلى 134.6% في عام 2009م، ثم انخفض إلى معدل 95% لعام 2010م. وعاد مرتفعاً بـ 119% في عام 2011م وانخفضت بمعدل (27%) في عام 2012م وبلغ متوسط الفترة 71.4% وذلك نتيجة لعدم ملائمة السياسات الاستثمارية . أما الذمم المدينة فقد حققت معدلات نمو متناقصة ومتذبذبة خلال تلك الفترة 526% ، -6.8% ، 47.4% ، 180.9% ، 7% وبلغ متوسط الفترة 134.8% مما يدل على عدم استقرار السياسات الائتمانية نتيجة لظروف الصناعة وقد انعكس ذلك في تذبذب معدلات نمو مجموع الأصول المتداولة خلال الفترة وبلغ متوسط الفترة 104.6%. أما جانب الخصوم فقد حققت الودائع معدل نمو سالب بنسبة (36.8%) لعامي 2007-2008م، في عامي 2009-2010م فقد حققت معدل 60.8% وفي عامي 2011-2012م انخفضت إلى 55.8% وبلغ متوسط معدل النمو 36.8%. أما الذمم الدائنة فقد حققت معدلات نمو متناقصة خلال الفترة (1.45مرة، 39%) ، (64%) . وأيضاً المطلوبات الأخرى فقد حققت معدلات نمو سالبة في عام 2010م بنسبة 16% ، 57% في عام 2012م. وكذلك الخصوم المتداولة .

يستنتج الباحث من معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية الآتي:

1. التذبذب المستمر لمكونات رأس المال العامل وذلك لطبيعة نشاط المصرف وحداثة التجربة.
2. عدم ثبات معدلات النمو يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
3. عدم ثبات معدلات النمو يدل على عدم ثبات السياسات التمويلية لرأس المال العامل.

ثالثاً: تطور مكونات رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

يوضح الجدول رقم (6/1/4)، (7/1/4) مكونات ومعدل نمو رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات في الفترة من 2007 - 2012م.

جدول (6/1/4)

مكونات رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
النقد وما في حكمه	96673426	138812960	102891245	112031425	131562370

83426465	96892032	124335646	76334984	70931418	ذمم البيوع المؤجلة
320660667	296929758	249237267	173894153	125529524	الاستثمارات قصيرة الأجل
96038163	91695319	59251020	56891075	51974970	الذمم المدينة الأخرى
631687665	597548534	535715178	445933172	345109338	مجموع أصول متداولة
394181385	310646854	225739416	202587672	164761689	الودائع الجارية
61559726	46384449	29824994	21580468	16312099	ودائع ادخارية
73514190	62812704	38255607	41343477	61766032	الذمم الدائنة الأخرى
43379134	50398498	22934524	11738959	17111233	المطلوبات الأخرى
572634435	470242505	316754541	277250576	259951053	مجموع الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

جدول (7/1/4)

معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات نسبة مئوية

متوسط الفترة	2011	2010	2009	2008	البيان
10.8	17.0	8.8	-25.8	43.5	النقد وما في حكمه
8.6	-13.9	(22)	62.9	7.6	ذمم البيوع المؤجلة
12.1	8.0	19	43.3	(22)	الاستثمارات قصيرة الأجل
18	4.7	54.7	4.2	9	الذمم المدينة الأخرى
16.5	5.7	11.5	20.	29	مجموع أصول متداولة
24.7	26.9	37.6	11.4	23	الودائع الجارية
39.6	32.7	55.5	38.2	32	ودائع ادخارية
10.1	17.0	64	-7.5	(33)	الذمم الدائنة الأخرى
42.5	-13.9	120	95.4	(31.4)	المطلوبات الأخرى
22.6	21.7	48.5	14.3	6	مجموع الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

يبين جدول (7/1/4) نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات ، حيث أن النقد وما في حكمه قد حقق معدلات نمو 43.5% لعام 2008م وانخفض إلى سالب (25.8%) في عام 2009م، وحقق نسبة 8.8% لعام 2010م ، ثم ارتفع في عام 2011م إلى 17% وبلغ متوسط الفترة 10.8% . أما ذمم البيوع المؤجلة فقد حققت معدلات نمو 7.6% لعام 2008م ، وارتفعت بـ 62.6% في عام 2009م، وتدهورت تدهوراً كبيراً محققة معدلات نمو سالبة (22%) ، (13.9%) في عامي 2010-2011م على التوالي وبلغ متوسط الفترة 8.6% . أما الاستثمارات قصيرة الأجل فقد حققت معدل نمو سالب (22%) في عام 2008م ، وارتفعت إلى 43.3% في عام 2009م ، ثم تراجعت إلى 19% و8% في عامي 2010م-2011م وبلغت في متوسط الفترة

12%. أما الذمم المدينة قد حققت معدل نمو 9% لعام 2008م، وتراجعت إلى 4.2% في عام 2009م ، وارتفعت إلى 54.7% لعام 2010م وانخفضت إلى 4.7% في عام 2011م وبلغ متوسط الفترة 18%. وحقق مجموع الأصول المتداولة معدل نمو متناقص 29% ، 20% ، 11.5% ، 5.7% وبلغ متوسط الفترة 16.5% . أما جانب الخصوم المتداولة فقد حققت الودائع معدلات نمو متزايدة 23% للودائع الجارية ، 32% للودائع الادخارية لعام 2008م وارتفعت إلى 37.6% و 55.5% لعام 2010م وبلغ متوسط الفترة لكل منهما 24.7% و 39.6%. أما الذمم الدائنة الأخرى فقد حققت معدل نمو سالب بـ(33%) في عام 2008م وارتفعت 64% في عام 2010م وبلغ متوسط الفترة 10%. أما المطلوبات الأخرى فقد حققت معدل نمو سالب أيضاً بـ(3.4%) في عام 2008م وارتفعت إلى 120% في عام 2010م وبلغ متوسط الفترة 42.5%. أما الخصوم المتداولة فقد نمت بمعدل 6% في عام 2008م وارتفعت إلى 48.5% في عام 2010م وبلغ متوسط الفترة 22.6%.

يتضح للباحث أن معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات متذبذبة خلال فترة الدراسة ، نسبة للظروف الاقتصادية التي تمثلت في التضخم مما جعل المودعين يقللون حجم الودائع ويستثمرون أموالهم خارج المصرف ، وعدم ملاءمة السياسات التمويلية لجذب المستثمرين، وفقدان الموارد المتمثلة في صادرات البترول مما قلل من حجم النقد الاجنبي الذي يساعد المتسثمرين في زيادة حركة الاستثمار خاصة الاعتمادات المستندية التي تناسب طبيعة عمل المصرف.

رابعاً: تطور مكونات رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

يوضح الجدول (8/1/4)، مكونات ومعدل نمو رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري في الفترة من 2007 - 20012م.

جدول (8/1/4)

مكونات رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقد وما في حكمه	187077169	126991533	155856738	191132088	253314296	421555825
ذمم البيوع المؤجلة	198636238	221386953	254505031	355624288	389861972	554612324
استثمارات قصيرة الأجل	152674017	202266476	476158117	469852742	554439815	529996543
ذمم مدينة أخرى	48734464	41541267	38558607	30491335	21898933	29492125
مجموع الأصول المتداولة	48734464	592186229	925078493	1047100453	1219515016	1535656817
الودائع الجارية والادخارية	219545581	263053283	377189200	485327607	541496264	721078198

185337436	98898682	65980658	72911358	55278076	127788150	نم دائنة أخرى
32121791	24525164	18799266	13700113	15217938	31366453	مطلوبات أخرى
938537425	664920110	570107531	463800671	333549297	378700184	مجموع الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014.

جدول (9/1/4)

معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري (نسب مئوية)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط
النقد وما في حكمه	(32)	22.7	22.6	32.5	66.4	22.4
ذمم البيوع المؤجلة	11.4	15	40	9.6	42	23.6
استثمارات قصيرة الأجل	32.5	135.4	(1)	18.0	(4)	36.2
ذمم مدينة أخرى	(14.8)	7.2-	(21)	-28.2	34.7	-7.3
مجموع الأصول المتداولة	1115	56.2	13	16.5	26	245.3
الودائع الجارية والادخارية	19.8	43.4	28.6	11.6	33	27.3
ذمم دائنة أخرى	(56)	31.9	(9.5)	50	87	28.2
مطلوبات أخرى	(51)	-9.97	37	30.5	31	7.5
مجموع الخصوم المتداولة	(12)	39.1	23	16.6	41	17.2

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014.

يبين جدول (9/1/4) معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري حيث أن النقد وما في حكمه حقق معدل نمو سالب في عام 2008 ثم ارتفع في الفترة من 2009-2012م محققاً معدلات نمو موجبة وهي 22.7%، 22.6%، 32.5%، 66.4% وبلغ متوسط الفترة 22.4% وان ضعف هذه النسب وتذبذبها يعود لسياسات المصرف وضعف موارده. أما ذمم البيوع المؤجلة حققت معدلات نمو متزايدة (11.4%، 15%، 40%) في الفترة 2008-2010م وانخفضت في العام 2011م محققة معدل نمو 9.6%، ثم عاودت الارتفاع في عام 2012م محققة معدل نمو 40%، وبلغ متوسط الفترة 23.6% وتعتبر معدلات النمو ضعيفة نسبة لضعف كفاءة المصرف في جذب مزيد من العملاء. أما الاستثمارات قصيرة الأجل قد حققت معدل نمو 32.5% في عام 2008م وارتفعت ارتفاعاً كبيراً بلغ 135.5% في عام 2009م وانخفضت انخفاضاً كبيراً بلغ (1%) في عام 2010م ثم حقق معدلات نمو متذبذبة خلال الفترة 2011-2012م بلغت 18%، (4%) وبلغ متوسط الفترة 36.2% حيث أن معدلات نمو الاستثمارات قصيرة الأجل ضعيفة وتعكس ضعف كفاءة المصرف في زيادة حجم الاستثمارات. أما الذمم المدينة فقد حققت معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2008-2011م حيث تحسنت في العام 2012م محققة معدل نمو 34.7% وبلغ متوسط نسب الفترة (7%). أما مجموع الأصول المتداولة حقق معدل مرتفع بأكثر من 11 مرة بنسبة 111.5% ثم حقق معدلات نمو متناقصة في بقية الأعوام وبلغ متوسط الفترة 24.5%. أما جانب

الخصوم فقد حققت الودائع الجارية معدل نمو بلغ 19.8% في عام 2008م ثم ارتفعت إلى 43% في عام 2009م وتناقصت إلى 28.6% ، 11.6% في عامي 2010م ، 2011م ثم ارتفعت إلى 33% في عام 2012م وبلغ متوسط الفترة 27.3%. أما الذمم الدائنة فقد كانت معدلات نموها متذبذبة في الثلاثة أعوام الأولى للدراسة وتحسنت في العامين الآخرين لفترة الدراسة محققة معدلات نمو بلغت 50% 87% . أما المطلوبات الأخرى بالرغم من تحقيقها معدلات نمو سالبة خلال العامين الأولين إلا أنها حققت معدلات إيجابية متذبذبة في الفترة الأخيرة . أما مجموع الخصوم المتداولة فقد حققت معدلات نمو متذبذبة وبلغ متوسط الفترة 17%.

يتضح للباحث ان معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري متذبذبة خلال الفترة ويرجع للآتي :

1. عدم استقرار مصادر التمويل المتمثلة في الودائع الجارية .

2. ضعف السياسات الائتمانية في زيادة حجم الاستثمار .

3. الظروف الاقتصادية قللت من حجم موارد المصرف الخارجية.

خامساً: تطور مكونات رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

يوضح الجدول (10/1/4)، (11/1/4) مكونات ومعدل نمو رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي في الفترة من 2007 - 20012م.

جدول (10/2/4)

مكونات رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقد وما في حكمه	408447200	406513147	316028073	302515797	524741012	992049026
ذمم البيوع المؤجلة	238075269	286887522	73687926	101680614	367424781	547759477
الاستثمارات قصيرة الأجل	247930592	356887522	180124836	319417100	416683383	412907377
استثمارات مقنتاه بغرض البيع	56585334	56585334	62161844	26747762	42096894	39762561
الذمم المدينة الأخرى	91326329	82886973	123518716	149128987	154316795	274593685
مجموع اصول متداولة	1042364724	1189760498	755521395	899490260	196413689	314356246
الودائع الجارية	648866141	814594454	896277376	876090068	933963030	1428553465
المطلوبات الأخرى	11932006	18004349	6783617	29806934	256847561	517098653
الذمم الدائنة الأخرى	168808058	123735373	181505686	141326649	5131929	5300459
مجموع الخصوم المتداولة	829606205	956334176	1084566679	1047223651	1195942520	1950952577

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

جدول (11/1/4)

معدلات نمو مكونات رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي (نسبة مئوية)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط
النقد وما في حكمه	(0.5)	-22.3	(0.4)	73	89	27.7
ذمم البيوع المؤجلة	20.5	-74.3	38	261	49	58.8
الاستثمارات قصيرة الأجل	44	-49.5	77	30	(0.9)	20.1
استثمارات مقتناه بغرض البيع	0.00	9.9	(57)	57	(0.5)	1.8
الذمم المدينة الأخرى	(9)	49.0	20	3	78	28.2
مجموع أصول متداولة	14	-36.5	19	-78	60	(4.3)
الودائع الجارية	25.5	10.0	(2)	7	53	18.7
المطلوبات الأخرى	50.8	-62.3	339	762	101	338
الذمم الدائنة الأخرى	(26.7)	46.7	(22)	-96	3	(19)
مجموع الخصوم المتداولة	15	13.4	(3)	14	63	20.5

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

يبين جدول (11/1/4) معدلات نمو مكونات رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي حيث أن النقد وما في حكمه قد حقق معدلات نمو سالبة في الأعوام الأولى لفترة الدراسة 2008م إلى 2010م فقد بلغت معدلات النمو (5%) ، (22.3%) ، (0.4%) ثم ارتفع في عام 2011م -2012م محققاً معدلات نمو 73% ، 89% وبلغ متوسط الفترة 27.7%. أما ذمم البيوع المؤجلة فقد حققت معدل نمو 20.5% في عام 2008م ثم انخفضت إلى معدل نمو سالب (74.3%) في عام 2009م ثم تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حيث حققت معدل نمو 38% في عام 2010م و 261% في عام 2011م ، 49% في عام 2012م وبلغ متوسط الفترة 58.8%. كما أن الاستثمارات قصيرة الأجل حققت معدلات نمو متذبذبة 44% ، (49.5%) ، 77% في أعوام 2008م ، 2009م ، 2010م ثم حققت معدلات نمو متدنية في بقية الأعوام، وكذلك الاستثمارات المقتناة بغرض البيع وبلغ متوسط الفترة لكل 1.8% ، 20.2%. أما الذمم المدينة الأخرى قد حققت معدلات نمو متذبذبة (9%) ، 49% ، 20% ، 3% ، 78% خلال الفترة. كما إنعكس هذا التذبذب على معدلات نمو الأصول المتداولة ، حيث حققت نمو ضعيف في السنوات الأولى وارتفعت في السنوات الأخيرة وحقق متوسط الفترة معدل نمو سالب (4) . أما جانب الخصوم المتداولة فقد حققت الودائع معدل نمو متذبذب خلال الفترة حيث حقق معدل نمو 25% في عام 2008م وانخفض خلال الفترة 2009م إلى 2011م وارتفع في 2012م وبلغ متوسط الفترة 18.7% . أما المطلوبات الأخرى فقد حققت معدلات نمو متذبذبة خلال الفترة حيث حققت معدلات نمو مرتفعة بصورة كبيرة 339% ، 762% في عامي 2010م 2011م وانخفضت إلى 101% في عام 2012م. وكذلك الذمم الدائنة حققت معدلات نمو متذبذبة ، يظهر هذا التذبذب في مجموع الخصوم المتداولة .

يتضح للباحث أن هنالك تذبذب كبير في حجم الموارد المكونة لرأس المال العامل نتيجة للسياسات الائتمانية في زيادة حجم الموارد والظروف الاقتصادية التي جعلت كثيراً من العملاء يستثمرون أموالهم خارج المصرف مما قلل نمو مكونات رأس المال العامل.

سادساً: تطور مكونات رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

يوضح الجدول رقم (12/1/4)، مكونات ومعدل نمو رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني في الفترة من 2007 - 2012م.

جدول (12/1/4)

مكونات السيولة لمصرف أم درمان الوطني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
2369684014	969921550	404196411	3233967999	957558822	516010826	النقد وما في حكمه
2222848264	2578531360	321712169	336766803	3447254616	3578898354	نعم البيع المؤجلة
3954976803	2711938940	346164862	242286680	669093185	1172331366	الاستثمارات قصيرة الاجل
250114795	105026467	149128987	123518716	500435072	494379784	الذمم المدينة الأخرى
8797623876	6365418317	817006018	702572199	5574341695	5761620330	مجموع اصول متداولة
1818618990	1488221298			1065021669	957461983	الودائع الجارية
296777861	232392731	876090068	896277376	108306480	86052766	الودائع الادخارية
1016107067	731809823	141326649	181505686	832097260	1306561752	الذمم الدائنة الأخرى
422670095	378202705	29806934	6783617	333600475	396953596	المطلوبات الأخرى
3554174013	2830626557	1047223651	1084566679	2339025884	2747030097	مجموع الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

جدول (13/1/4)

معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني (نسب مئوية)

متوسط	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
103.9	144.3	139.9	-87.5	237.7	85.56	النقد وما في حكمه
117.8	-13.8	701.5	-4.47	-90.2	-3.67	نعم البيع المؤجلة
257.3	45.8	683.4	42.87	-63.8	-42.9	الاستثمارات قصيرة الأجل
11.4	138.14	-29.5	20.7	-75.3	1.2	الذمم المدينة الأخرى
358.7	38.20	679.2	16.8	-87.4	-3.25	مجموع اصول متداولة
7.9	27.7	-73.5	97.7	-23.6	11.2	الودائع الجارية والادخارية

76.6	38.84	417.8	(22)	-78.2	25.86	الذمم الدائنة الأخرى
277	11.75	1168.8	339	-97.9	-36.3	المطلوبات الأخرى
24.6	25.56	170.3	(3)	-53.6	-15.9	مجموع الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث، من تقارير المصرف للسنوات 2007-2012م، 2014م.

يبين جدول (13/1/4) معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني حيث أن النقد وما في حكمه قد حقق معدلات نمو مرتفعة في عامي 2008م و2009م بلغت 85.56% و237.7% وانخفضت انخفاضاً كبيراً في عام 2010م محققة معدل نمو سالب بلغ (87.5%) وحققت معدلات نمو مرتفعة في عامي 2011م-2012م بلغت 139.9% ، 144.3% وبلغ متوسط الفترة 103.9%. أما ذمم البيوع المؤجلة فقد حققت معدلات نمو سالبة في جميع السنوات ما عدا عام 2011م حيث ارتفعت ارتفاعاً كبيراً بلغت 701.5% وبلغ متوسط الفترة 117.8%. أما الاستثمارات قصيرة الأجل حققت معدلات نمو سالبة في عامي 2008م، 2009م بلغت (42.9%) ، (63.8%) حققت معدلات نمو مرتفعة ومتذبذبة في خلال الفترة 2010م-2012م بلغت 42.87% ، 683.4% ، 45.8% وبلغ متوسط الفترة 257.3%. أما الذمم المدينة فقد كانت معدلات نموها ضعيفة ومتذبذبة وحقق معدل النمو لمتوسط الفترة 11.4%، وانعكس ذلك على معدلات نمو مجموع الأصول المتداولة حيث حققت معدلات نمو سالبة في عامي 2008م ، 2009م بلغت (3.3%) ، (87.4%) كما حققت معدلات نمو متذبذبة في عام 2010م بلغت 16.8% وفي عام 2011م ارتفع معدل النمو ارتفاعاً كبيراً بلغ 679.2% وانخفضت في عام 2012م بلغت 38.2% وبلغ معدل نمو متوسط الفترة 357.8%. أما الودائع الجارية قد حققت معدلات نمو منخفضة ومتذبذبة خلال الفترة بلغت 11.2% في عام 2008م وانخفضت إلى نسبة سالبة في عام 2009م بلغت (23.6%) وارتفعت إلى 97.7% في عام 2010م وحققت معدل نمو سالب في عام 2011م بلغت (73.5%) وحققت معدل نمو 27.7% في عام 2012م وبلغ معدل نمو متوسط الفترة 7.9%. أما الذمم الدائنة حققت معدل نمو 25.86% في عام 2008م انخفضت إلى معدلات نمو سالبة، وفي عامي 2009م ، 2010م بلغت (78.2%) ، (22%) وارتفعت في عام 2011م 417.8% وانخفض في عام 2012م إلى 38.8% وبلغ معدل نمو متوسط الفترة 76.6%. أما المطلوبات الأخرى فقد حققت معدلات نمو سالبة في عامي 2008 و2009م بلغت (36.3%) و(97.9%) وارتفعت في عامي 2010م ، 2011م إلى 339% و1168.8% وانخفضت في عام 2012م إلى 11.75% وبلغ معدل نمو متوسط الفترة 277%. أما الخصوم المتداولة فقد حققت معدلات نمو سالبة في السنوات الثلاثة الأولى لفترة الدراسة وارتفعت إلى 170.3% في عام 2011م وانخفضت إلى 25.56% في عام 2012م وبلغ معدل نمو متوسط الفترة 24.6% .

يتضح للباحث من معدلات نمو مكونات رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني أنها حققت معدلات نمو مرتفعة في معظم مكونات رأس المال العامل وذلك لكفاءة المصرف في وضع سياسات ساعدت على جذب العملاء وزيادة حجم الموارد والاستفادة منها في التمويل والاستثمار .

3/1/4 قياس كفاءة رأس المال العامل لمصارف عينة الدراسة

تقاس كفاءة رأس المال العامل لعينة الدراسة بالمؤشرات التالية :

اولاً : مؤشرات سيولة رأس المال العامل ، تتمثل في:

1. مؤشر التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.
2. مؤشر السيولة النقدية = النقدية بالخزينة/الودائع تحت الطلب.
3. مؤشر السيولة الاحتياطية = الأصول شديدة السيولة / اجمالي الودائع + الهوامش.
4. مؤشر الرصيد النقدي = النقد وما في حكمه / اجمالي الودائع.
5. الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول = الأصول المتدولة / اجمالي الأصول، وتعرض فيما يلي:

1. مؤشر السيولة للمصرف الزراعي السوداني

يوضح جدول (14/1/4)، (15/1/4) مكونات ومؤشرات سيولة رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني للفترة 2007 – 2012م.

جدول (14/1/4)

مكونات السيولة للمصرف الزراعي السوداني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
179955	155537	162573	82620	72653	47517	النقد وما في حكمه
1318849	498434	332859	322448	223544	156696	الاستثمارات قصيرة الاجل
3701716	2639158	2404200	2128704	1971140	1214459	الأصول المتداولة
456542	132000	365911	209339	190006	109368	الودائع تحت الطلب
618262	528000	795361	424808	305716	157583	الودائع
12427	48965	10036	2165	343	2584	هوامش الاعتمادات
3701716	2639158	2404200	2128704	1971140	1214459	الخصوم المتداولة

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (15/1/4)

مؤشرات سيولة رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

متوسط المؤشرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
1.8	1.66	2.3	1.96	2.17	1.5	1.5	التداول (مرة)
53.8	39.4	118	44.4	39.5	38.2	43.5	السيولة النقدية(%)
130.3	2.5	1.38	0.72	1.3	0.87	1.05	السيولة الاحتياطية (مرة)
34.4	%34.4	%43.2	%35.2	%33.7	%28.2	%31.7	الرصيد النقدي (%)
95	94	95.1	91	96	97.4	96.7	الأصول السائلة(%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (15/1/4) مؤشرات سيولة رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني حيث بينت مقدرة المصرف على الوفاء بمتطلبات السيولة لسداد الالتزامات حيث حقق تداول 1.8 مرة لمتوسط نسب الفترة ، وبلغت السيولة النقدية 53.8% وهي تدل على ان النقدية تغطي أكثر من 50% من سحب الودائع أما السيولة الاحتياطية فقد بلغت 1.3 مرة ، ويتبين أن المصرف لديه سيولة من أكثر من السيولة المطلوب الاحتفاظ بها وتدل على ضعف سياسة الاستثمار في المصرف. أما مؤشر الرصيد النقدي 34.4% وبلغت جملة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في متوسط الفترة 95% مما يبين أن نسبة فائض السيولة 50% .

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات سيولة رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني ان لدى المصرف سيولة نقدية فائضة غير مستثمرة متمثلة في زيادة مؤشر السيولة النقدية والسيولة الاحتياطية، مما يقلل من ربحية المصرف ويؤثر على كفاءة رأس المال العامل ، ويدل على عدم استخدام تخطيط مناسب لاستغلال الموارد بكفاءة.

2. مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح جدول (16/1/4) ، (17/1/4) مكونات ومؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م.

جدول (16/1/4)

مكونات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقد بالخزينة	2606	2991	3675	4417	6420	8089
النقد وما في حكمه	73815	33633	32098	132216	176594	115329
الاستثمارات قصيرة الأجل	55621	50584	118661	231889	507985	370280
الأصول المتداولة	194671	300655	280135	529717	820048	2207150
الودائع تحت الطلب	60091	42968	32606	52703	93991	89355
الودائع	68312	43154	32687	52582	120169	187217
الهوامش	188	573	533	1616	8477	16179
الخصوم المتداولة	142186	218745	339418	279250	419356	296607

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (17/1/4)

مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
التداول (مرة)	1.4	1.4	0.83	1.9	1.95	7.4	2.48
السيولة النقدية (%)	108	77.9	98.2	251.5	147	61.6	124.0
السيولة الاحتياطية	81.2	115.5	357.2	427.8	394.9	182.2	259.8

254.5	895.5	95.9	251.4	98.2	77.9	108.1	الرصيد النقدي (%)
14.3	9	6.8	8.4	11.3	7	43.4	السيولة الداخلية
85.1	201.6	86.9	69.9	54.9	54.7	41.4	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (17/1/4) ان نسبة التداول بلغت 1.37 مرة في عامي 2007-2008م مما يدل على أن سيولة الشركة تغطي التزاماتها ، بينما انخفضت في عام 2009م إلى 1.9 مرة وعادت مرتفعة في عامي 2010 ، 2011م حيث بلغت 1.89 ، 1.95 مرة كما حققت ارتفاعاً كبيراً في عام 2012 حيث بلغت 7.4 مرة. كما بلغ متوسط نسب الفترة 2.5 مرة قد تجاوز الحد المعقول للسيولة مما يعكس عدم استغلال الموارد بكفاءة . ويتضح أن نسبة السيولة النقدية مرتفعة فقد تذبذبت بين نسبة أقلها 61.6% في عام 2012 وأعلىها 251.5% في عام 2010م وبلغ متوسط النسبة 124% . أما الرصيد النقدي فقد حققت معدلات مرتفعة أيضاً أقلها 78% وارتفعت إلى 895% في عام 2012م وبلغ متوسط الفترة 254.5%. أما السيولة الاحتياطية فقد حققت نمواً مطرداً خلال الفترة حيث بلغت 81% ، 115% ، 357% ، 427% ، 394% خلال الفترة من 2007م إلى 2011م وانخفضت في عام 2012م إلى 182% ، ومتوسط الفترة 259.8%. أما السيولة الداخلية حققت معدلات أكثر من المطلوب 43.45% في عام 2007م وقل من المطلوب في معظم الأعوام أما متوسطها قد بلغ 14.3%. أما الأصول السائلة فقد حققت نسبة مرتفعة بلغت في متوسط الفترة 85.1%.

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية أنها نسب مرتفعة وأكثر من اللازم ، حيث أن نسبة الرصيد النقدي تزيد عن النسبة المعيارية بأكثر 215% مما يعني تعطيل موارد المصرف في أصول لا تحقق عائد وهذا يؤثر على كفاءة رأس المال العامل بالمصرف.

3. مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

يوضح جدول (18/1/4) ، (19/1/4) مكونات ومؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات للفترة 2007 - 2012م.

جدول (18/1/4)

مكونات سيولة رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2011	2010	2009	2008	2007	البيان
131562370	112031425	102891245	138812960	96673426	النقد وما في حكمه
33428292	28072507	32047882	21999533	20956664	النقدية بالخرينة
320660667	296929758	249237267	173894153	125529524	الاستثمارات قصيرة الاجل

631687665	597548534	535715178	445933172	345109338	مجموع اصول متداولة
394181385	310646854	225739416	202587672	164761689	الودائع الجارية
455741111	357031303	255564410	224168140	181073788	جملة الودائع
572634435	470242505	316754541	277250576	259951053	مجموع الخصوم المتداولة
7552	5285	4710	6723	3715	الهوامش

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (19/1/4)

مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

متوسط المؤشرات	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
1.4	1.1	1.3	1.7	1.6	1.3	التداول (مرة)
11	8.5	9	14.2	10.9	12.7	السيولة النقدية (%)
44.14	41.3	45.4	49.4	43.7	40.9	السيولة الاحتياطية (%)
43.04	28.9	31.4	40.3	61.2	53.4	الرصيد النقدي (%)
87.6	86.7	87.6	88.7	86.4	88.4	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (19/1/4) مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات ، فقد أظهرت قدرة المصرف على تغطية الالتزامات ومقابلة السحب حيث كانت نسبة التداول أعلى من الواحد الصحيح في جميع الأعوام وبلغ متوسط النسبة 1.4 مرة. أما نسبة السيولة النقدية فقد كانت مرتفعة أيضاً خلال السنوات الأولى وبلغت في المتوسط 11%، كما أن نسبة الرصيد النقدي أيضاً مرتفعة حيث حققت نسب أعلى من النسب المعيارية (35-40%)، وكذلك السيولة الاحتياطية . أما الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بلغت في متوسط الفترة 86.7%، مما يوضح ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

يتضح للباحث من تحليل سيولة رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات ضعف نسبة التداول مع ارتفاع نسبة السيولة النقدية ، وأن نسبة الرصيد النقدي أكثر من النسبة المعيارية 40%، مما يوضح ضعف الكفاءة في إدارة السيولة وذلك لضعف الكفاءة الإئتمانية.

4. مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

يوضح جدول (20/1/4) ، (21/1/4) مكونات ومؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري للفترة 2007 - 2012م.

جدول (20/1/4)

مكونات سيولة رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
--------	------	------	------	------	------	------

421555825	253314296	191132088	155856738	126991533	165222970	النقد وما في حكمه
40395183	35752904	2562487381	2168501151	2450674435	21194699	النقد بالخرينة
529996543	554439815	469852742	476158117	202266476	152674017	الاستثمارات قصيرة الاجل
1535656817	121951501 6	1047100453	925078493	592186229	48734464	مجموع اصول متداولة
579592966	438945247	4205424276 6	3240121174 4	2236872298 8	186092554	الودائع الجارية
721078198	541496264	485327607	377189200	263053283	219545581	جملة الودائع
938537425	664920110	570107531	463800671	333549297	378700184	مجموع الخصوم المتداولة
87071763	34393871	2274474023	1525425946	2426016257	34142849	الهوامش

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (21/1/4)

مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

متوسط المؤشرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
1.5	1.64	1.834	1.836	1.995	1.775	0.128	التداول (مرة)
8.4	6.9	8.2	6.1	6.7	10.9	11.4	السيولة النقدية (%)
45.3	65.6	96.3	17	25	7.5	60.2	السيولة الاحتياطية (%)
51.6	58.4	46.7	39.4	41.3	48.3	75.3	الرصيد النقدي (%)
77.7	92.7	92.2	91.7	91.6	90.5	7.5	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (21/1/4) مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري ، حيث حققت نسب التداول معدلات متباينة ففي عام 2007م حققت معدل ضعيف جدا ثم ارتفعت في بقية الاعوام وبلغ متوسط النسب 1.5 مرة ويبين كفاية السيولة لسداد الالتزامات ، أما مؤشر السيولة النقدية الذي يعبر عن السيولة الداخلية لمتطلبات السحب اليومي فقد حقق في المتوسط نسبة 8.4% وهي أقل من النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي . أما نسبة الرصيد النقدي حققت معدلات نمو مرتفعة في جميع السنوات وبلغ المتوسط لها نسبة 51.6% وتعتبر أكبر من النسبة المطلوبة. أما السيولة الاحتياطية نسبها متذبذبة وحققت متوسط نسبها 45.3% وتعتبر كافية للاستفادة من الفرص الاستثمارية ولكنها غير كافية في الفترة من 2008م إلى 2010م. أما الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول قد بلغت 77.7% ويوضح أن نسبة الاصول غير المتداولة 22.3%.

يتضح للباحث من تحليل سيولة رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري ضعف كفاءة المصرف في إدارة سيولة رأس المال العامل ، حيث أن السيولة النقدية أقل من النسبة المعيارية 10%، وأن

الرصيد النقدي أكثر من النسبة المعيارية 40% مما يوضح ضعف كفاءة ادارة سيولة رأس المال العامل .

5. مؤشرات سيولة رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

يوضح جدول (22/1/4)، مكونات ومؤشرات سيولة رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي للفترة 2007 - 2012م.

جدول (22/1/4)

مكونات سيولة رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
992049026	524741012	302515797	316028073	406513147	408447200	النقد وما في حكمه
52275310	52275310	44127562	51851909	55492226	58242137	النقد بالخرزينة
412907377	416683383	319417100	180124836	356887522	247930592	الاستثمارات قصيرة الأجل
200054400	265119316	183118500	284379000	176867150	112059755	الأوراق المالية
314356246	196413689	899490260	755521395	1189760498	1042364724	مجموع أصول متداولة
1283738382	826596291	794651866	827421103	766751208	611912467	الودائع الجارية
1428553465	933963030	876090068	896277376	814594454	648866141	جملة الودائع
1950952577	1195942520	1047223651	1084566679	956334176	829606205	مجموع الخصوم المتداولة
158031870	14443160	68366552	81017839	70926681	112061803	الهوامش

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (23/1/4)

مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف السوداني الفرنسي

متوسط المؤشرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
0.729	0.16	0.164	0.858	0.696	1.24	1.26	التداول (مرة)
6.5	4	6.3	5.5	6.3	7.2	9.5	السيولة النقدية (%)
67.5	75	83.3	51.4	61.4	65.8	68.4	السيولة الاحتياطية (%)
51.4	69.4	56.2	34.5	35.3	49.9	62.9	الرصيد النقدي (%)
56.5	13.3	12.4	66.3	54.7	96.2	95.8	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (23/1/4) مؤشرات سيولة رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي حيث أظهرت نسبة التداول عدم كفاية الأصول السائلة في سداد الالتزامات التي بلغ متوسط النسب 0.73 أقل من واحد صحيح . أما السيولة النقدية التي تعبر عن متطلبات السيولة الداخلية للسحب اليومي فقد أظهرت أنها غير كافية حيث بلغت في المتوسط 6.5% . أما الرصيد النقدي (نسبة السيولة) فقد حققت نسبة 51.4% لمتوسط نسب الفترة وهي أعلى من النسبة المعيارية (35-40%) . أما السيولة الاحتياطية فقد بلغت 67.5% لمتوسط النسب حيث أظهرت مقدرة المصرف على الاحتفاظ بقدر كبير من الأصول السائلة التي يمكن تحويلها إلى نقد في اسرع وقت والاستفادة منها في الفرص الاستثمارية. أما الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد كانت مرتفعة في السنوات الاولى ثم انخفضت في بقية الأعوام و بلغت في المتوسط 56.5% وتعتبر مناسبة .

يتضح للباحث من تحليل سيولة رأس المال العامل بالمصرف السوداني الفرنسي ضعف كفاءة ادارة سيولة رأس المال العامل وذلك أن نسبة السيولة النقدية أقل من النسبة المعيارية ، ونسبة الرصيد النقدي أعلى من النسبة المعيارية وهذا يؤثر على كفاءة رأس المال العامل ويدل على عدم وجود تخطيط مالي سليم لتحديد الحجم المناسب من مكونات رأس المال العامل.

6. مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

يوضح جدول (24/1/4)، (25/1/4) مكونات ومؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني للفترة 2007 - 2012م.

جدول (24/1/4)

مكونات سيولة رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
2369684014	969921550	404196411	3233967999	957558822	516010826	النقد وما في حكمه
113808230	97158477	101901328	79124637	74591051	54799497	النقد بالخرزينة
3954976803	2711938940	346164862	242286680	669093185	1172331366	الاستثمارات قصيرة الاجل
1928508700	1475564670					الاوراق المالية
8797623876	6365418317	817006018	702572199	5574341695	5761620330	مجموع اصول متداولة
1818618990	1488221298	1350149491	1296929229	1065021669	957461983	الودائع الجارية
2115396851	1720614029	2226239559	2193206605	1173328149	1043514749	اجمالي الودائع
144379777	122809929	461111539	256226905	319625333	156683617	الهوامش
3554174013	2830626557	1047223651	1084566679	2339025884	2747030097	مجموع الخصوم لمتداولة

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (25/1/4)

مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
التداول (مرة)	2.1	2.4	0.65	0.78	2.25	2.5	1.8
السيولة النقدية (%)	5.7	7	6	7.5	6.5	6.3	6.5
السيولة الاحتياطية (%)	97.6	44.8	98.9	12.8	147.1	175	96
الرصيد النقدي (%)	49.4	18.6	147.5	18.2	56.4	112	67
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)	97.1	89.1	95.3	10.5	96.8	95.9	66.5

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (25/1/4) مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني حيث أظهرت نسبة التداول مقدرة المصرف على سداد الالتزامات من الأصول السائلة حيث أظهرت أنها كافية (أكثر من 2 مرة) في معظم فترة الدراسة ما عدا عامي 2009 - 2010م وبلغ متوسط نسب الفترة 1.8 مرة . أما السيولة النقدية حققت نسب جميعها أقل من النسبة المعيارية 10% فقد بلغ متوسط نسب الفترة 6.5% ويعزي ذلك لزيادة حركة السحب اليومي وتوجيه نسبة كبيرة من النقدية إلى استثمارات قصيرة الأجل ويتضح ذلك من ملاحظة نسبة الرصيد النقدي التي بلغت 67% لمتوسط جميع نسب الفترة وهي كذلك أكثر من السيولة المعيارية (35%-40%) . وأيضا السيولة الاحتياطية التي حققت معدل متوسط 96% وهي تعتبر كافية الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتطلب الدفع الفوري. أما الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد كانت مرتفعة في معظم الأعوام ما عدا 2010م وبلغ متوسط نسب الفترة 66.5%.

يستنتج الباحث من تحليل مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصارف عينة الدراسة الآتي :

1. زيادة نسبة السيولة لمعظم مصارف العينة ، حيث أن نسبة الرصيد النقدي أكثر من 40%.
2. عدم الموازنة بين مكونات السيولة لأغراض السحب اليومي والسيولة الاحتياطية.
3. عدم استخدام أساليب تخطيط مناسبة لإدارة سيولة رأس المال العامل.
4. ضعف استغلال السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل ، ويتضح ذلك في نسب الربحية.

ثانياً: مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصارف عينة الدراسة

توضح مؤشرات دوران رأس المال العامل مقدرة مكونات رأس المال العامل في تحقيق الإيرادات وتتمثل في:

1. معدل دوران النقد = الإيرادات / إجمالي النقد .
2. معدل دوران الذمم = الإيرادات / الذمم .
3. معدل دوران الأصول = الإيرادات / الأصول .
4. معدل دوران الودائع = الإيرادات / الودائع .

وسوف تعرض مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصارف فيما يلي:

1. مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

يوضح جدول (26/1/4)، مكونات ومؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني للفترة 2007 - 2012م.

جدول (26/1/4)

مكونات مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
186331	131392	117218	144836	125544	85637	الإيرادات
179955	155537	162573	82620	72653	47517	النقد وما في حكمه
59746	41772	65151	67103	33872	25317	إيراد ذمم البيوع المؤجلة
2262658	2026959	1973919	1790739	1708815	1035563	ذمم البيوع المؤجلة
1318849	498434	332859	322448	223544	156696	استثمارات قصيرة الأجل
3701716	2639158	2404200	2128704	1971140	1214459	مجموع الأصول المتداولة
71521	68458	70426	17390	10916	7089	الأصول الثابتة
3937919	2774581	2629681	2216368	2023701	1255454	مجموع الأصول

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (27/1/4)

مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

المتوسط	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
0.7	0.96	1.2	1.4	0.57	0.58	0.55	معدل دوران النقد
0.076	0.085	0.066	0.06	0.084	0.075	0.085	معدل دوران الذمم
0.39	0.141	0.264	0.352	0.45	0.562	0.55	معدل دوران الاستثمارات قصيرة الأجل
0.055	0.0503	0.0498	0.0488	0.068	0.0636	0.071	معدل دوران الأصول المتداولة
6.3	2.6	1.9	1.7	8.3	11.5	12	معدل دوران الأصول الثابتة
0.055	0.047	0.047	0.045	0.065	0.062	0.068	معدل دوران مجموع الأصول

يبين الجدول (27/4/1) مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني حيث يلاحظ ضعف معدل دوران الذمم خلال الفترة وأن معدلاتها متذبذبة فقد بلغ متوسط نسب الفترة أقل 0.08 مرة ، أي أن مساهمة الجنيه المستثمر في الذمم أقل من 8 قروش ، مما يدل على ضعف الإيراد من عملية منح الإئتمان . أما الاستثمارات قصيرة الأجل حققت معدل دوران بلغ متوسط الفترة 0.39 مرة وتعد أفضل قليلاً مما يدل على تنويع محفظة الاستثمارات ويلاحظ أن معدل نموها متناقص خلال

الفترة . أما الأصول المتداولة فقد حققت معدلات ضعيفة أيضاً حيث بلغت مساهمة الجنيه أقل من 6 قروش وتنمو بمعدل متناقص . أما الأصول الثابتة حققت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمكونات الأخرى ، بلغت مساهمة الجنيه 6.3 جنيه من الإيراد والسبب هو صغر حجم الأصول الثابتة . يتضح للباحث من تحليل مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني ، ضعف الإيرادات من مكونات رأس المال العامل ، ويدل على ضعف الكفاءة في إدارة مكونات رأس المال العامل نتيجة لوجود خلل في السياسات الاستثمارية وسياسات منح الائتمان .

2. مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح جدول (28/1/4) ، (29/1/4) مكونات ومؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م .

جدول رقم (28/1/4)

مكونات مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات	30740	32429	27793	30686	45980	84217
النقد وما في حكمه	73815	33633	32098	132216	115329	1676595
ذمم البيوع المؤجلة	59216	178746	124363	158218	175965	138078
الاستثمارات قصيرة الأجل	55621	50584	118661	231889	507985	370280
الذمم المدينة الأخرى	6019	37692	5013	7394	20769	22197
مجموع أصول متداولة	194671	300655	280135	529717	820048	2207150
الأصول الثابتة	67791	64108	59510	58393	59712	52996
مجموع الأصول	470452	549385	509532	757186	943520	1089188

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (29/1/4)

مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
معدل دوران النقدية	0.416	0.96	0.86	0.23	0.398	0.05	0.485
معدل دوران ذمم البيوع المؤجلة	0.519	0.18	0.223	0.194	0.26	0.61	0.331
معدل دوران الاستثمارات قصيرة الأجل	0.552	0.641	0.234	0.132	0.09	0.227	0.313
معدل دوران الذمم المدينة الأخرى	5.1	0.86	5.5	4.2	2.2	3.8	3.61
معدل مجموع أصول متداولة	0.157	0.107	0.099	0.058	0.056	0.038	0.086
معدل الأصول الثابتة	0.453	0.505	0.467	0.525	0.77	1.6	0.72
معدل دوران مجموع الأصول	0.065	0.059	0.05	0.04	0.048	0.08	0.057

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (29/1/4) معدلات دوران رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية ، حيث حقق معدل دوران النقدية معدلات متزايدة خلال الأعوام الثلاثة الأولى 0.41 ، 0.96 ، 0.86 وأقلها 0.23 وبلغ متوسط النسب 0.485 مرة . أما معدل دوران الذمم فقد حقق معدلات دوران ضعيفة ومتذبذبة تراوحت بين 0.18 ، 0.60 مرة وبلغ متوسط النسب 0.33 مرة ويدل ذلك على زيادة حجم الاستثمار في الذمم وضعف الإيرادات . أما معدل دوران الاستثمارات قصيرة الأجل فقد حقق معدلات متذبذبة فقد بلغت أعلى نسبة لها 0.64 مرة في عام 2008م وأقلها 0.9 مرة في 2011م وبلغ متوسط نسب الفترة 0.33 مرة وينعكس ذلك في معدل دوران الأصول المتداولة فقد حققت معدلات دوران منخفضة وتناقصت خلال الفترة وتباينت بين 0.15 الى 0.3. تبين نسب الدوران ضعف كفاءة مكونات رأس المال العامل في تحقيق الإيرادات.

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية أنها مؤشرات ضعيفة ومتذبذبة ، ويعكس ذلك ضعف الإيرادات الناتجة من العمليات الإئتمانية نتيجة لضعف الكفاءة في إدارة رأس المال العامل.

3. مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

يوضح جدول (30/1/4) ، (31/1/4) مكونات ومؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات للفترة 2007 - 2012م.

جدول (30/1/4)

مكونات مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات	42119182	47309810	50296821	67190258	57747163
النقد وما في حكمه	96673426	138812960	102891245	112031425	131562370
الاستثمارات قصيرة الأجل	125529524	173894153	249237267	296929758	320660667
الذمم	70931418	76334984	124335646	96892032	83426465
مجموع أصول متداولة	345109338	445933172	535715178	597548534	631687665
الأصول الثابتة	23828469	27353926	28421789	33919979	40560546
مجموع الأصول	389982601	515966482	603688585	681382862	728487913

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (31/1/4)

مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط المؤشرات
معدل دوران الذمم	0.594	0.62	0.404	0.69	0.69	0.5996
معدل دوران الأصول المتداولة	0.12	0.106	0.09	0.11	0.091	0.1034
معدل دوران الأصول الثابتة	1.8	1.7	1.8	1.98	1.4	1.736

0.091	0.079	0.098	0.08	0.09	0.108	معدل دوران الأصول
-------	-------	-------	------	------	-------	-------------------

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (31/1/4) مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات حيث تراوحت معدلات دوران الذمم من 40% إلى 69% فهي تشير إلى أن كل جنيه مستثمر في الذمم في السنة يحقق إيراد يتراوح بين 0.4 جنيه إلى 0.6 جنيه وبلغ متوسط النسب 0.60 تقريباً ويدل على أن كل جنيه مستثمر في الذمم يحقق إيراد 0.6 جنيه في المتوسط للفترة. أما معدل دوران الأصول المتداولة فقد تراوح بين 9% إلى 12% فيدل إلى أن كل جنيه مستثمر في الأصول المتداولة في السنة يحقق إيراد بين 0.09 جنيه إلى 0.12 جنيه بلغ متوسط معدل الدوران لنسب الفترة 0.10 ويعني أن كل جنيه مستثمر في الأصول المتداولة يحقق إيراد يبلغ 10 قروش . أما الأصول الثابتة فقد تراحت معدلات دورانها بين 1.4 إلى 1.76 وتعني أن كل جنيه مستثمر في الأصول الثابتة خلال السنة يحقق إيراد بين 1.4 جنيه إلى 1.76 جنيه . أما معدل دوران الأصول فقد حقق معدلات دوران بين 7.8% إلى 10.8% وتعني أن كل جنيه مستثمر في مجموع الأصول يحقق إيراد في السنة 0.078 جنيه إلى 0.108 جنيه .

يتضح للباحث من مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات ضعف مؤشرات دوران رأس المال العامل نتيجة لقلّة الإيرادات وضعف الكفاءة في استثمار مكونات رأس المال العامل.

4. مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

يوضح جدول (32/1/4)، (33/1/4) مكونات ومؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري للفترة 2007 - 2012م.

جدول (32/1/4)

مكونات مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

(القيمة بآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
127513433	96771786	78422468	67675943	68330801	58754148	الإيرادات
421555825	253314296	191132088	155856738	126991533	187077169	النقد وما في حكمه
554612324	389861972	355624288	254505031	221386953	198636238	ذمم البيوع المؤجلة
529996543	554439815	469852742	476158117	202266476	152674017	استثمارات قصيرة الأجل
29492125	21898933	30491335	38558607	41541267	48734464	ذمم مدينة أخرى
1535656817	1219515016	1047100453	925078493	592186229	587121888	مجموع الأصول المتداولة

721078198	541496264	485327607	377189200	263053283	219545581	الودائع الجارية والاخرى
185337436	98898682	65980658	72911358	55278076	127788150	ذمم دائنة أخرى
32121791	24525164	18799266	13700113	15217938	31366453	مطلوبات أخرى
938537425	664920110	570107531	463800671	333549297	378700184	مجموع الخصوم المتداولة
82856584	66893216	58317132	49991127	39031273	30908193	الأصول الثابتة
1657021177	1322879201	1141857120	1009246412	654219582	649907057	مجموع الأصول

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (33/1/4)

مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

متوسط المؤشرات	الاعوام						المؤشرات
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
0.396	0.302	0.382	0.41	0.434	0.538	0.314	معدل دوران النقد
0.206	0.186	0.198	0.18	0.21	0.235	0.228	معدل دوران الذمم
0.24	0.24	0.174	0.166	0.142	0.337	0.385	معدل دوران الاستثمار قصيرة الاجل
0.086	0.083	0.079	0.074	0.07	0.115	0.10	معدل دوران الأصول المتداولة
1.54	1.5	1.5	1.3	1.35	1.7	1.90	معدل دوران الأصول الثابتة
0.079	0.076	0.073	0.068	0.067	0.104	0.09	معدل دوران مجموع الأصول

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (33/1/4) مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري، التي تتمثل في معدل دوران النقد وقد حقق معدلات منخفضة لم تتجاوز 0.53 في أعلى مستوى حققته في عام 2008م وحققت أقل مستوى لها 30% في عام 2012م وبلغ متوسط نسب الفترة 0.39.6 ويعني أن كل جنيه مستثمر في النقد يحقق إيراد 39.6 قرش. وحققت الذمم معدلات دوران منخفضة تراوحت بين 0.18 و 0.23 مرة وبلغ متوسط الفترة 0.206 ويعني أن كل جنيه مستثمر في الذمم يحقق 20.6 قرش. أما معدل الاستثمارات قصيرة الأجل فقد حقق معدلات دوران منخفضة أيضاً حيث حققت أعلى مستوى لها 0.38 في عام 2007م وأدنى معدل 0.14 في عام 2009م وبلغ متوسط نسب الفترة 0.24 ويعني أن كل جنيه مستثمر في الاستثمارات قصيرة الأجل يحقق إيراد قدره 24 قرش. أما معدل دوران الأصول المتداولة فقد حققت معدلات دوران منخفضة لم يتجاوز أعلى معدل لها 11.5% تم تحقيقه في عام 2008م ، أما معدل دوران الأصول الثابتة فقد حققت معدلات أعلى من الأصول الأخرى تراوحت بين 1.3 مرة إلى 1.9 مرة وذلك لقلة حجم الاستثمار في الأصول

الثابتة . أما معدل دوران مجموع الأصول فقد حققت معدلات دوران منخفضة بلغت اعلى معدل 9% في عام 2007م.

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري ، أنه حقق مؤشرات ضعيفة وذلك أما لزيادة حجم الاستثمار أو لضعف الكفاءة في استغلال مكونات رأس المال العامل وبديل على زيادة حجم التمويل المتعثر أو أن هنالك استثمارات لاتحقق عائداً.

5. مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف السوداني الفرنسي

يوضح جدول (34/1/4)، (35/1/4) مكونات ومؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي للفترة 2007 – 2012م

جدول (34/1/4)

مكونات مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
356340225	301363277	106804099	105130992	107952302	75590183	الإيرادات
992049026	524741012	302515797	316028073	406513147	408447200	النقد وما في حكمه
547759477	367424781	101680614	73687926	286887522	238075269	ذمم البيوع المؤجلة
412907377	416683383	319417100	180124836	356887522	247930592	الاستثمارات قصيرة الأجل
39762561	42096894	26747762	62161844	56585334	56585334	استثمارات مقتناه بغرض البيع
274593685	154316795	149128987	123518716	82886973	91326329	الذمم المدينة الأخرى
314356246	196413689	899490260	755521395	118976049	104236472	مجموع أصول متداولة
178889980	99392407	79912446	30795320	30142552	29542308	الأصول الثابتة
916535893	657026554	135600908	137926326	123654582	108073074	مجموع الأصول
5	0	3	1	1		

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (35/1/4)

مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف السوداني الفرنسي

متوسط المؤشرات	الاعوام						المؤشرات
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
0.34	0.359	0.57	0.35	0.33	0.265	0.185	معدل دوران النقد
0.31	0.345	0.53	0.324	0.277	0.23	0.162	معدل دوران الذمم
0.51.7	0.86	0.72	0.334	0.583	0.30	0.305	معدل دوران الاستثمار قصيرة الأجل
4.17	8.96	7.15	3.99	1.69	1.90	1.335	معدل دوران المخزون
0.513	1.13	1.5	0.118	0.139	0.09	0.072	معدل دوران الأصول المتداولة

2.65	1.99	3.03	1.33	3.4	3.58	2.55	معدل دوران الأصول الثابتة
0.17	0.038	0.045	0.078	0.076	0.087	0.699	معدل دوران مجموع الأصول

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (35/4/1) مؤشرات دوران رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي . حيث يبين ان كل جنيه مستثمر في النقد يساهم في تحقيق إيراد يبلغ 34% من الجنيه ، كما يوضح معدل دوران الذمم الذي حقق متوسط معدل دوران 31% ان مساهمة الذمم في تحقيق الايرادات ضعيفة . أما معدل دوران الاستثمارات قصيرة الاجل بلغ متوسط معدلها 51.7% يبين ان كل جنيه مستثمر في الاستثمارات قصيرة الاجل يتحقق منها إيراد يبلغ 51.7% من الجنيه. أما معدل دوران المخزون حقق 4.17 مرة يوضح أن كل جنيه مستثمر في المخزون يحقق إيراد يبلغ 4.17 جنيه وارتفاع هذه النسبة نتيجة لصغر حجم المخزون . أما دوران الأصول المتداولة فقد كان ضعيفاً في الأعوام الاولى ولكنه ارتفع في العامين 2011م ، 2012م محققاً 150% ، 113% ومتوسط النسبة للفترة 51.3%. أما معدل دوران الأصول الثابتة حقق معدلات مرتفعة مقارنة ببقية الأصول بلغت متوسط النسبة 2.65مرة وذلك نسبة لصغر حجم الأصول الثابتة . أما معدل دوران مجموع الأصول حقق 69.9%، ثم انخفض في بقية الفترة محققاً 8.7%، 7.6%، 7.8% ومتوسط النسبة 17% .

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات دوران رأس المال للمصرف السوداني الفرنسي ، ضعف مساهمة مكونات رأس المال العامل في تحقيق الايرادات ، نتيجة لضعف كفاءة سياسة منح الائتمان وضياع جزء كبير من الايرادات بسبب استثمار الأموال في استثمارات ذات عائد ضعيف .

6. مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

يوضح جدول (36/1/4)، (37/1/4) مكونات ومؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني للفترة 2007 - 2012م.

جدول (36/4/1)

مكونات مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
356340225	301363277	237919849	192420639	157902458	166221532	الايرادات
2369684014	969921550	404196411	3233967999	957558822	516010826	النقد وما في حكمه
2222848264	2578531360	321712169	336766803	3447254616	3578898354	ذمم البيوع المؤجلة
3954976803	2711938940	346164862	242286680	669093185	1172331366	الاستثمارات قصيرة الاجل
250114795	105026467	149128987	123518716	500435072	494379784	الذمم المدينة الاخرى
8797623876	6365418317	817006018	702572199	5574341695	5761620330	مجموع أصول متداولة
178889980	99392407	103904175	106928919	109705902	110363458	الأصول الثابتة
9165358935	6570265540	7715682419	7371024671	6253793738	5930402845	مجموع الأصول

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (37/1/4)

مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني

متوسط المؤشرات	الاعوام						المؤشرات
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
0.208	0.14	0.11	0.50	0.42	0.04	0.041	دوران الذمم
0.117	0.04	0.047	0.29	0.27	0.028	0.03	دوران الاصول المتداولة
2.00	1.99	3.03	2.28	1.79	1.43	1.50	دوران الأصول الثابتة
0.032	0.038	0.045	0.030	0.026	0.025	0.028	دوران مجموع الأصول

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (37/1/4) مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني ، حيث أظهر معدل دوران الذمم معدلات ضعيفة بلغت 4% في العامين 2007م، 2008م ثم ارتفعت إلى 42%، 50% في 2009م، 2010م ، ثم انخفضت في العامين 2011م 2012م وبلغ متوسط النسبة 20.8% . أما معدل دوران الأصول المتداولة حقق معدلات ضعيفة لم تتجاوز 3% في العامين 2007م، 2008م ثم ارتفع إلى 27% ، 29% في عامي 2010م ، 2012م ثم تراجع في بقية الفترة وحققت متوسط النسبة 11.7% . أما معدل دوران الأصول الثابتة حقق معدلات أعلى بلغت في المتوسط 2 مرة لكل جنيه مستثمر في الأصول الثابتة يحقق جنيهاً إيرادات وارتفاع هذه النسبة يدل على صغر حجم الاستثمار في الأصول الثابتة . أما معدل دوران الأصول حقق معدلات ضعيفة بلغ متوسط النسبة لها 3% . مما يدل على ضعف الإيرادات مقارنة بحجم الاستثمار .

يتضح للباحث من مؤشرات دوران رأس المال العامل لمصارف عينة الدراسة ، ضعف مؤشرات دوران مكونات رأس المال العامل عدا الأصول الثابتة وذلك لصغر حجمها ، مما يدل على ضعف الكفاءة الاستثمارية لمكونات رأس المال العامل في تحقيق الإيرادات ، ويؤثر ذلك على كفاءة رأس المال العامل .

ثالثاً : مؤشرات تمويل رأس المال العامل

تقيس مؤشرات تمويل رأس المال العامل مدى تمويل المنشأة لاحتياجاتها من أموال الغير، كما تقيس قدرة المنشأة على سداد الأعباء المالية طويلة الأجل من الدخل المتاح وتمثل في:

1. مؤشر الاقتراض = مجموع الخصوم / مجموع الأصول .
2. مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية = مجموع الخصوم / حقوق الملكية .
3. مؤشر التدفق النقدي إلى مجموع القروض = التدفق النقدي / مجموع الخصوم .
4. إجمالي الودائع للخصوم = إجمالي الودائع / الخصوم .
5. حقوق الملكية للخصوم = حقوق الملكية / الخصوم .

1. مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

يوضح جدول (38/1/4)، مكونات ومؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني للفترة 2007 - 2012م.

جدول (38/1/4)

مكونات تمويل رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
2273326	1189473	1258767	1012538	1373058	816702	مجموع القروض
1664593	1585108	1321094	1203830	650634	438752	حقوق الملكية
5030	3113	1620	8920	5223	6268	التدفق النقدي
3937919	2774581	2629861	2216368	2023701	1255454	مجموع الأصول
522879	360053	461830	245357	257552	149548	الودائع

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (39/1/4)

مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف الزراعي

متوسط المؤشرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
54.5	57.7	42.9	47.9	45.7	67.8	65	مؤشر الاقتراض (%)
131.3	136.5	75	95	84	211	186	مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية (%)
0.045	0.02	0.03	0.01	0.09	0.04	0.08	التدفق النقدي إلى مجموع القروض (%)
25.2	23	30.2	36.6	24.2	18.7	18.3	إجمالي الودائع للخصوم (%)
88.5	73.2	133.2	104.9	118.8	47.3	53.7	حقوق الملكية للخصوم (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (39/1/4) مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف الزراعي ، حيث حقق مؤشر الاقتراض نسب مرتفعة في عامي 2007-2008م مما يدل على زيادة مخاطر التمويل ولكنها انخفضت في بقية الفترة إلى نسب مناسبة وبلغ متوسط نسب الفترة 54.5% . أما مؤشر الديون إلى حقوق الملكية فقد كان مرتفعا وقد حقق أكثر من ضعفين في عام 2008م ، بلغ متوسط النسب خلال الفترة 131.3% مما يعني اعتماد المصرف على الديون أكثر من أموال الملاك . أما التدفق النقدي فقد كانت مساهمته في سداد القروض ضعيفة جدا اقل من 0.5% . أما الودائع إلى الخصوم حققت نسب ضعيفة بلغت في متوسط الفترة 25% ومتوسط الصناعة 60% . أما حقوق الملكية للخصوم فقد بلغ متوسط نسب الفترة 88.5% ، حيث يتضح أن الخصوم أكبر من حقوق الملكية ويدل على زيادة حجم المخاطر ولكن طبيعة عمل المصارف أنها تعتمد على الخصوم بنسبة أكبر من حقوق الملكية.

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات تمويل رأس المال للمصرف الزراعي السوداني ، زيادة نسبة القروض إلى حقوق الملكية وقلة حجم الودائع وذلك لطبيعة عمل المصرف ولأنه لم يتخذ سياسات لجذب عدد كبير من أصحاب الودائع.

2. مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح جدول (40/1/4) ، مكونات ومؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 – 2012م.

جدول (40/1/4)

مكونات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الخصوم	142186	218745	339418	279250	419356	296607
مجموع حقوق الملكية	328266	330640	335692	438556	447451	453585
مجموع الأصول	470452	549385	509532	757186	943520	1089188
التدفق النقدي	4574	5611	5565	6718	11539	6380
الودائع	68312	43154	32687	52582	120169	187217

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (41/1/4)

مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر الاقتراض (%)	30.2	39.8	66.6	36.8	44.4	27.2	40.8
مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية (%)	43.3	66.1	101	63	93.7	65.4	72.1
التدفق النقدي إلى مجموع القروض (%)	3.2	2.5	1.6	2.4	2.7	2.1	2.4
الودائع للخصوم (%)	48	19.7	9.6	18.8	28.6	63.1	31.3
حقوق الملكية للخصوم (%)	230.8	151.1	98.9	157	106.6	152.9	149.5

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (41/1/4) مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية حيث ان مؤشر الاقتراض حقق معدلات تراوحت من 27% الى 66.6% في الفترة 2007م إلى 2012م ، حيث بلغ متوسط نسب الفترة 40.8% وتعتبر نسب مناسبة وتدل على زيادة حقوق الملكية للمصرف. أما مؤشر الديون إلى حقوق الملكية فقد بلغت 43% في عام 2007م وفاقت الديون حقوق الملكية في عام 2009م وفي معظم السنوات لم تتجاوز الديون حقوق الملكية ، وبلغ متوسط نسب الفترة 72.1% . أما مساهمة التدفق النقدي في سداد القروض قد كانت ضعيفة تراوحت بين 3% إلى 1.6% وبلغت

نسبته في متوسط الفترة 2.4%. أما الودائع للخصوم فقد حققت معدلات ضعيفة بلغت في متوسط الفترة 31.3%، وتدل هذه النسبة على ضعف قدرة المصرف على جذب الودائع. أما حقوق الملكية للخصوم فقد حققت نسب مرتفعة بلغت في متوسط الفترة 149.5% مما يدل على اعتماد المصرف على حقوق الملكية.

يتضح للباحث من مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية انخفاض نسبة المديونية إلى حقوق الملكية، ونسبة الودائع للخصوم مما يدل على انخفاض المخاطر المألدة واعتماد المصرف على موارده الذاتية، وضعف مقدرة المصرف في منح التمويل وذلك لحدائثة تجربة المصرف ومخاطر تمويل القطاع الصناعي.

3. مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

يوضح جدول (42/1/4)، مكونات ومؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات للفترة 2007 - 2012م.

جدول (42/1/4)

مكونات مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الخصوم	279821489	311807640	339612348	480218553	579760183
مجموع حقوق الملكية	51215147	63585382	70961115	72892222	78376922
مجموع الأصول	389982601	515966482	603688585	681382862	728487913
الودائع	181073788	224168140	255564410	357031303	455741111
التدفق النقدي	11472580	13165090	13335125	10498105	7652910

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

جدول (43/1/4)

مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط المؤشرات
مؤشر الاقتراض (%)	71.7	60.4	56.3	70.5	79.6	67.7
مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية (%)	546.3	490.3	478.5	658.8	739.7	582.7
التدفق النقدي إلى مجموع القروض (%)	4.1	0.04	4	2.2	1	2.3
الودائع/الخصوم (%)	64.7	71.8	75.2	74.3	78.6	72.9
حقوق الملكية/الخصوم %	18.3	20.4	20.8	15.2	13.5	17.6

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يبين جدول (43/1/4) مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات حيث بلغت مؤشرات الاقتراض خلال الفترة معدلات مرتفعة من 56% إلى 79.5% وبلغ متوسط نسب الفترة 68.4%. أما مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية فقد تضاعفت نسبة الديون إلى حقوق الملكية من 4

مرات إلى 7 مرات وبلغ متوسط الفترة 576.6%. أما مساهمة التدفق النقدي في سداد القروض فقد كانت ضعيفة حيث بلغت أعلى نسبة لها 4% وبلغت في المتوسط 2.8%. أما الودائع للخصوم فقد بلغت 72.9% في متوسط الفترة وتدل على أن المصرف يعتمد على الودائع بدرجة أكبر من مصادر التمويل الأخرى مما يؤدي لزيادة مخاطر التمويل. أما حقوق الملكية للخصوم فقد بلغت في متوسط الفترة 17.6% و تدل على ضعف الموارد الذاتية للمصرف.

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية بدرجة أكبر من الموارد الذاتية وخاصة الودائع مما يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية، ويضعف كفاءة المصرف في التمويل طويل الاجل ويزيد من مصادر الطاقة التمويلية العاطلة.

4. مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

يوضح جدول (44/1/4)، مكونات ومؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري للفترة 2007 - 2012م.

جدول (44/1/4)

مكونات تمويل رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الخصوم	575912658	333549297	463800671	570107531	664920110	938537425
حقوق الملكية	94744419	85872074	94744419	106602589	130297669	140547307
مجموع الأصول	649907057	654219582	1009246412	1141857120	1322879201	1657021177
التدفق النقدي	12892488	19446848	19099610	21373117	29658535	25261632

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

جدول (45/1/4)

مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر الاقتراض (%)	88.6	50.9	45.9	49.9	50.2	56.6	57
مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية (%)	607.8	388.4	489.5	534.7	510.3	667.7	533
التدفق النقدي إلى مجموع القروض (%)	2.2	5.8	4.1	3.7	4.5	2.7	3.8
الودائع للخصوم (%)	38.1	78.8	81.3	85	81.4	76.8	73.6
حقوق الملكية /الخصوم	16.4	25.7	20.4	18.7	19.6	14.9	19.3

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يبين الجدول (45/1/4) مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف المزارع التجاري حيث حقق مؤشر الاقتراض (مجموع الخصوم/مجموع الأصول) نسبة مرتفعة في عام 2007 وانخفض في عام 2009م إلى 45.9% ولم يتجاوز الـ56.6% حتى عام 2012م وبلغ متوسط نسب الفترة 57%. أما مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية فقد حقق معدلات مرتفعة تجاوزت معدل 3.8 مرات وأعلى معدل 6.7 مرة وبلغ متوسط نسب الفترة 53.3% ، مما يوضح مدى قلة حقوق الملكية . أما مؤشر التدفق النقدي الذي يوضح مدى مساهمة التدفقات النقدية في سداد القروض فقد حقق معدلات منخفضة بين 2.2% و 5.8% وبلغ متوسط نسب الفترة 3.8% . أما الودائع للخصوم فقد بلغت في متوسط الفترة 73.6% مما يدل على اعتماد المصرف على الودائع أكثر من مصادر التمويل الأخرى. أما حقوق الملكية للخصوم فقد بلغت 19.3% في متوسط الفترة .

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري ، زيادة الديون إلى حقوق الملكية ، وزيادة الودائع للخصوم مما يؤدي لقلّة استقرار مصادر التمويل وزيادة المخاطر المالية .

5. مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

يوضح جدول (46/1/4)، (47/1/4) مكونات ومؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي للفترة 2007 – 2012م.

جدول (46/1/4)

مكونات تمويل رأس المال العامل لمصرف السوداني الفرنسي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الخصوم	99643236	11154623	1234243407	10472236	14321788	21755767
حقوق الملكية	90640714	12108348	135485377	14124168	15728770	18014804
مجموع الأصول	10870730	12365458	1379263261	13560090	15894665	23557248
الودائع	64886614	96564504	1065023059	14124168	11701993	16531776
التدفق النقدي	22926132	32181151	26064144	36979120	42580862	53172182

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (47/1/4)

مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر الاقتراض (%)	91.6	90	77.9	77.2	90.1	92.3	86
مؤشر المديونية إلى حقوق	1009	902	901	704	901	1207	905

الملكية (%)							
0.029	0.024	0.029	0.0353	0.0233	0.0262	0.023	التدفق النقدي إلى مجموع القروض (%)
68	75.9	81.7	13.5	86.3	86.5	65.1	الودائع للخصوم (%)
10.6	8.3	10.9	13.4	11	10.8	9	حقوق الملكية /الخصوم (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (47/4/1) مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي ، حيث يلاحظ أن مؤشر الاقتراض (الخصوم /الأصول) حقق معدلات مرتفعة أكثر من 90% في غالبية السنوات وفي المتوسط 86% . أما مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية حقق معدلات بينت أن القروض تزيد على حقوق الملكية بـ 9.5 ضعف مما يبين المخاطر التي يتعرض لها المصرف . أما التدفق النقدي إلى القروض حقق معدلات ضعيفة لم تتجاوز متوسط نسبتها 3% تقريباً . مما يوضح ضعف مساهمة التدفق النقدي في سداد القروض . أما الودائع للخصوم فقد بلغت 68% مما يدل على اعتماد المصرف في تمويله من المصادر الخارجية على الودائع بدرجة أكبر . أما حقوق الملكية للخصوم فقد بلغت 10.6% في متوسط الفترة وهي نسبة ضعيفة جداً .

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات تمويل رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي ، ضعف حقوق الملكية وزيادة حجم الديون باضعاف على حقوق الملكية مما يدل على أن المصرف يواجه درجة كبيرة من المخاطر المالية .

6. مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني

يوضح جدول (48/1/4) ، (49/1/4) مكونات ومؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني للفترة 2007 - 2012م .

جدول (48/1/4)

مكونات تمويل رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
804354229 0	631401435 3	6981506907	6679904751	5584646273	5743471203	مجموع الخصوم
112181664 5	256251187	734175512	691119898	669147465	186931642	حقوق الملكية
916535893 5	657026554 0	7715682419	7371024649	6253793738	5930402845	مجموع الأصول
110401265	99245932	78991713	58865621	53582620	47998958	التدفق النقدي
211539685 1	520400182 5	5821270305	5597063194	4418948538	4039955855	الودائع

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (49/1/4)

مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني

متوسط المؤشرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
91.8	87.7	96	90.5	90.6	89.3	96.8	مؤشر الاقتراض (%)
14.97	7.17	24.6	9.5	9.6	8.3	30.7	مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية (%)
1.1	1.3	1.6	1	0.88	0.95	0.8	التدفق النقدي إلى مجموع القروض (%)
70.8	26.3	82.4	83.4	83.7	79.1	79.3	الودائع للخصوم (%)
9	13.9	4	10.5	10.3	11.9	3.3	حقوق الملكية/الخصوم (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (49/1/4) مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني. حيث حقق مؤشر الاقتراض معدلات مرتفعة تبين ان الخصوم تمثل اكثر من 90% من إجمالي موارد المصرف فقد بلغت نسبة الخصوم إلى الأصول 96.8% في عام 2007م وبلغ متوسط النسبة لجميع الاعوام 91.8%. أما مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية قد حقق معدلات كبيرة جداً إلى حقوق الملكية وقد فاق حجم الخصوم حقوق الملكية بـ 30.7 مرة في عام 2007م وأن المتوسط لجميع السنوات 15% تقريباً. أما مؤشر التدفق النقدي إلى مجموع القروض حقق معدلات ضعيفة جداً بلغت في المتوسط 1% ويوضح ذلك ضعف مساهمة التدفقات النقدية في سداد الالتزامات. أما الودائع للخصوم بلغت في متوسط الفترة 70.8%. أما حقوق الملكية للخصوم حققت نسبة ضعيفة مما يبين أن المصرف ركز الودائع ومصادر التمويل الخارجية أكثر من مصادر التمويل الداخلية. يتضح للباحث من مؤشرات تمويل رأس المال العامل أن المديونية أعلى من حقوق الملكية وأن الودائع تمثل نسبة كبيرة من مصادر التمويل مما يزيد المخاطر المالية بسبب اختلال الهيكل المالي ويؤثر على كفاءة رأس المال العامل. وهذا يثبت الفرضية الأولى: الهيكل المالي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

رابعاً: مؤشرات ربحية رأس المال العامل

تقيس مؤشرات ربحية رأس المال العامل كفاءة مكونات رأس المال العامل في تحقيق الأرباح و مدى الكفاءة والفاعلية التي تمت بها إدارة المنشأة ، وتتمثل في :

1. مؤشر صافي الربح = صافي الربح / الإيرادات .
2. مؤشر العائد على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول .
3. مؤشر العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية .
4. مؤشر العائد على الودائع = صافي الربح / الودائع .

5. مؤشر العائد على الاموال المتاحة = صافي الربح / حقوق الملكية + الودائع. وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات لمصارف عينة الدراسة:

1. مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

يوضح جدول (50/1/4)، مكونات ومؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني للفترة 2007 - 2012م.

جدول (50/1/4)

مكونات ربحية رأس المال العامل للمصرف الزراعي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الربح	6268	5223	8920	1620	3113	5030
الإيرادات	85637	125544	144836	117218	131392	186331
الأصول	1255454	2023701	2216368	2629861	2774581	3937919
حقوق الملكية	438752	650634	1203830	1321094	1585108	1664593
الودائع	149548	257552	245357	461830	360053	522879

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (51/1/4)

مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف الزراعي

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر صافي الربح (%)	7.3	4.2	6.2	1.4	2.4	2.7	4
مؤشر العائد إلى اجمالي الأصول (%)	0.5	0.3	0.4	0.06	0.1	0.1	0.06
مؤشر العائد على حقوق الملكية (%)	1.4	0.8	0.7	0.1	0.2	0.3	1.4
مؤشر العائد على الودائع (%)	57.3	48.7	59	25.4	36.5	35.6	43.7
مؤشر العائد على الاموال المتاحة (%)	10.6	0.6	0.6	0.09	0.2	0.2	5.4

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (51/1/4) مؤشرات رأس المال العامل للمصرف الزراعي حيث أن مؤشر صافي الربح (صافي الربح على الإيراد) حقق معدلات ضعيفة وأنها تناقصت خلال السنوات الأخيرة وبلغ متوسط الفترة 4%، مما يدل على ارتفاع تكاليف التشغيل . كما ان معدل العائد على الاستثمار (صافي الربح على مجموع الأصول) حقق معدلات ضعيفة جداً (0.06%) لمتوسط نسب الفترة ونمت بمعدلات متناقصة أيضاً . وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية . أما معدل العائد على

الودائع حقق معدلات كبيرة 57%، 48.7%، 59% في الأعوام الثلاث الأولى ولكنها انخفضت في بقية الأعوام وبلغ متوسط نسب الفترة 43.7%. أما معدل العائد على الأموال المتاحة فقد حقق معدلات ضعيفة ومتناقصة.

يتضح للباحث من مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني ، ضعف مؤشرات الربحية ما عدا مؤشر العائد على الودائع وذلك لصغر حجم الودائع ، وبدل ذلك على ضعف ربحية رأس المال العامل وبالتالي ضعف كفاءة رأس المال العامل.

2. مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح جدول (52/1/4)، مكونات ومؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م.

جدول (52/1/4)

مكونات مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الربح	107	1075	1204	2210	7251	2159
الإيرادات	30740	32429	27793	30686	45980	84217
الأصول	470452	549385	509532	757186	943520	1089188
حقوق الملكية	328266	330640	335692	438556	447451	453585
الودائع	68312	43154	32687	52582	120169	187217

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (53/1/4)

مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر صافي الربح (%)	0.3	3.3	4.3	7.2	15.7	2.6	6.62
مؤشر العائد إلى اجمالي الأصول (%)	0.02	0.2	0.2	0.3	0.8	0.2	0.3
مؤشر العائد على حقوق الملكية (%)	0.03	0.3	0.4	0.5	1.6	0.5	0.6
مؤشر العائد الودائع (%)	0.1	2.5	3.7	4.2	6	1.2	3.52
مؤشر العائد على الاموال المتاحة (%)	0.03	0.3	0.3	0.5	1.3	0.3	0.5

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (53/4/1) مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية ، حيث حققت مؤشرات الربح الى الإيرادات معدلات ضعيفة فقد بلغ في عام 2007م 0.03% ثم ارتفع إلى 3%،

4% ، 7% و أعلى معدل حققه في عام 2011م حيث بلغ 15.7% وبلغ متوسط الفترة 6.6% وبعزى ذلك لارتفاع التكاليف. أما مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول قد حقق معدلات ضعيفة جداً أعلاها 0.8% وبلغ متوسط الفترة 0.3% وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية فقد حقق أعلى معدل في عام 2011م 1.6% ، وبلغ متوسط الفترة 0.6%. أما مؤشر العائد للودائع حقق معدل 3.5%. أما معدل العائد على الاموال المتاحة ضعيف جداً حيث بلغ متوسط معدل العائد خلال الفترة 0.5% . يتضح للباحث من مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية ، ان ربحية رأس المال العامل بالمصرف ضعيفة جداً ويدل ذلك على ضعف الكفاءة الاستثمارية في توظيف مكونات رأس المال العامل.

3. مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

يوضح جدول (54/1/4) ، (55/1/4) مكونات ومؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات للفترة 2007 - 2012م.

جدول (54/4/1)

مكونات ربحية رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
صافي الربح	9786905	10938637	11087927	7941624	5652910
الإيرادات	42119182	47309810	50296821	67190258	57747163
الأصول	389982601	515966482	603688585	681382862	728487913
حقوق الملكية	51215147	63585382	70961115	72892222	78376922
الودائع	181073788	224168140	255564410	357031303	455741111

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (55/1/4)

مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر صافي الربح (%)	23.2	23.1	22	11.8	9.7	23.2	18.8
مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول (%)	2.5	2	1.8	1.2	0.8	2.5	2
مؤشر العائد على حقوق الملكية (%)	19	17.2	15.6	10.8	19	7.2	14.8
مؤشر العائد على الودائع (%)	5.4	4.8	4.3	2.2	1.2	5.4	3.8
مؤشر العائد على الاموال المتاحة (%)	4.2	3.8	3.4	1.8	1.1	4.2	3.1

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (55/1/4) مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات حيث حقق مؤشر صافي الربح (صافي الربح على الإيرادات) معدلات مرتفعة في الثلاث أعوام الأولى تراوحت

بين 22% و 23% وانخفضت في العامين 2010م ، 2011م، حيث بلغت 11% و 9%، وبلغ متوسط الفترة 18.8%. أما معدل العائد على الأصول قد حقق معدلات منخفضة حيث بلغ أعلى معدل 2.5% وبلغ متوسط الفترة 2%. أما معدل العائد على حقوق الملكية فقد حقق معدلات مناسبة تراوحت بين 10% إلى 19% وبلغ متوسط الفترة 14.8%. أما معدل العائد على الودائع حقق معدلات ضعيفة تراوحت بين 1% إلى 5% وبلغ متوسط الفترة 3.8% وكذلك معدل العائد على الأموال المتاحة بلغ في المتوسط 3.1% .

يتضح للباحث من مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات ، ضعف مؤشر العائد على الاستثمار والاموال المتاحة وذلك لضعف الكفاءة التشغيلية للمصرف .

4. مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

يوضح جدول (56/1/4) ، (57/1/4) مكونات ومؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري للفترة 2007 - 2012م.

جدول (56/1/4)

مكونات مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري (القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الربح	10102305	15904357	14389510	16618536	23833926	18934451
الإيرادات	58754148	68330801	67675943	78422468	96771786	127513433
الأصول	649907057	654219582	1009246412	1141857120	1322879201	1657021177
حقوق الملكية	94744419	85872074	94744419	106602589	130297669	140547307
الودائع	219545581	263053283	377189200	485327607	541496264	721078198

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (57/1/4)

مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر صافي الربح (%)	17	23	21	21	25	14.8	20
مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول (%)	1.5	2.4	1.4	1.5	1.8	1.1	1.6
مؤشر العائد على حقوق الملكية (%)	10.6	18.5	15	15.5	18.3	13.5	15.3
مؤشر العائد على الودائع (%)	4.6	6	3.8	3.4	4.4	2.6	4.1
مؤشر العائد على الاموال المتاحة (%)	3	4.6	3	2.8	3.5	2.2	3

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (57/1/4) مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري فقد حقق مؤشر الربح (صافي الربح/الإيرادات) معدل ارباح تراوحت بين 14.8% إلى 25% وبلغ متوسط النسبة 20% مما يبين ارتفاع معدل التكلفة إلى الإيراد 80%. أما العائد إلى إجمالي الأصول فقد حقق معدلات منخفضة حيث بلغ أعلى معدل لها 2.4% وبلغ متوسط النسبة 1.6%. أما مؤشر العائد إلى حقوق الملكية حقق معدلات أقلها 10.6% وأعلىها 18.5% ومتوسط النسبة 15%. أما مؤشر العائد على الودائع حقق معدلات ضعيفة بلغ متوسطها 4%. وكذلك مؤشر العائد على الأموال المتاحة حقق معدلات ضعيفة بلغ متوسط نسبتها 3%.

يتضح للباحث من مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري ، أنها حققت معدلات ربح ضعيفة وذلك لضعف كفاءة إدارة رأس المال العامل في استغلال الأصول والرقابة على عناصر التكاليف الإيرادية.

5. مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

يوضح جدول (58/1/4)، (59/1/4) مكونات ومؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي للفترة 2007 - 2012م.

جدول (58/1/4)

مكونات مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الربح	19411143	28015947	21543740	22443673	22391179	32870952
الإيرادات	75590183	107952302	105130992	106804099	119402360	144278586
الأصول	1087073074	1236545821	1379263261	1356009083	1589466505	2355724806
حقوق الملكية	90640714	121083481	135485377	141241680	10010607	10310925
الودائع	648866141	965645045	1065023059	141241680	1170199316	1653177650

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (59/1/4)

مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر صافي الربح (%)	25.6	25.9	20.5	21	18.7	22.7	22.4
مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول (%)	1.7	2.3	1.6	1.7	1.4	1.4	1.7
مؤشر العائد على حقوق الملكية (%)	21.4	23.1	15.9	15.8	18	14	18
مؤشر العائد على الودائع (%)	3	3	2	15.9	1.9	2	4.6
مؤشر العائد على الأموال المتاحة (%)	2.6	2.6	1.8	7.9	1.9	2	3.1

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (59/1/4) مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي ، حيث حقق مؤشر صافي الربح معدلات مرتفعة بلغت 22.4% في المتوسط . أما مؤشر العائد على

إجمالي الأصول حقق معدلات منخفضة 1.6% في المتوسط ، أما معدل العائد على حقوق الملكية حقق معدل 18% في المتوسط ويعتبر اقل من معدل العائد المطلوب وذلك لصغر حجم حقوق الملكية . أما مؤشر العائد على الودائع قد حقق معدل ضعيف بلغ متوسط نسبته 4.6% وذلك لزيادة حجم الودائع على بقية الموارد ، وكذلك مؤشر العائد على الاموال المتاحة حقق معدلات ضعيفة أيضاً .

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات ربحية رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي ، ضعف العائد على الأموال المستثمرة وذلك لضعف كفاءة رأس المال العامل في تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة .

6. مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

يوضح جدول (60/1/4) ، مكونات ومؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني للفترة 2007 - 2012م .

جدول (60/4/1)

مكونات مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الربح	40561970	45677235	50877468	70590028	91464716	102331144
الإيرادات	166221532	157902458	192420639	237919849	301363277	356340225
الأصول	5930402845	6253793738	7371024649	7715682419	6570265540	9165358935
حقوق الملكية	186931642	669147465	691119898	734175512	256251187	1121816645
الودائع	4039955855	4418948538	5597063194	5821270305	5204001825	47008765128

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (61/1/4)

مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر صافي الربح (%)	24.4	28.9	26	30	30	28.7	28
مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول (%)	0.7	0.7	0.7	0.9	1.4	1.1	0.9
مؤشر العائد على حقوق الملكية (%)	22	7	7	9	37	9.1	15.2
مؤشر العائد على الودائع (%)	1	1	0.9	1.2	1.7	0.2	1
مؤشر العائد على الاموال المتاحة (%)	0.95	09	0.8	1	1.7	0.2	0.9

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يتضح للباحث من جدول (61/1/4) الذي يبين مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني فقد حقق مؤشر صافي الربح (صافي الربح/الايرادات) معدلات مرتفعة نسبياً بلغت في المتوسط 28%. أما مؤشر العائد على إجمالي الأصول قد حقق معدلات ضعيفة أقل من 1% ويوضح ضعف كفاءة الأصول في تحقيق الأرباح . أما مؤشر العائد على حقوق الملكية حقق معدلات متذبذبة بلغ متوسطها 15% ويرجع ذلك لصغر حجم الاستثمار في حقوق الملكية وليس لكفاءة الإدارة . أما معدل العائد على الودائع حقق معدلات منخفضة جداً لم يتجاوز متوسط النسبة 1% ويبين ذلك زيادة حجم الودائع على حقوق الملكية . أما مؤشر العائد على الأموال المتاحة قد حقق معدلات ضعيفة أيضاً لم تبلغ 1% في معظم السنوات ويبين ذلك ضعف كفاءة الإدارة.

يتضح للباحث من مؤشرات ربحية رأس المال العامل ضعف معدلات العائد على الأصول أقل من 0.4% لمتوسط مصارف عينة وهو بأقل من 19.6% عن النسبة المعيارية 20% كما أن معدل العائد الضائع على المصارف يبلغ 19.6%، ويؤثر على كفاءة رأس المال العامل ويثبت الفرضية الثالثة معدل العائد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

خامساً: مؤشرات توظيف رأس المال العامل

تقيس مؤشرات توظيف رأس المال العامل مدى قدرة المصرف على توظيف اموال المودعين حتى يستطيع توجيه هذه الأموال في الاتجاه السليم والغاء الضياع في الوقت والمجهود وخفض تكاليف أداء الخدمات المصرفية، وتتمثل في:

1. مؤشر توظيف الودائع = الائتمان الاستثماري / إجمالي الودائع .

2. معدل توظيف الموارد المتاحة = الائتمان الاستثماري / الودائع + حقوق الملكية .

3. معدل توظيف الموارد = الائتمان الاستثماري / إجمالي الموارد.

وفيما يلي عرض هذه المؤشرات للمصارف المكونة لعينة الدراسة:

1. مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني

يوضح جدول (62/1/4)، مكونات ومؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني للفترة 2007 - 2012م.

جدول (62/1/4)

مكونات توظيف رأس المال العامل للمصرف الزراعي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2008	2009	2010	2011	2012
ذمم البيوع	744836	1038166	1019046	1367838	1433415	1882079	744836
استثمارات	156696	223544	322448	332859	498434	1318849	156696
الودائع	438752	650634	1203830	1321094	1585108	1664593	438752
حقوق الملكية	149548	257552	245357	461830	360053	522879	149548
جملة الموارد	1255454	2023701	2216368	2629861	2774581	3937919	1255454

جدول (63/1/4)

مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف الزراعي

متوسط المؤشرات	2012	2011	2010	2009	2008	2008	2007	المؤشرات
127.2	169.7	113	90.4	103.5	84.6	159.5	169.7	مؤشر توظيف الودائع (%)
68.8	71.8	81.3	69.6	64.6	60.5	62.3	71.8	مؤشر توظيف الموارد %
125.5	153.2	146.3	99.3	95.4	92.5	138.9	153.3	توظيف الموارد المتاحة %

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (63/1/4) مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف الزراعي ويلاحظ ان مؤشر توظيف الودائع حقق نسبة توظيف فاقت حجم الودائع في معظم السنوات ما عدا عام 2008م، وبلغ متوسط نسب الفترة 127.2% مما يدل على قلة حجم الودائع، أما مؤشر توظيف الموارد تراوحت بين 81% إلى 60%، وبلغ متوسط نسب الفترة 68.8% ويرجع ذلك إلى ان موارد المصرف الأخرى أكثر من الودائع . أما معدل توظيف الموارد المتاحة فقد حقق معدلات مرتفعة في عامي 2007م - 2008م وعام 2011م فاقت نسبتها حجم الموارد المتاحة مما يدل على قلة حجم الودائع وحقوق الملكية.

يتضح للباحث من مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني انها تبين مقدرة المصرف على توظيف الاموال في الاستثمار ، ويتضح أن المصرف يتبع سياسة ائتمانية متساهلة ادت إلى زيادة حجم الائتمان وضعف الإيرادات كما اتضح ذلك من مؤشرات الربحية ، وأن ارتفاع مؤشر توظيف الودائع ناتج لقلّة حجم الودائع ويدل على ضعف فعالية سياسة جذب الودائع .

2. مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح جدول (64/1/4)، (65/1/4) مكونات ومؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م.

جدول (64/1/4)

مكونات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
138078	175965	158218	124363	178746	59216	ذمم البيوع
370280	507985	231889	118661	50584	55621	استثمارات
187217	120169	52582	32687	43154	68312	الودائع
453585	447451	438556	335692	330640	328266	حقوق الملكية
1089188	943520	757186	509532	549385	470452	جملة الموارد

جدول (65/1/4)

مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

متوسط المؤشرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	المؤشرات
234.3	150	74	301	380	414	87	مؤشر توظيف الودائع (%)
46.8	63	54	51	47	42	24	مؤشر توظيف الموارد (%)
72.3	119	80	79	66	61	29	توظيف الموارد المتاحة (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يتضح من جدول (65/1/4) مؤشرات رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية حيث ان مؤشر توظيف الودائع قد حقق معدلات مرتفعة 87%، 414%، 380%، 301%، 74%، 150%، وبلغ متوسط نسب الفترة 234.3% ويتضح أنها متذبذبة وذلك نسبة لقلّة حجم الودائع ويتضح ذلك من مؤشرات توظيف الموارد فقد كانت ضعيفة فقد حققت معدلات 24%، 42%، 47%، 51%، 54%، 63%، وبلغ متوسط الفترة 46.8%. أما توظيف الموارد المتاحة فقد حققت نسبة ضعيفة في العام الاول للفترة ثم ارتفعت إلى أن فاقت نسبتها 119% في عام 2012. وحققت متوسط نسب الفترة 72.3% وذلك نسبة لقلّة حقوق الملكية والودائع.

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية ، ارتفاع مؤشر توظيف الودائع وذلك لقلّة حجمها وليس للكفاءة في توظيفها، ويتبين ذلك في انخفاض مؤشر توظيف الموارد مما يدل على ضعف كفاءة توظيف رأس المال العامل.

3. مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

يوضح جدول (66/1/4)، (67/1/4) مكونات ومؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف الزراعي السوداني للفترة 2007 - 2012م.

جدول (66/4/1)

مكونات توظيف رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادر (القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2008	2009	2010	2011
ذمم البيوع	70931418	76334984	124335646	96892032	83426465	76334984
استثمارات	125529524	173894153	249237267	296929758	320660667	173894153
الودائع	181073788	224168140	255564410	357031303	455741111	224168140
حقوق الملكية	51215147	63585382	70961115	72892222	78376922	63585382
جملة الموارد	389982601	515966482	603688585	681382862	728487913	515966482

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (67/1/4)

مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	متوسط المؤشرات
مؤشر توظيف الودائع (%)	39	34	48	27	18	33.2
مؤشر توظيف الموارد (%)	50	48	62	57	55	54.4
توظيف الموارد المتاحة (%)	84	86	114	91	75	90

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين جدول (67/1/4) مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات فقد اوضح مؤشر توظيف الودائع (ذمم البيوع/الودائع) معدلات ضعيفة تراوحت بين 18% إلى 48% وبلغ متوسط الفترة 33.2%، مما يوضح ضعف استغلال الودائع . أما مؤشر توظيف الموارد حقق معدلات متواضعة تراوحت بين 48% إلى 62% وبلغ متوسط الفترة 54.4%. أما معدل توظيف الموارد المتاحة (التمويل /الودائع +حقوق الملكية) حققت نسب مرتفعة وهذا يدل على ضعف حقوق الملكية التي جزء من مقام النسبة .

يتضح للباحث من مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف تنمية الصادرات ، ضعف مؤشر توظيف الودائع حيث انه اقل من النسبة المعيارية 70% ب36.8%، وضعف مؤشر توظيف الموارد وذلك لضعف كفاءة السياسات الائتمانية في جذب العملاء وزيادة حجم الائتمان بتسهيل إجراءات فتح الاعتمادات المستندية للمصدرين والموردين.

4. مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

يوضح جدول (68/1/4)، (69/1/4) مكونات ومؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري للفترة 2007 - 2012م.

جدول (68/4/1)

مكونات توظيف رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ذمم البيوع	198636238	221386953	254505031	355624288	389861972	554612324
استثمارات	152674017	202266476	476158117	469852742	554439815	529996543
الودائع	219545581	263053283	377189200	485327607	541496264	721078198
حقوق الملكية	94744419	85872074	94744419	106602589	130297669	140547307
جملة الموارد	649907057	654219582	1009246412	1141857120	1322879201	1657021177

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (69/1/4)

مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر توظيف الودائع (%)	90	84	67	73	72	76	77

63	65	71	72	72	64	54	مؤشر توظيف الموارد (%)
131	125	140	139	154	121	111	مؤشر توظيف الموارد المتاحة (%)

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (69/1/4) مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري ، حيث حقق مؤشر توظيف الودائع معدلات توظيف مرتفعة بلغ متوسط النسبة لها 77% أما مؤشر توظيف الموارد حقق متوسط توظيف 63% ويتبين أنها اقل من توظيف الودائع .أما مؤشر توظيف الموارد المتاحة فقد حقق معدلات توظيف مرتفعة فاقت نسبتها في المتوسط 131% ، وذلك نسبة قلة حجم الموارد المتاحة .

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف المزارع التجاري ، أنها حققت مؤشرات توظيف مرتفعة وذلك للسياسة الائتمانية المتساهلة التي اتبعها المصرف والتي أدت لزيادة حجم الاستثمارات، بالرغم من ضعف الأرباح المحققة من تلك الاستثمارات مما يدل على ضعف الكفاءة في اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق ارباح مرتفعة.

5. مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

يوضح جدول (70/1/4) ، (71/1/4) مكونات ومؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي للفترة 2007 - 2012م.

جدول (70/1/4)

مكونات توظيف رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ذمم البيوع	238075269	286887522	274882069	101680614	367424781	547759477
استثمارات	247930592	356887522	180124836	319417100	416683383	412907377
الودائع	648866141	965645045	1065023059	141241680	1170199316	1653177650
حقوق الملكية	90640714	121083481	135485377	141241680	10010607	10310925
جملة الموارد	1087073074	1236545821	1379263261	1356009083	1589466505	2355724806

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (71/1/4)

مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر توظيف الودائع (%)	36	29	26	71	31	33	37.6
مؤشر توظيف الموارد (%)	44	52	33	31	49	40	41.5
توظيف الموارد المتاحة (%)	65	59	34	149	66	57	71.6

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يبين الجدول (71/1/4) مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي ، حيث يلاحظ أن مؤشر توظيف الودائع حقق معدل توظيف ضعيف 37% في المتوسط ويعتبر أقل من

المعيار المتعارف عليه. أما مؤشر توظيف الموارد قد حقق معدلات ضعيفة أيضاً بلغت في المتوسط 41.5%. أما مؤشر توظيف الموارد المتاحة حقق معدلات لا بأس بها بلغت 71.6% ويعزى ذلك لكبر حجم الموارد وقلة حجم الائتمان.

يتضح للباحث من مؤشرات توظيف رأس المال العامل للمصرف السوداني الفرنسي ، ضعف مؤشرات توظيف الودائع حيث أنه أقل من النسبة المعيارية بـ32.4%، وكذلك ضعف نسبة توظيف الموارد ، ويبين ضعف كفاءة المصرف في زيادة حجم الائتمان الاستثماري ويعكس ذلك السياسة الائتمانية المتشددة التي اتبعتها المصرف في حجم الذمم المدينة من أجل تقليل خسائر الديون المتعثرة.

6. مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني

يوضح جدول (72/1/4)، مكونات ومؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني للفترة 2007 – 2012م.

جدول (72/4/1)

مكونات توظيف رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ذمم البيوع	3578898354	3447254616	336766803	321712169	2578531360	2222848264
استثمارات	1172331366	669093185	242286680	346164862	2711938940	3954976803
الودائع	4039955855	4418948538	5597063194	5821270305	5204001825	6604764948
حقوق الملكية	186931642	669147465	691119898	734175512	256251187	1121816645
جملة الموارد	5930402845	6253793738	7371024649	7715682419	6570265540	9165358935

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

جدول (73/1/4)

مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف ام درمان الوطني

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر توظيف الودائع (%)	88	78	65	55	49	33	61.3
مؤشر توظيف الموارد (%)	80	65	53	46	80	67	65.1
توظيف الموارد المتاحة (%)	112	80	62	54	96	80	80.6

المصدر: إعداد الباحث ، 2014م

يتضح للباحث من جدول (73/1/4) الذي يبين مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف أم درمان الوطني حيث يلاحظ أن مؤشر توظيف الودائع حقق معدلات مرتفعة في العامين 2007م و 2008م بلغت 88% ، 78% على التوالي وانخفضت في بقية الأعوام وبلغ متوسط النسبة 61.3% وهي أقل من النسبة المعيارية 70%. أما مؤشر توظيف الموارد حقق معدلات متذبذبة بين 80% إلى 33% ومتوسط النسب 65% . أما مؤشر توظيف الموارد المتاحة حقق معدلات مرتفعة بلغ متوسطها

80.6% ويدل على قدرة المصرف في توظيف الموارد في التمويل والاستثمار بالرغم من ضعف الأرباح.

يتضح للباحث من تحليل مؤشرات توظيف الموارد أنها ضعيفة لمعظم المصارف ، كما أنه بالرغم من ارتفاع مؤشر توظيف الودائع لبعض المصارف إلا أن ضعف نسب الربحية فيها يوضح ضعف الكفاءة في توظيف الاستثمارات أو أن أموال المصرف مستثمرة في استثمارات لا تحقق عائداً ويدل على ضعف كفاءة رأس المال العامل ، وهذا يثبت الفرضية الثانية ضعف كفاءة توظيف الموارد تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

مناقشة وتحليل الفرضيات التطبيقية

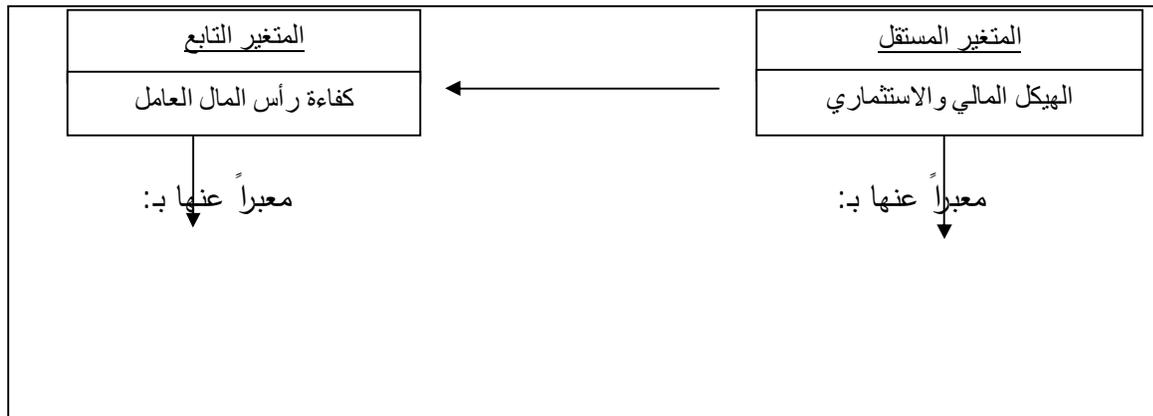
للتأكد من كفاءة رأس المال العامل يقوم الباحث بإجراء مقارنات بين مؤشرات كفاءة رأس المال العامل وذلك لاختبار ثلاث فرضيات تتمثل الأولى في اثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل حيث تتم المقارنة بين نسب الهيكل المالي المتمثلة معدلات الاقراض والملكية ونسب الكفاءة المتمثلة في نسب الربحية ، وتتناول الفرضية الثانية اثر توظيف الموارد على كفاءة رأس المال العامل ، وحيث تتم المقارنة بين نسب التوظيف التي مدى استغلال المصرف لموارده وبين نسب الربحية كذلك. واما الفرضية الثالثة فتتناول اثر العوائد والمخاطر على كفاءة رأس المال العام ، حيث ان المخاطر تقاس بنسب المديونية ويحكم عليها بمقارنتها بالنسب المعيارية .

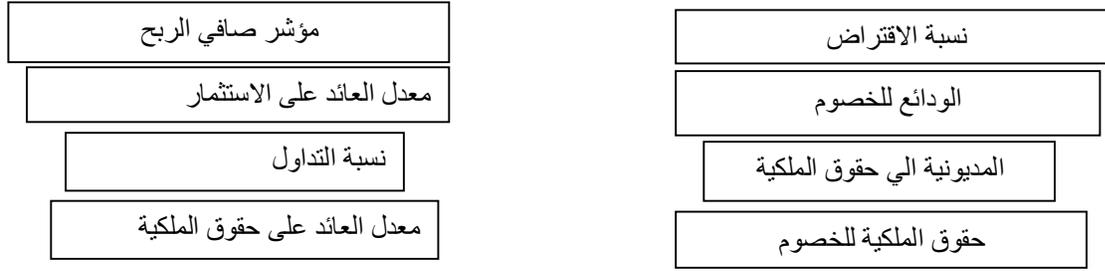
الفرضية الأولى: (ضعف الهياكل التمويلية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل) .

تتعلق هذه الفرضية باثر الهيكل المالي الذي يتمثل في مصادر التمويل قصيرة وطويلة الاجل على كفاءة رأس المال العامل الذي يعبر عنها بمؤشر صافي الربح ومعدل العائد على الاستثمار ، حيث ان زيادة مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي لها اثر سلبي علي الارباح والعوائد الاستثمارية . ويوضح الشكل (1/2/4) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الأولى:

الشكل (1/2/4)

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الأولى





المصدر : اعداد الباحث، 2014م

يتضح من مناقشة متغيرات الفرضية ان معظم مصارف عينة الدراسة ترتفع بها نسبة الاقتراض الي اكثر من 50% عدا مصرف التنمية الصناعية 40.8% ، ففي المصرف الزراعي 54.5% ، وفي مصرف تنمية الصادرات 67.7% ، وفي مصرف المزارع التجاري 57%، والبنك السوداني الفرنسي 86% ، وفي ام درمان الوطني 91% ، اما مؤشر المديونية لحقوق الملكية فقد بلغ 131%، 72.1 ، 582.7% ، 533% ، 950% 1497% على التوالي حيث يلاحظ ان هذه النسبة مرتفع في المصارف التجارية بنسبة اكبر من المصارف التتموية. اما الودائع للخصوم فقد بلغت 25.2% ، 31.3% 72.9% ، 73.6% ، 68% ، 70.8% وكذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع للخصوم في المصارف التجارية على المصارف التتموية . اما حقوق الملكية للودائع فقد ظهرت مرتفعة في المصارف التتموية بنسبة اكبر من المصارف التجارية فقد بلغت 88.5% ، 149% في المصرفي الزراعي السوداني والتنمية الصناعية وبلغت 17.6% في مصرف تنمية الصادرات و 19.3% في المزارع التجاري و 10.6% ، 9% لمصرفي السوداني الفرنسي وام درمان الوطني . اما بالنسبة لمؤشر صافي الربح فقد حقق 4% ، 6.6% ، 18.8% ، 20% ، 22.4% ، 28% لمصارف عينة الدراسة على التوالي فيلاحظ ان النسبة متناسبة طرديا مع زيادة نسب الاقتراض والمديونية حيث انها ترتفع بالمصارف التجارية وتنخفض بالمصارف التتموية. اما معدل العائد على الاستثمار فقد حقق معدلات ضعيفة 0.06% ، 0.3% ، 2% ، 1.6% ، 1.6% ، 0.9% . حيث يلاحظ ان معدل العائد على الاستثمار منخفض بالمصارف التتموية التي تنخفض فيها نسبة المديونية والاقتراض ويرتفع بالمصارف التي ترتفع بها نسبة الاقتراض وذلك لزيادة الرفع المالي . وتتطبق نفس الملاحظة على بقية معدلات الربحية.

يستنتج الباحث من تحليل متغيرات الفرضية الاولى ، ارتفاع نسبة المديونية لمعظم مصارف عينة الدراسة ، ارتفاع نسبة المديونية يؤدي لارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ، ترتفع نسبة المديونية بدرجة اكبر في المصارف التجارية وتنخفض في المصارف التتموية ، انخفاض الكفاءة التشغيلية (كفاءة راس المال العامل) ويظهر ذلك في انخفاض معدل العائد على الاستثمار لمصارف عينة الدراسة . وهذا يثبت الفرضية الاولى (الهيكل المالي يؤثر على كفاءة راس المال العامل).

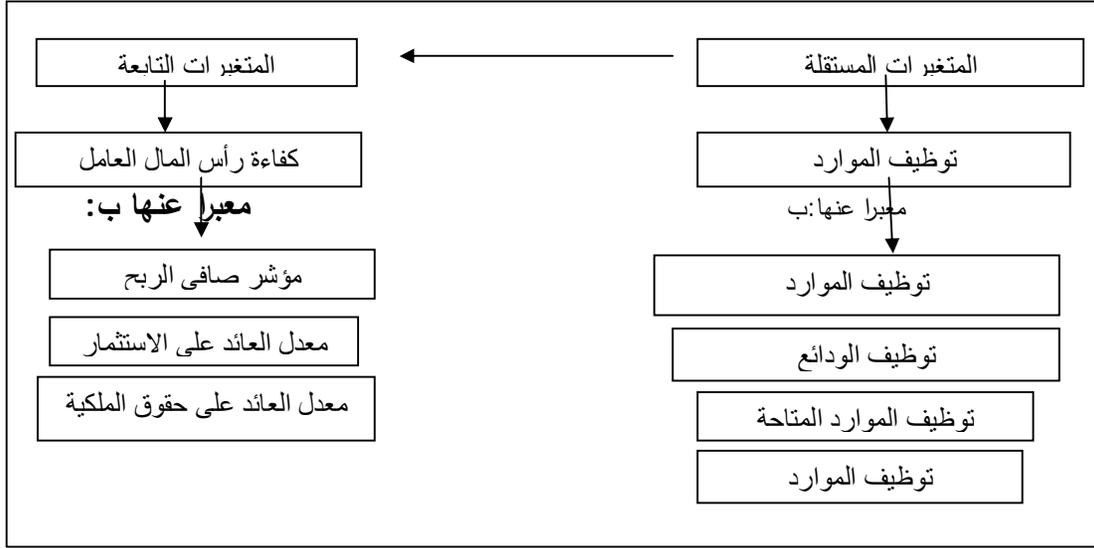
الفرضية الثانية : توظيف الموارد، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

تتعلق هذه الفرضية بكفاءة توظيف الموارد واثره على كفاءة رأس المال العامل حيث تقوم بايجاد علاقة بين مؤشرات توظيف الموارد المتمثلة في معدلات توظيف الموارد والودائع وحقوق الملكية ومؤشرات كفاءة رأس المال العامل المتمثلة في مؤشرات الربحية.

يوضح الشكل (2/2/4) المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للفرضية الثانية:

الشكل (2/2/4)

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الثانية



المصدر : اعداد الباحث، 2014م

يتضح من مناقشة متغيرات الفرضية الثانية التي تنص على (توظيف الموارد، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل). ان المتغيرات المستقلة تتمثل في مؤشرات توظيف الودائع لمصارف عينة الدراسة قد حققت 127.2%، 234.2%، 77%، 33.3%، 37.6%، 61.3% على التوالي ويلاحظ ان هذه النسب مرتفعة في المصارف التنموية ومنخفضة في المصارف التجارية . اما مؤشر توظيف الموارد فقد حققت 68.8%، 46.8%، 54.5%، 63%، 41.5%، 65.1% ويلاحظ انها ضعيفة لمعظم المصارف ما عدا مصرف الزراعي وام درمان الوطني . اما مؤشر توظيف الموارد المتاحة فقد حقق معدلات 125%، 72.3%، 90%، 131%، 71.6%، 80.6% يعزى ارتفاع هذه النسبة لانخفاض قيمة حقوق الملكية في هذه المصارف. اما بالنسبة للمؤشرات التي تمثل المتغيرات التابعة فيلاحظ ان مؤشر صافي الربح فقد حقق 4%، 6.6%، 18.8%، 20%، 22.4%، 28% لمصارف عينة الدراسة على التوالي ، حيث يلاحظ انخفاض مؤشر صافي الربح في المصرف الزراعي بالرغم من ارتفاع مؤشر توظيف الودائع وعلى العكس ارتفاع مؤشر صافي الربح في مصرف ام درمان الوطني بالرغم من انخفاض مؤشر توظيف الودائع وهذا يوضح اثر مخاطر تمويل القطاع الزراعي كفاءة توظيف الموارد بالمصارف وبالتالي كفاءة رأس المال العامل. اما مؤشر معدل العائد على الاستثمار فقد حقق 0.6%، 0.3%، 2%، 1.6%، 1.6%، 0.9% حيث يلاحظ انخفاض معدل العائد على الاستثمار لجميع المصارف حتى المصارف التي حققت مؤشرات صافي ربح مرتفعة فقد انخفض فيها

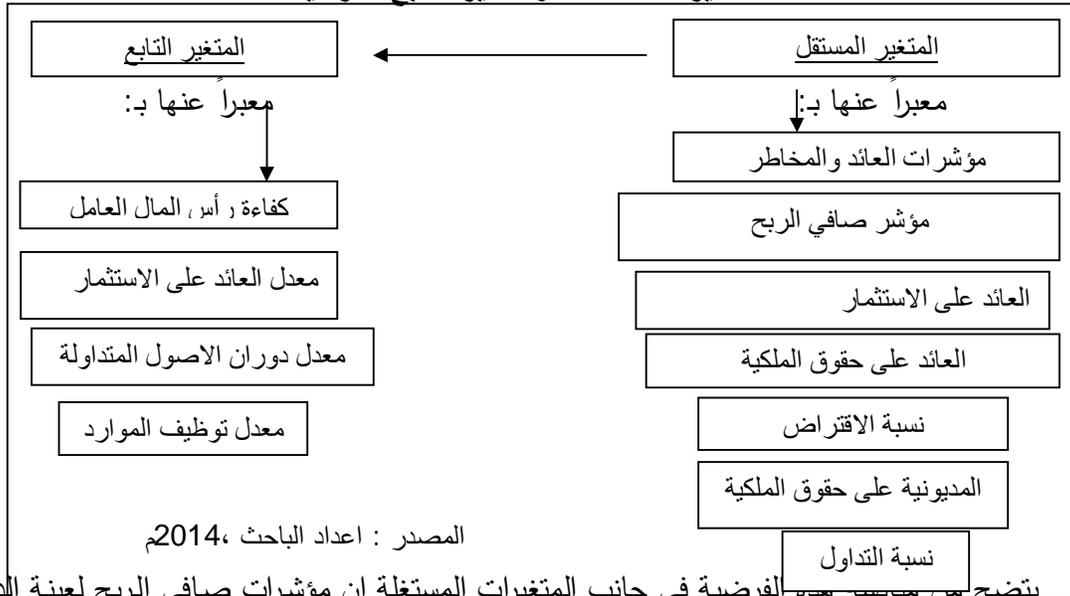
معدل العائد على الاستثمار مما يبين ضعف الكفاءة التشغيلية لراس المال العامل. وهذا ينطبق على مؤشر العائد على حقوق الملكية. اما مؤشر العائد على الودائع فهو مرتفع بدرجة كبيرة للمصرف الزراعي ومنخفض بدرجة كبيرة لمصرف ام درمان الوطني وذلك لانخفاض حجم الودائع بالمصرف الزراعي وارتفاعها بمصرف ام درمان الوطني وعموما يوضح ضعف كفاءة راس المال العامل بالمصارف.

يستنتج الباحث من تحليل الفرضية الثانية ان هنالك ضعف في توظيف الموارد بالرغم من زيادة حجم الاستثمار فيها الا ان معدلات الارباح منخفضة مما يبين ان هنالك ضعف في كفاءة الاستثمار في مكونات راس المال العامل حيث انها تستثمر في استثمارات تحقق عائد ضعيف. وينتج ذلك من ضعف كفاءة الادارة، والظروف الاقتصادية ومخاطر استثمارات العملاء. ويثبت الفرضية (ضعف كفاءة توظيف الموارد يؤثر على كفاءة راس المال العامل).

الفرضية الثالثة : ضعف معدلات العائد على الاستثمار وزيادة المخاطر يؤثر على كفاءة رأس المال
تناقش هذه الفرضية اثر معدلات العوائد والمخاطر على كفاءة راس المال العامل ، حيث يتمثل العوائد في مؤشر صافي الربح ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية ، وتتمثل المخاطر مؤشرات الاقتراض والمديونية ونسبة التداول . اما كفاءة راس المال العامل فتتمثل في معدل العائد على الاستثمار ومعدل دوران الاصول المتداولة ومؤشر توظيف الموارد. ويوضح الشكل (3/2/4) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الثانية:

الشكل (3/2/4)

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الثالثة



يتضح من مصدر الفرضية في جانب المتغيرات المستقلة ان مؤشرات صافي الربح لعينة الدراسة قد حقق معدلات 4%، 6.6%، 18.8%، 20%، 22.4%، 28%، وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية حقق معدلات 1.4%، 0.6%، 14.8%، 15.3%، 18%، 15%. اما مؤشر معدل العائد على الاستثمار فقد حقق 0.6%، 0.3%، 2%، 1.6%، 1.6%، 0.9%، حيث يلاحظ ضعف هذا

المعدل مقارنة بصافي الربح مما يبين ضعف معدلات العوائد . اما مؤشر الاقتراض 54%، 40.8%، 67.7%، 57%، 86%، 91.8%، حيث يلاحظ ان المخاطر المالية منخفضة في المصرف الزراعي ومصرف التنمية الصناعية ومرتفعة في مصرفي السوداني الفرنسي وام درمان الوطني ، ويتبعها انخفاض معدلات العوائد .ويضا يلاحظ ارتفاع المخاطر من خلال مؤشر المديونية الي حقوق الملكية فقد حققت معدلات منخفضة لمصرفي الزراعي والصناعي 131%، 72.1% مقارنة ببقية المصارف حيث حققت معدلات مرتفعة 582.7%، 533%، 950%، 1497% . اما مؤشر التداول حقق معدلات مرتفعة للمصارف التي حققت معدلات عوائد منخفضة فقد حققت في المصرف الزراعي 1.8 مرة ،ومصرف التنمية الصناعية 2.5 مرة اما بقية المصارف فقد حققت 1.4، 1.5، 0.729، 1.8 مرة .

يعكس تحليل المتغيرات المستغلة التي تمثلت في ضعف معدل العوائد وزيادة المخاطر في ضعف كفاءة راس المال العامل الذي يتمثل في معدل العائد على الاستثمار ومؤشرات الكفاءة التي تتمثل في مؤشرات توظيف الموارد الذي حقق 68.8%، 46.8%، 54.5%، 63%، 41.5%، 65.1%، لمصارف عينة الدراسة على التوالي وكذلك معدل دوران الاصول المتداولة الذي حقق معدلات ضعيفة جداً حيث كان اعلى معدل 10%.

يتضح للباحث من تحليل الفرضية الثالثة ان هنالك ضعف معدلات العوائد وزيادة في المخاطر المالية مما يؤثر على كفاءة راس المال العامل وبالتالي يثبت الفرضية (معدلات العوائد والمخاطر يؤثر على كفاءة راس المال العامل).

2/4 المبحث الثاني

الدراسة الميدانية

اجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحث في هذا المبحث الدراسة الميدانية وذلك بهدف تدعيم نتائج الدراسة التطبيقية بأراء بمن لهم صلة بإتخاذ القرارات المتعلقة بتقويم كفاءة راس المال العامل بالمصارف ،حيث يحتوي هذا المبحث على وصف الطريقة والإجراءات التي أتبعنت في تنفيذ هذه الدراسة، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الموظفين بالمصارف السودانية الذين لديهم علاقة بموضوع راس المال العامل.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (105) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (100) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (95%) من المستهدفين. والجدول (1/2/4) أدناه يبين عدد الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والمسترد منها.

جدول (1/2/4)

تصنيف عينة الدراسة

الجهة	العدد الموزع	العدد المسترد	نسبة الاسترداد
بنك التنمية الصناعية	15	14	93%
البنك الزراعي	15	14	93%
مصرف المزارع التجاري	15	14	93%
بنك تنمية الصادرات	15	14	93%
بنك السودان المركزي	15	14	93%
البنك الفرنسي	15	15	100%
بنك امدرمان الوطني	15	15	100%
المجموع	105	100	95%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتضح للباحث من الجدول (1/2/4) ان عدد الاستبيانات الموزعة بلغ 105 استبانة وزعت على عينة مكونة من ستة مصارف ذات أنشطة مختلفة بالإضافة الي بنك السودان المركزي وتم استرداد عدد 100 استبانة صالحة تمثل نسبة 95% وهي نسبة مقبولة جداً . وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

- 1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 30 سنة، من 30-40 سنة، من 41-50 سنة، من 51-60 سنة، 61 سنة فأكثر).
 - 2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).
 - 3- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين السودانية، زمالة المحاسبين البريطانية، زمالة المحاسبين الأمريكية، زمالة المحاسبين العربية، أخرى).
 - 4- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة وتمويل، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية ومالية، إحصاء، نظم معلومات، تمويل، تكاليف ومحاسبة إدارية، محاسبة، أخرى).
 - 5- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (محاسب، رئيس قسم الحسابات، مدير مالي، محلل مالي، نائب مدير إداري، أكاديمي، مدير فرع، أخرى).
 - 6- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، 20 سنة فأكثر).
 - 7- الأفراد من مختلف نوعية نشاط البنك (تجاري، زراعي، صناعي، تمويلي).
 - 8- الأفراد من مختلف نوعية ملكية المصرف (حكومي، خاص، مشترك، شركة مساهمة عامة).
- 1- العمر:**

يوضح الجدول (2/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول (2/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النسبة المئوية	العدد	النوع
5.0%	5	أقل من 30 سنة
44.0%	44	من 30 - 40 سنة
38.0%	38	من 41 - 50 سنة
13.0%	13	من 51 - 60 سنة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يبين الجدول (2/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (30-40) سنة، حيث بلغ عددهم (44) فرداً ويمثلون ما نسبته (44.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (38) فرداً ونسبة (38.0%) من العينة الكلية، ثم أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (50-60)، والبالغ عددهم (13) فرداً ونسبة (13.0%)، وأخيراً الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، والبالغ عددهم (5) أفراد ونسبة (5.0%) من العينة الكلية.

يستدل الباحث من متغير العمر ان غالبية افراد عينة الدراسة بنسبة 72% هم في الفئة العمرية من (30 - 50) سنة لذلك يتمتعون بخبرة كبيرة ،وهذا ساعد في تحقق اهداف الدراسة.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (3/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول (3/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
41.0%	41	بكالوريوس
10.0%	10	دبلوم عالي
40.0%	40	ماجستير
2.0%	2	دكتوراه
7.0%	7	أخرى
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (3/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (41) فرداً وبنسبة (41.0%)، وتضمنت العينة على (40) فرداً وبنسبة (40.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (10) أفراد وبنسبة (10.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (7) أفراد وبنسبة (7.0%) من ذوي مؤهلات علمية أخرى، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (2.0%) من ذوي المؤهل العلمي الدكتوراه.

يتضح للباحث من تحليل متغير المؤهل العلمي ان اكثر من نسبة 50% من افراد عينة الدراسة هم من حملة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه ، مما يدل على انهم يستطيعون فهم بيانات الاستبيان واعطاء اجابة صحيحة تساعد على تحقق اهداف الدراسة.

3- المؤهل المهني:

يوضح الجدول (4/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول (4/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
----------------	-------	---------------

3	3.0%	زمالة المحاسبين السودانية
2	2.0%	زمالة المحاسبين البريطانية
2	2.0%	زمالة المحاسبين الأمريكية
1	1.0%	زمالة المحاسبين العربية
33	33.0%	أخرى
59	59.0%	لا يوجد
100	100.0%	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يظهر الجدول (4/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهل مهني، حيث بلغ عددهم (59) فرداً وبنسبة (59.0%)، وتضمنت العينة على (33) فرداً وبنسبة (33.0%) لديهم المؤهلات أخرى، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (3.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على (2) أفراد بنسبة (2.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة البريطانية، وتضمنت العينة على (2) أفراد بنسبة (2.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة الأمريكية، وفرداً واحداً وبنسبة (1.0%) هو من ذوي المؤهل المهني الزمالة العربية.

يتضح من الجدول (4/2/4) ان معظم افراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية مما يدل على صدق الدراسة مقارنة بمتغير المؤهل العلمي .

4- التخصص العلمي:

يوضح الجدول (5/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول (5/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
27.0%	27	محاسبة وتمويل
14.0%	14	إدارة أعمال
27.0%	27	اقتصاد
10.0%	10	دراسات مصرفية ومالية
6.0%	6	إحصاء
1.0%	1	نظم معلومات
3.0%	3	تمويل
7.0%	7	محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية
5.0%	5	أخرى
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يظهر الجدول (5/2/4) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة والتمويل، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (27) فرداً ونسبة (27.0%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (27) فرداً ونسبة (27.0%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على (14) فرداً ونسبة (14.0%) من المتخصصين بإدارة الأعمال، وتضمنت العينة على (10) أفراد ونسبة (10.0%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية والمالية، وتضمنت العينة على (7) أفراد ونسبة (7.0%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت العينة على (6) أفراد ونسبة (6.0%) من المتخصصين بالإحصاء، وتضمنت العينة على (5) أفراد ونسبة (5.0%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى، وتضمنت العينة على (3) أفراد ونسبة (3.0%) من المتخصصين بالتمويل، وتضمنت العينة على فرداً واحداً ونسبة (1.0%) من المتخصصين بنظم المعلومات.

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول (6/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول (6/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
25.0%	25	محاسب
7.0%	7	رئيس حسابات
5.0%	5	مدير مالي
7.0%	7	محلل مالي
7.0%	7	نائب مدير إداري
1.0%	1	مدير فرع
48.0%	48	موظف
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (6/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (48) فرداً ونسبة (48.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة محاسب، حيث بلغ عددهم في العينة (25) فرداً ونسبة (25.0%)، و (7) رؤساء حسابات بنسبة (7.0%)، و (7) محللين ماليين بنسبة (7.0%)، و (7) نواب مدراء إداريين بنسبة (7.0%)، و (5) مدراء ماليين بنسبة (5.0%)، ومدير فرع واحد بنسبة (1.0%).

يتضح للباحث من متغير المركز الوظيفي ان 52% من افراد عينة الدراسة يشغلون وظائف ادارية ، مما يدل على صدق الاستبيان في تحقيق اهداف الدراسة .

6- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول (7/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول (7/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
6.0%	6	أقل من 5 سنوات
22.0%	22	من 5-10 سنوات
24.0%	24	من 11-15 سنة
15.0%	15	من 16-20 سنة
33.0%	33	من 20 سنة فأكثر
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (7/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (20) سنة فأكثر، حيث بلغ عددهم في العينة (33) فرداً وبنسبة (33.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة حيث بلغ عددهم (24) فرداً وبنسبة (24.0%)، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (5-10) سنة حيث بلغ عددهم (22) فرداً وبنسبة (22.0%)، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (15) فرداً وبنسبة (15.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم لكل فئة (6) أفراد وبنسبة (6.0%).

يتضح للباحث من متغير سنوات الخبرة ان غالبية افراد عينة الدراسة لهم خبرات اكثر من 10سنوات مما يدل على الاعتماد على ارائهم في تحقيق اهداف الدراسة .

7- نوع نشاط المصرف:

يوضح الجدول (8/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع نشاط المصرف.

جدول (8/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع نشاط المصرف

النسبة المئوية	العدد	نوع نشاط البنك
52.0%	52	تجاري
17.0%	17	زراعي
15.0%	15	صناعي

16.0%	16	تتموي
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (8/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة نشاط مصارفهم تجاري، إذ بلغ عددهم في العينة (52) فرداً وبنسبة (52.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين مصارفهم زراعية، حيث بلغ عددهم في العينة (17) فرداً وبنسبة (17.0%)، و(16) مصرف تتموية بنسبة (16.0%)، و(15) مصرف صناعية بنسبة (15.0%).

8- نوع ملكية المصرف:

يوضح الجدول (9/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع ملكية المصرف.

جدول (9/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع ملكية المصرف

النسبة المئوية	العدد	نوع ملكية المصرف
45.0%	45	حكومي
22.0%	22	خاص
13.0%	13	مشترك
20.0%	20	شركة مساهمة عامة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (9/2/4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ملكية مصارفهم حكومية، إذ بلغ عددهم في العينة (45) فرداً وبنسبة (45.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين ملكية مصارفهم خاصة، حيث بلغ عددهم في العينة (22) فرداً وبنسبة (22.0%)، و(20) مصرف شركة مساهمة عامة بنسبة (20.0%)، و(13) مصرف ملكية مشتركة بنسبة (13.0%).

أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
- 3- سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
- 4- يوفر وقتاً للمستجيب ويعطيه فرصة للتفكير.

5- يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأولي: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، نوع نشاط المصرف، نوع ملكية المصرف.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (60) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الخمسة بواقع (12) عبارة لكل فرضية.

ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس

الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\frac{\text{الصدق}}{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times r}{r + 1}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (10) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول (10/2/4) الآتي:

الجدول (10/2/4)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	الفرضيات
0.87	0.76	الرابعة
0.87	0.75	الخامسة
0.91	0.82	السادسة
0.95	0.90	السابعة
0.89	0.79	الثامنة
0.95	0.90	الاستبيان كاملاً

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتضح من نتائج الجدول (10/2/4) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الخمس، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- الأشكال البيانية.
 - 2- التوزيع التكراري للإجابات.
 - 3- النسب المئوية.
 - 4- معامل ارتباط بيرسون.
 - 5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.
 - 6- الوسيط.
 - 7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.
- وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.
- تطبيق أداة الدراسة:**

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (100) فرداً ، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1- الفرضية الرابعة : "سياسات رأس المال تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية"

العبارة الأولى: عدم ملائمة السياسات التمويلية لطالبي التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل. يوضح الجدول (11/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول (11/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
30.0%	30	أوافق بشدة
58.0%	58	أوافق
11.0%	11	محايد
1.0%	1	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (11/2/4) أن (58) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.0%) وافقوا على أن عدم ملائمة السياسات التمويلية لطالبي التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، وكما بشدة وافق (30)

فرداً وبنسبة (30.0%) على ذلك، وكان هناك (11) فرداً وبنسبة (11.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الثانية: عدم توفر الضمانات الكافية يؤدي لصعوبة منح التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (12/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول (12/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
42.0%	42	أوافق بشدة
47.0%	47	أوافق
10.0%	10	محايد
1.0%	1	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (12/2/4) أن (47) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.0%) وافقوا على أن عدم توفر الضمانات الكافية يؤدي لصعوبة منح التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (42) فرداً وبنسبة (42.0%) على ذلك، وكان هناك (10) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (0.5%) على ذلك.

العبارة الثالثة: اتخاذ سياسات غير مناسبة لاستقطاب مزيد من الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (13/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول (13/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
31.0%	31	أوافق بشدة
54.0%	54	أوافق
12.0%	12	محايد
3.0%	3	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (13/2/4) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.0%) وافقوا على أن اتخاذ سياسات غير مناسبة لاستقطاب مزيد من الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (31) فرداً وبنسبة (31.0%) على ذلك، هناك (12) فرداً وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبرة الرابعة: ضعف السياسات الاستثمارية في استغلال موارد المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (14/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة.

جدول (14/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
36.0%	36	أوافق بشدة
57.0%	57	أوافق
7.0%	7	محايد
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (14/2/4) أن (57) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (57.0%) وافقوا على أن ضعف السياسات الاستثمارية في استغلال موارد المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (36) فرداً وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (7.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبرة الخامسة: نوع التمويل الذي تركز عليه إدارة المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (15/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الخامسة.

جدول (15/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
29.0%	29	أوافق بشدة
52.0%	52	أوافق
11.0%	11	محايد
8.0%	8	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (15/2/4) أن (52) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن نوع التمويل الذي تركز عليه إدارة المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (29) فرداً وبنسبة (29.0%) على ذلك، وكان هنالك (11) فرداً وبنسبة (11.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (8) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

العبارة السادسة: ارتفاع تكلفة التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (16/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول (16/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
35.0%	35	أوافق بشدة
52.0%	52	أوافق
12.0%	12	محايد
1.0%	1	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (16/2/4) أن (52) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن ارتفاع تكلفة التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (35) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هنالك (12) فرداً وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة السابعة: سياسة توجيه التمويل لقطاعات ذات مخاطر عالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (17/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول (17/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
38.0%	38	أوافق بشدة
54.0%	54	أوافق
5.0%	5	محايد
3.0%	3	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (17/2/4) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.0%) وافقوا على أن سياسة توجيه التمويل لقطاعات ذات مخاطر عالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (38) فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هنالك (5) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة الثامنة: السياسات المحاسبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (18/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول رقم (18/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
19.0%	19	أوافق بشدة
49.0%	49	أوافق
23.0%	23	محايد
8.0%	8	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (18/2/4) أن (49) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (49.0%) وافقوا على أن السياسات المحاسبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، وكان هنالك (23) فرداً وبنسبة (23.0%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (19) فرداً وبنسبة (19.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (8) أفراد وبنسبة (8.0%) كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: صعوبة تنفيذ سياسات التمويل الإسلامي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (19/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول (19/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
17.0%	17	أوافق بشدة
42.0%	42	أوافق
20.0%	20	محايد
18.0%	18	لا أوافق
3.0%	3	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (19/2/4) أن (42) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (42.0%) وافقوا على أن صعوبة تنفيذ سياسات التمويل الإسلامي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، وكان هنالك (20) فرداً وبنسبة (20.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (10) فرداً وبنسبة (18.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة (17) فرداً وبنسبة (17.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة العاشرة: تعثر العملاء في السداد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (20/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول (20/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
52.0%	52	أوافق بشدة
43.0%	43	أوافق
4.0%	4	محايد
1.0%	1	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (20/2/4) أن (52) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن تعثر العملاء في السداد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق (43) فرداً وبنسبة (43.0%) على ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (4.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الحادية عشر: سياسة إدارة الأصول المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (21/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر.

جدول (21/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
26.0%	26	أوافق بشدة
63.0%	63	أوافق
8.0%	8	محايد
3.0%	3	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (21/2/4) أن (63) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.0%) وافقوا على أن سياسة

إدارة الأصول المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (26) فرداً وبنسبة (26.0%) على ذلك وكان هنالك (8) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة الثانية عشر: سياسة إدارة الخصوم المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (22/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر.

جدول (22/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
27.0%	27	أوافق بشدة
56.0%	56	أوافق
12.0%	12	محايد
5.0%	5	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (22/2/4) أن (56) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن سياسة إدارة الخصوم المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (27) فرداً وبنسبة (27.0%) على ذلك، وكان هنالك (12) فرداً وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد وبنسبة (5.0%) على ذلك.

2- الفرضية الخامسة: " المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية"

العبارة الأولى: مخاطر التمويل بالمصارف السودانية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول رقم (23/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (23/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
38.0%	38	أوافق بشدة
51.0%	51	أوافق
6.0%	6	محايد
5.0%	5	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (23/2/4) أن (51) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.0%) وافقوا على أن مخاطر التمويل بالمصارف السودانية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (38) فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هنالك (6) أفراد وبنسبة (6.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد وبنسبة (5.0%) على ذلك.

فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هنالك (6) أفراد وبنسبة (6.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد وبنسبة (5.0%) على ذلك.

العبارة الثانية: الخسائر الناتجة من تمويل القطاعات ذات الأولوية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول رقم (24/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (24/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
33.0%	33	أوافق بشدة
50.0%	50	أوافق
11.0%	11	محايد
5.0%	5	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (24/2/4) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن الخسائر الناتجة من تمويل القطاعات ذات الأولوية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (33) فرداً وبنسبة (33.0%) على ذلك، وكان هنالك (11) فرداً وبنسبة (11.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد وبنسبة (5.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: التعثر الذي تواجهه المصارف في تمويل القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (25/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول (25/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
38.0%	38	أوافق بشدة
43.0%	43	أوافق
16.0%	16	محايد

3.0%	3	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (25/2/4) أن (43) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (43.0%) وافقوا على أن التعثر الذي تواجهه المصارف في تمويل القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (38) فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هناك (16) فرداً وبنسبة (16.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبرة الرابعة: ضعف كفاءة الإدارة في القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل. يوضح الجدول (26/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول (26/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
43.0%	43	أوافق بشدة
47.0%	47	أوافق
7.0%	7	محايد
2.0%	2	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (26/2/4) أن (47) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.0%) وافقوا على أن ضعف كفاءة الإدارة في القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (43) فرداً وبنسبة (43.0%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (7.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبرة الخامسة: عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (27/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول (27/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
33.0%	33	أوافق بشدة
47.0%	47	أوافق

12.0%	12	محايد
6.0%	6	لا أوافق
2.0%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (27/2/4) أن (47) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.0%) وافقوا على أن عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (33) فرداً وبنسبة (33.0%) على ذلك، وكان هنالك (12) فرداً وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (6) أفراد وبنسبة (6.0%)، كذلك لم يوافق بشدة (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك. العبارة السادسة: عدم توفر المعلومات المناسبة لتقويم كفاءة الاستثمار يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (28/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول (28/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
38.0%	38	أوافق بشدة
49.0%	49	أوافق
10.0%	10	محايد
3.0%	3	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (28/2/4) أن (49) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (49.0%) وافقوا على أن عدم توفر المعلومات المناسبة لتقويم كفاءة الاستثمار يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (38) فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هنالك (10) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك. العبارة السابعة: تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية (الانتاج الزراعي والصناعي) يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (29/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول (29/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
36.0%	36	أوافق بشدة
47.0%	47	أوافق
11.0%	11	محايد
6.0%	6	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (29/2/4) أن (47) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.0%) وافقوا على أن تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية (الانتاج الزراعي والصناعي) يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (36) فرداً وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هنالك (11) فرداً وبنسبة (11.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (8) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

العبارة الثامنة: قلة مصادر التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (30/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول (30/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
25.0%	25	أوافق بشدة
53.0%	53	أوافق
15.0%	15	محايد
6.0%	6	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (30/2/4) أن (53) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.0%) وافقوا على أن قلة مصادر التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (25) فرداً وبنسبة (25.0%) على ذلك، وكان هنالك (15) فرداً وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (6) أفراد وبنسبة (6.0%) على ذلك، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية يزيد من مخاطر رأس المال العامل.

يوضح الجدول (31/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول (31/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
19.0%	19	أوافق بشدة
41.0%	41	أوافق
18.0%	18	محايد
17.0%	17	لا أوافق
5.0%	5	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (31/2/4) أن (41) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (41.0%) وافقوا على أن مخاطر صيغ التمويل الإسلامية يزيد من مخاطر رأس المال العامل، كما وافق بشدة (19) فرداً وبنسبة (19.0%) على ذلك، وكان هنالك (18) فرداً وبنسبة (18.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (17) فرداً وبنسبة (17.0%)، كما لم يوافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (5.0%) على ذلك العبارة العاشرة: المخاطر التشغيلية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (32/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول (32/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
27.0%	27	أوافق بشدة
56.0%	56	أوافق
14.0%	14	محايد
3.0%	3	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (32/2/4) أن (56) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن المخاطر التشغيلية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (27) فرداً وبنسبة (27.0%) على ذلك، وكان هنالك (14) فرداً وبنسبة (14.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة الحادية عشر: المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على جملة الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (33/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر.

جدول (33/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
24.0%	24	أوافق بشدة
64.0%	64	أوافق
11.0%	11	محايد
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (33/2/4) أن (64) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (64.0%) وافقوا على أن المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على جملة الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (24) فرداً وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (11) فرداً وبنسبة (11.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك على ذلك.

العبارة الثانية عشر: المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (34/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر.

جدول (34/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
23.0%	23	أوافق بشدة
53.0%	53	أوافق
21.0%	21	محايد
2.0%	2	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (34/2/4) أن (53) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.0%) وافقوا على أن المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (23) فرداً وبنسبة (23.0%) على ذلك، وكان هنالك (21) فرداً وبنسبة (21.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

3- الفرضية السادسة: " سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف

السودانية"

العبارة الأولى: عدم ملائمة سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (35/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول (35/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
34.0%	34	أوافق بشدة
45.0%	45	أوافق
18.0%	18	محايد
2.0%	2	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (35/2/4) أن (45) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن عدم ملائمة سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (34) فرداً وبنسبة (34.0%) على ذلك، وكان هنالك (18) فرداً وبنسبة (18.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً بنسبة (1.0%) على ذلك.
العبارة الثانية: عدم فعالية سياسات البنك المركزي للاستثمار تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (36/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول (36/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
34.0%	34	أوافق بشدة
46.0%	46	أوافق
15.0%	15	محايد
5.0%	5	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (36/2/4) أن (46) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.0%) وافقوا على أن عدم فعالية سياسات البنك المركزي للاستثمار تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (34) فرداً وبنسبة (34.0%) على ذلك، وكان هنالك (15) فرداً وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد بنسبة (5.0%) على ذلك.

العبرة الثالثة: عدم توفر أدوات مناسبة لإدارة السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (37/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول (37/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
35.0%	35	أوافق بشدة
55.0%	55	أوافق
6.0%	6	محايد
2.0%	2	لا أوافق
2.0%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (37/2/4) أن (55) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.0%) وافقوا على أن عدم توفر أدوات مناسبة لإدارة السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (35) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (6.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%)، كما لم يوافق بشدة (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.
العبارة الرابعة: الظروف الاقتصادية تضعف من سياسة البنك المركزي وتؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (38/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول (38/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
33.0%	33	أوافق بشدة
54.0%	54	أوافق
9.0%	9	محايد
4.0%	4	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (38/2/4) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.0%) وافقوا على أن الظروف الاقتصادية تضعف من سياسة البنك المركزي وتؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (33) فرداً وبنسبة (33.0%) على ذلك، وكان هناك (9) أفراد وبنسبة (9.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (39/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول (39/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	28	أوافق بشدة
56.0%	56	أوافق
12.0%	12	محايد
2.0%	2	لا أوافق
2.0%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (39/2/4) أن (56) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (28) فرداً وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هنالك (12) فرداً وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد بنسبة (2.0%)، كما لم يوافق بشدة (2) أفراد بنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة السادسة: ضعف سياسة السوق المفتوحة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول رقم (40/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول (40/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
24.0%	24	أوافق بشدة
55.0%	55	أوافق
15.0%	15	محايد
5.0%	5	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (40/2/4) أن (55) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.0%) وافقوا على أن ضعف سياسة السوق المفتوحة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (24) فرداً وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (15) فرداً وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد بنسبة (5.0%) كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً بنسبة (0.5%) على ذلك.

العبرة السابعة: عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (41/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول (41/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
23.0%	23	أوافق بشدة
50.0%	50	أوافق
19.0%	19	محايد
8.0%	8	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (41/2/4) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (23) فرداً وبنسبة (23.0%) على ذلك، وكان هنالك (19) فرداً وبنسبة (19.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (8) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

العبرة الثامنة: ضعف سياسات البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (42/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول (42/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
44.0%	44	أوافق بشدة
46.0%	46	أوافق
4.0%	4	محايد
4.0%	4	لا أوافق
2.0%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (42/2/4) أن (46) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.0%) وافقوا على أن ضعف سياسات البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما

وافق بشدة (44) فرداً وبنسبة (44.0%) على ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (4.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (4.0%)، كما لم يوافق بشدة (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: ضعف كفاءة سياسة البنك المركزي في تسويق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (43/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول (43/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
33.0%	33	أوافق بشدة
41.0%	41	أوافق
18.0%	18	محايد
8.0%	8	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (43/2/4) أن (41) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (41.0%) وافقوا على أن ضعف كفاءة سياسة البنك المركزي في تسويق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (33) فرداً وبنسبة (33.0%) على ذلك، وكان هنالك (18) فرداً وبنسبة (18.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (8) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

العبارة العاشرة: ضعف فاعلية سياسة الاحتياطي النقدي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (44/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول (44/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
29.0%	29	أوافق بشدة
48.0%	48	أوافق
14.0%	14	محايد
9.0%	9	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (44/2/4) أن (48) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.0%) وافقوا على أن سياسة الاحتياطي النقدي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (29) فرداً وبنسبة (29.0%) على ذلك، وكان هنالك (14) فرداً وبنسبة (14.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (9) أفراد وبنسبة (9.0%) على ذلك.

العبارة الحادية عشر: عدم ملاءمة سياسات البنك المركزي تؤثر على حجم الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (45/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر.

جدول (45/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
20.0%	20	أوافق بشدة
54.0%	54	أوافق
19.0%	19	محايد
7.0%	7	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (45/2/4) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.0%) وافقوا على أن سياسات البنك المركزي تؤثر على حجم الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (20) فرداً وبنسبة (20.0%) على ذلك، وكان هنالك (19) فرداً وبنسبة (19.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (7) أفراد وبنسبة (7.0%) على ذلك.

العبارة الثانية عشر: عدم ملاءمة سياسات البنك المركزي تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (46/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر.

جدول (46/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
24.0%	24	أوافق بشدة
54.0%	54	أوافق
17.0%	17	محايد
5.0%	5	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (46/2/4) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.0%) وافقوا على أن سياسات البنك المركزي تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (24) فرداً وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (17) فرداً وبنسبة (17.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد وبنسبة (5.0%) على ذلك.

4- الفرضية السابعة: "عدم استخدام المصارف أساليب التخطيط المناسبة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية"

العبارة الأولى: استخدام أساليب تخطيط مالي غير سليمة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل. يوضح الجدول (47/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول (47/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
39.0%	39	أوافق بشدة
54.0%	54	أوافق
7.0%	7	محايد
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (47/2/4) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.0%) وافقوا على أن استخدام أساليب تخطيط مالي غير سليمة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (39) فرداً وبنسبة (39.0%) على ذلك، وكان هنالك (7) أفراد وبنسبة (7.0%) محايدين بخصوص ذلك. العبارة الثانية: عدم دراسة حركة سحب الودائع الجارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل. يوضح الجدول (48/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول (48/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
34.0%	34	أوافق بشدة
48.0%	48	أوافق
13.0%	13	محايد
4.0%	4	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (48/2/4) أن (48) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.0%) وافقوا على أن عدم دراسة حركة سحب الودائع الجارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (34) فرداً وبنسبة (34.0%) على ذلك، وكان هناك (13) فرداً وبنسبة (13.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (4.0%) كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: ضعف التخطيط لتحقيق أرباح كافية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (49/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول (49/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%37.0	37	أوافق بشدة
%51.0	51	أوافق
%10.0	10	محايد
%2.0	2	لا أوافق
%100.0	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (49/2/4) أن (51) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.0%) وافقوا على أن ضعف التخطيط لتحقيق أرباح كافية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (37) فرداً وبنسبة (37.0%) على ذلك، وكان هناك (10) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: عدم وجود إستراتيجية مثلى لسحب الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (50/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول (50/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%41.0	41	أوافق بشدة
%43.0	43	أوافق
%12.0	12	محايد
%4.0	4	لا أوافق
% 100.0	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (50/2/4) أن (43) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (43.0%) وافقوا على أن عدم

وجود إستراتيجية مثلى لسحب الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (41) فرداً وبنسبة (41.0%) على ذلك، وكما لم يوافق (12) فرداً وبنسبة (12.0%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (4.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: عدم التأكد من البيانات المقدمة من العملاء تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (51/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول (51/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
29.0%	29	أوافق بشدة
51.0%	51	أوافق
9.0%	9	محايد
10.0%	10	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (51/2/4) أن (51) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.0%) وافقوا على أن عدم التأكد من البيانات المقدمة من العملاء تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (29) فرداً وبنسبة (29.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (10) أفراد وبنسبة (10.0%) على ذلك، وكان هناك (9) أفراد وبنسبة (9.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة السادسة: عدم التخطيط لدراسة حركة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
يوضح الجدول (52/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول (52/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
40.0%	40	أوافق بشدة
51.0%	51	أوافق
7.0%	7	محايد
2.0%	2	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (52/2/4) أن (51) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.0%) وافقوا على أن

عدم التخطيط لدراسة حركة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (40) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك (7) أفراد وبنسبة (7.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة السابعة: عدم اتخاذ السياسات المناسبة لزيادة مصادر التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (53/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول (53/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
33.0%	33	أوافق بشدة
58.0%	58	أوافق
6.0%	6	محايد
2.0%	2	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (53/2/4) أن (58) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.0%) وافقوا على أن عدم اتخاذ السياسات المناسبة لزيادة مصادر التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (33) فرداً وبنسبة (33.0%) على ذلك، وكان هنالك (6) أفراد وبنسبة (6.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%)، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الثامنة: عدم استخدام معايير سليمة لتقويم المشروعات يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (54/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول (54/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
35.0%	35	أوافق بشدة
56.0%	56	أوافق
7.0%	7	محايد

1.0%	1	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (54/2/4) أن (56) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن عدم استخدام معايير سليمة لتقويم المشروعات يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (35) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هنالك (7) أفراد وبنسبة (7.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: عدم استخدام سياسة لتوزيع الأموال يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (55/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول (55/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
32.0%	32	أوافق بشدة
50.0%	50	أوافق
14.0%	14	محايد
3.0%	3	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (55/2/4) أن (50) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن عدم استخدام سياسة لتوزيع الأموال يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (32) فرداً وبنسبة (32.0%) على ذلك، وكان هنالك (14) فرداً وبنسبة (14.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة العاشرة: عدم استخدام أساليب كفوءة لتحصيل المستحقات المالية يؤثر على كفاءة رأس

المال العامل.

يوضح الجدول (56/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول (56/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
39.0%	39	أوافق بشدة

أوافق	52	52.0%
محايد	6	6.0%
لا أوافق	3	3.0%
المجموع	100	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (56/2/4) أن (52) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن عدم استخدام أساليب كفاءة لتحصيل المستحقات المالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (39) فرداً وبنسبة (39.0%) على ذلك، وكان هنالك (6) أفراد وبنسبة (6.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة الحادية عشر: عدم استخدام أساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (57/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر.

جدول (57/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	38	38.0%
أوافق	54	54.0%
محايد	5	5.0%
لا أوافق	3	3.0%
المجموع	100	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (57/2/4) أن (54) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.0%) وافقوا على أن عدم استخدام أساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (38) فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هنالك (5) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك.

العبارة الثانية عشر: عدم استخدام أساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الودائع وعلى كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (58/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر.

جدول (58/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
35.0%	35	أوافق بشدة
53.0%	53	أوافق
10.0%	10	محايد
2.0%	2	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (58/2/4) أن (53) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.0%) وافقوا على أن عدم استخدام أساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الودائع وعلى كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (35) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هنالك (10) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

5- الفرضية الثامنة: "البيئة الداخلية والخارجية للمصرف تؤثر على كفاءة رأس المال العامل" العبارة الأولى: ضعف كفاءة الإدارة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (59/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول (59/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
58.0%	58	أوافق بشدة
36.0%	36	أوافق
5.0%	5	محايد
1.0%	1	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (59/2/4) أن (58) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (58.0%) وافقوا بشدة على أن ضعف كفاءة الإدارة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق (36) فرداً وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هنالك (5) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة الثانية: ضعف الكفاءة في التقنية المصرفية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (60/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول (60/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
38.0%	38	أوافق بشدة
39.0%	39	أوافق
17.0%	17	محايد
6.0%	6	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (60/2/4) أن (39) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (39.0%) وافقوا على أن ضعف الكفاءة في استخدام التقنية المصرفية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (38) فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هناك (17) فرداً وبنسبة (17.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (6) أفراد وبنسبة (6.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: زيادة شدة المنافسة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (61/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول (61/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
27.0%	27	أوافق بشدة
52.0%	52	أوافق
14.0%	14	محايد
7.0%	7	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (61/2/4) أن (52) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن زيادة شدة المنافسة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (27) فرداً وبنسبة (27.0%) على ذلك، وكان هناك (14) فرداً وبنسبة (14.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (7) أفراد وبنسبة (7.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: السياسات الضريبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (62/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول (62/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	28	أوافق بشدة
49.0%	49	أوافق
14.0%	14	محايد
9.0%	9	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (62/2/4) أن (49) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (49.0%) وافقوا على أن السياسات الضريبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (28) فرداً وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هناك (14) فرداً وبنسبة (14.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (9) أفراد وبنسبة (9.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (63/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول (63/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
29.0%	29	أوافق بشدة
47.0%	47	أوافق
19.0%	19	محايد
5.0%	5	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (63/2/4) أن (47) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.0%) وافقوا على أن كفاءة سوق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (29) فرداً وبنسبة (29.0%) على ذلك، وكان هناك (19) فرداً وبنسبة (19.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (5) أفراد وبنسبة (5.0%) على ذلك.

العبارة السادسة: طبيعة التعامل بصيغ التمويل الإسلامية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (64/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول (64/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
19.0%	19	أوافق بشدة
36.0%	36	أوافق
21.0%	21	محايد
16.0%	16	لا أوافق
8.0%	8	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (64/2/4) أن (36) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (36.0%) وافقوا على أن طبيعة التعامل بصيغ التمويل الإسلامية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، وكان هنالك (21) فرداً وبنسبة (21.0%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (19) فرداً وبنسبة (19.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (16) فرداً وبنسبة (16.0%)، كما لم يوافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك. العبارة السابعة: السياسات المتعلقة بإدارة العملة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل. يوضح الجدول (65/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة.

جدول (65/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
27.0%	27	أوافق بشدة
46.0%	46	أوافق
18.0%	18	محايد
8.0%	8	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (65/2/4) أن (46) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.0%) وافقوا على أن السياسات المتعلقة بإدارة العملة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (27) فرداً وبنسبة (27.0%) على ذلك، وكان هنالك (18) فرداً وبنسبة (18.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (8) أفراد وبنسبة (8.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك. العبارة الثامنة: قلة العملاء المؤهلين يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (66/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة.

جدول (66/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
29.0%	29	أوافق بشدة
47.0%	47	أوافق
12.0%	12	محايد
10.0%	10	لا أوافق
2.0%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (66/2/4) أن (47) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.0%) وافقوا على أن قلة العملاء المؤهلين يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (29) فرداً وبنسبة (29.0%) على ذلك، وكان هنالك (12) فرداً وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (10) أفراد وبنسبة (10.0%)، كما لم يوافق بشدة (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة التاسعة: المخاطر السياسية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (67/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة.

جدول (67/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
35.0%	35	أوافق بشدة
53.0%	53	أوافق
6.0%	6	محايد
5.0%	5	لا أوافق
1.0%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (67/2/4) أن (46) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.0%) وافقوا على أن المخاطر السياسية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (27) فرداً وبنسبة (27.0%) على ذلك، وكان هنالك (18) فرداً وبنسبة (18.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (8) أفراد وبنسبة (8.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.0%) على ذلك.

العبارة العاشرة: ضعف الوعي المصرفي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (68/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة.

جدول (68/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
36.0%	36	أوافق بشدة
51.0%	51	أوافق
11.0%	11	محايد
2.0%	2	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (70/2/4) أن (51) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.0%) وافقوا على أن ضعف الوعي المصرفي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (36) فرداً وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هنالك (11) فرداً وبنسبة (11.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة الحادية عشر: عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على حجم الائتمان وعلي كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (69/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر.

جدول (69/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
38.0%	38	أوافق بشدة
56.0%	56	أوافق
4.0%	4	محايد
2.0%	2	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (69/2/4) أن (56) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على حجم الائتمان وعلي كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (38) فرداً وبنسبة (38.0%) على ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (4.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

العبارة الثانية عشر: عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على التمويل وعلي كفاءة رأس المال العامل.

يوضح الجدول (70/2/4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر.

جدول (70/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
39.0%	39	أوافق بشدة
52.0%	52	أوافق
7.0%	7	محايد
2.0%	2	لا أوافق
100.0%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول (70/2/4) أن (52) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على التمويل وعلي كفاءة رأس المال العامل، كما وافق بشدة (39) فرداً وبنسبة (39.0%) على ذلك، وكان هنالك (7) أفراد وبنسبة (7.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (2.0%) على ذلك.

3/4 المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

اساليب اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

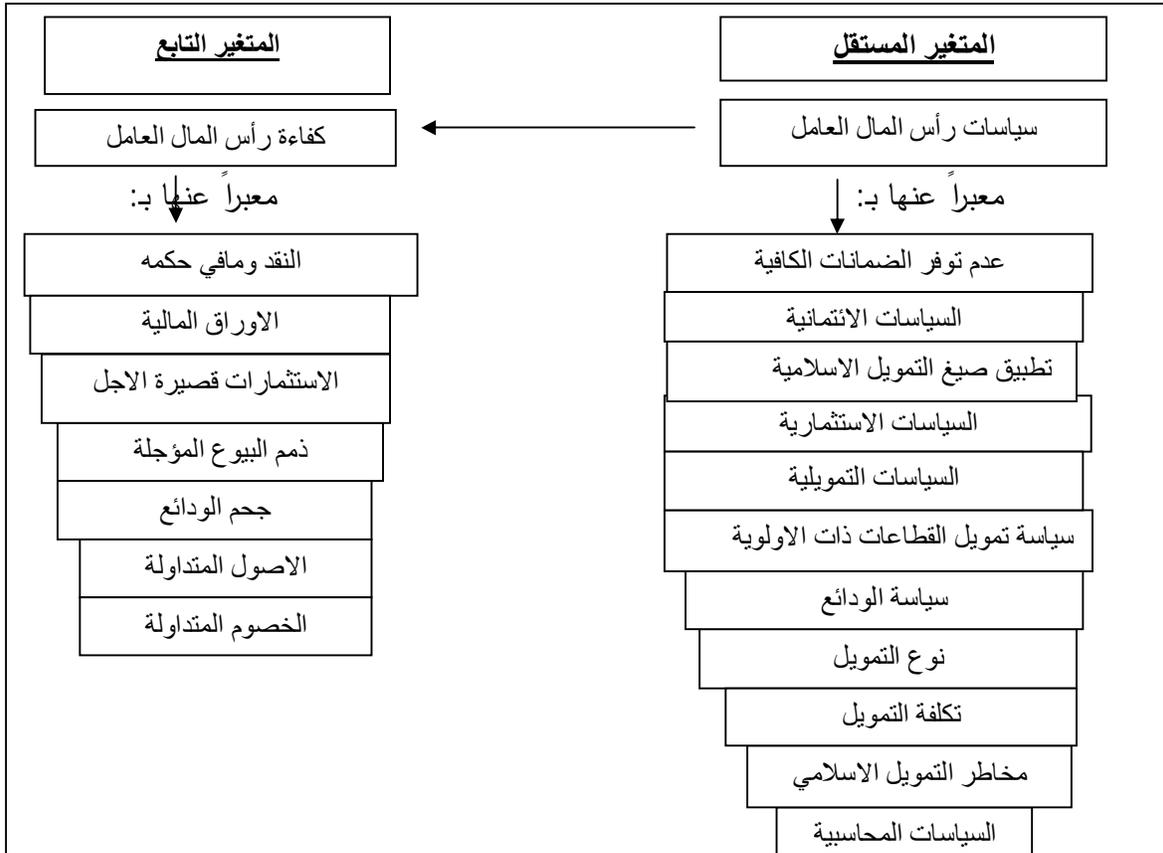
للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1/3/4 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: "سياسات رأس المال تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية".

شكل رقم (1/3/4)

المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للفرضية الرابعة



المصدر : اعداد الباحث، 2014م

تهدف الفرضية الرابعة إلى معرفة اثر سياسات رأس المال العامل على كفاءة رأس المال لعامل ، وتشمل الفرضية على المتغيرات المستقلة التي تتمثل في السياسات التمويلية، عدم كفاية الضمانات ، توجيه التمويل للقطاعات ذات الاولوية والسياسات المحاسبية وضوابط منح التمويل . اما المتغيرات التابعة فتتمثل في كفاءة مكونات رأس المال العامل كما يوضحها الشكل رقم (1/3/4) أعلاه:

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الرابعة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/4)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	عدم ملائمة السياسات التمويلية لطالبي التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
2	عدم توفر الضمانات الكافية يؤدي لصعوبة منح التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
3	اتخاذ سياسات غير مناسبة لاستقطاب مزيد من الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
4	ضعف السياسات الاستثمارية في استغلال موارد المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
5	نوع التمويل الذي تركز عليه سياسة إدارة المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
6	سياسة تحديد تكلفة التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
7	سياسة توجيه التمويل لقطاعات ذات مخاطر عالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
8	السياسات المحاسبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
9	صعوبة تنفيذ سياسات التمويل الاسلامي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
10	تعثر العملاء في السداد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	5	موافق بشدة
11	سياسة إدارة الأصول المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
12	سياسة إدارة الخصوم المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
	جميع العبارات	4	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (1/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم ملائمة السياسات التمويلية لطالبي التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم توفر الضمانات الكافية يؤدي لصعوبة منح التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن اتخاذ سياسات غير مناسبة لاستقطاب مزيد من الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف السياسات الاستثمارية في استغلال موارد المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن نوع التمويل الذي تركز عليه سياسة إدارة المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن سياسة تحديد تكلفة التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن سياسة توجيه التمويل لقطاعات ذات مخاطر عالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات المحاسبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن صعوبة تنفيذ سياسات التمويل الاسلامي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تعثر العملاء في السداد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن سياسة إدارة الأصول المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن سياسة إدارة الخصوم المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (11/2/4) إلى رقم (22/2/4) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة، الجدول رقم (2/3/4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	عدم ملاءمة السياسات التمويلية لطالبي التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	75.44
2	عدم توفر الضمانات الكافية يؤدي لصعوبة منح التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	62.96
3	اتخاذ سياسات غير مناسبة لاستقطاب مزيد من الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	61.20
4	ضعف السياسات الاستثمارية في استغلال موارد المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	2	37.82
5	نوع التمويل الذي تركز عليه سياسة إدارة المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	49.20
6	سياسة تحديد تكلفة التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	62.96
7	سياسة توجيه التمويل لقطاعات ذات مخاطر عالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	75.76
8	السياسات المحاسبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	67.80
9	صعوبة تنفيذ سياسات التمويل الاسلامي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	39.30
10	تعثر العملاء في السداد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	82.80
11	سياسة إدارة الأصول المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	88.72
12	سياسة إدارة الخصوم المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	61.36

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (75.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم ملاءمة السياسات التمويلية لطالبي التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (62.96) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم توفر الضمانات الكافية يؤدي لصعوبة منح التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (61.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن اتخاذ سياسات غير مناسبة لاستقطاب مزيد من الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (37.82) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف السياسات الاستثمارية في استغلال موارد المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (49.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن نوع التمويل الذي تركز عليه إدارة المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (62.96) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية

عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ارتفاع تكلفة التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (75.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سياسة توجيه التمويل لقطاعات ذات مخاطر عالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (67.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المحاسبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (39.30) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن صعوبة تنفيذ سياسات التمويل الاسلامي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (82.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تعثر العملاء في السداد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الحادية عشر (88.72) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين

إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سياسة إدارة الأصول المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثانية عشر (61.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (23/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سياسة إدارة الخصوم المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل. مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الرابعة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الرابعة عددها (12) عبارة ولكل منها (100) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة ستكون (1200) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الرابعة بالجدول رقم (3/3/4) والرسم رقم (1/3/4) أدناه:

جدول رقم (3/3/4)

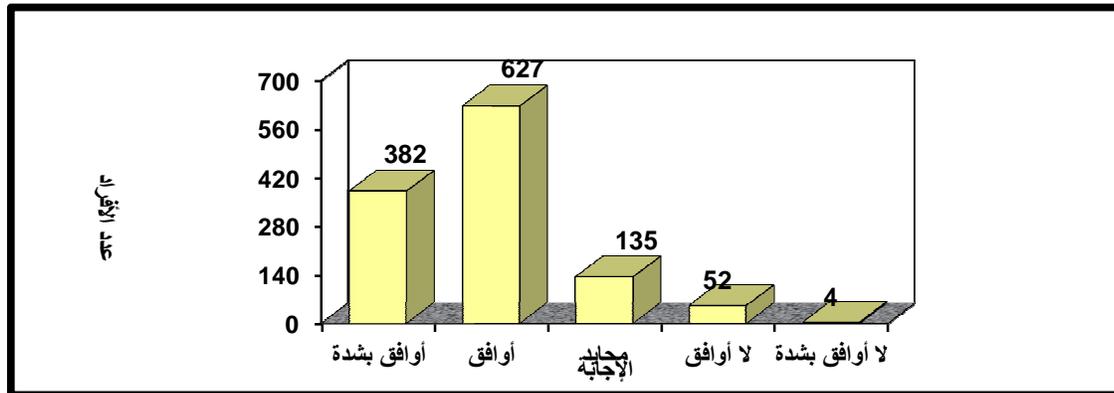
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
31.8%	382	أوافق بشدة
52.3%	627	أوافق
11.3%	135	محايد
4.3%	52	لا أوافق
0.3%	4	لا أوافق بشدة
100.0%	1200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

رسم رقم (1/3/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2014م

يتبين من الجدول رقم (3/3/4) والرسم رقم (1/3/4) أن عينة الدراسة تضمنت على (627) إجابة وبنسبة (52.3%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة، و(382) إجابة وبنسبة (31.8%) موافقة بشدة، و(135) إجابة وبنسبة (11.3%) محايدة، و(52) إجابة وبنسبة (4.3%) غير موافقة، و(4) إجابات وبنسبة (0.3%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (1133.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: "سياسات رأس المال تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية" قد تحققت.

2/3/4 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

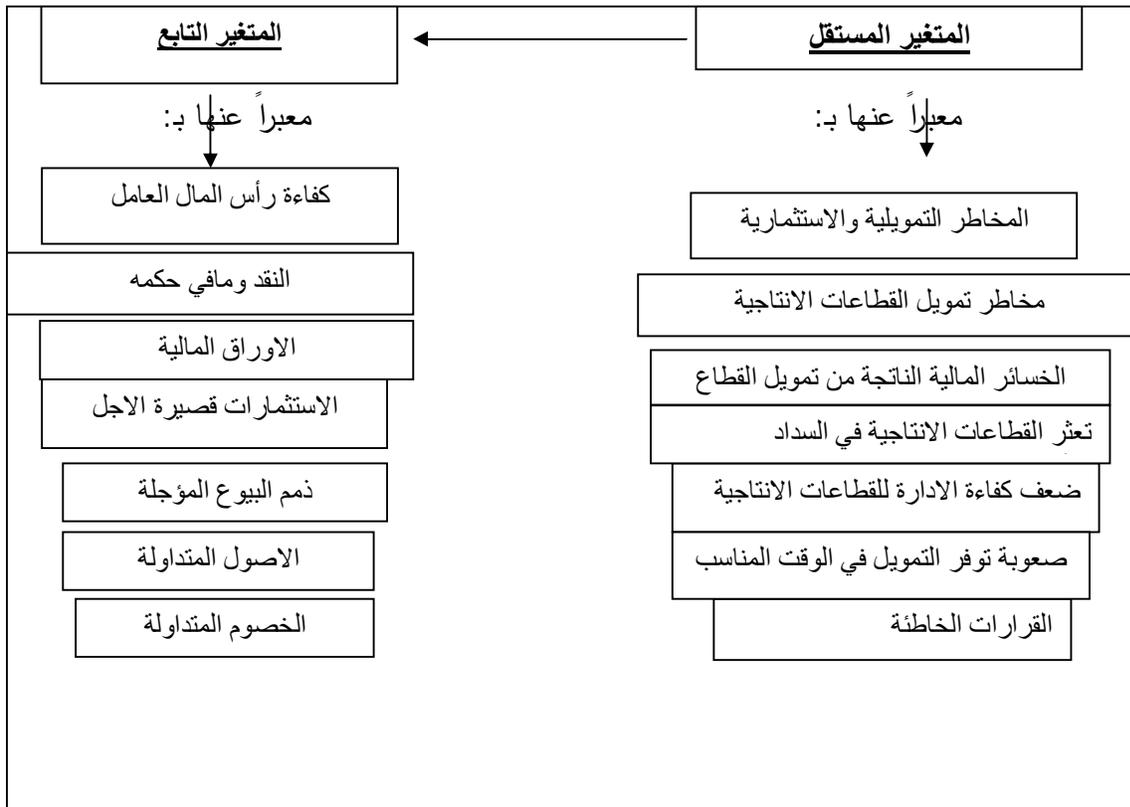
تنص الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية".

تهدف الفرضية الي معرفة تأثير المخاطر التمويلية والاستثمارية على كفاءة راس المال العامل بالمصارف السودانية، وتشمل على عدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مخاطر تمويل القطاعات الانتاجية والتعثر الذي تواجهه وضعف كفاءة الادارة فيها وغيرها. والمتغيرات التابعة كما يوضحها الشكل رقم (2/3/4) ادناه:

شكل رقم (2/3/4)

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الخامسة



عدم توفر المعلومات في الوقت
قلة مصادر التمويل
مخاطر صيغ التمويل الاسلامية
المخاطر التشغيلية

المصدر :اعداد الباحث ،2014م

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الخامسة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة ، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/4)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الخامسة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	مخاطر التمويل بالمصارف السودانية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
2	الخسائر الناتجة من تمويل القطاعات ذات الأولوية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
3	التعثر الذي تواجهه المصارف في تمويل القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
4	ضعف كفاءة الإدارة في القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
5	عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
6	عدم توفر المعلومات المناسبة لتقويم كفاءة الاستثمار يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
7	تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية (الانتاج الزراعي والصناعي) يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
8	قلة مصادر التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
9	مخاطر صيغ التمويل الاسلامية يزيد من مخاطر رأس المال العامل	4	موافق

10	المخاطر التشغيلية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
11	المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على جملة الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
12	المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
	جميع العبارات	4	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (4/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مخاطر التمويل بالمصارف السودانية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الخسائر الناتجة من تمويل القطاعات ذات الأولوية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التعثر الذي تواجهه المصارف في تمويل القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف كفاءة الإدارة في القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم توفر المعلومات المناسبة لتقويم كفاءة الاستثمار يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية (الانتاج الزراعي والصناعي) يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن قلة مصادر التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مخاطر صيغ التمويل الإسلامية يزيد من مخاطر رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المخاطر التشغيلية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على جملة الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (23/2/4) إلى رقم (34/2/4) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الخامسة، الجدول رقم (5/3/4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الخامسة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	مخاطر التمويل بالمصارف السودانية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	64.24
2	الخسائر الناتجة من تمويل القطاعات ذات الأولوية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	86.80
3	التعثر الذي تواجهه المصارف في تمويل القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	42.32
4	ضعف كفاءة الإدارة في القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	105.60

74.10	4	عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	5
58.16	3	عدم توفر المعلومات المناسبة لتقييم كفاءة الاستثمار يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	6
46.48	3	تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية (الانتاج الزراعي والصناعي) يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	7
84.80	4	قلة مصادر التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	8
34.00	4	مخاطر صيغ التمويل الاسلامية يزيد من مخاطر رأس المال العامل	9
62.80	3	المخاطر التشغيلية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	10
91.76	3	المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على جملة الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	11
89.20	4	المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	12

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (64.24) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (24/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مخاطر التمويل بالمصارف السودانية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (86.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (25/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الخسائر الناتجة من تمويل القطاعات ذات الأولوية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (42.32) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول

رقم (26/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التعثر الذي تواجهه المصارف في تمويل القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (105.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (27/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف كفاءة الإدارة في القطاعات ذات الأولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (74.10) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (28/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (58.16) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (29/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم توفر المعلومات المناسبة لتقويم كفاءة الاستثمار يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (46.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (30/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية (الانتاج الزراعي والصناعي) يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (84.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (31/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%)

بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن قلة مصادر التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (34.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (32/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مخاطر صيغ التمويل الاسلامية يزيد من مخاطر رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (62.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (33/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المخاطر التشغيلية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الحادية عشر (91.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (34/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على جملة الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثانية عشر (89.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (35/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الخامسة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الخامسة عددها (12) عبارة وعلى كل منها هنالك (100) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الخامسة ستكون (1200) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الخامسة بالجدول رقم (6/3/4) والشكل رقم (4/3/4) أدناه:

جدول رقم (6/3/4)

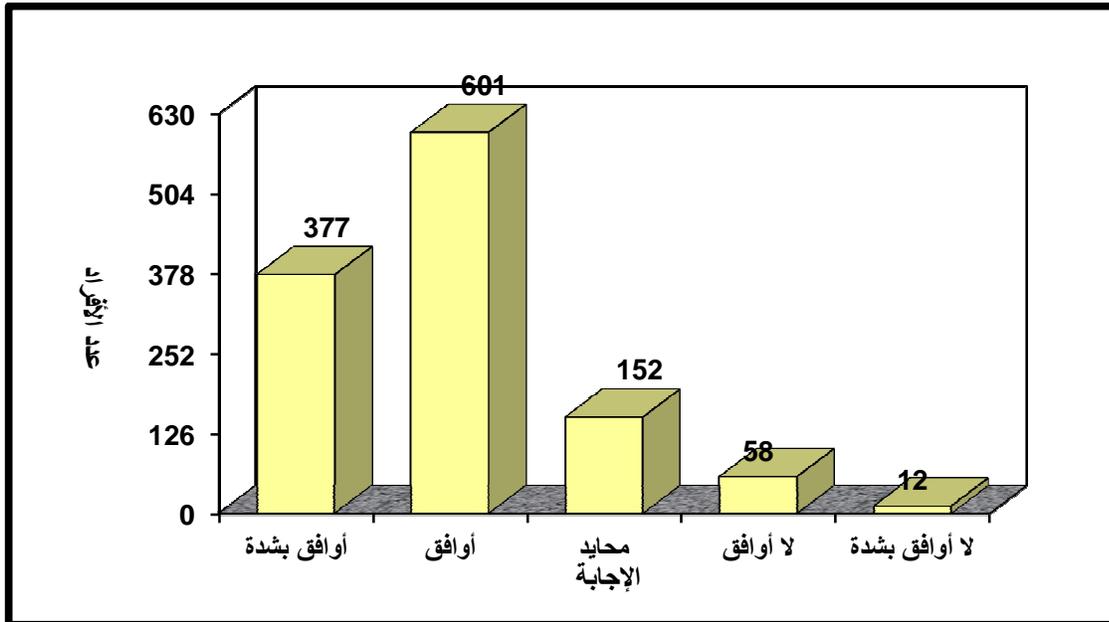
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
31.4%	377	أوافق بشدة
50.1%	601	أوافق
12.7%	152	محايد
4.8%	58	لا أوافق
1.0%	12	لا أوافق بشدة
100.0%	1200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

رسم رقم (2/3/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الخامسة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2014م

يتبين من الجدول رقم (6/3/4) والرسم رقم (2/3/4) أن عينة الدراسة تضمنت على (601) إجابة وبنسبة (50.1%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و (377) إجابة وبنسبة (31.4%) موافقة بشدة، و (152) إجابة وبنسبة (12.7%) محايدة، و (58) إجابة وبنسبة (4.8%) غير موافقة، و (12) إجابة وبنسبة (1.0%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الخامسة (1008.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/4)، فإن

ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الخامسة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: "المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية" قد تحققت.

3/3/4 عرض ومناقشة نتائج الفرضية السادسة:

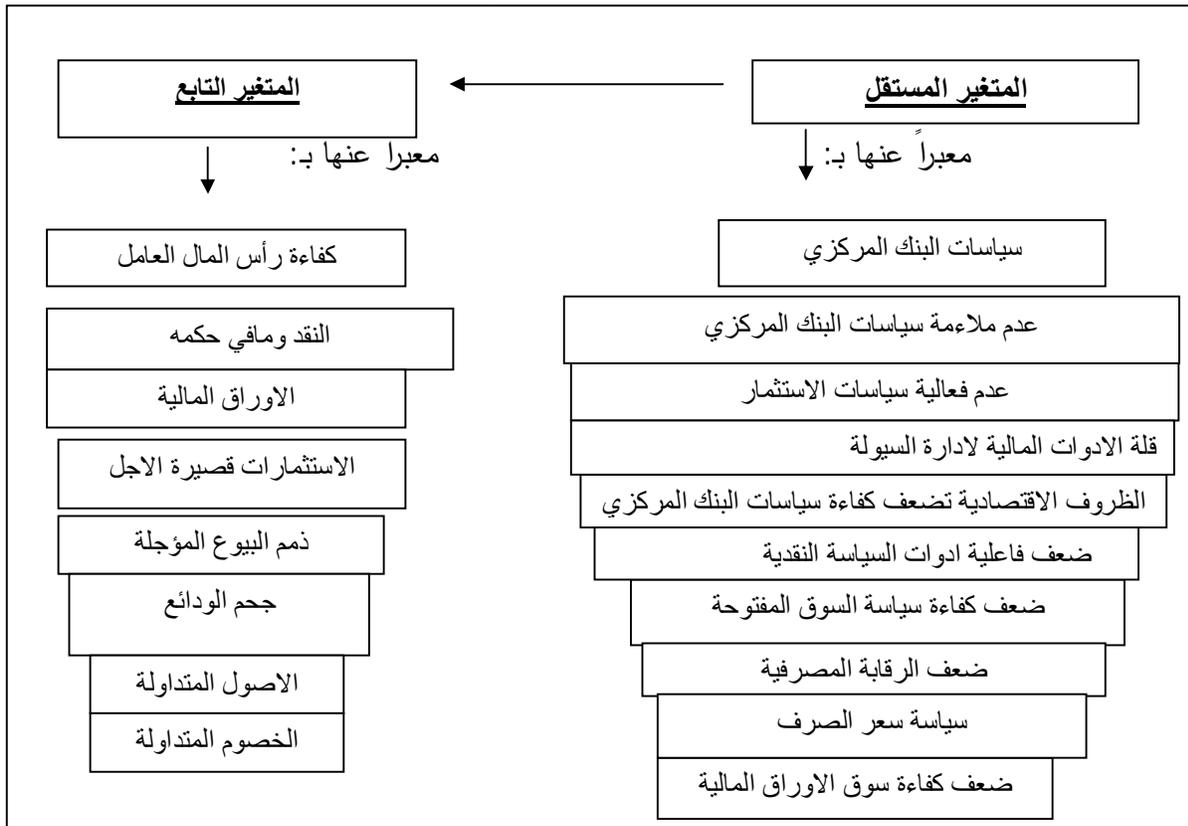
تنص الفرضية السادسة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية "

تهدف هذه الفرضية الى معرفة اثر سياسات البنك المركزي على كفاءة راس المال العامل في المصارف السودانية ، وتشمل على المتغيرات المستقلة والتابعة كما يوضحها الشكل رقم (3/3/4) أدناه:

شكل رقم (3/3/4)

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية السادسة



المصدر: اعداد الباحث، 2014م

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية السادسة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً ، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف

الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/4)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية السادسة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	عدم ملائمة سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
2	عدم فعالية سياسات البنك المركزي للاستثمار تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
3	عدم توفر ادوات مناسبة لإدارة السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
4	الظروف الاقتصادية تضعف من سياسة البنك المركزي وتؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
5	ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
6	ضعف سياسة السوق المفتوحة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
7	عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
8	ضعف سياسات البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
9	ضعف كفاءة سياسة البنك المركزي في تسويق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
10	سياسة الاحتياطي النقدي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
11	سياسات البنك المركزي تؤثر على حجم الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
12	سياسات البنك المركزي تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
	جميع العبارات	4	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (7/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم ملائمة سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم فعالية سياسات البنك المركزي للاستثمار تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم توفر أدوات مناسبة لإدارة السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الظروف الاقتصادية تضعف من سياسة البنك المركزي وتؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف سياسة السوق المفتوحة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف سياسات البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف كفاءة سياسة البنك المركزي في تسويق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن سياسة الاحتياطي النقدي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن سياسات البنك المركزي تؤثر على حجم الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن سياسات البنك المركزي تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)،

وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (35/2/4) إلى رقم (46/2/4) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية السادسة، الجدول رقم (8/3/4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية السادسة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	عدم ملائمة سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	75.50
2	عدم فعالية سياسات البنك المركزي للاستثمار تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	40.88
3	عدم توفر ادوات مناسبة لإدارة السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	114.70
4	الظروف الاقتصادية تضعف من سياسة البنك المركزي وتؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	64.08
5	ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	103.60
6	ضعف كفاءة سياسة السوق المفتوحة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	92.60
7	عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	38.16
8	ضعف سياسات البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	104.40
9	ضعف كفاءة سياسة البنك المركزي في تسويق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	26.32
10	سياسة الاحتياطي النقدي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	36.88
11	سياسات البنك المركزي تؤثر على حجم الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	3	49.04
12	سياسات البنك المركزي تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل	3	52.24

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (75.50) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (36/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم ملاءمة سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (40.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (37/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم فعالية سياسات البنك المركزي للاستثمار تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (114.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (38/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم توفر أدوات مناسبة لإدارة السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (64.08) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (39/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الظروف الاقتصادية تضعف من سياسة البنك المركزي وتؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (103.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (40/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (92.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (41/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف كفاءة سياسة السوق المفتوحة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (38.16) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (42/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (104.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (43/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف سياسات البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (26.32) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (44/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف كفاءة سياسة البنك المركزي في تسويق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (36.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (45/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سياسة الاحتياطي النقدي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الحادية عشر (49.04) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (46/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سياسات البنك المركزي تؤثر على حجم الأصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثانية عشر (52.24) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (47/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن سياسات البنك المركزي تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة السادسة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية السادسة عددها (12) عبارة وعلى كل منها هناك (100) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية السادسة ستكون (1200) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية السادسة بالجدول رقم (9/3/4) والرسم رقم (3/3/4) أدناه:

جدول رقم (9/3/4)

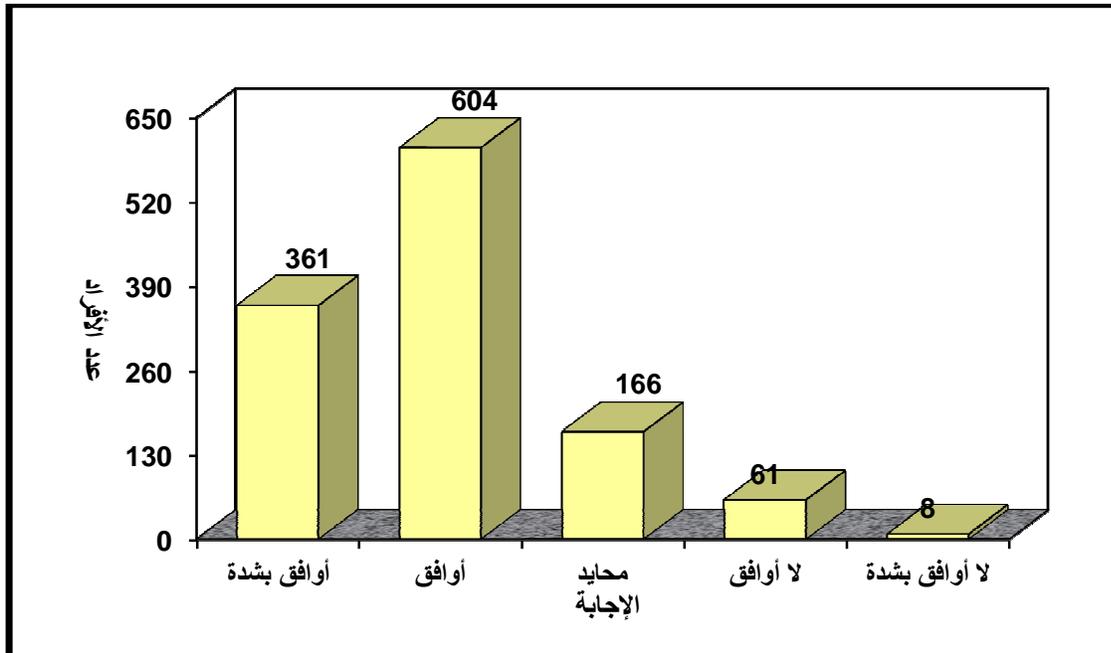
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية السادسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
30.1%	361	أوافق بشدة
50.3%	604	أوافق
13.8%	166	محايد
5.1%	61	لا أوافق
0.7%	8	لا أوافق بشدة
100.0%	1200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

رسم رقم (3/3/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2014م

يتبين من الجدول رقم (9/3/4) والرسم رقم (3/3/4) أن عينة الدراسة تضمنت على (604) إجابة وبنسبة (50.3%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية السادسة، و (361) إجابة وبنسبة (30.1%) موافقة بشدة، و (166) إجابة وبنسبة (13.8%) محايدة، و (61) إجابة وبنسبة (5.1%) غير موافقة، و (8) إجابات وبنسبة (0.7%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية السادسة (993.66) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/3/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية السادسة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة السادسة والتي نصت على أن: "سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية" قد تحققت.

4/3/4 عرض ومناقشة نتائج الفرضية السابعة:

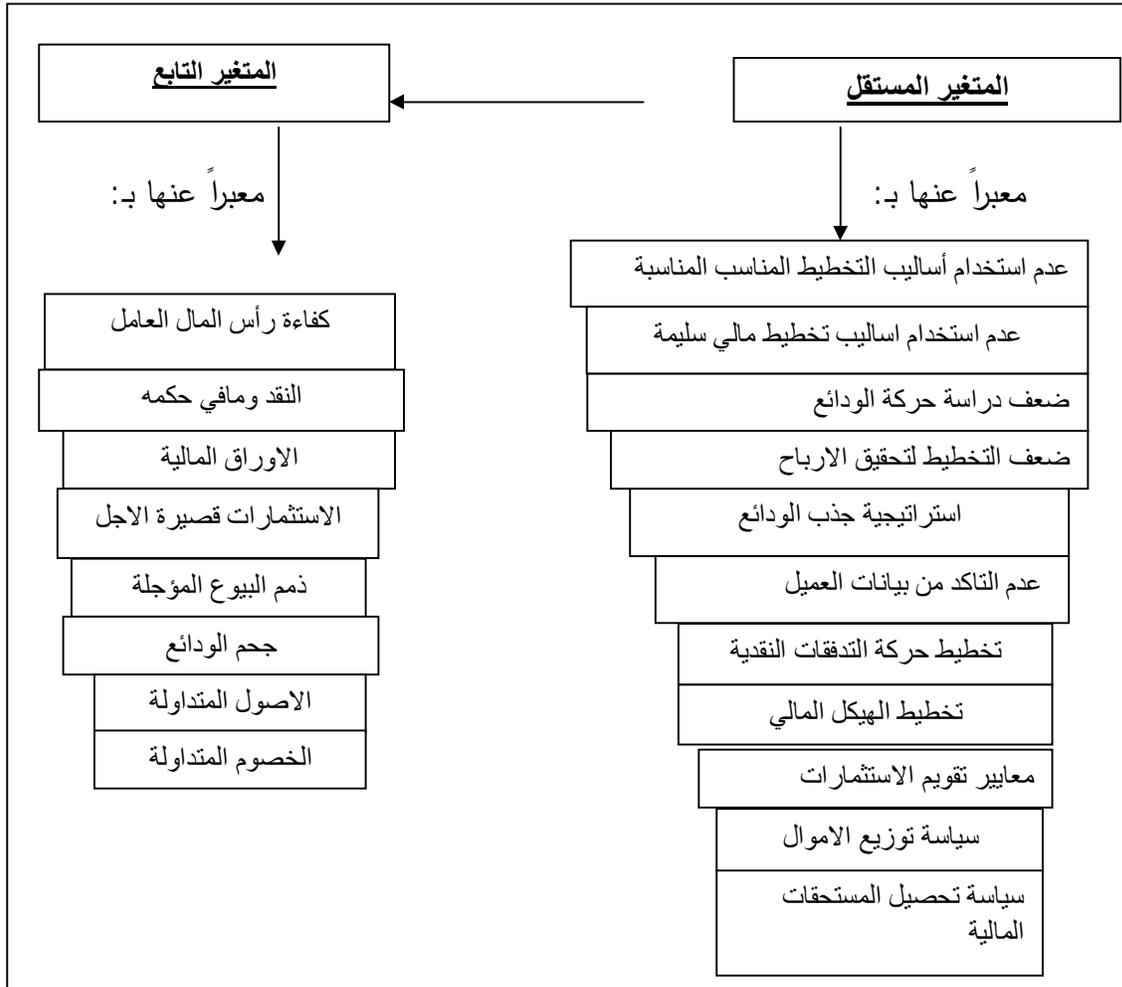
تنص الفرضية السابعة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"عدم استخدام المصارف أساليب التخطيط المناسبة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية".

تهدف هذه الفرضية الي قياس اثر عدم استخدام اساليب التخطيط المناسبة على كفاءة رأس المال العامل باستخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة التي توضح ذلك الاثر ، كما يمثلها الشكل رقم (4/3/4) أدناه :

شكل رقم (4/3/4)

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية السابعة



المصدر : اعداد الباحث ، 2014م

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية السابعة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في جدول رقم (10/3/4) الآتي:

جدول رقم (10/3/4)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية السابعة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	استخدام اساليب تخطيط مالي غير سليمة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
2	ضعف دراسة حركة سحب الودائع الجارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
3	ضعف التخطيط لتحقيق أرباح كافية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
4	استراتيجية سحب الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
5	عدم التأكد من البيانات المقدمة من العملاء تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
6	عدم التخطيط لدراسة حركة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
7	عدم اتخاذ السياسات المناسبة لزيادة مصادر التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
8	عدم استخدام معايير سليمة لتقويم المشروعات يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
9	عدم استخدام سياسة لتوزيع الأموال يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
10	عدم استخدام اساليب كفوءة لتحصيل المستحقات المالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
11	عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
12	عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الودائع وعلى كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
	جميع العبارات	4	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (10/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن استخدام اساليب تخطيط مالي غير سليمة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف دراسة حركة سحب الودائع الجارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف التخطيط لتحقيق أرباح كافية يؤثر على كفاءة رأس

المال العامل.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن استراتيجية سحب الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم التأكد من البيانات المقدمة من العملاء تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم التخطيط لدراسة حركة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم اتخاذ السياسات المناسبة لزيادة مصادر التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم استخدام معايير سليمة لتقويم المشروعات يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم استخدام سياسة لتوزيع الأموال يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم استخدام اساليب كفوءة لتحصيل المستحقات المالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الودائع وعلى كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الرابعة.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (47/2/4) إلى رقم (58/2/4) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك،

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية السابعة، الجدول رقم (11/3/4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (11/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية السابعة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	استخدام اساليب تخطيط مالي غير سليمة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	2	34.58
2	ضعف دراسة حركة سحب الودائع الجارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	82.30
3	ضعف التخطيط لتحقيق أرباح كافية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	62.96
4	استراتيجية سحب الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	47.60
5	عدم التأكد من البيانات المقدمة من العملاء تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	81.20
6	عدم التخطيط لدراسة حركة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	70.16
7	عدم اتخاذ السياسات المناسبة لزيادة مصادر التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	124.70
8	عدم استخدام معايير سليمة لتقويم المشروعات يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	120.60
9	عدم استخدام سياسة لتوزيع الأموال يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	86.50
10	عدم استخدام اساليب كفوءة لتحصيل المستحقات المالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	70.80
11	عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى كفاءة رأس المال العامل	3	75.76
12	عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الودائع وعلى كفاءة رأس المال العامل	3	65.52

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (34.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (48/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن استخدام اساليب تخطيط مالي غير سليمة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (82.30) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (49/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف دراسة حركة سحب الودائع الجارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (62.96) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (50/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف التخطيط لتحقيق أرباح كافية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (47.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (51/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن استراتيجية سحب الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (81.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (52/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم التأكد من البيانات المقدمة من العملاء تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (70.16) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.38)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (53/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم التخطيط لدراسة حركة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (124.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية

عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (54/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم اتخاذ السياسات المناسبة لزيادة مصادر التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (120.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (55/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم استخدام معايير سليمة لتقييم المشروعات يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (86.50) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (56/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم استخدام سياسة لتوزيع الأموال يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (70.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (57/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم استخدام اساليب كفوءة لتحصيل المستحقات المالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الحادية عشر (75.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (58/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الاستثمارات قصيرة الأجل وعلى كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثانية عشر (65.52) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد

في الجدول رقم (59/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الودائع وعلى كفاءة رأس المال العامل.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة السابعة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية السابعة عددها (12) عبارة وعلى كل منها هناك (100) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية السابعة ستكون (1200) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية السابعة بالجدول رقم (12/3/4) والشكل رقم (7/3/4) أدناه:

جدول رقم (12/3/4)

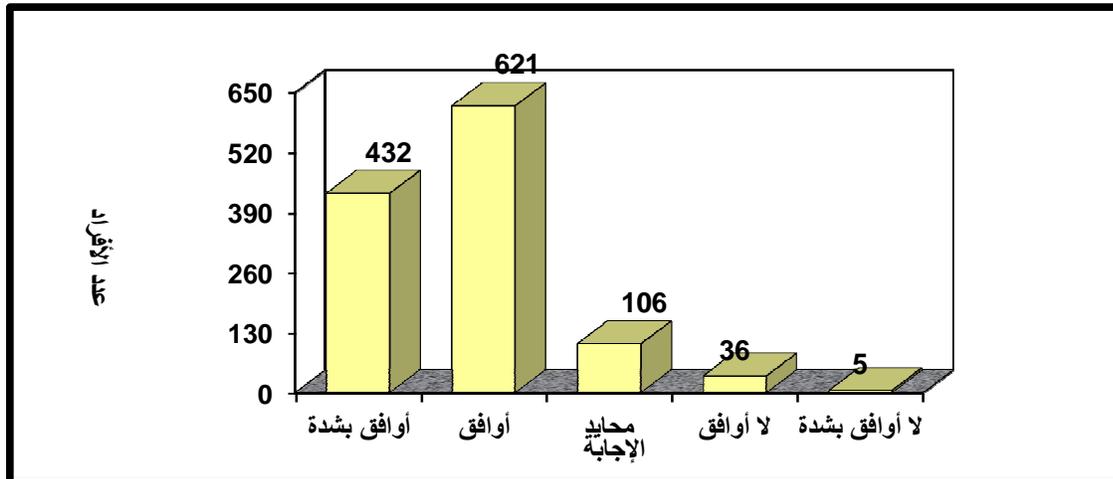
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية السابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
36.0%	432	أوافق بشدة
51.8%	621	أوافق
8.8%	106	محايد
3.0%	36	لا أوافق
0.4%	5	لا أوافق بشدة
100.0%	1200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

رسم رقم (4/3/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية السابعة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2014م

يتبين من الجدول رقم (12/3/4) والرسم رقم (4/3/4) أن عينة الدراسة تضمنت على (621) إجابة وبنسبة (51.8%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية السابعة، و (432) إجابة وبنسبة (36.0%) موافقة بشدة، و (106) إجابة وبنسبة (8.8%) محايدة، و (36) إجابة وبنسبة (3.0%) غير موافقة، و (5) إجابات وبنسبة (0.4%) غير موافقة بشدة على ذلك. وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية السابعة (1236.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/3/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية السابعة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة السابعة والتي نصت على أن: " عدم استخدام المصارف أساليب التخطيط المناسبة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية " قد تحققت.

5/3/4 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثامنة:

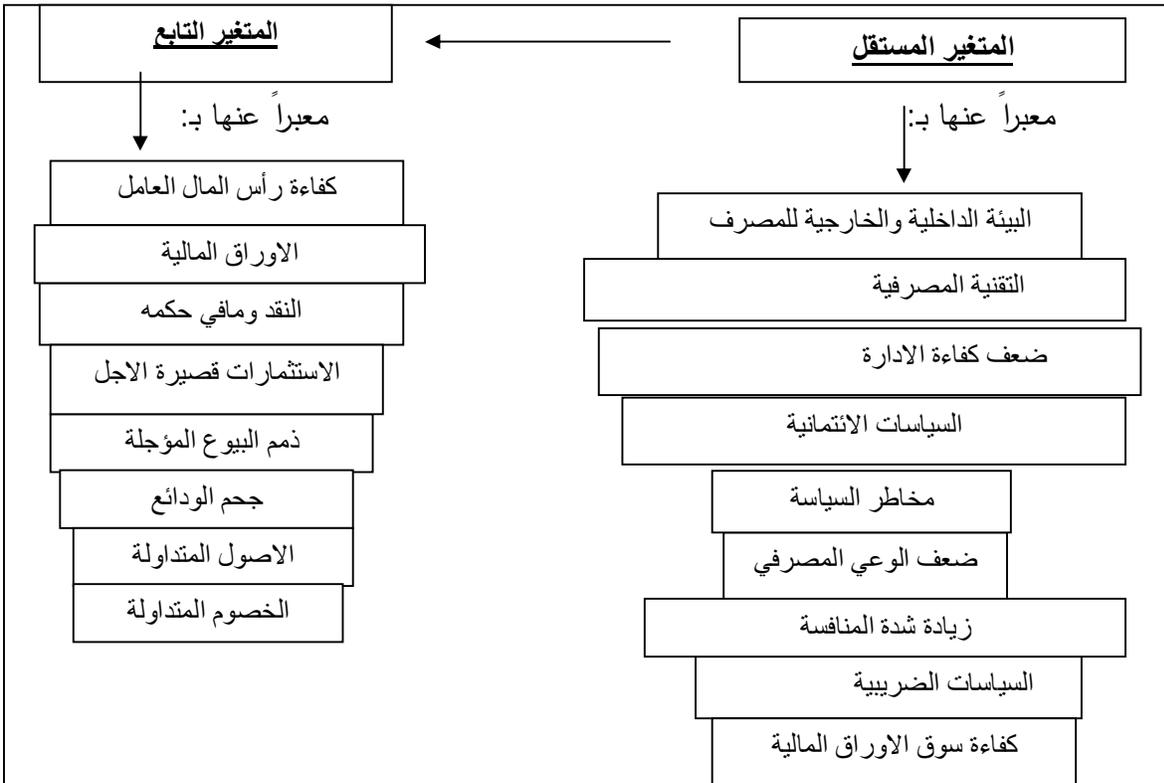
تنص الفرضية الخامسة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" البيئة الداخلية والخارجية للمصرف تؤثر على كفاءة رأس المال العامل".

تهدف الفرضية لقياس اثر عوامل البيئة الداخلية والخارجية للمصرف على كفاءة راس المال العامل وتشمل المتغيرات المستقلة والتابعة كما يبينها الشكل رقم (5/3/4) ادناه:

شكل رقم (8/3/4)

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الثامنة



طبيعة التعامل بصيغ التمويل الاسلامي

سياسات سعر الصرف

قلة العملاء المؤهلين

المصدر : اعداد الباحث، 2014م

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثامنة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (13/3/4)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثامنة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	ضعف كفاءة الإدارة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	5	موافق بشدة
2	التقنية المصرفية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
3	زيادة شدة المنافسة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
4	السياسات الضريبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
5	كفاءة سوق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
6	طبيعة التعامل بصيغ التمويل الاسلامية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
7	السياسات المتعلقة بإدارة العملة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
8	قلة العملاء المؤهلين يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
9	المخاطر السياسية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
10	ضعف الوعي المصرفي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
11	عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على حجم الائتمان وعلي كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
12	عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على التمويل وعلي كفاءة رأس المال العامل	4	موافق
	جميع العبارات	4	موافق

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

يتبين من الجدول رقم (13/3/4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن ضعف كفاءة الإدارة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التقنية المصرفية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن زيادة شدة المنافسة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات الضريبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن كفاءة سوق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طبيعة التعامل بصيغ التمويل الإسلامية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن السياسات المتعلقة بإدارة العملة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن قلة العملاء المؤهلين يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المخاطر السياسية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف الوعي المصرفي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على حجم الائتمان وعلى كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر (4)، وتعني هذه القيمة

أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على التمويل وعلي كفاءة رأس المال العامل.

• بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثامنة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (59/2/4) إلى رقم (70/2/4) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثامنة، الجدول رقم (14/3/4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (14/3/4)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثامنة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	ضعف كفاءة الإدارة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	87.44
2	التقنية المصرفية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	31.60
3	زيادة شدة المنافسة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	47.12
4	السياسات الضريبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	38.48
5	كفاءة سوق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	37.44
6	طبيعة التعامل بصيغ التمويل الإسلامية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	20.90
7	السياسات المتعلقة بإدارة العملة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	61.70
8	قلة العملاء المؤهلين يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	64.90
9	المخاطر السياسية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	4	104.80
10	ضعف الوعي المصرفي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل	3	60.88
11	عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على حجم الائتمان وعلي كفاءة رأس المال العامل	3	84.00
12	عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على التمويل وعلي كفاءة رأس المال العامل	3	71.12

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (87.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (60/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف كفاءة الإدارة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (31.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (61/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التقنية المصرفية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (47.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (62/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن زيادة شدة المنافسة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (38.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (63/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات الضريبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (37.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (64/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن كفاءة سوق الأوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (20.90) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (65/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن طبيعة التعامل بصيغ التمويل الاسلامية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (61.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (66/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن السياسات المتعلقة بإدارة العملة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (64.90) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (67/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن قلة العملاء المؤهلين يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (104.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (68/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المخاطر السياسية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (60.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (69/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف الوعي المصرفي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الحادية عشر (84.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (70/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على حجم الانتمان وعلي كفاءة رأس المال العامل.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الثانية عشر (71.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (71/2/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عوامل البيئة الداخلية والخارجية تؤثر على التمويل وعلي كفاءة رأس المال العامل.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثامنة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثامنة عددها (12) عبارة وعلى كل منها هناك (100) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثامنة ستكون (1200) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثامنة بالجدول رقم (15/3/4) والرسم رقم (5/3/4) أدناه:

جدول رقم (15/3/4)

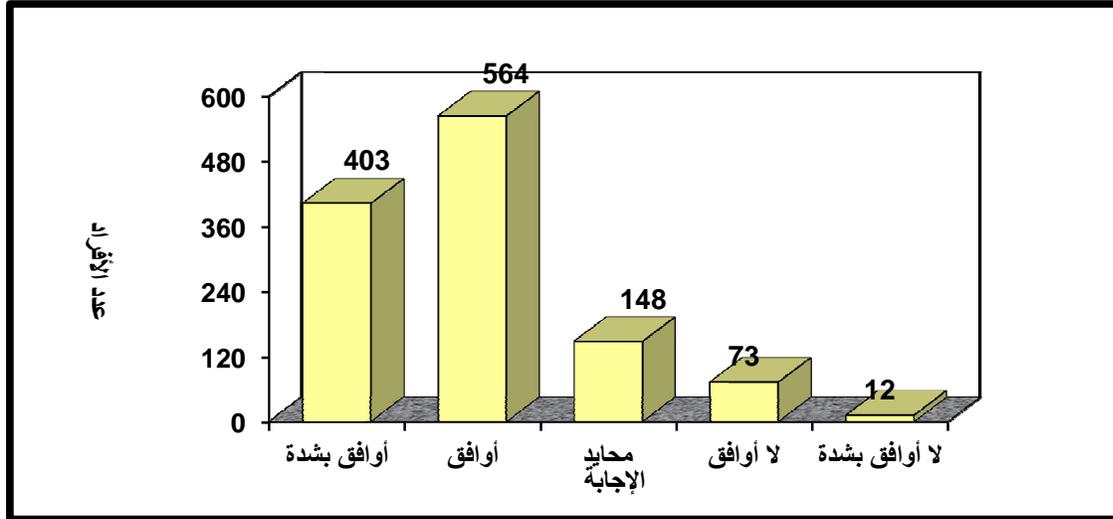
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثامنة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
33.6%	403	أوافق بشدة
47.0%	564	أوافق
12.3%	148	محايد
6.1%	73	لا أوافق
1.0%	12	لا أوافق بشدة
100.0%	1200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

رسم رقم (5/3/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثامنة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2014م

يتبين من الجدول رقم (15/3/4) والرسم رقم (5/3/4) أن عينة الدراسة تضمنت على (564) إجابة وبنسبة (47.0%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثامنة، و (403) إجابة وبنسبة (33.6%) موافقة بشدة، و (148) إجابة وبنسبة (12.3%) محايدة، و (73) إجابة وبنسبة (6.1%) غير موافقة، و (12) إجابة وبنسبة (1.0%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثامنة (916.18) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/3/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثامنة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثامنة والتي نصت على أن: " البيئة الداخلية والخارجية للمصرف تؤثر على كفاءة رأس المال العامل " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الخمس بالجدول (16/3/4) والشكل (9/3/4) أدناه:

الجدول (16/3/4)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

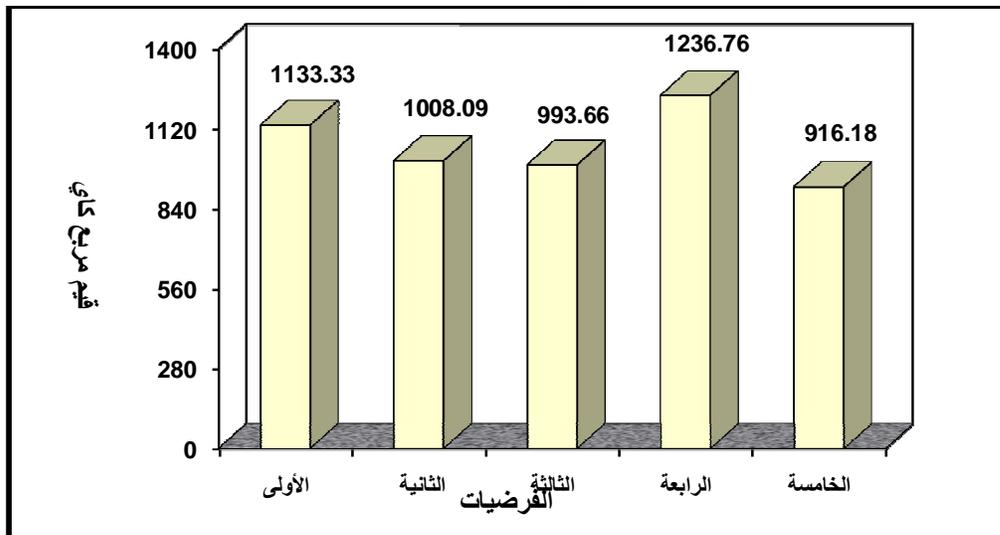
ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	سياسات رأس المال تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية	1133.33
2	المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية	1008.09
3	سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية	993.66
4	عدم استخدام المصارف أساليب التخطيط المناسبة تؤثر على كفاءة رأس المال	1236.76

	العامل في المصارف السودانية	
916.18	البيئة الداخلية والخارجية للمصرف تؤثر على كفاءة رأس المال العامل	5

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

الرسم (6/3/4)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2014م

يتبين من الجدول (16/3/4) والرسم (9/3/4) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة السابعة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (1236.76)، يليها تحقق الفرضية الرابعة بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (1133.33)، ثم تحقق الفرضية الخامسة بالمرتبة الثالثة اعتماداً على ثالث أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (1008.09)، يليها تحقق الفرضية السادسة بالمرتبة الرابعة اعتماداً على رابع أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (993.66)، وأخيراً تحقق الفرضية الثامنة بالمرتبة الخامسة اعتماداً على خامس أكبر قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (916.18).

الخاتمة

تشتمل على الآتي :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

بعد أن تناول الباحث الجانب النظري لموضوع الدراسة قام بإجراء دراسة تطبيقية وذلك بتحليل القوائم المالية لعينة المصارف السودانية ، ومن ثم أجريت دراسة مسحية ميدانية إستهدفت عينة من العاملين بقطاع المصارف السودانية ، توصل الباحث لعدد من النتائج التي أثبتت صحة جميع الفرضيات ، وذلك على النحو التالي:

1. زيادة مصادر التمويل الخارجية للمصارف التجارية ، اثر على كفاءة راس المال العامل .
2. انخفاض نسبة توظيف الموارد لكثير من المصارف ، كما انه بالرغم من زيادة نسبة التوظيف لبعض المصارف الا ان ربحيتها تبدو ضعيفة.
3. ضعف معدلات العائد على الاستثمار لمعظم مصارف العينة وذلك لزيادة نسبة السيولة .
4. تذبذب معدلات نمو مكونات راس المال العامل لمعظم مصارف العينة ، يعكس اثر الظروف الاقتصادية وعدم وضوح السياسات التمويلية .
5. عدم تخطيط الهيكل المالي ادى لضعف معدلات العائد وزيادة المخاطر التمويلية.
6. السياسات التمويلية اثرت على كفاءة راس المال العامل وذلك بسبب ارتفاع تكلفة التمويل وعدم توفر الضمانات الكافية لدى كثير من العملاء .
7. اتخاذ سياسات تمويلية غير مناسبة اثر على كفاءة راس المال العامل وذلك لضعف مقدرة المصارف في جذب الودائع وتوجيه التمويل للقطاعات ذات الاولوية .
8. سياسة الاستثمار في الاصول المتداولة واستخدام الخصوم المتداولة وذلك لصعوبة سياسات التمويل الاسلامي ولضعف الثقة في العملاء الذين ازدادت نسبة التعثر لديهم.
9. المخاطر التمويلية والاستثمارية اثرت على كفاءة راس المال العامل ، وذلك للخسائر التي تكبدتها المصارف من تمويل القطاعات ذات الاولوية.
10. ضعف كفاءة الادارة اثر على كفاءة راس المال العامل ، وذلك لعدم توفيرها للتمويل في الوقت المناسب واختيارها السليم للمشروعات وفق معلومات مناسبة.
11. المخاطر التي تتعلق بالتمويل بالصيغ الاسلامية الذي يشارك فيه المصرف العميل مخاطر التمويل والتشغيل اثر على كفاءة راس المال العامل.
10. سياسات البنك المركزي اثرت على كفاءة راس المال العامل ، وذلك لعدم اختيارها اساليب وادوات ذات فاعالية في ادارة السيولة وتوظيف الاستثمار .
12. عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي مما يحد من دوره في معالجة القضايا الاقتصادية في السعي بزيادة الكفاءة الاستثمارية والتمويلية.
13. استخدام اساليب تخطيط مالي غير سليمة اثرت على كفاءة راس المال العامل ، وعدم التركيز على دراسة التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

14. عدم التخطيط المناسب واختيار الهيكل المالي الامثل عند تنفيذ المشروعات الاستثمارية الجديدة لتحقيق ربحية عالية اثر على كفاءة راس المال العامل.
15. سوء التخطيط في السياسات التمويلية المتعلقة بدراسة التصنيف الائتماني للعملاء وسياسات التحصيل اثر على كفاءة راس المال العامل.
16. ضعف كفاءة الادارة يمثل احد العوامل التي تزيد من المخاطر الخاصة بالبيئة المصرفية واثرت على كفاءة راس المال العامل.
17. عدم ملاءمة التقنية المصرفية واستخدامها بكفاءة عالية والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اثرت على كفاءة راس المال العامل .
18. زيادة شدة المنافسة وعدم ملاءمة السياسات الضريبية اثرت على كفاءة راس المال العامل.
19. ضعف كفاءة سوق الاوراق المالية لتسويق الاوراق المالية بسرعة يقلل من كفاءة المصارف في ادارة السيولة ويقلل من فرص تحقيق الارباح اثر كفاءة راس المال العامل.
20. طبيعة التعامل بصيغ التمويل الاسلامية التي تتطلب كوادر مدربة على التمويل الاسلامي وعملاء يمتازون بالثقة والامانة والاخلاق التي يحث عليها الدين الاسلامي تقلل من فرص التمويل والاستثمار واثرت على كفاءة راس المال العامل .
21. المخاطر السياسة الخاصة بطبيعة النمط الاداري في الدولة التي تتمثل في قوانين الاستثمار بالاضافة الي الحروب والمقاطعات الاقتصادية اثر على كفاءة راس المال العامل .
22. ضعف معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ، اثر على كفاءة راس المال العامل.
23. انخفاض الاحتياطي من النقد الاجنبي ، اثر على كفاءة راس المال العامل.
24. العجز في الموانة العامة للدولة نتيجة لخروج عائدات النفط اثر سلباً على كفاءة المصارف.
25. ضعف الوعي المصرفي لدى عامة الجمهور بالتعامل مع المصارف وذلك لتقشي الامية وعدم الانتشار المصرفي ولعدم توفر الامن في بعض المناطق اثر على كفاءة راس المال العامل .
26. عدم التخطيط المناسب والسياسات المصرفية غير الكفوة اثر على كفاءة راس المال العامل .
27. عوامل البيئة الداخلية والخارجية اثرت على كفاءة راس المال العامل.

ثانياً : التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي :

1. دراسة وتخطيط الهيكل التمويلي لرأس المال العامل من حيث اختيار مصدر التمويل المناسب الذي يزيد من كفاءة رأس المال العامل .
2. العمل على زيادة الاستثمار في مكونات رأس العامل ، باتخاذ قرارات تؤدي الي تعظيم ربحية رأس المال العامل.
3. الاستفادة من السيولة باستثمارها في فرص استثمارية مربحة تؤدي الي زيادة معدلات العوائد على الاستثمار .
4. اصدار سياسات تمويلية تؤدي الي كفاءة الاستثمار في رأس المال العامل بتخفيض تكاليف التمويل وايجاد اساليب لحل مشكلة الضمانات.
5. اتخاذ سياسات تؤدي الي مزيد من جذب الودائع والاستفادة منها في توفير التمويل للقطاعات ذات ارباح عالية .
6. مراجعة سياسات الاستثمار والتمويل والعمل على ايجاد بدائل تمويلية اسلامية جديدة ، تقلل من نسبة تعثر العملاء وتحل مشكلة عدم الثقة.
7. دراسة المخاطر التمويلية وادارتها بكفاءة بمشاركة القطاعات ذات الخسائر الاستثمارية واتخاذ اساليب لحل مشاكلها.
8. تدريب الكوادر الادارية على اساليب تقويم المشروعات الاستثمارية والقرارات التمويلية ، واستخدام التقنية المصرفية للاستفادة منها في اتخاذ القرار .
9. يجب على البنك المركزي اصدار سياسات تمويلية تشجع المستثمرين على الاستثمار بتثبيت معدل التضخم وسعر الصرف والزام المصارف بذلك.
10. استخدام اساليب تخطيط مالي مناسبة بدراسة حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتنبؤ مبكرا بحدوث عجز او فائض مالي .
11. مراجعة السياسات التمويلية المتعلقة بدراسة التصنيف الائتماني للعملاء بالتأكد من البيانات المقدمة من العملاء والعمل على سياسات تحصيل اكثر كفاءة.
12. العمل على مشاكل البيئة الداخلية والخارجية المتمثلة في التقنية المصرفية وسوق الاوراق المالية والعملاء والمنافسين .

13. على القائمين بأمر المصارف:

1. الإهتمام بعمل سماعات للمتعاملين وتدريبهم بأساليب اختيار المشروعات .
2. توضيح مزايا الإعتماد على الأساليب العلمية لإتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار .
3. إلزام المصارف بتنفيذ السياسات المصرفية الصادرة من البنك المركزي .
4. انشاء مراكز تدريب في مجال التمويل الاسلامي.

الرؤى المستقبلية

اتضح للباحث من خلال الدراسة التطبيقية والميدانية التي قام بها والنتائج التي توصل إليها ، ان هنالك جوانب في المجال المالي لم تتم دراستها بصورة مستفيضة ، كما إن هذه الدراسة تفسح المجال لدراسات أخرى مستقبلية في الإلمام الكامل بمفهوم الهيكل التمويلي الأمثل . ومن بين هذه الدراسات الآتي :

1. استراتيجيات الهيكل التمويلي الأمثل لراس المال العامل المصرفي .
2. كيفية تطبيق مقاييس تكلفة التمويل في راس المال العامل المصرفي.
3. أساليب إصلاح خلل الهياكل التمويلية في المصارف واثرها على كفاءة راس المال .
4. تقييم دور التمويل والاستثمار المصرفي واثره على كفاءة راس المال العامل.
5. تطوير آليات وصيغ التمويل الإسلامي لدعم تمويل راس المال العامل .
6. دراسة اثر السياسات الاقتصادية على كفاءة راس المال العامل.
7. نماذج للتنبؤ بكفاءة راس المال العامل.
8. دراسة العلاقة بين السيولة وكفاءة راس المال العامل.
9. نموذج لقياس تكلفة راس المال العامل.
10. اثر الازمات المالية على كفاءة راس المال العامل.

قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب العربية باللغة العربية

1. الكتب

1. احمد حسن الزهري ، التمويل والادارة المالية (القاهرة : دار الشريف للنشر ، 1998م).
2. أحمد زهير شامية ، النقود والمصارف ، (عمان : مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع ، 1993م).
3. أحمد سعد عبد اللطيف ، دراسات الجدوى ونظم معلومات إدارة تنفيذ المشروعات ، الطبعة الخامسة ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 1998م).
4. أحمد صلاح عطية ، محاسبة الإستثمار والتمويل في المنشآت المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م).
5. _____ ، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م).
6. _____ ، محاسبة شركات التأمين ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003).
7. أحمد شعبان محمد ، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2010م).
8. احمد عبد العزيز الالفي ، الائتمان المصرفي وتحليل الائتمان ، (الاسكندرية : دن ، 1997 م).
9. أحمد محمد غنيم ، الادارة المالية مدخل التحول من الفقر الي الثراء (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2008م)
10. احمد محمد نور ، مباديء المحاسبة المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م).
11. أحمد نور ، المحاسبة المالية- دراسات في القياس والتقييم والتحليل المحاسبي ، الجزء الثاني، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993م).
12. _____ ، أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الإدارية - مدخل كمي ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1989م).
13. _____ ، محاسبة التكاليف من الناحية النظرية والتطبيقية (الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 1996م).
14. _____ ، المحاسبة المالية (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م)
15. أحمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية ، (الرياض : مطبعة معهد الإدارة العامة ، 2000م).
16. أحمد معجب العتيبي ، المحافظ المالية الإستثمارية ، (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2007م).

17. أحمد فؤاد ، موضوعات مختارة في التحليل المحاسبي ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1995م).
18. أحمد محي الدين أحمد ، أوراق في التمويل الإسلامي ، (جدة : مجموعة البركة المصرفية ، بدون تاريخ نشر).
19. أحمد مصطفى عفيفي ، استثمار المال في الإسلام ، (القاهرة : مكتبة وهبة ، 2003م) .
20. اسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل ، (الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 2008م).
21. _____ ، إقتصاديات النقود والتمويل ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2005م).
22. أحمد جامع ، النظرية الإقتصادية ، ط4 ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1987م).
23. إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط ، (القاهرة : مطابع دار المعارف ، 1980م) .
24. ابراهيم مختار صالح ، موارد البنوك التجارية وتوظيفها (القاهرة : البنك المركزي المصري ، 1973م).
25. _____ ، منهاج لاتخاذ القرارات (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1993م).
26. إبراهيم رسلان حجازي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1988م) .
27. إبراهيم عبد الحليم عبادة ، مؤثر الأداء في البنوك الإسلامية ، (عمان : دار النفائس ، 2008م).
28. أكرم حداد ، مشهور هزلول ، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م).
29. أحمد غنيم ، صناعة قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، (القاهرة : مطابع المستقبل ، 1998).
30. أنس البكري ، وليد صافي ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002م).
31. أويس عطوة الزنط ، أسس تقييم المشروعات ودراسات الجدوى ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1992م).
32. إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في النقود والبنوك ، (بيروت : دار النهضة العربية ، بدون تاريخ نشر) .
33. ايهاب احمد قاضي ، بطاقات الائتمان المالي في الفقه الاسلامي والقانون وتطبيقها على المصارف السودانية ، (الخرطوم : مطبوعات اكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ، 2008م).

34. إيهاب الدسوقي ، النقود والبنوك والبورصة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2008م).
35. ابن عابدين ، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، الجزء الخامس ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : المعهد العالي للفكر الإسلامي ، 1996م).
36. ابن منظور ، لسان العرب (بيروت : دار الكتب العلمية ، 2005م)
37. ——— ، لسان العرب ، الجزء الثالث ، (بيروت : دار لسان العرب ، دون تاريخ نشر).
38. الدسوقي حامد أبو زيد ، إدارة البنوك ، ج 2 ، (القاهرة : مطبعة الحامد ، 1994م).
39. الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، الطبعة الثانية ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1993م).
40. الطيب لحيلح ، النقود والمصارف والسياسة النقدية ، (الخرطوم : هيئة الأعمال الفكرية ، 2002م).
41. ——— ، النقود والمصارف والسياسات النقدية في إقتصاد إسلامي (الخرطوم : هيئة الاعمال الفكرية ، 2002م).
42. ——— ، النقود والمصارف (كردفان : جامعة غرب كردفان ، 2002م).
43. السعيد فرحات جمعة ، الإدارة المالية ، (المنصورة : كلية التجارة ، د.ت).
44. السيد محمد عبد الغفار ، التمويل والإدارة المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1990م).
45. الغريب ناصر ، أصول الصيرفة الإسلامية وقضايا التشغيل ، (القاهرة : دار أبوللو ، 1996م).
46. النور قدف نوحى ، اتممة المكاتب ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1999).
47. الياس محمد نبوي ، أساسيات إدارة العمليات ، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، 2006).
48. بهاء الدين سعد ، التمويل في منظمات الاعمال (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1985م).
49. ——— ، التمويل في منظمات الأعمال ، ط2 (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1992م).
50. باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبدالله منصور (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1987م).
51. ثناء محمد طعيمة ، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية ، (القاهرة : جامعة بنها ، كلية التجارة ، 2002م).
52. توفيق محمد عبد المحسن ، تقويم الأداء - مداخل جديدة لعام جديد ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1999م).
53. تشارلز هورن جرن وآخرون ، محاسبة التكاليف - مدخل اداري ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1996م).
54. توماس ماير آخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م).

55. جعفر الجزار ، البنوك في العالم وأنواعها وكيف تتعامل معها ، الطبعة الثامنة ، (بيروت : دار النفائس ، 1986م).
56. جمال جويدان الجمل ، الاسواق المالية والنقدية (عمان : دار صفاء للنشر ، 2002م)، ص285.
57. جمال الدين المرسي ، واحمد عبدالله اللوح ، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات (الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007م).
58. جميل سالم الزيدانين ، أساسيات العمل المالي (عمان: دار وائل للنشر ، 1999م).
59. _____ ، أساسيات الجهاز المصرفي ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999م).
60. جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1984م).
61. _____ ، مذكرات في الادارة المالية (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية، 1970م).
62. جميل سالم عودة ، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة ، الطبعة الثانية ، (عمان : مؤسسة زهران للنشر ، 1995م).
63. جبران مسعود ، معجم الدار ، (بيروت : بدون دار نشر ، 1990م).
64. _____ ، الرائد ، الطبعة الخامسة ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1986م).
65. الشريف علي بن محمد الجرجاني ، كتاب التعريفات ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1990م).
66. جوزيف دانيال ، ديفيد فان هورن ، إقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، ترجمة : محمود حسن حسني ، ونسي فرح عبد العال (الرياض : دار المريخ ، 2010).
67. جيمس جوار تيني ، ريجارد استروب ، الإقتصاد الكلي - الإختبار العام والخاص ، ترجمة : عبد الرحمن عبد الفتاح وآخرون ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 1999م).
68. جلال جويده القصاص ، تخطيط المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م).
69. جلال إبراهيم العبد ، محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية - مدخل القيمة واتخاذ القرارات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
70. حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
71. حجازي زعتر ، بنوك وإدارة مالية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2001م).
72. حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، التأمين وإدارة الخطر - النظرية والتطبيق، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م).
73. حسن يوسف داؤد ، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي ، (القاهرة : دار النشر للجامعات، 2005م).

74. حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، إدارة البنوك - مدخل كمي إستراتيجي معاصر (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م).
75. حسن جميل البديري ، البنوك ، مدخل محاسبي اداري (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2003م).
76. حسن محمد الفطافطة ، صناديق الإستثمار في الدول العربية - نشأتها تطور خصائصها ، (عمان: الفطافطة للدعاية والإعلان، 2001م) .
77. حمزة محمود الزبيدي ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2002م)
78. _____ ، ادارة المصارف - استراتيجيات تعبئة الودائع وتقديم الائتمان (عمان : دار الوراق للنشر ، 2010م).
79. _____ ، إدارة المصارف ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2000م).
80. _____ ، إدارة الاستثمار والتمويل ، (عمان : دار عمار للنشر والتوزيع ، 2000م).
81. _____ ، التحليل المالي (عمان: مؤسسة الوراق ، 2000م).
82. _____ ، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2002م).
83. حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود والبنوك ، (عمان : دار الكنزي للنشر والتوزيع ، 2002م) .
84. حسين مصطفى هلالى ، الإبداع المحاسبي ودوره في تنمية المهارات الإدارية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1998م).
85. حمزة الشمخي وإبراهيم الجزراوي ، الإدارة المالية الحديثة - منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات (عمان : دار صفا للنشر والتوزيع ، 1998م).
86. حمد عزت محمد إبراهيم غزلان ، إقتصاديات النقود والمصارف ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000م).
87. خباية عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2008م).
88. خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة ، الطبعة الثانية ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2000م).
89. خالد علي سليمان أحمد ، قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية ، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2007م).
90. خلدون ابراهيم الشديفات ، ادارة وتحليل مالي (عمان : دار وائل للنشر ، 2001م).
91. خليل الشماع - تقييم أداء المصرف (الخرطوم : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،يناير 1997م).

92. _____ ، خالد أمين، التحليل المالي للمصارف،(بيروت :اتحاد المصارف العربية، 1990م).
93. _____ ،تحليل وتقييم اداء المصرف (الاردن :عمان ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،1996م).
94. _____ ،ادارة التحصيل والقروض المتعثرة (عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،1999م).
95. _____ ، د.خالد امين ، التحليل المالي للمصارف ، (عمان: اتحاد المصارف العربية ،1995م).
96. خيرت ضيف ، محاسبة المنشآت المالية ، (القاهرة : شركة الإسكندرية للطباعة والنشر ، 1970 م) .
97. خيري علي الجزيري ، ادارة مالية (2) ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، التعليم المفتوح ،1993م).
98. د. موسى آدم عيسى ، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الإقتصاد الإسلامي، (جدة : دلة البركة ، 1993م).
99. دريد درغام ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة (القاهرة : دار رضا للنشر والتوزيع ، 1999م).
100. د. عبد المجيد الكرخي ، تقييم الاداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية (بغداد : دن ،2001م).
101. المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية ، (القاهرة: مجمع اللغة العربية ،1972).
102. د.صباح نوري عبد الوهاب ، أتمتة المكاتب ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ،1996م).
103. د. نهال فريد مصطفى ، أساسيات إدارة الأعمال ، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2003م).
104. _____ ، مبادئ وإساسيات الادارة المالية (الإسكندرية : دار الجامعة للنشر ،2003م).
105. _____ ، مبادئ وأساسيات الادارة المالية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، بدون سنة نشر).
106. د. عبد الله بن عبد اللطيف الهجيل ، الإدارة القيادية الشاملة ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004م).
107. د. أحمد ماهر ، الإدارة المبادئ والمهارات ، (القاهرة : الدار الجامعية ،2004م).
108. د. راوية حسن، إدارة الموارد البشرية (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2004م).

109. د. توفيق محمد عبد المحسن ، اتجاهات حديثه في التقييم والتميز في الأداء (القاهرة : دار الكتاب الحديث ,2006م).
110. د. محمد عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، (بيروت: دار الشرق ,1993م).
111. د.لايل م.سيسر ، سبحات م.سبنسر ، الجدارة في العمل نماذج للاداء المتفوق ،ترجمة اشرف فضيل عبد المجيد ، (الرياض : معهد الادارة العامة للطباعة والنشر ،1999م).
112. د. عبد الرحمن العيسوي ،الكفاءة الادارية (الاسكندرية : الدار الجامعية،2000م).
113. د.توفيق محمد عبد المنعم ،اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الاداء (القاهرة : دار الكتاب الحديث ،2006م).
114. د.عبد الحي مرعى وآخرون ، الموازنة التخطيطية في النظام المحاسبي الموحد ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،1982).
115. د. عمرو محمد عواد ، الاداره العامة (القاهرة :مكتبة عين شمس ,2008).
116. د.صلاح يسري ، د.عبد المنعم عبد الله ، المحاسبة الإدارية ،الطبعة الثالثة (القاهرة : كلية التجارة ، مركز توزيع الكتب،2005م).
117. د.عبد المسيح باسلى ، نظم التكاليف المعيارية ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2002م) .
118. د. محمد توفيق بلبع ،محاسبة القرار (القاهرة :مكتبة الشباب ،1999م).
119. د. خيرى عبد الهادي محسب ، المحاسبة الادارية والموازنات (القاهرة : دن ،دت) .
120. _____ . ، النموذج المحاسبي المعاصر (حلب : دار وائل للنشر ،2003م).
121. د.محمد ابراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، المجلس العلمي ، 1995).
122. د. أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لاغراض مراجعة وتقييم الاداء والاستثمار في البورصة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2005م).
123. د. عبد الرحمن توفيق ،أساسيات التحليل المالي ، (القاهرة : مركز الخبرات المهنية الادارية ، 2008م).
124. د. محسن أحمد الخضيرى ، كيف تقرا ميزانية - مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرارات في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية ، (القاهرة : ابتراك للنشر والتوزيع،1996م).
125. د.احمد محمد نور ،د. أحمد رجب عبد العال ، المحاسبة الادارية ،(بيروت : الدار الجامعية ،1993م).
126. د.عبد الحي مرعى ،المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1993م).

127. _____ ، د. عطية عبد الحي مرعي ، المحاسبة الإدارية - مفاهيم واتخاذ قرارات تخطيط وتقييم الاداء (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1997م).
128. د. اسماعيل يحيى التكريتي وآخرون ، المحاسبة الإدارية - قضايا معاصرة ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007م).
129. د. محمد كمال عطية ، نظرية المحاسبة المالية في الفكر الاسلامي (د.م : المؤسسة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، 1986م).
130. د. محمد كامل مصطفى الكردي ، أساسيات الاداره (2) ، (الإسكندرية : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 2001م).
131. د. مصطفى نجم البشاري، مدخل الي معايير المحاسبة ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007م).
132. رايح رتيب ، صناديق الإستثمار في ظل سياسة الخصخصة ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ نشر).
133. رشاد العصار ، رياض الحلي ، النقود والبنوك ، (عمان : دار صفاء للنشر ، 2000م).
134. رضا حنا ، النظم المحاسبية في البنوك (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1993م).
135. رضوان حلوة حنان ، جبرائيل جوزيف كحالة ، المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسئولية وتقييم الأداء ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر ، 1997م).
136. رمضان الشراح وآخرون ، البنوك التجارية ، (الكويت : دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، 2000م).
137. روعي البعلبكي ، معجم المورد ، الطبعة العاشرة (بيروت : دار العلم للملايين ، 1997م).
138. زكريا الدوري ، يسري السامرائي ، البنوك المركزية والسياسة النقدية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2006م).
139. زهير احمد شامية ، النقود والمصارف (عمان : مؤسسة زهران للطباعة والنشر ، 1993م).
140. زكي مكي إسماعيل ، محمد الجلي سليمان ، إدارة وتقويم المشروعات ، (الخرطوم : منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2006م).
141. زياد رمضان ، الإدارة المالية في الشركات المساهمة (عمان : دار صفا للنشر والتوزيع ، 1998م).
142. _____ ، أساسيات في الادارة المالية ، الطبعة الرابعة (عمان : دار صفا للنشر ، 1996م).
143. _____ ، وآخرون ، الاتجات المعاصرة في ادارة البنوك (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).
144. _____ ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).

145. _____ ، محفوظ جودة ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (عمان : دار وائل للنشر ، 2003م).
146. _____، محمود أحمد جودة ،الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ،(عمان: دار وائل للنشر، 2000م).
147. _____ ، محمود خلايلة، التحليل والتخطيط المالي، (عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1998م).
148. _____ ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1996م) .
149. سامي حسن محمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، الطبعة الثانية ، (عمان : مطبعة الشرق ومكتبتها ، 1982م).
150. _____ ، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة ، (جدة : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، بدون تاريخ نشر) .
151. سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة في تمويل البنية الاقتصادية ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1988).
152. _____ ، اقتصاديات التمويل والاستثمار والتحليل المالي (الاسكندرية :مطبعة الاشعاع الفنية ،1997م).
153. _____ ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مقدمة في التحليل واتخاذ القرارات ، (السكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1989م).
154. _____ ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي (الاسكندرية : مطبعة الاشعاع الفنية ،1997م).
155. _____ ،محمد صالح الحناوي ،الإدارة المالية اساسيات وتطبيقات ، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ،1983م).
156. سليمان أحمد اللوزي ، مهدي حسن زويلف ، إدارة البنوك ، (عمان : دار الفكر للطباعة والنشر ، 1997م) .
157. _____ ، وآخرون ، ادارة البنوك ، (عمان :دار الفكر للطباعة والنشر ،1997م).
158. سمير سالم حمودة ، التحليل الانتماني (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ،1997م).
159. سعيد سيف النصر ، دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء (الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،2000م).
160. سيد الهواري ، الاستثمار - الجزء السادس من الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية ، (القاهرة : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1982م).

161. سيد محمود الهواري ، الإدارة المالية ، مدخل اتخاذ القرارات (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1973).
162. _____ ، سعيد توفيق عبيد ، الإدارة المالية ، قرارات الاستثمار طويل الاجل (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1998م).
163. _____ ، ادارة البنوك ، (القاهرة : مطبعة عين شمس ، 1983).
164. _____ ، ادارة البنوك ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1981م).
165. _____ ، الإدارة المالية - منهج اتخاذ القرارات ، الطبعة السادسة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1996م).
166. سليمان ابو صباح ، الإدارة المالية ، (القاهرة : الشركة العربية للتسويق والتوريدات ، 2009م).
167. _____ ، الإدارة المالية ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ، 2008م).
168. سامي خليل محمود ، النظريات والسياسة النقدية ، (الكويت : دار كاظم للنشر ، 1983م).
169. _____ ، إقتصاديات النقود والبنوك ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م).
170. _____ ، النقود والبنوك ، (الكويت : كاظمة للنشر والتوزيع ، 1982).
171. سعد طه علام ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، (القاهرة : دار طيبة للنشر ، 2003م).
172. سميحة القليوبي ، الموجز في القانون التجاري ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1975م).
173. شوقي حسين عبد الله ، التمويل والإدارة المالية (القاهرة : دار النهضة ، 1980م).
174. _____ ، التمويل والإدارة المالية (القاهرة : دار النهضة ، 1993م).
175. صالح سليمان عيد ، أحمد خليفة ، محاسبة المصارف وشركات التأمين ، (طرابلس : منشورات كلية المحاسبة غربان ، 1992م).
176. صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2004م).
177. صادق حامد مصطفى ، دراسة محاسبية لجدوى المشروعات ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، التعليم المفتوح ، بدون تاريخ نشر) .
178. صافي فلوح ، محاسبة المنشآت المالية ، الطبعة الرابعة ، (دمشق : جامعة دمشق ، 1993م).
179. صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1986).
180. _____ ، وآخرون ، النقود والبنوك ، (الإسكندرية :جامعة الاسكندرية ،كلية التجارة ، 1998م).

181. صلاح الدين السيبي ، الإدارة العلمية للمصارف التجارية (بيروت : دار الوسام للطباعة والنشر، 1997م).
182. _____، إدارة الاموال وخدمات المصارف لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية (بيروت: دار الوسام ، 1998م).
183. _____، دراسات الجدوى لتقييم المشروعات ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 2003م).
184. ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي ، (الجزائر : دار الفكر ، 1993م).
185. _____ ، اقتصاديات أسواق المال ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2005م).
186. طلعت أسعد عبد الحميد ، إدارة خدمات البنوك التجارية - مدخل تطبيقي ، الطبعة التاسعة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1994م).
187. طاهر حيدر حردان ، مباديء الاستثمار (القاهرة : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997م).
188. طارق عبدالعال ، دليل الاستثمار في بورصة الاوراق المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر، 2000م).
189. _____ . ، التقارير المالية (القاهرة : الدار الجامعية ، 2005م).
190. _____ . ، موسوعة معايير المراجعة - شرح معايير المراجعة الدولية والعربية ، مسؤوليات المراجع وتخطيط المراجعة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م).
191. — ، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006م).
192. طارق طه ، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، (القاهرة : بدون دار نشر ، 2010م).
193. طاهر مرسي عطية ، دراسة الجدوى للمشروعات الجديدة ، (بورشيد : مكتبة الجلاء ، 1986م) .
194. طه الطاهر إبراهيم إسماعيل ، تقويم جدوى البدائل الاستثمارية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، بدون تاريخ نشر).
195. عبادة سيد خطاب ، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات ، (بيروت : دار الفكر العربي ، 1985م).
196. عادل عبد الفضيل عيد ، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، (الإسكندرية : دار الفكر الحديث ، 2007م).
197. عبد الرحمن يسري أحمد ، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل ، (الإسكندرية : بدون دار نشر ، بدون تاريخ نشر).
198. عبد المطلب عبد الرازق حمدان ، المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2005م).

199. عبد المطلب رضا رشيد وآخرون، ادارة الائتمان ، (عمان : دار وائل للنشر ،1999م).
200. عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة وادارتها (الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2000م).
201. _____ ، البنوك الشاملة عمليات وادوات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000).
202. _____، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م).
203. _____ ، السياسات الاقتصادية علي مستوي المشروع ،(القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2002م).
204. _____ ، مبادئ وسياسات الاستثمار ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) .
205. عبد الغفار حنفي ،تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2005م).
206. _____ ، الإدارة المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1986م) ، ص ص 317 ، 318 .
207. _____ ، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2004م).
208. _____ ، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2005م).
209. _____ ، الادارة المالية - مدخل إتخاذ القرارات، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م).
210. _____ ، رسمية قرقياقص ،اسواق المال وتمويل المشروعات (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2005م).
211. _____ . ،عبد السلام أبوقحف ، إدارة البنوك وتطبيقاتها (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000م).
212. _____ ، أساسيات التمويل والإدارة المالية (الإسكندرية :الدار الجامعية الجديدة للنشر ،2002م).
213. _____ . ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (الإسكندرية : الدار الجامعية ،1991م).
214. _____ ، رسمية قرقياقص ، الاسواق والمؤسسات المالية - البنوك وشركات والبورصات وصناديق الإستثمار، (الإسكندرية :مركز الإسكندرية للكتاب ،1999م).
215. _____ . ، بورصات الاوراق المالية (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ،2002م).

216. _____ ، عبد السلام أبو قحف ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2004م).
217. _____ ، رسمية قرقياقص ، الاسواق والمؤسسات المالية - البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار (الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب ،1999م).
218. _____ ، الإدارة المالية المعاصرة (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث، 2007م).
219. _____ ، رسمية قرقياقص ، مذكرات في الأسواق والمؤسسات المالية ، (الإسكندرية : جامعة الاسكندرية ، 1995م).
220. عبد الرحمن احمد توفيق ، اتخاذ القرارات المالية للادارة العليا (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للادارة العليا ،2004)
221. عبد الستار الصياح ، ود. سعود العامري ، الادارة المالية -اطر وحالات عملية (عمان : دار وائل للنشر ،2007م).
222. عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاجتماعية ،(بيروت: دار النهضة العربية ،1986م).
223. عبيد علي أحمد ، مصادر التمويل (القاهرة : دارالنهضة ،2001م).
224. عبد الحليم كراجه وآخرون ، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق (أريد : دار وائل للنشر 1990م).
225. _____ ، الادارة والتحليل المالي (أسس - مفاهيم - تطبيقات)، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م).
226. _____ ، الادارة والتحليل المالي (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000م).
227. عبد القادر العطير ، التأمين البري في التشريع ، (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2004م).
228. عبد الستار مصطفى الصياح ، سعود حايذ العامري، الادارة المالية - أطر نظرية وحالات عملية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م).
229. عبد المنعم عوض الله وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون سنة نشر).
230. عبد الهادي السيد تقي الحكيم ، عقد التأمين حقيقته ومشروعيته ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003م).
231. عبد الفتاح دياب ، ادارة التمويل في مشروعات الاعمال (القاهرة : دار النهضة العربية ،1996م).
232. عبد المجيد المخلافي ، الصيرفة الاسلامية (بيروت ، رياض الصلح ،2005م).

233. عبدالفتاح الصحن ، المحاسبة في شركات الاعمال (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2001م).
234. عبد السلام ابو قحف ، ادارة المصارف ، السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002م).
235. _____ ، ادارة المصارف ، السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية ، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002م).
236. عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، (بغداد : مطبعة العاني ، 1970).
237. عبد الحميد الغزالي ، محمد خليل برعي ، مقدمة في الاقتصاديات الكلية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، دت).
238. عبد المنعم عوض الله ، دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1989م).
239. عبد العزيز محمد النجار ، التمويل الاداري - منهج صنع القرارات ، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1993م).
240. عبد الحميد محمود، المحاسبة الإدارية ونظم دعم القرار، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006م).
241. عبد الحميد مصطفى ابو ناعم، أساسيات الإدارة المالية ، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون سنة نشر).
242. عدنان الهندي ، التمويل المصرفي ، (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2000م).
243. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الادارة المالية - النظرية والتطبيق، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م).
244. عبد المنعم مبارك ، قرارات في نظرية التاريخ الاقتصادي ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1991م) علي عباس ، الادارة المالية (عمان : مؤسسة زهران للطباعة والنشر ، 1994م) ص، 239.
245. _____ ، الادارة المالية ، (الشارقة : اثناء للنشر ، 2008م).
246. _____ ، الادارة المالية (اريد : مؤسسة زهران للطباعة والنشر ، 1993م).
247. عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، (عمان: دار مجدلاوي للنشر ، 1999م).
248. _____ ، مدخل في تقييم المشروعات ، (عمان : دار حامد للنشر ، 1999م).
249. عبد العزيز محمد النجار ، التمويل الإداري منهج صنع القرارات ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1993م).

250. عبد الرسول عبد الرازق الموسوي ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م).
251. عبد الكريم يعقوب ، دراسات جدوى المشروع ، (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2009م) .
252. عز الدين فلاح ، التأمين - مبادئه وأنواعه ، (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008م).
253. عماد صالح سلام ، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية (بيروت : اتحاد المصارف العربية ، 2004م).
254. عمار موسى ، علي مصطفى ، الإدارة المالية للشركات (دمشق : دار رضا للنشر ، 2005م).
255. عمر الجوهري ، التمويل والإدارة المالية (القاهرة : جامعة بنها : كلية التجارة ، 1984م).
256. عدنان هاشم السامرائي ، الإدارة المالية ، المدخل الكمي (عمان : دار زهران للنشر ، 1997م).
257. علاء الدين زعتر ، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها (بيروت : دار الكلم الطيب ، 2002م).
258. علي جمال الدين عوض ، عمليات البنوك من الوجهة القانونية (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1981م) .
259. علي مصطفى السيال ، دراسات في التمويل المصرفي ، (عمان : دار الحامد ، 1990م).
260. عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ جودة ، ادارة الائتمان (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م).
261. علي عثمان حامد ، الرقابة المصرفية والشريعة على المصارف الإسلامية (الخرطوم : مطابع العملة ، د.ت) .
262. عكاشة محمد عبد العال ، دراسة في القانون الواجب على عمليات البنوك (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1994م).
263. عبد القادر محمد احمد عبد الله ، خالد عبد العزيز السهلاوي ، اساسيات الادارة المالية ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 2009م).
264. _____ ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال (الخرطوم : د ن ، 2005م).
265. عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، ط3 ، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة ، 2005م).
266. _____ ، النقود والبنوك والسياسة النقدية ، ط2 ، (د.م: د.ن ، 2001م).
267. عوف محمود الكفراوي ، النقود والمصارف في النظام الاسلامي ، (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 1987م).

268. عبد المنعم عمر ، السياسات الإقتصادية في الإسلام ، (د.م : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980م).
269. غازي فلاح المؤمني ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، الطبعة الثانية ،(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003م).
270. غسان عساف ، إبراهيم علي عبد الله ، إدارة المصارف ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 1993م).
271. غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية في الشريعة الاسلامية والقانون (السعودية : جدة : دار الشروق، 1372هـ - 1972م).
272. فايز سليم حداد ، الادارة المالية ، الطبعة الثالثة (عمان : دار الحامد للنشر ، 2010م).
273. فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).
274. _____ ، ادارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).
275. فيصل جميل السعايدة ، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2004م).
276. فالتر ميجس ، روبيرت ميجس، المحاسبة المالية، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1995م).
277. فريد بشير ، عبد الوهاب الأمين ، إقتصاديات النقود والبنوك ، (المنامة : مركز المعرفة للإستثمارات والخدمة التعليمية ، 2008م).
278. فرج عبد العزيز عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف ، (القاهرة : مركز التعليم المفتوح ، بدون تاريخ نشر).
279. فريد راغب محمد النجار ، ادارة نظم التمويل ونماذج الاستثمار (بنها: دن ، 1985م).
280. فريد ويستون ويوجين برجهام ، التمويل الاداري الجزء الثاني ، تعريب عدنان داغستاني وعبدالفتاح السيد النعماني ، (الرياض : دار المريخ 2000م).
281. فرد وستون ويوجين برجام ، التمويل الإداري ، الجزء الاول ، تعريب عدنان داغستاني (الرياض ، دار المريخ، 2000م).
282. فؤاد توفيق ياسين ، أحمد عبد الله درويش ، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 1996م).
283. فيصل جميل السعايدة ، المحاسبة الإدارية ، (عمان : دار المسرة ، 2007م).
284. كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري تطبيقي ، (عمان : دار المناهج للنشر ، 2002م).

285. كمال الوادي ، الاعمال المصرفية والقوانين المنظمة لها (ابوظبي ، دار المتنبى للطباعة والنشر 1991م).
286. كنجو عبود كنجو ، ابراهيم وهبي فهمي ، الادارة المالية (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 1997م).
287. لجنة معايير المحاسبة الدولية ، المعايير المحاسبية الدولية ، (عمان : المجمع العربي للمحاسبين ، 1999م) .
288. لجنة خبراء الشركة العربية المتحدة ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للنشر ، 2006م).
289. ليستر أي. هيتجر ، سيرج ماتولتس ، المحاسبة الادارية ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 1988م).
290. مجدي الدين الفيروز ابادي ، القاموس المحيط (بيروت :مؤسسة الرسالة ، 1987م).
291. مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2002م).
292. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة : دار عمران ، 1985م) .
293. مجيد جاسم الشرع ، المحاسبة في المنظمات المالية ، (عمان : دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 1996م) .
294. _____ ، د. سليمان سفيان ، المحاسبة الادارية - اتخاذ قرارات ورقابة (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1993م).
295. _____ ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، (عمان : دار اليازوري للنشر ، 1989م).
296. مدحت محمد إسماعيل ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، (عمان : دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1989م).
297. محمد البلتاجي ، أسس اعداد الموازنات التخطيطية في المصارف الاسلامية ، (القاهرة : المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، 1996م).
298. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، (بدون بلد نشر : المكتب الجامعي الحديث، 2006م).
299. محمد صالح الشيخ وآخرون ، دراسات الجدوى ، (القاهرة : شركة الناس للطباعة والنشر ، 1998م) .
300. محمد عبده حافظ ، محمد عبد الفتاح أحمد ، الخطوات العملية لدراسات الجدوى الاقتصادية ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2009م).

301. محمد ايمن عزت الميداني ، الادارة التمويلية في الشركات ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، 2006م).
302. محمد يونس خان، ومحمود صالح غرايبة ، الادارة المالية ، (عمان : مركز الكتب الاردني ، 1995م).
303. محمد شوقي بشادي ،الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ،(القاهرة ، دار الفكر العربي الحديث ، 1987م).
304. مفلح عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثانية (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ،2000م).
305. _____ ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثالثة (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ،2004م).
306. محمد السيد سرايا ، عبدالله عبد العظيم هلال ،محاسبة شركات الاموال (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م).
307. محمد يوسف ياسين ، البورصة (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ،2004م).
308. محمد سعيد انور سلطان ،ادارة البنوك ،(الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة،2005م).
309. _____ ، وآخرون ، ادارة البنوك (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1989م).
310. _____ ، ادارة البنوك ، (الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة ،2005م).
311. محمد صالح الحناوي وآخرون ، الإدارة المالية والتحليل المالي للمشروعات الجديدة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م).
312. _____ ، رسمية قرياقص ،الإدارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات ،(الإسكندرية: الدار الجامعية ،2009م).
313. _____ . ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية والتمويل (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1999م).
314. _____ ، رسمية زكي قرياقص ، الادارة المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية ، د. ت ،).
315. _____ ، الادارة المالية والتمويل (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ،2000م).
316. _____ - ، نهال فريد مصطفى ، رسمية زكي قرياقص ،اساسيات الادارة المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2001م)
317. _____ . ، وآخرون ،الادارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2005م).
318. _____ ، رسمية قرياقص ، أساسيات الإدارة المالية والتمويل ، (الإسكندرية : جامعة الاسكندرية ، 1996م).

319. _____ ، جلال إبراهيم العبد ، بورصة الأوراق المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).
320. محمد كمال التابعي ، إدارة المؤسسات الاجتماعية (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، 1991م) .
321. محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والادوات والاستخدامات العملية (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).
322. _____ . ، إدارة الاستثمارات - الاطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الثالثة (عمان: دار وائل للنشر ، 2004م).
323. _____ . ، مبادئ المحاسبة المالية (عمان دار وائل للنشر ، 2006م).
324. _____ ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م).
325. محمد عطية واخرون ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996م).
326. محمد حسني عباس ، عمليات البنوك (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1972م).
327. محمد عمر شابرا ، نحو نظام نقدي عادل ، الطبعة الثالثة (الولايات المتحدة الأمريكية : فريجينيا :هيردن : المعهد العالمي للفكر الاسلامي 1410 هـ - 1992 م).
328. محمد يونس خان ، هشام صالح غرابية ، الإدارة المالية ، (عمان : جون وايلي وأولاده ، 1986م).
329. محمد شمس الدين ناشر العلى ، عوائد الخدمات المصرفية في الفقه الاسلامي (صنعاء جامعة الايمان ،رسالة ماجستير ، 2005م).
330. محمد صلاح الصاوي ، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية ،وكيف عالجه الاسلام (جدة : دار المجتمع للنشر والتوزيع ، 1990م).
331. محمد نور ، المحاسبة المالية ، دراسات في القياس والتقويم والتحليل المحاسبي ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م).
332. محمد سويلم ، ادارة المصارف التقليدية (القاهرة : مكتبة الاشعاع الفنية ، 1998م).
333. _____ ، ادارة المصارف وشركات التأمين والبورصات (القاهرة : المطبعة الكمالية ، 1990م).
334. _____ ، الادارة المالية في ظل الكومبيية ، (عمان : دار صفا للنشر ، 2000م).
335. محمد ابراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2008م).
336. محمد عفيفي حمودة ، تحليل القرارات والنتائج المالية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1983).

337. محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإنتمان المصرفي ، ط2 ، (الاسكندرية : مؤسسة المعارف، 2000م).
338. محمد عبد المنعم عفر ، السياسات المالية والنقدية ومدى إمكانية الأخذ بهما في الاقتصاد الإسلامي ، (د.م : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1982م).
339. _____ ، نحو نظرية اقتصادية في الاسلام (الرياض : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1998م).
340. محمد شفيق طنيب ، محمد ابراهيم عبيدات ، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997 م).
341. _____ ، السياسات الادارية المالية في القطاع الخاص (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997م).
342. محمد سعيد السماك ، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقويم المشروعات ودراسة الجدوى ، (عمان : دار الزهران ، 1998 م).
343. محمد علي أحمد الطويل ، الإدارة المعاصرة - المدخل والمشاكل والكفاءة ، (طرابلس : دار الفرجاني ، 1997م).
344. محمد علي شهاب ، دراسات الجدوى الاقتصادية ونظم إدارة لتنفيذ المشروعات ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1992م).
345. محمد عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، (بيروت : دار الشروق ، 1993م) .
346. محمد السيد سرايا ، النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2000م).
347. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2006م).
348. محمد يونس خان ، هشام صالح غرابية، الادارة المالية، (نيو يورك : دار جون وايلي وأبنائه ليمنتد، 1986م).
349. _____ ، عبد المنعم المبارك ، مقدمة في البنوك وأعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
350. محمد فخري مكي ، مدخل إلى نظم المعلومات المصرفية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م).
351. محمد الموفق أحمد ، دراسات عن الأقسام المختلفة للبنوك التجارية ، (القاهرة : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1999م).

352. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، الطبعة السابعة ، (بيروت: دار النهضة العربية ، بدون تاريخ نشر).
353. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد القياسي - الاقتصاد النقدي ، (الإسكندرية : الدار الجامعية الجديدة ، 2007م).
354. محمد حمدي مظلوم ، النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية (القاهرة : دار النهضة العربية، دت).
355. محمد عارف ، السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي لا ربوي (جدة : مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، 1982).
356. محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد القياسي - الإقتصاد النقدي ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2007م).
357. محمد عبد الكريم أحمد أرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ، (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2001م).
358. محمد شيخون ، المصارف الإسلامية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2001م).
359. محمد محمود مكايي ، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة ، (المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009م).
360. _____ ، دور القيم والأهداف لرجال الأعمال في البنوك الإسلامية ، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009م).
361. _____ ، البنوك الإسلامية - النشأة والتمويل والتطوير ، (المنصورة : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2009م).
362. محمد سعيد ، أساليب الاستثمار وأثرها على الأسواق المالية ، (دمشق : دار رسلان للنشر والتوزيع ، 2006م).
363. محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1982م) .
364. محمد عوض عبد الجواد ، علي إبراهيم الشديقات ، الإستثمار في البورصة ، (عمان : دار حامد للنشر ، 2006م).
365. محمود صبح ، التحليل المالي والاقتصادي - الأسواق المالية ، الطبعة الثالثة ، (الإسكندرية: البيان للطباعة والنشر ، 2000م).
366. _____ ، الإبتكارات المالية - المؤسسات والأوراق المالية، (الإسكندرية : البيان للطباعة النشر ، 1998م).
367. _____ ، راس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، 1999م).

368. محمود عبد العزيز، الصيرفة الشاملة مفهومها وأهدافها، (بيروت: إتحاد المصارف العربية ، 1994م).
369. محمود امين زويل ، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة ، (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2001م).
370. محمود علي مراد ، مهام البنوك التجارية (القاهرة : معهد الدراسات المصرفية ، 1960م).
371. محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية (الرياض : جامعة الملك سعود ، 1998م) .
372. محمود حسن الوادي ، حسين محمد سمحان ، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2007م).
373. محمود عساف ، طلعت عبد الحميد ، إدارة البنوك ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1987م).
374. محمود حسن الوادي ، حسين محمد سمحان ، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007م).
375. محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2001م).
376. محمود عبد الحفيظ المغبوب ، أساسيات الإدارة المالية (غريان: دار الكتب الوطنية ، 1991م).
377. محمود أحمد الناغي ، المنهج المحاسبي في البنوك التجارية ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2007م).
378. مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة : محمد ابراهيم منصور (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1988م).
379. مصطفى نجم البشاري، المدخل إلى معايير المحاسبة، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007م).
380. مصطفى كمال طه ، القانون التجاري (الاسكندرية :المكتب المصري الحديث ، 1971م).
381. محي الدين اسماعيل علم الدين ، موسوعة أعمال البنوك ، الجزء الثاني (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م).
382. منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر (الاسكندرية :المكتب العربي الحديث ، 2000م).
383. _____ ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقويم الاداء - مدخل حوكمة الشركات (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2009م).

384. _____ ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل (الاسكندرية : دار المعارف للنشر ، 1998م).
385. _____ ، إدارة الاسواق والمنشآت المالية ، (الاسكندرية : دار المعارف للنشر ، 2002م).
386. _____ ، إدارة البنوك التجارية - مدخل إتخاذ القرارات ، الطبعة الثالثة ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 1996م).
387. _____ ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1997م).
388. _____ ، الأسواق المالية واسواق رأس المال ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1999م).
389. _____ ، صناديق الإستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1999م).
390. _____ ، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال لأوراق المالية وصناديق الإستثمار ، (عمان : الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية ، 1993م) .
391. منير شاكر وآخرون ، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات (عمان : دار وائل للنشر ، 2005م).
392. منى قاسم ، صناديق الإستثمار للبنوك والمستثمرين ، (القاهرة : دار المصرية للطباعة ، 2000م).
393. مؤيد عبد الحسين الفضل ، عبد الكريم هادي شعبان ، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة ، (عمان: دار زهران للنشر ، 2003م).
394. نصر الدين فضل المولى ، المصارف الاسلامية - تحليل نظري ودراسة تطبيقية على مصرف اسلامي (جدة : دار العلم للطباعة والنشر ، 1985م).
395. نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م).
396. نوال حسين عباس ، الإدارة المالية - مدخل تحليلي وتطبيقي ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006م).
397. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، (عمان: دار زهران للطباعة والنشر ، 2006م).
398. _____ ، النقود والمصارف ، الطبعة الثانية ، (بغداد : مديرية دار الكتب للنشر ، 1993م) .
399. هيثم محمد الزغبى ، الإدارة والتحليل المالي (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر ، 2000م).
400. هيربرت اى سايمون ، السلوك الإداري لعمليات اتخاذ القرار في المنظمات الإداريه ، ترجمة د. عبد الرحمن أحمد هيجان، د. عبد الله أهنيه ، (الرياض: معهد الاداره العامة للطباعة والنشر ، 2003م).

401. وليد النعسان ، إدارة المحافظ الاستثمارية باستخدام الحاسب (عمان: المعهد العربي للدراسات المالية ، 1995م).
402. وحيد مهدي عامر ، إقتصاديات النقود والبنوك ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م).
403. وائل عربيات ، المصارف الإسلامية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2006م).
404. وليد ناجي الحياي ، محمد عثمان البطمة ، التحليل المالي ، (عمان : دار حنين ، 1996م).
405. وهيب الراوي ، إدارة العمليات المصرفية (عمان : دار المناهج ، 2004م).
406. يحي عبد الغني أبو الفتوح ، دراسات جدوى المشروعات ، (الإسكندرية : دار الجامعة ، 2003م).
407. يحي محمد أبو طالب، نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر).

2. الدوريات والمجلات

1. إبتهاج مصطفى عبد الرحمن ، تأثير حجم البنك علي خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري ، (القاهرة :جامعة القاهرة ، مجلة المحاسبة والتأمين ، العدد ، السابع، 2008م)، صص 107 - 131 .
2. الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، تشجيع وتنظيم ومراقبة المصارف الإسلامية ، (الرياض : خبراء البنوك الإسلامية ، 1980م)، ص 16 .
3. أحمد النجار ، البنوك الإسلامية ، (بيروت : مجلة المسلم المعاصر ، العدد 27 ، 1982م) ، ص 163 .
4. احمد عبداللطيف ، و رضا يوسف ، نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية ، (القاهرة :جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الاول ، 2006م) ، ص 3-4 .
5. اسماعيل ابراهيم الطراد ، علاقة المصارف الإسلامية في الاردن بالبنك المركزي ، (جدة : بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، 1424هـ)، ص 19 .
6. بدر الدين حسين جبر الله ، الاحتياطي النقدي كأداة لإدارة السيولة ، (الخرطوم : بنك السودان مجلة المصرفي ، العدد 35، مارس 2013م)، ص 42.
7. بنك قطر الدولي الاسلامي ، التمويل المتعثر في المصارف الاسلامية (الدوحة : الاجتماع الرابع والعشرين لمديري العمليات والاستثمار للبنوك الاسلامية ، فبراير ، 1999م).
8. ثناء محمد طعيمة ، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية ، (القاهرة : جامعة الزقازيق فرع بنها ، كلية الدراسات

- التجارية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، السنة الخامسة عشر ، العدد الأول ،
1996م)، ص 11 .
9. جهاد محمد ميرغني ،السيولة المصرفية ،(الخرطوم : بنك السودان ، مجلة المصرفي ،العدد
32، 2004) ، ص ص 26-32.
10. حسن توفيق ، المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الاستثمارية في المؤتمرات
الصحفية ، (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلة البحوث الإدارية ، العددان
الأول والثاني ، 1991) ، ص 71 .
11. د. أحمد هاشم أحمد يوسف ،استخدام الموازنات التخطيطية واثرها على كفاءة الاداء بديوان
الزكاة ، (الخرطوم : مؤتمر التطوير التقييمي والاداري والتقني لمؤسسة الزكاة بالسودان وآفاقه
2010م)، ص152.
12. د. سالم عبدالله حلس ، دور الموازنة كاداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني
الفلسطيني ، (غزة : مجلة الجامعة الاسلامية "سلسلة الدراسات الانسانية " المجلد 14،
العدد 1، 2006م)، ص136.
13. د. سيد فتحي عويس ابوالهنا ،استخدام الاساليب الكمية في تطوير القياس المحاسبي
للانحرافات عن الموازنات التخطيطية الجارية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ،
مجلة العلوم الادارية ، العدد 3 ، 1994م) ، ص47.
14. د. علاء الدين خليل أحمد حنفاي ، الاستفادة من نموذج شبكة الاعمال في تطوير الموازنات
التخطيطية كاداة للتخطيط والرقابة، (القاهرة : المجلة العلمية لكلية التجارة - فرع جامعة
الازهر للبنات ،العدد5، 1988م) ، ص155.
15. د. محمد سمير محمد كامل ، مدى مساهمة البنوك التجارية والمتخصصة في تمويل
مشروعات التنمية المحلية ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث
التجارية ، السنة السابعة ، العدد السابع ، 1985م) .
16. د. محمود جلال الدين احمد ، د. طلال الكسار ،استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم
الاداء المالي والتنبؤ بالازمات المالية للشركات - الفشل المالي ، (عمان : جامعة الزرقاء
الخاصة المؤتمر العلمي الدولي السابع ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، 2009م)، ص7.
17. د. نادية أبوفخرة، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (عين شمس
جامعة عين شمس ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد الثاني ،1998م)، ص459.
18. د.محمد عوض الكريم الحسين ، دور اجهزة الرقابة المصرفية في الرقابة على حقوق
اصحاب ودائع الاستثمار في المصارف السودانية (الخرطوم : بنك السودان ،مجلة المصرفي
،العدد 59، 2011م)، ص2.

19. رأفت أحمد ابراهيم ، وأسامة حنفي محمود ، تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام التحليل البيزي،(القاهرة : جامعة القاهرة ،مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ،العدد ،السادس، 2007 م)،ص ص146 - 179.
20. زكريا باشا ، دالة الطلب على النقود ، (الكويت : جامعة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 39 ، 1984م) ، ص ص 74-75.
21. سراج الدين عثمان ، صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في التجربة السودانية ، (الخرطوم : اتحاد المصارف السوداني ، مجلة المصارف ، العدد الثاني ، أكتوبر 2002م) ، ص 114 .
22. سليمان ناصر ، تطور صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية ، (الجزائر : جمعية التراث ، 2002م) ، ص 79 .
23. سمير شاهين ، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل 11 وإدارة مخاطر التشغيل ، (الخرطوم: بنك فيصل الإسلامي ، مجلة المال والاقتصاد ، العدد السادس ، أبريل ، 2006م) ، ص 35 .
24. شامل محمد الحموي ،علاقة دورة النقدية بالسيولة التقليدية والربحية (القاهرة:جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد 10، يوليو 2003 م)،ص ص8-33.
25. الشيخ صالح عبد الله كامل ، ندوة البنوك الإسلامية ، (دبي : مجلة الإقتصاد الإسلامي العدد 196 ، 1997م) ، ص 42 .
26. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، بدر الدين حسين جبر الله ،إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني (الخرطوم ، بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد25، 2010م)، ص 87.
27. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ،السياسة النقدية في السودان بين النظامين التقليدي والاسلامي (الخرطوم: بنك السودان ، مجلة المصرفي ،العدد12، 1999م).
28. عبد العزيز محمد عبدالرحمن وآخرون ، أنواع راس المال ،المفاهيم وطرق القياس والتقييم (الخرطوم : بنك السودان المركزي ، مجلة المصرفي ،العدد 45، سبتمبر،2007م)
29. عبد الله الركوي ، موسى العنزلي ،تحليل الرفع المالي لاغراض تقويم الاداء - دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة مجلة البحوث التجارية ، العدد ، 44، 2011م) ، ص 256.
30. عصام الدين محمد الليثي ، الطاقة التمويلية العاطلة بالمصارف (الخرطوم : اكااديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ، المنتدى السادس الثلاثون،2000م) ، ص2.
31. عماد محمد ابو عجيبة ،علام محمد حمدان ،أثر جودة التدقيق في الحد من ادارة الارياح - دليل من الاردن ، (الكويت : جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي ، المجلد87 ، العدد 2 ، 2010م) ، ص281.

32. عواطف يوسف محمد وآخرون ، دور بنك السودان في إدارة الجهاز المصرفي في الفترة من 1960-1970، (الخرطوم : المعهد العالي للدراسات المصرفية ، 1997م)، ص 50.
33. فالح حسن القيسي ، نظم الرقابة وأثرها على الأداء ، (تونس : المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، مجلة الرقابة المالية ، العدد الثلاثون ، 1997م) ، ص 67
34. مجدي الأمين نورين ، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في الدول النامية (الخرطوم : بنك السودان ،مجلة المصرفي ، العدد59، 2011م)،ص 53.
35. محمد العظمة ، أثر الهيكل التمويلي على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية ، (الكويت : جامعة الكويت، كلية الاقتصاد ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث ، 1988م) .
36. محمد توطبان ، صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الاستثمارية - طبيعتها وشروط استخدامها ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 27 ، العدد الثالث ، 2003م) ، ص 563.
37. محمد سعيد محمد جنيدي ، اطار محاسبي مقترح لترشيد استخدامات مصادر الاموال في البنوك التجارية ، (طنطا : جامعة طنطا ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2006م) ، ص 159.
38. ——— ، نموذج مقترح لتقييم الاداء في المنشآت الاقتصادية لخدمة المستثمرين - دراسة تطبيقية (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ،كلية التجارة ،المؤتمر العلمي السنوي السابع ، لاسواق المال العربية الواقع والتحديات والتطلعات ، 25-27 اكتوبر، 2007م)، ص 7.
39. محمد عبد الفتاح ابراهيم ، إطار محاسبي مقترح لاثر محددات أداء البنوك التجارية علي معدل كفاية رأس المال لاغراض ادارة المخاطر المصرفية (طنطا:جامعة طنطا ،المجلة العلمية للتجارة والتمويل ،العدد الثاني ، 2007 م)،صص 94- 121 .
40. محمد عزيز ، عوامل النجاح في المصارف اللاربوية (دمشق : مجلة المسلمون ،العدد الاول، 1985م)، ص 37.
41. محمود سبع ، نسب التداول التفصيلية (الرياض : جامعة الرياض ، مجلة كلية التجارة ، العدد 25 1997م)صص 41-42.
42. مفلح عقل ، السياسة الإنتمانية للمصرف التجاري (عمان : مجلة البنوك في الاردن ،العدد 7، 1997م)، ص 46.
43. موفق السيد حسن ، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية ، (دمشق :جامعة دمشق ، مجلة جامعة دمشق ،العدد الاول ، 1999م) ، ص 11.

44. هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، (البحرين : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية ، 2001م) ، ص 91 .

2. الرسائل الجامعية

1. ابتهاج سليمان محمد الماحي ، مشاكل خلق الائتمان في البنوك التجارية (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م) ، ص 18
2. ابراهيم اسماعيل حسين الحديد ، الشركات المساهمة العامة المتعثرة في الاردن - الاسباب والمعالجات ، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م) .
3. احمد صلاح الدين ابوزيد مختار ، النسب المالية في تقويم اداء المصارف ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).
4. احمد محمد صديق احمد **The Role of Managerial Accounting in Managing ,Baking liquidity and Profitability** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م)
5. أمجد ابراهيم محمد ، أثر ادارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية السودانية (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2006م).
6. أمير إبراهيم يوسف ، تقويم أداء الإدارة المالية بالشركات الصناعية باستخدام التحليل المالي بالتطبيق على الشركات الصناعية السودانية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2011م) ، ص 63 .
7. بدر محمد الجاك العباس ، ديون قطاع الزراعة في البنك الزراعي السوداني (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1997م).
8. تهاني سليمان محمد الملحي ، أثر التمويل الاجنبي على التنمية الصناعية (أم درمان : جامعة أم درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة 2008م)، ص 9.
9. جمعة علي سويسي خميس ، التحليل المالي للقوائم المالية لتقويم اداء المصارف (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م)، ص 56.
10. خالد محمد ابراهيم المدهون ، تعثر سداد التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في فلسطين ،(الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006 م) .
11. رقية عامر عبد المجيد عمر ، تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدى متخذي القرارات الاستثمارية ،دراسة تطبيقية على المصارف السودانية ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م) .

12. زين العابدين يس بريمة ، دور عائد الاستثمار والمخاطرة في تقليل الديون والاستثمارات المتعثرة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2009م).
13. سارة يونس الشيخ حسن ، أثر السياسات النقدية والتمويلية على الميزان التجاري السوداني ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2010م)، ص60.
14. سمية كمال محمد حسين ، أثر إدارة الأصول في تحقيق أهداف الشركات الصناعية (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،2009م) ،ص ص 31،32.
15. سهام محمد علي حسن ، دور البيانات المحاسبية لتقييم مشروعات الاستثمار مع التطبيق على قطاع البترول ، (القاهرة : جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، فرع البنات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1988م) ، ص 137 .
16. سيد احمد محمد احمد عبد العزيز ، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2006 م).
17. الشاذلي عيسى حمد ،أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2004م)، ص59.
18. صابر مصطفى احمد ، تطبيق التمويل بالصيغ الإسلامية في المصارف السودانية المشاكل والحلول ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2006م) .
19. طارق محمد حسين إسماعيل ، تطور التحليل المحاسبي في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية باستخدام الخصم المستثمر وقياس المنفعة ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1994م) ، ص 131 .
20. عباس عبد الله الحسين محمد،التحليل المالي واثره في اختيار مشروعات الاستثمار في ظل ظروف عدم التأكد ، (الخرطوم : جامعة النيلين ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2005م)
21. عبد الرحمن الزين النور ، تقويم الاداء واثره على تحسين كفاءة العمليات (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2003م)، ص ص 91 ، 92.
22. عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا ، اهمية البيانات والمعلومات والتقارير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م)،ص69 .

23. عبد العزيز سعيد شيخ نورالدين ، تقويم والفعالية لشركات التأمين ، (أم درمان :جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م) ، ص ص61- 64 .
24. عبد اللطيف ابراهيم احمد علي ، المشكلات والمعوقات لتمويل مشروعات البنية التحتية في السودان (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2012م).
25. عتاب يوسف حسون ، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والاداري المستخدمة في قطاع النقل البحري - نموذج مرفاي اللاذقية وطرطوس ، (دمشق : جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد وادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م)، ص 107.
26. عصمت محمد طيب الأسماء ، البيانات المالية للعميل ومدى أهميتها في الحد من التعثر في عمليات التمويل المصرفية (أم درمان : جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) .
27. علي احمد علي حسين ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية)، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).
28. علي صالح المطوع ، تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة بالمملكة العربية السعودية ، (الرياض : جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1987م) .
29. عمر علي بابكر الطاهر، التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية - الأسباب والنتائج ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2006م).
30. فائزة عمر محمد المحجوب ،اثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2007م) ، ص 54.
31. فراج مخيمر محمد عبد العال ، استخدام الأسلوب الكمي لوضع الهيكل المالي الأنسب بالتطبيق على هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،1991م).
32. الفضل الطيب محمد الزين ، دور محاسبة المسؤولية في تقويم أداء المنشآت ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) ، ص 61 .
33. كمال أحمد يوسف محمد ، المعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد ، (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ، ص 150 .

34. ماجدة حمزة خليفة ، أثر السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي المزدوج ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2010م) ، ص42.
35. محمد الامين الصادق ،تقييم الاداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني 1999م-2002م (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2005م)،صص 16-18.
36. محمد الامين الصادق ،تقييم الاداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني 1999م-2002م (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2005م)،صص 16-18.
37. محمد علي محمد بخيت ،ادارة السيولة المصرفية في السودان (ام درمان : جامعة ام درمان الإسلامية ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،2006م)،ص10.
38. محمد محمود سليمان الكثاني ، اثر سياسات التمويل على القطاع الزراعي السوداني (ام درمان : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة،2003م)، ص38.
39. محمد عبد الرحمن الحسن البساطي ، معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية (الملاءة المصرفية) حسب مقررات لجنة بازل "سويسرا"، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ،2004م) .
40. نبيلة عبد المنعم البسيوني ، هيكل تمويل المشروعات الصناعية في جمهورية مصر العربية - دراسة تطبيقية على قطاع الغزل والنسيج ،(الخرطوم : جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1979م).
41. نجاه علي التوم حامد ، دور الرقابة المالية في التنبؤ بالفشل في المؤسسات المالية (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2008م)، ص50.
42. نجلاء بشير الهادي ، تقويم كفاءة راس المال في البنوك الاسلامية ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2006م) .
43. نجم الدين محمد الامين خلف الله ، الملاءة المصرفية وفق مقررات بازل ، (بحري :جامعة جوبا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2003م).
44. نوال علي ياسين ، قياس كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في القطاع المصرفي السوداني (الخرطوم : جامعة النيلين ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،2011م) .
45. وفاء محمد عثمان فضل ، قياس فاعلية الجهاز المصرفي واثره على تطوير سياسات المصارف في السودان (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2008م)، ص42.

التقارير السنوية

1. التقارير السنوية للمصرف الزراعي السوداني ،(الخرطوم : المصرف الزراعي السوداني ، 2007م - 2012م).
2. التقارير السنوية لمصرف التنمية الصناعية ،(الخرطوم : مصرف التنمية الصناعية ،2007م - 2012م).
3. التقارير السنوية لمصرف تنمية الصادرات ،(الخرطوم : مصرف تنمية الصادرات ،2007- 2012م).
4. التقارير السنوية لمصرف المزارع التجاري ،(الخرطوم : مصرف المزارع التجاري ،2007م - 2012م).
5. التقارير السنوية للمصرف السوداني الفرنسي،(الخرطوم : المصرف السوداني الفرنسي ، 2007م - 2012م).
6. التقارير السنوية لمصرف ام درمان الوطني ،(الخرطوم : مصرف ام درمان الوطني ،2007م - 2012م).
7. التقارير السنوية لبنك السودان المكزي ،(الخرطوم :بنك السودان المركزي ، 2007م - 2012م).
8. التقارير السنوية لاتحاد المصارف السودانية ،(الخرطوم : اتحاد المصارف السودانية ، 2007م-2012م).

المراجع باللغة الانجليزية

A. Books

1. Anthony Sounders & Marcia Millon Conett, **Financial Institution Management -Risk Management Approach**, Fifth Edition, (USA: Mc Graw- Hill, Education, 2006). P. 65.
2. Anthony Sounders, **Financial Institutions Management**, Second Edition,(USA: Richard D. Irwin, 1997), P. 1.
3. Archer.S.Hand Choate.G.M, **Financial Management**,(New York : John Wiley and Son 1997)P.535.
4. Arthur J.Keon and etall, **Fowndation of Finance**, (New Jersey: Prentice Hall, 2003), P.17.
5. Barbara Casu & Others, **Introduction to Banking** , (UK: Pearson Education Limited, 2006), P. 110.
6. Baruch Lev ,**Financial Statement Analasis**, (New Jersy: Englowed Cliffs,1974)P417.
7. Baughn W.H.& Walker CE., **The Bankers, Hand Book** (Illinois:Don Jones-Irwin,Inc.,1978). P542.
8. Bedi .H.L et al, **Theory and Practice of Banking**,(Jee Vandeeep: Parka Shon, Bombay,1971) PP.108-111.
9. Bierman, H., & Dychman, JR., **Managerial Cost Accounting** , 5th Edition, (New York: Macmillan Publishing Co., 1999), PP.2- 4

10. Blverd E .Marian, **Financial Accounting**, 7th ed (New York: Houghton Hlin co,2002),PP.181-184.
11. Cherie, M., **Enter The Private Sector** , (Asia Money, Mar, 1996), P. 5 .
12. Crose H.D.&Hempel G.H., **Management Policies for Commercial Banks**, 2edition, (New Jersey : Englewood Cliffs, Prentice Hall INC ., N.J ., 1973.)P144.
13. Curry, S., & Weiss, J., **Project Analysis In Developing Countries**, 3th Edition, (London: Macmillan press Ltd, 1993) PP. 53- 63.
14. Deveries and Others, **Performance Appraisal On The Line**, (New York: Intars Sceince Poplication,1981), P2.
15. Euegene Brigham & Joel Houston. **Foundation Of Financial Management**, (Illinois: Harcourt College, 2002), P. 1 .
16. Eugene F.Houston , **Fandamental of Financial Management** (Dryden: Har Court Brace,1996), P62.
17. Foulks Lynch .**Financial Management and Control** (London:British library.wd.)p54.
18. Francis- **investment analysis and management**, (New York: Edin press, 1986), p 413 -414
19. Frank J. Faboz and Others, **Foundation of Financial Market and Institutions**, Second Edition (UK: Prentice Hall, 1994) P. 123
20. Frank K. Reilly and Keith C. Brown, **Investment Analysis Portfolio Management**, (USA: Thomson Learning, 2000), p. 65 .
21. Frank Wood and Tommy Robinson, **Business Accounting**, (London: Pitman Publishing. 1994), P. 477.
22. Fred Weston &Eugen F. Brigham, **Essential of Managerial Finance ,Ninth Edition**(Illinois:Driden Press,1990)p690.
23. G. James G.Van Horne , **Financial Management and Policy** (New York :Prentice Hall, 1995), P.360.
24. George E.Pinches ,**Essentials of Financial management** (London :Harper,1984),p265.
25. George H.Hampel and Ete all, **Banking Management –Text and Cases** ,4Edit (New York : Library of Congress,1994),P.364.
26. Gorge, M., **Private Sector Development In Egypt**, (Cairo: The American University, 1996), PP, 220, 222.
27. Gross H.D.& Hempel G.H., **Management Policies For commercial Bank** (prence Hall.Englewood cliffs ,N.J.,1973), P121.
28. Gross H.D.& Hempel G.H., **Management Policies For commercial Bank** (prence Hall:Englewood cliffs ,N.J.,1973), P121.
29. H.L,Bedi and V.K.Hardikar, **Practical Banking Advances**, Tenth Edition (Newdelhi: UBS Publisher Distributor , 2002) P. 242
30. Howkins, A, **Project Evaluation**, (London: Sir Isaac Pitman and Sons Ltd, 1972), PP. 15, 16.
31. J.M. Samuels and F.M. Wilkes, **Management of Company Finance**, (Great Britain: Thomas Nelson and Sons Ltd, 1978), P. 266.

32. J.L. Hobson – **A Text Book of Economics 7th** (London : Hazel Walton .1986)' P 52. 20.
33. Jain Charinan L ,Contemporary Monetary Economics- Theory and Practice (New York : Grace Way Poblising Co ,1981).P196.
34. James C. Van Horn ,**Financial Management And Policy-** edit11 (New Jersy: Prentice Hall,2001)P429.
35. James C. Van Horne, **Financial Management Policy**, edit11(Newjersy: Prentice Hall, 2001), P.429.
36. K.C. Shekhar & Lekshmy Shckhor, **Banking Theory and Practice**, Nineteenth Edition (New Delhi: Vika Publishing House, 2005), P. 27.
37. Laster V. Chandler, Stephen M. Goldfeld, **The Economics of Money and Banking** 8th Edition (New York: Harper ,1981)P88.
38. Lawrence J. Gitman, **Principle of Managerial Finance**, (UK : Pearsons Education, 2003) P. 27.
39. M. L. Jhingan, **Money Banking &International Trade**, (New Delhi: Vrinda Publication, 1998), P. 132.
40. Macmillan Education, **Macmillan Dictionary for Advance Learners**, (UK: Macmillan Publishers Limited, 2006), P. 95.
41. Makoto Itoh & Costas Lapavitsas, **Political Economy of Money& Finance**, (Uk: Macmillan Press, 1999), P. 154.
42. Mark Harskey , John Nofsinger ,**Investments** (New York: Mc Grew Hill ,2008),p.10 ..
43. Mauric L. Hirsch and Joseph G. Louderback, **Cost Accounting - Accumulation , Analysis and Use**, (Boston: Kent Publishing Company, 1986), P. 729.
44. Mohammed Mohsin & Khan Masood , **Corporate Finance** (New Delhi : MC Geaw Hill Offices,2001)p166 .
45. Pauline Weetman, **Financial and Management Accounting**,^{3th}ed (London:Prentice Hall,2003)p254.s
46. R.S. Sayers, **Modern Banking**, seventh edition(The Clarendon press,Oxford,1967),p275.
47. Ray H . Garrison and Others, **Managerial Accounting**, (New York: McGraw-Hill Companies Inc., 2006), P. 797.
48. Red, E.W..& Cotter ,R.V., **Commercial Banking** (New jersey: Prentice Hall ,INC .Englewood Cliffs,1980),p.130.
49. Ron Jones and Others, **Numeracy and Accounting**, (Great Britain: Polytech Publishers Ltd, 1984), PP. 223, 224.
50. S. N. Maheshwari & S. K Maheshari, **Banking Law & Practice**, (New Delhi: Kalyani Publishers, 2005),P. 9.
51. Scott Besley ,Eugene F.Brigham ,**Principle Of Finance**,2edition (New York: Library of Congress, 2003), P.580
52. Shekhar ,K.G ,**Banking** – Theory and Practice ,Law and Foreign Exchange (New Delhi : Vikas Poblising House ,1982),PP484 ,485.
53. Stustry.K, **Performance Evaluetion Models for Public Enterprises**, (The Management Accounting Vo123,No.6,1998), P.433.

54. Sudarshan Jyaraman ,**Firm Value and The Tax Benefit of debt** (Calaforoina: University Of North Calaforoina,2006),P2.
55. Thomas P. Edmonds and Sharon M. Mckinnon, **Financial Accounting - An Elements Approach**,(Houston: Dame Publications Inc.,1982),P. 524.
56. Tyrone Black and Donnie Daniel ,**Money and Banking – Contemporary Practices ,Policies and Issues ,3rd.ed**(Texas: Business Publications, mc,1988),P26.
57. Wagner, D., **A New World For Political Risk**, (Risk Management ,Oct, 1994), P.31.

B.Periodicals

1. Abdalla Haron, **Risk Management and Financial Institution, The Asian Islamic Banks and Finance Summit**, (Kuala Lumpour: Islamic Finance Services Board, 23 September 2004), p . 7.
2. Abdurrahman Elzahi and Jamil Osman ,**Allacation and Technical Out Put Efficiency in The Sudanese Islamic Banks an Empirical Investegations** (Khartoum Banking and Financial Magazine Issue NO.8.July2003.
3. Aydin Ozkan, **Determinants of Capital Structure & Adjustment to Long Run Target: Evidence from UK Company Panel Date**, (Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 28, No. 1 & 2 , Jan/March 2001).
4. Barem, D., (B.O.T), **Final Decision Depends on Feasibility Study**, (Confederated Umatilla Journal, Vol. 7, No. 66, 2000), P.15.
5. Habeb Ahmed, **The Role of Islamic Financial in Financing Micro-Enterprises: Theory & Evidence**, (Jordon: Arab Academy for Financing & Banking Science, “Journal of Financing & Banking Studies”, Vol. 13, No. 1, March, 2004.
6. Kenneth A. Froot and others, **Risk Management: Coordinating Corporate Investment & Financing Policies**, (The Journal of Finance, Vol. 48, No, 5, 1993).
7. Oliver E. Williamson, **Corporate Finance and Corporate Governance Problems**, (the Journal of Finance, Vol. 43, No. 3, 1988).
8. Rachul Kochhort & Michael. A. Hill, **Research Notes & Communication linking Corporate Strategy to Capital Structure : Diversification Strategy, Type & Source of Finance**, (strategic Management Journal , Vol. 19, No. 6, 1998).
9. Richard Castanias ,**Bankruptcy Risk & Optimal Capital Structure** , "The Journal of finance "1983,VolXXXVIII,No5.
- 10.S. Titman & R. Wessls, **The Determinants of Capital Structure Choice**, (The Journal of Finance, Vol. 43, No. 3, 1988).
11. Shumi Akhtar, **The Determinants of Capital Stricture for Australian Multinational & Domestic Corporation**, (Australin Journal of Management, Vol. 30, No. 2, Dec 2005.

12. Simon, D., **New World Development Making Along Term Bet**, (Asian Business Vol. 2, No, 7, Jun 1993), PP, 9 , 11.
13. Suagata Banerjee & Others, **the Dynamic of Capital Structure**, Room No. 383, 1999.
14. Tomas J.T. Balino, **The Argentine Banking Crisis of 1980** , 1991 .

ثالثاً: المراجع الالكترونية

Internet website

1. www.acc4arab.com(google) منتدى المحاسبين العرب (الانترنت)
2. <http://islamfin.go-foruim.net> الشبكة العالمية للمعلومات ، موقع منتدى التمويل الإسلامي
3. [www.tadawul.net /Saudi.html](http://www.tadawul.net/Saudi.html) الشبكة العالمية للمعلومات ،موقع
4. <http://www.google.com> ، معهد التخطيط الكويتي ، تقييم المشروعات الاستثمارية ، 2002م ، ص 12
5. Slamfin.go.forum.net ، محمد البلتاجي ، التمويل اهميته ومخاطره (الانترنت : قوقل ، موقع
- محمد البلتاجي ،أساليب تمويل راس المال العامل ، الانترنت ،قوقل، منتدى ثقافة المعاملات المالية الاسلامية ،موقع البنوك السعودية
6. <http://www.albonook.com/forumdisplay.php?f=2>،
7. [www.mountda.ahbabdz.com.showthreadid890](http://www.mountda.ahbabdz.com/showthreadid890)
8. <http://www.kantakjy.com/fiqh/file/4306bank/.doc>،
- عماد السندي ، مصادر الايرادات ، الانترنت ، العلوم المصرفية والمالية والموارد البشرية ، موقع ، <http://sondico.maktoobblog.com/449424>،
9. <http://sondico.maktoobblog.com/449424>،
10. www.acc4arab.com. د. حسين شحاتة ، نشأة وتطور فكرة المصارف الاسلامية
11. <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=197974>.
12. [http:// Infotechaccountants.com](http://Infotechaccountants.com).
13. http://doc.abhato.net.ma/IMG/doc/28_nov_9.doc3. <http://islamfin.go.forum.net/montada/topic-t892.htm>.
14. Peter J. Wallson, SNon Performing Loans, w.w.w.ael.org/publications/D./14870.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
دكتوراه محاسبة تمويل

السيد /

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : تحكيم استبانة

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان : **تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف (دراسة حالة عينة من المصارف السودانية)**، للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل . نرجو التكرم بالمساعدة في تحكيم الاستبانة المرفقة لما تتمتعون به من خبرة ودراية واسعة في هذا المجال مع إبداء ملاحظاتكم وتعديلاتكم التي سيأخذها الباحث بعين الاعتبار لما لذلك من تدعيم للاستبانة وإمكانية الخروج بنتائج مفيدة .

شاكراً لكم حسن تعاونكم واهتمامكم وتشجيعكم للبحث العلمي

الباحث / الجيلي محمد الحسن بابكر

ت: 0122718057

قائمة بأسماء وعناوين محكمي أداة الدراسة

العنوان	الاسم	ت
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د.فتح الرحمن الحسن منصور	1
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د.بابكر إبراهيم الصديق	2
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د.إبراهيم فضل الموالى البشير	3
جامعة النيلين	د.الهادي آدم محمد	4
جامعة النيلين	د.صالح حامد محمد علي	5
جامعة النيلين	د.عبد الرحمن البكري منصور	6
جامعة النيلين	د.عبد الرحمن عبدالله عبد الرحمن	7
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية	د.زين العابدين يسن بريمة	8
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية	د.خديجة مختار موسى	9
الإدارة العامة للصناعة	د.مصطفى أحمد محمد صالح	10
بنك الشمال الإسلامي	د.عبد عجلان بابكر	11
جامعة الجزيرة	د.محمد عوض الكريم الحسين	12
جامعة الجزيرة	د.محمد الدقير حامد	13
جامعة البطانة	د. الطيب محمد سليمان	14
جامعة بحري	د. عبد اللطيف ابراهيم احمد علي	15
جامعة نيالا	د.عبد الرحمن موسى علي	16

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

السيد /.....

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : إستمارة إستبائية

إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في المحاسبة والتمويل يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان : **تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف (دراسة حالة عينة من المصارف السودانية).**

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على آرائكم وتقييمكم لموضوع الدراسة ، وعليه فإن دقة إجاباتكم لها أكبر الأثر في إثراء هذه الدراسة . الرجاء التفضل بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تتوافق مع آرائكم ، علماً بأن الآراء المعطاة ستحاط بسرية تامة وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي ، كما ان نتائج الدراسة ستكون تحت طلبكم في حال رغبتم في ذلك . ويشكر لكم الباحث حسن تعاونكم للمساهمة في تعزيز مسيرة البحث العلمي .

الباحث : الجيلي محمد الحسن بابكر

ت: 122718057

إستمارة الاستبانة

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام العبارة المناسبة

1. العمر

() أقل من 30 سنة () 30 - 40 سنة () 41 - 50 سنة

() 51 - 60 سنة () 61 سنة فأكثر

2. المؤهل العلمي

() بكالوريوس () دبلوم عالي () ماجستير

() دكتوراه () أخرى

3. المؤهل المهني

() زمالة المحاسبين السودانية () زمالة المحاسبين البريطانية () زمالة

المحاسبين الامريكية () زمالة المحاسبين العربية () اخرى

4. التخصص العلمي

() محاسبة وتمويل () إدارة أعمال () اقتصاد

() دراسات مصرفية ومالية () إحصاء () نظم معلومات

() تمويل () محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية ()

أخرى

5. المركز الوظيفي

() محاسب () رئيس قسم الحسابات () مدير

مالي

() محلل مالي () نائب مدير اداري () مدير فرع

() اخرى

6. سنوات الخبرة

() أقل من 5 سنوات () 5 - 10 سنوات

() 11 - 15 سنة () 16 - 20 سنة

() 20 سنة فأكثر

7. نوع نشاط المصرف :

() أ/ تجاري

() ب/ زراعي

() ج/ صناعي

8. نوع ملكية المصرف :

- أ/ حكومي ()
 ب/ خاص ()
 ج/ مشترك ()
 د/ شركة مساهمة عامة ()

القسم الثاني : عبارات الاستبانة

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسبة

الفرضية الرابعة : سياسات رأس المال العامل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .

رقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم ملائمة السياسات التمويلية لطالبي التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
2	عدم توفر الضمانات الكافية يؤدي لصعوبة منح التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
3	اتخاذ سياسات غير مناسبة لاستقطاب مزيد من الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
4	ضعف السياسات الاستثمارية في استغلال موارد المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
5	نوع التمويل الذي تركز عليه ادارة المصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
6	ارتفاع تكلفة التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
7	سياسة توجيه التمويل لقطاعات ذات مخاطر عالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
8	السياسات المحاسبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
9	صعوبة تنفيذ سياسات التمويل الاسلامي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					

					10	تعثر العملاء في السداد يؤثر على كفاءة رأس المال العامل
					11	سياسة ادارة الاصول المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل
					12	سياسة ادارة الخصوم المتداولة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل

الفرضية الخامسة : المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل في المصارف السودانية .

رقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	مخاطر التمويل بالمصارف السودانية ، تؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
2	الخسائر الناتجة من تمويل القطاعات ذات الاولوية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
3	التعثر الذي تواجهه المصارف في تمويل القطاعات ذات الاولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
4	ضعف كفاءة الادارة في القطاعات ذات الاولوية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
5	عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
6	عدم توفر المعلومات المناسبة لتقويم كفاءة الاستثمار يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
7	تمويل القطاعات ذات المخاطر العالية (الإنتاج الزراعي والصناعي) يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
8	قلة مصادر التمويل يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
9	مخاطر صيغ التمويل الإسلامية يزيد من مخاطر رأس المال العامل.					
10	المخاطر التشغيلية تؤثر على كفاءة رأس المال					

					العامل .
					11 المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على جملة الاصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل
					12 المخاطر التمويلية والاستثمارية تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل

الفرضية السادسة : سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .

رقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم ملائمة سياسات البنك المركزي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
2	عدم فعالية سياسات البنك المركزي للاستثمار تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
3	عدم توفر أدوات مناسبة لإدارة السيولة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
4	الظروف الاقتصادية تضعف من كفاءة سياسة البنك المركزي وتؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
5	ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
6	ضعف كفاءة سياسة السوق المفتوحة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
7	عدم التزام المصارف بتطبيق سياسات البنك المركزي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
8	ضعف سياسات البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
9	ضعف كفاءة سياسة البنك المركزي في تسويق الاوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
10	سياسة الاحتياطي النقدي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					

					11	سياسات البنك المركزي تؤثر على حجم الاصول المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل
					12	سياسات البنك المركزي تؤثر على الخصوم المتداولة وعلى كفاءة رأس المال العامل

الفرضية السابعة : عدم استخدام المصارف أساليب التخطيط المناسبة ، تؤثر على كفاءة رأس

المال العامل .

رقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	استخدام أساليب تخطيط مالي غير سليمة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
2	ضعف دراسة حركة سحب الودائع الجارية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
3	ضعف التخطيط لتحقيق أرباح كافية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
4	استراتيجية جذب الودائع تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
5	عدم التأكد من البيانات المقدمة من العملاء تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
6	عدم التخطيط لدراسة حركة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
7	عدم اتخاذ السياسات المناسبة لزيادة مصادر التمويل تؤثر على كفاءة رأس المال العامل .					
8	عدم استخدام معايير سليمة لتقويم المشروعات يؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
9	عدم استخدام سياسة لتوزيع الأموال يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
10	عدم استخدام أساليب كفوءة لتحصيل المستحقات المالية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل.					
11	عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الاستثمارات قصيرة الاجل وعلى كفاءة رأس المال العامل					
12	عدم استخدام اساليب تخطيط مناسبة يؤثر على الودائع وعلى كفاءة رأس المال العامل					

الفرضية الثامنة : البيئة الداخلية والخارجية للمصرف تؤثر على كفاءة رأس المال العامل.

رقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ضعف كفاءة الادارة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
2	التقنية المصرفية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
3	زيادة شدة المنافسة يؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
4	السياسات الضريبية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
5	كفاءة سوق الاوراق المالية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
6	طبيعة التعامل بصيغ التمويل الاسلامية يؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
7	السياسات المتعلقة بادارة العملة تؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
8	قلة العملاء المؤهلين يؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
9	المخاطر السياسية تؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
10	ضعف الوعي المصرفي يؤثر على كفاءة رأس المال العامل					
11	عوامل البيئة الداخلية والخارجية يؤثر على حجم الائتمان وعلى كفاءة رأس المال العامل					
12	عوامل البيئة الداخلية والخارجية يؤثر على التمويل وعلى كفاءة رأس المال العامل					